مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

خطة التعليم في ماليزيا (2013 ـ 2025)
مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي

وزارة التربية والتعليم الماليزية

الجزء الاول

22

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

خطة التعليم في ماليزيا (2013 ـ 2025)
مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي

22

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 3938 لسنة 2017

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المحتويات

ملخص تنفيذي: 28

أهداف المراجعة ومنهجها: 29

استثمارات كبيرة ومتواصلة في مجال التعليم: 30

ما يزال النظام ملتزماً بتطوير الطلبة كلياً: 33

فلسفة التربية الوطنية: 34

الأداء المعرفي للطلبة في مقابل المعايير الدولية: 34

التقييمات الدولية للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) والاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS):. 36

توجد أمثلة ممتازة عبر النظام: 38

ما تزال هناك تحديات أمام تحقيق محصلات منصفة للطلبة: 39

بعض خيارات المدارس لديها بيئات عرقية متجانسة بنحوٍ أقوى: 41

العائد من الاستثمار ليس عالياً على النحو المرغوب فيه: 42

تطلعات لنظام التعليم الماليزي والطلبة الماليزيين: 44

تطلعات النظام: 44

تطلعات الطلبة: 45

التحولات الإحدى عشرة لتحويل النظام: 47

التحول رقم 1: توفير المساواة في الحصول على تعليم جيد ذي معيار دولي: 48

إطلاق المناهج الثانوية الأنموذجية والمناهج الابتدائية الأنموذجية في عام (2017): 49

إصلاح الامتحانات الوطنية والتقييمات المدرسية لزيادة نسبة الأسئلة التي تختبر مهارات التفكير العليا تدريجياً: 49

تعزيز جودة تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) التعليم: 50

رفع جودة جميع رياض الأطفال وتشجيع الالتحاق بها بحلول العام (2020): 50

زيادة الاستثمار في الموارد المادية والتعليمية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة: 51

الانتقال من ست سنوات إلى إحدى عشرة سنة من التعليم الإلزامي، ابتداءً من سن السادسة، بدعم من برامج الاحتفاظ المستهدفة: 51

التحول رقم (2): التأكد من إتقان كل طفل للغة البهاسا الماليزيا واللغة الإنجليزية وتشجيعهم على تعلم لغة إضافية: 52

كيف سيبدو النجاح؟ سيكون تعزيز جهود إجادة جميع الطلبة للغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية هي الأولوية الأكثر إلحاحاً: 53

طرح مناهج جديدة بلغة البهاسا الماليزية للمدارس الوطنية مع دعم مكثف للطلبة الذين يحتاجون إليها: 53

توسيع برنامج (LINUS) ليشمل محو الأمية باللغة الإنجليزية: 53

مدرسو اللغة الإنجليزية ذوي المهارة العالية: 54

جعل ورقة اللغة الإنجليزية لامتحان (SPM) إلزامية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لزيادة التعرض للُّغة: 54

التحول رقم (3): تطوير القيم لدى الماليزيين: 54

تعزيز الدين الإسلامي والتربية الأخلاقية مع زيادة التركيز على الوحدة وتقوية الروابط بين الطلبة: 55

تطوير الطلبة كلياً من طريق تعزيز متطلبات كل طالب للمشاركة في رياضة واحدة أو نادٍ واحد أو هيئة نظامية: 55

تعزيز نطاق (RIMUP) وتوسيعه ابتداءً من عام (2016) لتسهيل التفاعل عبر أنواع المدارس: .. 56

التحول رقم (4): تحويل التعليم إلى مهنة اختيارية: 56

رفع مستوى دخول للمعلمين اعتباراً من عام (2013) ليكون من بين أفضل (30 %) من الخريجين: 56

تجديد (IPG): 57

تحسين جودة التطوير المهني المستمر (CPD) من عام (2013): 57

تركيز المعلمين على الوظيفة الأساسية للتعليم لعام (2013): 57

تنفيذ الكفاءة والتقدم الوظيفي المستند إلى الأداء بحلول العام (2016): 58

التحولات الأحد عشر لتحويل النظام. 59

تعزيز مسارات المعلمين في القيادة وإتقان التدريس والأدوار المتخصصة في مادة ما بحلول العام (2016):. 64

تطوير ثقافة قيادة النظراء للتميُّز بحلول عام (2025): 64

التحول رقم (5): ضمان وجود مديري مدارس من ذوي الأداء العالي في كل مدرسة: 65

كيف سيبدو النجاح؟ 65

تعزيز معايير الاختيار وعمليات التخطيط لخلافة المديرين ابتداءً من عام (2013): 65

طرح حزمة مدير جديد على شكل موجات، مع مزيد من الدعم والمساءلة الأكثر وضوحاً لتحسين نتائج الطلبة: 66

التحول رقم (6): تمكين (JPN وPPD) والمدارس لتخصيص الحلول على أساس الحاجة: 67

تسريع تحسين المدارس من خلال برامج منهجية بحسب المنطقة مطروحة في جميع الولايات بحلول العام (2014). 67

السماح لإدارات المدارس بممارسة نوع من الحكم الذاتي يلبي الحد الأدنى من معايير الأداء: 68

ضمان أن (100%) من المدارس تلبي متطلبات البنية التحتية الأساسية بحلول العام (2015) بدءاً بولايتي صباح وساراواك: 68

ضمان أن جميع المدارس الحكومية أو التي تتلقى مساعدة من الحكومة تحصل على الدعم المالي العادل: 69

التحول (7): تحسين مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق جودة التعلم في ماليزيا: . 69

كيف سيبدو النجاح؟ 70

توفير الوصول إلى الإنترنت وبيئات المحتوى التعليمي عبر (BestariNet 1) لجميع المدارس الـ (10000)

بحلول عام (2013): 70

تعظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن بعد والتعلم الذاتي لتوسيع نطاق الحصول على تعليم عالي الجودة بغض النظر عن الموقع أو مستوى مهارة الطالب:.. 71

التحول رقم (8): تحويل قدرات وقابليات التسليم لدى الوزارة: 71

كيف سيبدو النجاح؟ 72

نشر ما يقرب من (2500) موظف من الوزارة و(JPN إلى PPD) من أجل تزويد المدارس بدعم أفضل بحلول عام (2014): 72

تعزيز القدرات القيادية في (150–200) من المناصب القيادية المحورية في عام (2013): 73

تصميم وظائف جديدة وهيكل وزارة بحلول عام (2013) تنفذ في عام (2016): 73

التحول رقم (9): الشراكة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي والقطاع الخاص على نطاق واسع: 73

تأهيل أولياء الأمور لدعم تعلم أبنائهم من خلال مجموعة من أدوات المشاركة والوصول عبر الإنترنت إلى بيانات تقدم اطفالهم في المدرسة: 74

توسيع أنموذج مدرسة الثقة لـ (500) مدرسة بحلول العام (2025) بما في ذلك مجموعات الخريجين والمنظمات غير الحكومية والرعاة المحتملين: 74

التحول رقم (10): تعظيم نتائج الطلبة لكل رنغيت: 75

كيف سيبدو النجاح؟ 75

ربط كل برنامج لمسح نتائج الطلبة، وبرامج الترشيد السنوي التي لها تأثير منخفض: 76

اغتنام فرص الكفاءة مع التمويل المخصص لمعظم المناطق الحساسة مثل تدريب المعلمين وتحسين المهارات: 76

ما تأثير رحلة التحول هذه؟ 76

ما الذي سيحققه الطلبة؟ 77

المعلمون 77

مديرو المدارس:. 78
المسؤولون في الوزارة:.. 78
ما الذي يلاحظه الآباء وما دورهم؟ 79
التحول رقم (11): زيادة الشفافية والمساءلة العامة المباشرة: 83
نشر التقرير العام السنوي حول التقدم في أهداف الخطة بدءاً من العام (2013): 83
أخذ الأسهم من المعالم الرئيسة في (2015 و2020 و2025):. 83
تسلسل التحول: 84
الموجة الأولى (2013–2015): الالتفاف حول النظام من خلال دعم المعلمين والتركيز على المهارات الأساسية. 84
الموجة الثانية (2016–2020): تسريع تحسين النظام: 85
الموجة الثالثة (2021–2025): الانتقال نحو التميُّز مع زيادة المرونة التشغيلية: 85
تقديم خارطة الطريق: 85
لمحة عامة عن فصول الخطة: 88
التكامل مع "الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم العالي": 89
الفصل الأول 93
السياق والمدخل 93
خلفية الخطة: 94
أهداف الخطة: 97
نهج خطة التنمية: 98
المرحلة الأولى: مراجعة شاملة وتشخيص عام لنظام التعليم:.. 98

لمحة عامة عن الخطة: 103
التكامل مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي: 104
الفصل الثاني 109
الرؤية والتطلعات 109
تطلعات النظام: 110
ديباجة قانون التعليم (1996) 111
فلسفة التربية الوطنية 111
الوصول إلى النجاح: 111
الجودة القياسية الدولية العليا: 111
المساواة بين جميع الطلبة: 112
تعزيز الوحدة بين الطلبة: 113
التقييمات الدولية (TIMSS وPISA): 114
التسليم بكفاءة أكبر: 116
تطلعات الطلبة: 116
المعرفة: 116
مهارات التفكير: 117
إجادة لغتين: 118
الأخلاقيات والروحانية: 119
الهوية الوطنية: 119
الفصل الثالث 123

الأداء الحالي. 123
الوصول إلى التعليم: 123
جودة التعليم 128
تحسن أداء الطلبة في الامتحانات الوطنية: 129
مجموعات الأقران المستخدمة في هذا الفصل: 129
الامتحانات الوطنية:. 133
أداء ماليزيا في (TIMSS): 133
المقارنة بين التقييمات الدولية: 136
ما المقياس العالمي؟. 136
اختبار العوامل المحتملة لتراجع أداء ماليزيا في (TIMSS): 140
الكفاءة الدنيا التي يحددها تقييم (PISA): 142
الامتحانات الوطنية والتقييمات الدولية تشير إلى تباين في المعايير: 146
معدلات إنجاز الطالب لفئة واحدة: 150
التصور العام لجودة مخرجات التعليم غير المختلط: 152
البيانات المتاحة تشير إلى أن التنمية الشاملة للطلبة موجودة: 153
تظهر المدارس درجات تقييم ذاتي إيجابية حول نتائج الطلبة: 154
عمليات التفتيش على المدارس المستهدفة التي لا يُعدُّ الانضباط فيها مسألة رئيسة: 154
نسبة الطلبة المشاركين في الحالات التأديبية منخفضة عموماً: 154
ردود الفعل من الحوار الوطني: 155
المساواة في التعليم: 156

توجد فجوات التحصيل بين الولايات وداخلها في جميع أنحاء ماليزيا: 157
فجوة التحصيل أو الإنجاز بين الريف والحضر: 160
فجوات التحصيل بين المدارس ذات الطابع الوطني تضيق بمرور الوقت: 161
الفجوة بين الجنسين آخذة في الاتساع في قضية "الأولاد المفقودين": 162
ما يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي ذا تأثير كبير على أداء الطالب: 163
الفجوة في أداء الطالب لا تزال قائمة بين المدارس الخاصة والعامة: 164
بناء الوحدة من خلال التعليم: 165
تنوع المدارس في التعليم الماليزي: 167
تنوع الطلبة: 169
تنوع المعلمين في المدارس: 170
التفتيش في (JNJK) ومسوحات (JPNIN) تشير إلى فرص لتحسين الوحدة الوطنية: 171
تعظيم الكفاءة: 171
الإنفاق الماليزي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هو ضعف نظيره في دول آسيان: 172
أي البلدان تنفق أكثر على التعليم؟ 176
الفصل الرابع 183
تعلم الطلبة.. 183
المناهج الدراسية والتقييم: 183
مهارات القرن الحادي والعشرين: 186
المنهاج المكتوب: 187
المناهج الدراسية التي يتم تدريسها: 189

المنهج الذي تتم معاينته: 190
خارطة الطريق: تطوير وتطبيق مناهج القرن الحادي والعشرين والتقييم: 191
الموجة الأولى (2013 – 2015): تحسين المناهج الحالية والاستعداد لتغيير هيكلي: 192
تنقيح محتوى المناهج الدراسية لتتماشى مع المعايير الدولية: 192
تكثيف نظم الدعم للمعلمين لتحسين عملية تقديم المناهج الدراسية: 192
تطوير إطار تقييم لزيادة الأسئلة التي تختبر مهارات التفكير العليا: 194
تجريب برنامج البكالوريا الدولية (IB) في السنوات المتوسطة (MYP) لاستكشاف نهج بديل للتعلم: 195
إدخال (LINUS 2.0) بنطاق أوسع لمعالجة محو الأمية الإنجليزية: 195
الموجة الثانية (2016 – 2020) والموجة الثالثة (2021 – 2025): 196
طرح المناهج الجديدة والمعدلة: 196
العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM): 196
تقييم الالتحاق بـ (STEM) والكفاءة: 197
خارطة الطريق: تعزيز تقديم (STEM) عبر نظام التعليم: 198
الموجة الأولى (2013 – 2015): تعزيز الأسس: 199
التعلم المختلط: 200
شحذ مهارات المعلمين وقدراتهم: 200
بناء الوعي العام ووعي الطلبة: 202
الدعم من خلال الحوافز: 202
الموجة الثانية (2016 – 2020): البناء على الأسس: 202
اللغة: 203

لدى وزارة التربية والتعليم ثلاثة أهداف لتعلم اللغات: 205
تقييم الكفاءة اللغوية في ماليزيا: 207
خارطة الطريق: إنشاء إجادة للغة على نطاق واسع: 209
تحسين مستويات لغة البهاسا الماليزية: 210
تطوير لغة البهاسا الماليزية إلى لغة معرفة: 212
تعزيز تعليم اللغة الإنجليزية:.. 212
تمهيد الطريق للتغيير الهيكلي: 215
الموجة الثانية (2016 – 2020): إدخال تغييرات هيكلية: 216
الموجة الثالثة (2021 – 2025): توسيع نطاق التغيير الهيكلي: 217
الفئات ذات الاحتياجات الخاصة:. 217
الاحتياجات التعليمية الخاصة: 218
تحديد الاحتياجات التعليمية الخاصة في وقت مبكر وتقديم الدعم للرعاية الصحية: 219
توفير المرونة والمناهج الدراسية ذات الجودة العالي: 219
إنشاء خط أنابيب من المعلمين المدربين وغيرهم من المتخصصين: 220
دعم البنية التحتية القوية والتمويل:. 220
خلق الوعي العام والمشاركة: 220
خارطة الطريق: نحو تعليم شامل لكل لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة: 221
الموجة الأولى (2013 – 2015): تعزيز الأسس الحالية: 222
توفير المرونة والمناهج الدراسية ذات الجودة العالية : 223
إنشاء خط أنابيب من المعلمين المدربين وغيرهم من المتخصصين: 223

دعم البنية التحتية القوية والتمويل: 223
خلق الوعي العام والمشاركة: 224
الموجة الثانية: توسيع نطاق المبادرات (2016 – 2020): 224
إنشاء خط أنابيب من المعلمين المدربين وغيرهم من المتخصصين: 224
دعم البنية التحتية القوية والتمويل: 224
خلق الوعي العام والمشاركة: 225
الموجة الثالثة (2021 – 2025): تقييم المبادرات وتعزيزها: 225
المدارس غير المسجلة: 225
خارطة الطريق: العمل مع المجتمعات المحلية لمعرفة احتياجات الطلبة الأولية: 227
دراسة حالة: أولو لوبان: 227
الموجة الأولى (2013 – 2015): تطبيق تحسينات ربح سريع على المدى القصير: 227
الموجة الثانية (2016 – 2020): إدخال تغييرات هيكلية: 228
الموجة الثالثة (2021 – 2025): استكمال التغييرات الهيكلية: 228
الشعوب الأصلية والأقليات الأخرى: 228
ماذا يحدث حينما يتم نقل المدرسة؟ 229
خارطة الطريق: تحسين الوصول والنتائج: 231
الموجة الأولى (2013 – 2015): تحسين الوصول وأسس وضع مزيد من الإصلاح: 231
الموجة الثانية (2016 – 2020) رفع المعايير: 232
الموجة الثالثة (2021 – 2025) استمرار الممارسات الناجحة: 233
الاهتمام بالطلبة الموهبين لرفع أدائهم: 233

خارطة الطريق: وضع استراتيجية وطنية للطلبة الموهوبين:.. 233
الموجة الأولى (2013 – 2015) تحديد مجالات التحسين: 234
الموجة الثانية (2016 – 2020) تجريب برامج الموهوبين والمتفوقين الجديدة: 234
الموجة الثالثة (2021 – 2025) توسيع نطاق النجاح: 235
تسريع تحسين المدارس: 235
الجوائز الخاصة بالمدارس: 236
المدارس العنقودية التي هي في طليعة الابتكار والتميز: 236
خارطة الطريق: تسريع وتيرة تحسين المدارس من خلال الولايات والمناطق: 237
الموجة الأولى (2013 – 2015) تحويل الولاية وقيادة المنطقة: 238
المدارس الريفية.. 239
تمكين القيادات المحلية: 240
ترسيخ النظام إلى الأهداف المشتركة 241
تقديم الدعم متى ما يكون هناك حاجة ماسة إليه: 241
الرصد المشكلات وحلها واتخاذ الإجراءات اللازمة: 242
ما الممارسات التي يمكن أن تحدث فرقا في نتائج الطلبة؟.. 242
ما ممارسات التحسين السريع أو المدارس الجيدة التي يمكنها أن تحدث فرقاً؟ 243
الموجة الثانية (2016 – 2020) زيادة المرونة التشغيلية لـ (JPN وPPD) والمدارس: 244
الموجة الثالثة (2021 – 2025) توسيع نطاق حقوق اتخاذ القرار:.. 244

مقدمة المركز

تتزايد أهمية التربية والتعليم في العالم المعاصر مع الارتباط الوثيق لهذه العملية بمنظومة التنمية الشاملة في بلدان العالم. ومع التقدم التكنولوجي وانتشار أنماط حديثة في التعليم الافتراضي، يبدو أن العراق مطالب بالإيفاء بوعد مؤجل يخص هذا القطاع. فتشير البيانات إلى أن معدلات الالتحاق في المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية (93 %، 55 %، 29 %) على التوالي على وفق الأرقام الرسمية. وتتبع هذه الأرقام المفزعة من التسرب الدراسي في المراحل المختلفة أرقامٌ أخرى تخص المنشآت المدرسية التي يعاني العراق من نقص فادح فيها يبلغ 10 آلاف مدرسة بحسب التصريحات الرسمية أيضاً. ولم تنته مشكلة التربية والتعليم في العراق عند هذا الحد، إذ تتباين مستويات التعليم وتوزيع المنشآت التربوية مكانياً بين المحافظات، وبين الأرياف والمناطق الحضرية، فضلاً عن التباين بين الذكور والإناث، وتوزيع الملاكات التدريسية، وغيرها.

إن المشكلات البنيوية التي تعاني منها التربية والتعليم في العراق بحاجة إلى استراتيجية شاملة للحاق بركب المستويات المقبولة من الاهتمام بهذا القطاع في العالم. وهذه الاستراتيجية تشمل إصلاحاً لعشرات القوانين ضمن المنظومة التشريعية التي تستند إليها التربية والتعليم، ووضع خطة لسد النقص في البنى التحتية المدرسية، ووضع معايير للتقويم وضمان جودة التعليم، والحوكمة، وتنمية الموارد المالية، وتطوير المناهج، والتعليم والتدريب المهني، وبرامج تخص محو الأمية، ورياض الأطفال، والتعليم الأهلي، والأجنبي وغيرها.

إن العراق يقف اليوم وهو بين يدي تركة ثقيلة من اكثر من أربعين عاماً من الإهمال والتراجع على المستويات كافة، وما قطاع التربية والتعليم سوى أحد هذه المستويات. وتشير التقارير الحكومية والدولية إلى أن مفتاح التحريك الشامل لملفات الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة هو التعليم، فهو مال لا ينضب، وأساس لا مناص منه لتخريج جيل مبدع وخلاق، وواع بالأخلاق العامة، وفن التعامل، ومتذوق للجمال، ومنخرط بالتنمية المجتمعية الشاملة.

وليس من نافلة القول الحديث عن أن التعليم هو مفتاح الاستقرار الدائم، والسلام المجتمعي، ووحدة الأمة ضمن هوية وطنية مشتركة، فضلاً عن النمو الاقتصادي المستدام الضامن لردم هوة الفقر واللامساواة.

هذا الكتاب هو نتاج الاهتمام المتواصل لمركز البيان للدراسات والتخطيط بالتربية والتعليم بوصفهما المؤشر الأبرز وفي الوقت نفسه الدافع الأساس للتنمية في البلاد. لقد حرصت الإدارة الماليزية المائزة بأدائها التنموي بالتركيز على التربية والتعليم ضمن استراتيجيات واسعة النطاق، إيماناً منها بأنه لا يمكن ضمان استمرار النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ووحدة الأمة الماليزية من دون مستويات عالية من النجاح

في التربية والتعليم.

وضمن خطة كبيرة طالت خمسة عشر شهراً، وبالاستعانة بالمختصين من بلدان العالم والمنظمات الدولية ذات الصلة، وضع الخبراء الماليزيون استراتيجية كبيرة قمنا في مركز البيان للدراسات والتخطيط بترجمتها للغة العربية ضمن الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم.

تتمن هذه الاستراتيجية مراجعة شاملة لواقع التربية والتعليم في ماليزيا، ونقاط القوة والضعف فيه، فضلاً عن طرح الأسئلة الصعبة عمّا تريده ماليزيا أمةً وشعباً من النظام التعليمي ضمن الآفاق المتوسطة والبعيدة. ووضعت الاستراتيجية الخاصة بالتعليم ضمن معايير علمية قابلة للقياس والتقويم تخص أداء الطلبة في المواد الأساسية دولياً، وحجم الانفاق على التعليم للناتج المحلي الإجمالي للبلاد، والمعايير الدولية ذات الصلة بقياس نجاح البلدان في هذا المجال.

ونأمل من خلال هذا الكتاب تسليط الضوء على هذه التجربة المهمة والرائدة، عسى أن تكون نافعة لصناع القرار والباحثين والمختصين والمعنيين لوضع خطط استراتيجية مماثلة في العراق.

خطة التعليم في ماليزيا (2013 – 2025) .. مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي

ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط

المترجم – محمد العسكري
2016/11/30

© وزارة التربية والتعليم الماليزية (2013)

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، ونسخه وتخزينه في أي نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية وميكانيكية، وتصويره أو تسجيله أو غير ذلك؛ من دون الحصول على إذن خطي مسبق من وزارة التربية والتعليم الماليزية.

خطة التعليم في ماليزيا (2013 – 2025)

(مرحلة ما قبل المدرسة إلى ما بعد الثانوي)

نشرت من قبل:

Kementerian Pendidikan Malaysia, Blok E8, Kompleks E, Pusat Pentadbiran Kerajaan Persekutuan, 62604, Putrajaya Malaysia.www.moe.gov.my

مقدمة

يُعدُّ التعليم المساهم الرئيس في تطوير رأس المال الاجتماعي والاقتصادي في ماليزيا، فهو يلهم الإبداع ويشجع الابتكار، ويوفر لشبابنا المهارات اللازمة ليكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل الحديثة، والتعليم أيضاً هو المحرك الرئيس لنمو الاقتصاد، وبينما تضع هذه الحكومة التدابير في إطار الأنموذج الاقتصادي الجديد في ظل خطة التحول الاقتصادي، وخطة الحكومة لوضع ماليزيا على طريق التنمية، فلا بد لنا من أن نتأكد من أن نظام التعليم لدينا مستمر في التقدم في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك سيواصل بلدنا مواكبة التنافسية المتواجدة في الاقتصاد العالمي.

لقد كان نظام التعليم لدينا حجر الأساس للتنمية في بلدنا، إذ وفَّر لهذا الجيل الذي قبله المهارات والمعارف التي دفعت عجلة النمو في البلاد، وساهمت في ازدهارها.

في وسط هذا يوجد الآلاف من المعلمين الدؤوبين ومديري المدارس والإداريين والمسؤولين والموظفين في وزارة التربية، سواء في الماضي والحاضر، الذين لا يمكن أبداً التغاضي عن مساهمتهم، فمنذ الاستقلال –قبل نحو 55 عاماً– ساهم هؤلاء بتطوير كبير في نوعية التعليم وتوفيره، ومن خلال جهودهم، تحقق الكثير نحو العالمية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، إذ تشيد المنظمات العالمية مثل اليونسكو والبنك الدولي بالتقدم الذي حققته ماليزيا في مجال التعليم.

غير أنه من أجل تلبية تطلعاتنا العالية في ظل بيئة تنافسية عالمية، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي، إذْ يحتاج بلدنا إلى تحويل نظامه التعليمي برمته، ورفع تحصيل جميع الطلبة، وألا نخطئ أبداً؛ وهذا الأمر يتطلب منظوراً جديداً تماماً، بحيث يتم توجيه الطلبة نحو تطوير المهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين، وبدلاً من مجرد إضافة موظفين ومرافق، فهناك حاجة لفهم ديناميات عملية التعليم والتعلم وتحسينها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد وضعت الحكومة خطة للتعليم، وهي خطة شاملة لتحول سريع ومستدام لنظامنا التعليمي بحلول العام (2025)، وبالاستناد إلى مجموعة من المبادرات المقدمة كنتائج وطنية رئيسة، فإنها تحدد التغييرات الأساسية التي نحتاجها، من حيث الولوج إلى الطلبة، وطريقة تجنيد المعلمين ومديري المدارس وتدريبهم ومكافأتهم، إلى الكيفية التي يمكن من خلالها لوزارة التربية والتعليم وضع عملية لتحقيق هذا التغيير؛ وبذلك فإنها تقدم تحسينات واضحة على العوامل التي تهمنا فعلاً في كل خطوة من هذه الرحلة.

إنَّ هذه الأهداف طموحة جداً، ولكنها قابلة للتحقيق، وتشمل: ضمان الانخراط العالمي منذ

مرحلة ما قبل المدرسة وصولاً إلى التعليم الثانوي في غضون (10) سنوات؛ وتخفيض فجوات التحصيل بين الأغنياء والفقراء، والمناطق الحضرية والريفية، وبين الولايات التي تؤلف ماليزيا في غضون (10) سنوات؛ مما ساعد في صعود ماليزيا من الثلث الأدنى إلى ثالث أكبر الدول في التقييم من قبل مؤسسات دولية مثل (PISA وTIMSS) في غضون (15) عاماً، وبناء نظام تعليمي يتيح للأطفال تقدير الهوية الفريدة من نوعها التي نتمتع بها نحن الماليزيين؛ وهذا سيتحقق من خلال الحيطة الواجبة ورعاية الموارد المخصصة، إذ يجب أن يكون كل فلس (رنغيت) يتم إنفاقه، موجهاً نحو تحسين نتائج الطلبة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لوزارة التربية والتعليم وجميع الذين شاركوا في تطوير خطة التعليم هذه، إذْ إنني أدرك أن التحول في نظام التعليم لن يكون سهلاً، وإننا قد نواجه عدداً من التحديات على طول الطريق، وعلى الرغم من هذا، أريدكم أن تطمئنوا إلى أن الأمر لا يقتصر على الحكومة ووزارة التربية والتعليم لتحقيق على هذه الأهداف، فأنا أيضاً ملتزم شخصياً بتحقيق هذه الأهداف، ومعي كل المسؤولين، ولدي كل الثقة بأننا سوف نثابر من أجل تحقيق ما نطمح إليه، إذْ يقع على كاهلنا جميعاً كآباء وأعضاء في المجتمع المحلي للقطاع الخاص، مسؤولية ومصلحة شخصية في تحسين نظام تعليمنا، وهو دور من شأنه أن يساعد في زرع بذور النجاح لأطفالنا، مثلما أن علينا أن نفتخر بتأدية هذا الدور.

لذلك وبمشيئة الله، دعونا نسير في هذه الرحلة المثيرة، والمتحدية، والأهم من ذلك الضرورية لنا كأمة واحدة.

داتو سري محمد نجيب بن تون حاجي عبد الرزاق

رئيس وزراء ماليزيا

تلتزم هذه الحكومة بتحويل النظام التعليمي في ماليزيا على مدى العقد ونصف العقد المقبل، وهدفنا –والغرض من نظام التعليم هذا– هو تهيئة طلابنا كلياً لتحقيق النجاح في القرن الحادي والعشرين؛ للاستفاد من كل الفرص، ومواجهة التحديات التي تمثلها هذه الحقبة الجديدة.

من أجل التنافس مع الأفضل في العالم، يجب أن يطور نظامنا التعليمي قدرات الماليزيين الشباب الذين هم على دراية في مجالات التفكير النقدي والإبداعي، وأن تكون لديهم مهارات القيادة، وأن يكونوا قادرين على التواصل مع بقية العالم، وعلى القدر نفسه من الأهمية، يجب أن يكون طلابنا متمتعين بالقيم والأخلاق والحس الوطني، وقادرين على تمكينهم من اتخاذ الخيارات الصحيحة لأنفسهم وأسرهم والبلاد؛ بهدف ضمان الاستمرار والتغلب على التحديات التي لا مفرَّ منها في الحياة.

ومن أجل تحقيق تلك التحولات، يتطلب الأمر بناءً على التقدم المحرز بالفعل عبر النظام، ونشره على نطاق أوسع، ولاسيما لتلك الجماعات التي لا يعمل عليها النظام حالياً، ودعم جميع الطلبة من أجل تحقيقه، وستقوم وزارة التربية والتعليم بتركيز مواردها على ذلك؛ كي يُحدِث فارقاً حقيقياً ملموساً على ما يهم أكثر، وهو نتائج الطلبة. وإن استراتيجيتنا تركز على التعليم وجودة التعلم، والحصول على معلومات موثوقة وذات مغزى، والمساءلة الشفافة، وبيئات التعلم المناسبة والبنية التحتية.

وستقوم الوزارة بالتأكُّد من أن جميع الأطفال الذين يدخلون المدرسة مشاركون بالفعل في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وإننا سنزيد من عدد المدارس من هذا النوع لجعلها في متناول نطاق واسع من الطلبة، وفي الوقت نفسه رفع جودة خدمات التعليم وتنوعها في مرحلة الطفولة المبكرة في جميع المجالات.

يُعدُّ تعليم الجودة هو الشيء المتاح الأكثر فعالية لتحويل التعليم الابتدائي والثانوي، وتحقيق نتائج أفضل للطلبة، وستقوم الوزارة بتحسين نوعية التعليم في مدارسنا، والبناء على الممارسة الجيدة الحالية، ومكافأة التعليم عالي الجودة بمسارات وظيفية أفضل تدعم المعلمين في الفصول الدراسية، وستقوم أيضاً بإعادة النظر في المناهج الدراسية لتضمين مهارات القرن الحادي والعشرين وتطويرها مثل التفكير النقدي والإبداعي، وكذلك تشجيع التنمية الشمولية والشخصية، إذْ يوجد لدى القيادة المهنية الممتازة ثاني أكبر تأثير على تحسين مخرجات التعلم؛ ولذا فإننا نستثمر في تعزيز القيادة المدرسية من الاختيار إلى التشجيع، وأخذ دور التوجيه والدعم.

وستقوم الوزارة أيضاً بتوفير الدعم الموجه والمتباين في كل مدرسة، على وفق احتياجات المدرسة الفردية، وفي حين تدعم الوزارة تحسين البنية التحتية للمدارس لدعم تعلم الطلبة عبر نظام التعليم، سيتم إعطاء الأولوية لمدينتي (صباح وساراواك) لتحديث البنية التحتية لهما، وهذا يضمن أن كل مدرسة

ستحصل على مستوى الدعم الذي تحتاجه ونوعه، وستحصل المدارس عالية الأداء أيضاً على مزيد من حقوق اتخاذ القرار المستقل نوعاً ما؛ لدعم التحسينات المستمرة.

بالعمل مع الشركاء حيثما كان ذلك ضرورياً، فإننا نركز على زيادة فرص الشباب الماليزيين من حيث القدرات والمواهب والمصالح، فعلى سبيل المثال: يجري تعزيز مسار التعليم المهني وتوسيعه لتزويد الطلبة بالمهارات العملية اللازمة لتحقيق النجاح في التجارة وغيرها من المهن المتخصصة.

وسنقوم أيضاً بمواصلة تطوير الفرص للمسارات الدينية، والرياضية، والفنية، ومسارات تعليمية أخرى، وسيتم تحسين شمولية النظام من خلال فرص وموارد إضافية؛ من أجل الفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل الموهوبين: وذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات الأصلية، وغيرها.

ومن أجل الوفاء بهذه التحولات الأساسية، فإن وزارة التربية والتعليم تؤدي دوراً رئيساً في قيادة قطاع التعليم، والعمل مع المؤسسات التعليمية والجهات المعنية لرفع التحصيل العلمي للطلبة. وأحيي كل موظفي وزارة على الخدمة المتفانية المقدمة من قبلهم، وعلى عملهم الدؤوب، والجهود المتواصلة لتحسين التعليم ورعاية طلابنا.

ومن خلال مسار هذه الخطة، سنقوم بتزويدكم بانتظام بمعلومات عن رحلة هذا التحول، وسنعمل على إنشاء وحدة أداء التعليم والتسليم (PADU) داخل الوزارة، التي من شأنها دعم هذا البرنامج، وسنشارك أيضاً التقدم المحرز من خلال التقارير السنوية التي ستسلط الضوء على النجاحات والثغرات، مع وجود خطط عمل علاجية لتحسينات مستمرة حين الحاجة.

نيابة عن وزارة التربية والتعليم، فإننا نلتزم برؤية هذه الخطة، ودعم تنفيذها لأفضل قدراتنا، ويمكننا من أجل أطفال ماليزيا أن نقوم بما هو أفضل، وسنقوم بذلك بنحوٍ أفضل.

تان سري داتو حاجي محيي الدين بن حاجي محمد ياسين

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير التربية والتعليم في ماليزيا

تلتزم وزارة التربية والتعليم بزيادة إنجاز الطلبة من طريق نظام تعليمي فعال، وتشمل تلك الزيادة، زيادةً في الجودة والمساواة والوصول إلى التعليم، وهو ما سيتم دعمه بنحوٍ مستمر لضمان استمرارية النجاح الذي تم تحقيقه منذ الاستقلال.

لقد وضعت خطة التعليم في ماليزيا (2013 – 2025) أهدافاً واضحةً يجب تحقيقها من حيث الجودة والمساواة والوصول إلى التعليم خلال (13) عاماً، والتخطيط الدقيق ضمن هذه المدة أمرٌ ضروري لكي يشمل التحول من إدارة الموارد البشرية والمالية، وتسمية المبادرات الرئيسة التي تؤدي إلى نتائج أفضل للطلبة.

وتتمثل أولوية الوزارة في ضمان مواءمة أفضل بين صياغة السياسات وتنفيذها على طول سلسلة قيمة التعليم برمتها، وأن وجود فهم واضح لهذه الخطة بين موظفي الوزارة والمعلمين أمر ضروري لضمان تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف المرجوة.

وهناك أيضاً أولوية أخرى تتمثل في تحسين إنتاجية الموارد ذات العلاقة بين النتائج المرجوة والتخصيص الفعال للموارد، وكذلك التنفيذ الفعال لبرامج عالية التأثير تساهم في تحسين نوعية النظام التعليمي.

ويمكن للزيادة في الكفاءة وإدارة الموارد أن يتم تنفيذها على نحو فعال من طريق تحويل هيكل الوزارة ككل،إذْ سيمكن هذا التحول نظام التسليم في الوزارة لأن يكون أكثر شفافية واستجابة وتركيزاً نحو النتائج.

وتنطوي إعادة هيكلة الوزارة على بذل جهود متضافرة لتمكين القيادة على مختلف المستويات كالوزارة، وإدارات التعليم في الولايات، ومكاتب التربية والتعليم في المناطق، والمدارس أيضاً، وسيتم توفير قدر أكبر من الحكم الذاتي والمساءلة المتوازنة لإحداث مرونة في تقديم حلول مصممة ولاسيما لتلبية الاحتياجات الفريدة للطبة، وهذا يتطلب التواصل البناء مع أصحاب المصلحة الرئيسين عبر الوكالات الحكومية، والآباء، والجماعات المحلية، والقطاع الخاص.

أودُّ أن أعرب عن خالص تقديري لموظفي الوزارة المخلصين والمجتهدين في جميع أنحاء ماليزيا، وكثير منهم يؤدون خدمة لا غنى عنها لتعليم الأطفال في البلاد في ظروف مختلفة، وعلى الرغم من أن العديد من التحديات لا تزال ماثلة أمامنا، إلاَّ أنني واثقة من أنه من خلال العمل معاً، يمكننا تحقيق هدفنا المشترك.

يُعدُّ التعليم مفتاح التنمية الشخصية الذي وفّر عدداً لا يحصى من فرص الحياة، فهو يدعم تطوير المهارات العالية، والقوى العاملة المبتكرة كعامل تمكين حاسم للنمو الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. إن

الالتزام والجهود التي وضعناها في التعليم هي بعض من أكثر الاستثمارات الأساسية التي تمكننا من تأمين الرفاهية المستقبلية للماليزيين، ولتحقيق ذلك تم اتخاذ مبادرات مختلفة لتحديد التحديات والثغرات الخاصة بنظام التعليم وإيجاد سبل للتصدي لها، ومن هذه النتائج: توصلت الوزارة إلى خطة تحدد الاستراتيجيات والمبادرات لتعزيز نظام التعليم الوطني.

وتعدُّ هذه الخطة نتيجة لعدد وافر من التحليلات والمقابلات، والدراسات الاستقصائية، والأبحاث التي أجريت بدعم من خبراء التعليم الوطني والدولي والمسؤولين والمعلمين ومديري المدارس، والآباء في عموم ماليزيا، وفضلاً عن ذلك، –ومن خلال الحوار الوطني الذي أجري في وقت سابق من هذا العام– ناقش ما يقرب من (12000) عضوٍ من أصحاب المصلحة العامة وغيرهم، أفكارهم وردود الفعل.

وضعنا لأنفسنا في هذه الخطة مهمات طموحة، ولكنها قابلة للتحقيق من أجل بناء نظام تعليمي قوي وفعال بحلول العام (2025)، يمتاز بحصول الجميع على التعليم على طول الطريق وصولاً إلى التعليم الثانوي، وهو ما من شأنه أن يشارك في تخريج طلبة في مرتبة الثلث الأول من مراتب الطلبة الدوليين من حيث التقييم، وتوفير فرص تعليمية متكافئة، وتوفير الجودة لجميع الطلبة بغض النظر عن الخلفية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وغرس الشعور بالهوية الماليزية المشتركة بين جميعهم.

وتتطلب هذه التحديات تنفيذ نظم دعم استراتيجية لإشراك الطلبة في عملية التعلم، وستكون مدارسنا قادرة على توفير جودة التعليم، والتوجيه، وتقديم الدعم لطلابنا. إن وضع مديرين أقوياء ومستندين إلى المدرسة من شأنه أن يساعد في ضمان توافق المدارس مع معايير الأداء العالية على النحو المنصوص عليه من قبل وزارة التربية والتعليم في ماليزيا، وأنا واثق من أن تنفيذ هذه الخطة سيوفر التعاون من قبل جميع الجهات المعنية الداخلية والخارجية بالتحول المستدام والسريع لنظام التعليم في ماليزيا.

داتوك الدكتورة مدينة بنت محمد

الأمين العام /وزارة التربية والتعليم ماليزيا

ملخص تنفيذي:

في تشرين الأول من العام (2011) أطلقت وزارة التربية والتعليم مراجعة شاملة لنظام التعليم في ماليزيا؛ من أجل تطوير خطة التربية الوطنية الجديدة، وقد اتخذ هذا القرار في سياق رفع مستوى التعليم الدولي، وطموحات الحكومة لإعداد أفضل للأطفال في ماليزيا لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين، والحاجة المتزايدة لتوقعات الجمهور والآباء تجاه سياسة التعليم، وعلى مدى الخمسة عشر شهراً –تشرين الأول (2011) إلى كانون الأول (2012) – وجهت الوزارة جهودها على العديد من مصادر الدخل، من خبراء التعليم في اليونسكو، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية، وست جامعات محلية، إلى مديري المدارس والمعلمين وأولياء الأمور، والطلبة، وغيرهم من الجماهير في كل ولايات ماليزيا، وكانت النتيجة خطة للتعليم في ماليزيا، لتقييم أداء النظام التعليمي الحالي في البلاد، مع اعتبارات لنقطة بداية تأريخية في مقابل المعايير الدولية، وتقدم الخطة رؤية لنظام التعليم وتطلعات الطلبة لما تحتاجه وتستحقه ماليزيا، وتقترح إحد عشر مقترحاً من التحولات الاستراتيجية والتشغيلية التي ستكون مطلوبة لتحقيق هذه الرؤية.

يؤدي التعليم دوراً محورياً في تحقيق أي بلد للنمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، وليس هناك مؤشر أفضل لمستقبل الأمة حالياً من الفصول الدراسية. في الاقتصاد العالمي اليوم، يعتمد نجاح أي أمة أساساً على المعرفة والمهارات والكفاءات لشعبها، وليس من المستغرب أن الدول التي لديها مستويات تعليم عالية تميل إلى التمتع بمزيد من الازدهار الاقتصادي، إذْ إن التعليم يعدُّ من العوامل الأساسية في بناء الأمة والوحدة، ويقدم للأفراد فرصة لتحسين حياتهم، حتى يصبحوا أعضاءً ناجحين في المجتمع، ويسهم بصورة فعالة في التنمية الوطنية، ومن خلال التفاعل مع أفراد مجموعة اجتماعية واقتصادية ودينية وعرقية، والخلفيات، والتعلم للفهم والقبول، واحتضان الاختلافات، يمكن بناء مجموعة مشتركة من الخبرات والتطلعات لمستقبل ماليزيا، ويمكن من طريق هذه التجارب والتطلعات المشتركة، تعزيز الهوية الوطنية المشتركة والوحدة، لقد أصبح نظام التعليم الماليزي –في السنوات الأخيرة– تحت التدقيق والنقاش المتزايد، مع ارتفاع في مستوى توقعات الآباء وأصحاب العمل الذين يعربون عن قلقهم بشأن قدرة النظام على إعدادٍ كافٍ للماليزيين الشباب لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ونظراً لطبيعة النظام التعليمي، سوف يستغرق الأمر عدة سنوات لتحقيق تغييرات جوهرية، وهذا يجعل الحاجة إلى اتخاذ إجراءات طموحة الآن أكثر أهمية وأشد إلحاحاً.

أهداف المراجعة ومنهجها:

إن خطة التعليم هذه قامت نتيجة لأبحاث مكثفة ومشاركة عامة تقوم بها وزارة التربية والتعليم. وقد تم تطوير الخطة بثلاثة أهداف محددة، هي:

1. فهم الأداء والتحديات التي تواجه نظام التعليم الماليزي الحالي، مع التركيز على تحسين فرص الحصول على التعليم ورفع مستوى الجودة، وإغلاق ثغرات الإنجاز، وتعزيز الوحدة بين الطلبة، وتعظيم كفاءة النظام.

2. تأسيس رؤية وتطلعات واضحة للطلبة ونظام التعليم ككل على مدى السنوات الثلاث عشرة المقبلة.

3. تحديد الخطوط العريضة لبرنامج التحول الشامل للنظام، بما في ذلك التغيرات الرئيسة للوزارة، التي تتيح تلبية الطلبات الجديدة وارتفاع التوقعات، ولبدء ودعم التحول في الخدمة المدنية بنحوٍ عام.

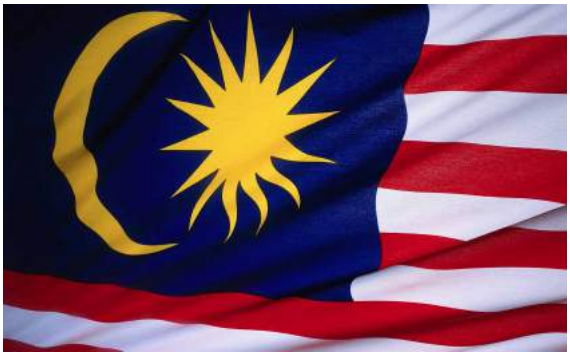

كان النهج المتبع في هذه الخطة كبيراً في نواح كثيرة، وقد تم جمع وجهات نظر متعددة من مختلف الخبراء والوكالات الدولية لتقييم أداء نظام التعليم في ماليزيا، ومنها البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وستّ جامعات محلية، وقد عملت الوزارة مع الجهات الحكومية الأخرى لضمان توافقها مع السياسات العامة الأخرى المتعلقة بالتعليم، فعملت الوزارة عن كثب مع وحدة إدارة الأداء والتسليم (PEMANDU)؛ لتطوير مبادرات برنامج التحول الحكومي (GTP 2.0) في مجال التعليم بحيث تعكس الإصلاحات ذات الأولوية في الخطة (2013 – 2015).

وتعمل الوزارة –فضلاً عن ذلك– مع مسؤولين على نطاق لم يسبق له مثيل، وكان يعمل على

مدار السنة أكثر من (55000) مسؤول في الوزارة، فضلاً عن المعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور والطلبة والجمهور عبر كل ماليزيا، من طريق المقابلات، ومجموعات التركيز، والدراسات الاستقصائية، والحوار الوطني، والأيام المفتوحة ومناقشات المائدة المستديرة، وقد قدمت أكثر من (200) مذكرة إلى الوزارة، وتم كتابة أكثر من (3000) مقالة ومدونة حول القضايا التي أثيرت في الخطة، فضلاً عن تعيين الوزارة لجنة مكونة من (12) عضواً ماليزياً من الخبراء، وفريق دولي مكون من أربعة أعضاء من الخبراء لتقديم مساهمة مستقلة عن نتائج الاستعراض.

استثمارات كبيرة ومتواصلة في مجال التعليم:

يؤدي الدعم والموارد التي يوفرها النظام للمدارس دوراً حاسماً في كيفية أداء المدارس، فهو يمكّن المعلمين ومديري المدارس من التركيز على أعمالهم الأساسية لإيصال التدريس الفعال والتعلم؛ وبالتالي فإن الاستثمار في بلد ما في نظامه التعليمي هو مقياس مهم لالتزامه.

لقد تكبدت الحكومة الماليزية مستويات عالية من الاستثمار في التعليم على مدى (55) عاماً منذ الاستقلال، وفي وقت مبكر من عام (1980) بلغ إنفاق الحكومة الاتحادية الماليزية على التعليم الابتدائي والثانوي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أعلى المعدلات في شرق آسيا. وفي عام (2011) بنسبة (3.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي، أو (16 %) من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهو ما لم يكن فقط أعلى من متوسط منظمة التعاون والتنمية (3.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي، و(8.7 %) من إجمالي الإنفاق العام على التوالي، ولكنه كان أيضاً متساوياً أو أكثر من نظم مثل سنغافورة واليابان وكوريا الجنوبية (الملحق 1) لأعلى أداء، وفي العام (2012)، وبميزانية تعليم بلغت (36) مليار رنغيت ماليزي، واصلت الحكومة تكريس أكبر نسبة من ميزانيتها، (16 %) للوزارة، وهذا يدلُّ على التزام حقيقي جداً من قبل الحكومة بالتعليم كأولوية وطنية.

الشكل التوضيحي (1).

الإنفاق على التعليم الأساس كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي لماليزيا وأقرانها (2)

النسبة المئوية (2008).

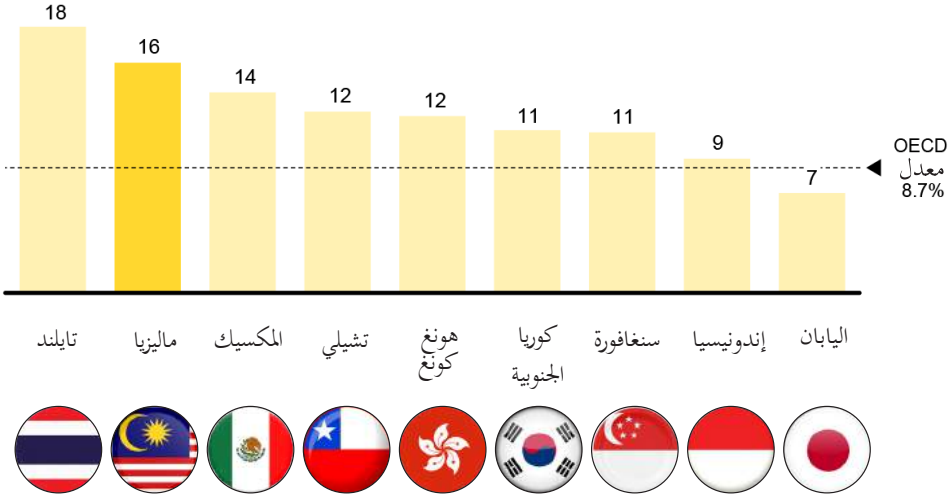

1. تشمل النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية / تنمية التعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي).

2. الأقران استناداً إلى التصنيف الآتي: النمور الآسيوية (هونغ كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية، اليابان، إندونيسيا، تايلاند، سنغافورة)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القابل للمقارنة (المكسيك وتشيلي).

3. بيانات عام(2010).

ملاحظة: بيانات عام (2008) أو (2010) اعتماداً على أحدث البيانات المتاحة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم الماليزيا؛ OECD – Education at a Glance 2011؛ Singstat. وزارة المالية في تايلاند؛ وزارة المالية في إندونيسيا؛ مكتب التعليم في هونغ كونغ.

التقدم الكبير في تحسين فرص الحصول على التعليم:

حقق نظام التعليم تقدماً هائلاً منذ العام (1957)، ففي وقت الاستقلال لم يكن أكثر من نصف السكان حاصلين على التعليم الرسمي، ووصل (6 %) فقط من الأطفال الماليزيين إلى المرحلة الثانوية، و(1 %) إلى مستوى ما بعد الثانوية. أما بعد خمسة عقود ونصف، فقد أصبح الوصول إلى التعليم أمراً مسلماً به لدى الجميع.

وقد حققت ماليزيا في العام (2011) نسبة التحاق شامل في المرحلة الابتدائية بنسبة (94 %)، وانخفضت نسبة الطلبة المتسربين من المدارس الابتدائية بنحوٍ كبير (من 3% في العام (1989) إلى (0.2 %) فقط في العام 2011)، أما معدلات الالتحاق بالمدارس على المستوى الثانوي (أنموذج 3-1) فقد ارتفعت إلى (87 %)، غير أن أعظم تحسن بلا شك، كان في التعليم الثانوي (أنموذج 5-4)، حيث تضاعفت معدلات الالتحاق بالمدارس تقريباً، من (45 %) في الثمانينيات، إلى (78 %) في عام (2011). وارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس، ما أن تم تفعيل المدارس الخاصة: (96 %) في المرحلة الابتدائية، و(91 %) في مرحلة التعليم الثانوي، و(82 %) في المرحلة الثانوية العليا، وتعد هذه النسب أعلى من معظم البلدان النامية، على الرغم من أنها لا تزال أقل من نظم التعليم عالية الأداء في سنغافورة وكوريا الجنوبية. وبموازاة ذلك كان هناك توسع سريع في التعليم ما قبل المدرسة، ويوجد الآن حوالي (77 %) من الطلبة المسجلين حالياً في شكل من أشكال التعليم ما قبل المدرسة (سواء العام أو الخاص)، والهدف النهائي هو التحاق الجميع، من خلال منطقة النتائج الوطنية الرئيسة للتعليم (NKRA) في (GTP).

ويمكن تمثل التحسن الكبير في الوصول إلى التعليم بتحسن مماثل في التحصيل، فقد ارتفع معدل من يعرف القراءة والكتابة من (88 %) في العام (1980) إلى محو أمية شبه عالمية بنسبة (99 %) اليوم، بينما ازداد محو أمية الكبار بنحوٍ أكثر خطورة، من أقل من (70 %) إلى أكثر من (92 %) في المدة الزمنية نفسها. وفضلاً عن ذلك انخفضت نسبة السكان البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر وأكثر) ممن لم يلتحقوا بالمدرسة، من (60 %) في عام (1950) إلى أقل من (10 %) في

عام (2010)، في حين ارتفعت نسبة (الذين تتراوح أعمارهم بين بين الخامسة عشر وأكثر) ممن أكملوا تعليمهم الثانوي قد ارتفع من حوالي (7 %) في عام (1950) إلى ما يقرب من(75 %) للمدة الزمنية نفسها (الشكل التوضيحي رقم 2)، وتلك هي إنجازات تفخر بها ماليزيا.

الشكل التوضيحي رقم (2).

التحصيل العلمي الأعلى للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين (15) سنة فما فوق (1950 – 2010).

نسبة السكان

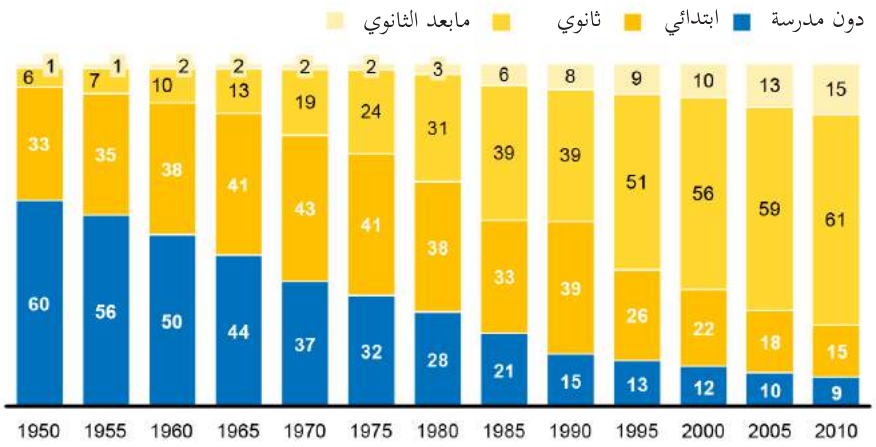

المصدر: (Barro and Lee, 2010 Eurostat, UN).

ما يزال النظام ملتزماً بتطوير الطلبة كلياً:

تلتزم المناهج المدرسية الماليزية بتنمية الطفل كلياً على طول الأبعاد الفكرية والروحية والعاطفية والجسدية بحسب ما ورد في فلسفة التربية الوطنية، وتوجد برامج ومبادرات لتطوير المكونات غير الأكاديمية في أثناء وقت الدراسة الرسمي، وكذلك من طريق مجموعة متنوعة من الأنشطة المشتركة للمناهج الدراسية بعد المدرسة، فعلى سبيل المثال: تكون التربية الإسلامية أو التربية الأخلاقية إلزامية لجميع الطلبة من السنة الأولى حتى السنة الخامسة، وتشترط الوزارة أن يشارك كل طالب في رياضة واحدة في الأقل، أو ناد

واحد، أو نشاط جسماني نظامي واحد؛ كوسيلة لتعزيز المواهب والمصالح الفردية، جنباً إلى جنب مع بناء المهارات القيادية، وتشير البيانات المتوافرة إلى أن عدد الطلبة المسجلين في مثل هذه الأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية مرتفع جداً.

فلسفة التربية الوطنية:

تكرس فلسفة التربية الوطنية لماليزيا المكتوبة في عام (1988) والمعدلة في عام (1996) رؤية الوزارة والحكومة للتعليم كوسيلة للتنمية الشاملة لجميع الأطفال فكريا وروحياً وعاطفياً، ومادياً.

"إن التعليم في ماليزيا هو جهد مستمر نحو مزيد من تطوير إمكانات الأفراد بطريقة شاملة ومتكاملة؛ وذلك لإنتاج الأفراد القادرين فكرياً وروحياً وعاطفياً، والمتزنين جسدياً، والمتناغمين، الذين لديهم إيمان راسخ وإخلاص لله، وقد تم تصميم هذا الجهد من أجل الخروج بمواطنين ماليزيين عارفين ومختصين، ويملكون المعايير الأخلاقية العالية، ويتحملون المسؤولية، وقادرين على تحقيق مستويات عالية من الرفاه الشخصي، فضلاً عن كونهم قادرين على المشاركة في تحسين الحياة الأسرية والمجتمع، والأمة ككل".

الأداء المعرفي للطلبة في مقابل المعايير الدولية:

إن الهدف الأساس من أي نظام تعليمي هو ضمان أن يجري تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات اللازمة للنجاح في الحياة، إذ كان نظام التعليم الماليزي –مثل النظم الأخرى في جميع أنحاء العالم– يشدد على تطوير معرفة المحتوى القوية في موضوعات مثل العلوم والرياضيات واللغات، إلاَّ أن هناك زيادة في الاعتراف

العالمي بحقيقة مفادها أنه لم يعد كافياً للطالب الخروج من المدرسة بـ (القراءة والكتابة والحساب)، ولم يَعدُّ هناك تركيز فقط على أهمية المعرفة، ولكن أيضاً على تطوير مهارات التفكير العليا.

ومع تطور أداء الطالب الماليزي على مدى عدة عقود كانت الأنظمة الأخرى آخذة في تحسين أداء الطالب بسرعة أكبر، وقد وجدت سبلاً للحفاظ على هذا الزخم؛ لذلك فإن الفجوة بين نظام ماليزيا والنظم الأخرى آخذ في الازدياد. أما من الناحية المطلقة فتشير التقديرات الدولية إلى أن أداء الطالب الماليزي آخذ في الانخفاض، وقد ظهرت على مدى العقدين الماضيين، تقييمات دولية للطلبة، مثل البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، والاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS)، كوسائل للمقارنة بنحوٍ مباشر بين جودة المخرجات التعليمية عبر الأنظمة المختلفة، وتشارك تلك في تقييم مجموعة متنوعة من المهارات المعرفية مثل: التطبيق والمنطق.

وحينما شاركت ماليزيا لأول مرة في الاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS)، في عام (1999)، كان متوسط درجة طلبتها أعلى من المتوسط الدولي في كل من الرياضيات والعلوم؛ وبحلول العام (2011) نشرت المؤسسة النتائج، وتبين أن أداء النظام قد تراجع إلى أقل من المتوسط الدولي في كل من الرياضيات والعلوم بانخفاض متناسب في الترتيب، وفضلاً عن ذلك، فقد فشل (35 %) و(38 %) من طلبة ماليزيا في تلبية الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في الرياضيات والعلوم في عام (2011)، وهي نسبة أقل من نسبة (7 %) و(13 %) على التوالي في عام (1999)، وقد تم تحديد هؤلاء الطلبة على أنهم لا يملكون سوى إتقان المفاهيم الأساسية الرياضية والعلمية المحدودة.

وكانت نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) للعام (2009) –لأول مرة شاركت ماليزيا في هذا التقييم– أيضاً غير مشجعة، حيث احتلت ماليزيا مرتبة في الثلث الأخير من بين (74) دولة مشاركة، وهي أقل من المتوسط الدولي ومتوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الشكل 3). وفشل ما يقرب من (60 %) من الطلبة الماليزيين البالغين من العمر (15) عاماً من الذين شاركوا بالبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) في تلبية الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في الرياضيات، في حين تبين أن (44 %) و(43 %) لم يلبوا الحد الأدنى من مستويات الكفاءة في القراءة والعلوم على التوالي، ويعادل فرق (38) نقطة على مقياس (PISA) سنة واحدة من الدراسة (مقارنة مع الدرجات التي تبين أن الذين تتراوح أعمارهم بين (15) عاماً أو أقل في سنغافورة وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وشانغهاي يؤدون كما لو كانت لديهم ثلاث سنوات أو أكثر من تعليم من هم بعمر (15) عاماً أو أقل في ماليزيا).

التقييمات الدولية للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) والاتجاهات في الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS):

تُعدُّ (TIMSS) تقييماً دولياً مستنداً إلى مناهج الرياضيات والعلوم في المدارس في جميع أنحاء العالم، ويقيِّم الطلبة في الصفوف من المرحلة الرابعة –أي ما يعادل المرحلة الرابعة في ماليزيا– والمرحلة الثامنة –أي ما يعادل الشكل (2) في ماليزيا– عبر جانبين هما: المحتوى، مثل: الجبر والهندسة، والمهارات المعرفية، وهي عمليات التفكير للمعرفة، والتطبيق، والمنطق. وقد تم تطبيق الاختبار لأول مرة في عام (1995)، أما اليوم فإن أكثر من(59) دولة تشارك في التقييم الذي يجري مرة كل أربع سنوات، وقد شاركت ماليزيا في (TIMSS) منذ عام (1999)، من خلال الطلبة الموضحين في (الشكل 2).

أما البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) فيقوم بتنسيق مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بتقييم دولي آخر معترف به على نطاق واسع، ويجري هذ التقييم كل ثلاث سنوات، ويهدف إلى تقييم الكفاءة في القراءة والرياضيات والعلوم للطلبة الذين تتراوح أعمارهم (15) سنة، ويستهدف تركيزه قدرة الطلبة على تطبيق معارفهم في ظروف العالم الحقيقي وليس على مستوى النتائج، أما عدد الدول المشاركة فيتجاوز أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إذ شارك في ذلك (74) بلداً في التقييم الأخير في عام (2009). وقد شاركت ماليزيا لأول مرة في العام (2010)كجزء من دورة تقييم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) لعام (2009).

الشكل التوضيحي (3).

مقارنة تصنيف ماليزيا في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (+2009) في مقابل الدول الأخرى.

الأقران الإقليميون

1. العلوم

المرتبة	البلد	معدل الدرجة
1	شنغهاي الصينية	575
2	فنلندا	554
3	هونغ كونغ	549
4	سنغافورة	542
5	اليابان	539
20	الولايات المتحدة	502
معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
21	جمهورية التشيك	500
40	اليونان	470
معدل دولي		
41	مالطا	461
51	تايلند	425
52	**ماليزيا**	**422**
65	أندونيسيا	383

2. الرياضيات

المرتبة	البلد	معدل الدرجة
1	شنغهاي الصينية	600
2	سنغافورة	562
3	هونغ كونغ	555
4	كوريا الجنوبية	546
5	تايبيه الصينية	543
24	استراليا	496
معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
25	بولندا	495
41	كرواتيا	460
معدل دولي		
42	اسرائيل	447
52	تايلند	419
57	**ماليزيا**	**404**
67	أندونيسيا	371

3. القراءة

المرتبة	البلد	معدل الدرجة
1	شنغهاي الصينية	556
2	كوريا الجنوبية	539
3	فنلندا	536
4	هونغ كونغ	533
5	سنغافورة	526
26	هنغاريا	494
معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
27	البرتغال	497
42	روسيا الاتحادية	459
معدل دولي		
43	تشيلي	449
52	تايلند	421
54	**ماليزيا**	**414**
61	أندونيسيا	402

المصدر: البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (+2009).

توجد أمثلة ممتازة عبر النظام:

في حين تدعو نتائج (TIMSS وPISA) إلى القلق، ما تزال هناك عدة حالات من الطلبة والمدارس في جميع أنحاء ماليزيا تعمل بمستوى مماثل للمعايير الدولية، سواء أكانت من حيث الإجراءات الأكاديمية أم غير الأكاديمية. يقدم الشكل التوضيحي رقم (4) لمحة عن بعض تلك الإنجازات، وقد منحت وزارة التربية والتعليم أيضاً (91) مدرسة ما يفيد بكونها ذات أداء مدرسي عالٍ، وتلك هي أفضل المدارس في ماليزيا، التي لها طابع مميز، ودائماً ما تقدم نتائج طلبة متميزة من الناحية الأكاديمية وغير الأكاديمية، فضلاً عن كونها قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

ويضم النظام أيضاً أمثلة عن المدارس والمناطق والدول التي تعمل على تحسين وضعها بوتيرة غير مسبوقة، إذْ إنه قبل خمس سنوات كانت مدينة جوهور واحدة من الدول الخمس الدنيا في أدائها في المرحلة الابتدائية السادسة في اختبار التقييم، أو (UPSR) وقد أطلقت الدولة برنامجاً شاملاً لتحسين المدارس، وكانت قادرة على تحويل أدائها في غضون خمس سنوات، وتُعدُّ مدينة جوهور الآن في الثلث الأعلى من بين جميع الدول من حيث أداء الطلبة، وعلى المنوال نفسه كانت هناك مدارس نائية في أولو ولوبان وباكالان في مدينة ساراواك، وكلها من المجتمعات ذات الدخل المنخفض، وقد حصدت جوائز الكومنولث من حيث الممارسات الجيدة؛ وهذا الأمر يشير إلى أن هناك فرصاً للتعلم من هذه الأمثلة، وتوسيع نطاق الممارسات الجيدة لبقية النظام.

الشكل التوضيحي (4) أمثلة على الإنجازات الدولية للطلبة الماليزيين.

1. تقييمات تشخيصية مستقلة مقرها أستراليا ويتم عقدها سنوياً.

المصدر: قسم الرياضة، قسم المناهج والفنون، قسم إدارة المدارس للتميُّز.

ما تزال هناك تحديات أمام تحقيق محصلات منصفة للطلبة:

إن الهدف المهم للنظام هو التأكد من أن محصلات الطلبة منصفة، وحتى الآن، كانت النتائج متفاوتة، فالدول التي لديها أعلى نسبة من المدارس الريفية، مثل مدينتي صباح وساراواك، لهما في المتوسط أداء أكثر فقراً من المدن التي فيها مدارس ريفية أقل، وكانت الفجوة في امتحانات (UPSR)، بين المدارس في المناطق الحضرية والريفية (4) نقاط مئوية لصالح المدارس في المناطق الحضرية، وازدادت الفجوة في شهادة التعليم الماليزية أو (Sijil Pelajaran Malaysia (SPM) إلى (8) نقاط مئوية، غير أن كلاً من هذه الثغرات قد انخفضت بنسبة (5 و2) نقطة مئوية على التوالي خلال السنوات الست الماضية.

إن فجوة الإنجاز لـ (UPSR) بين المدارس الابتدائية الوطنية والمدارس من النوع الوطني قريبة أيضاً،

أما الفرق بين المدارس الوطنية (Sekolah Kebangsaan SK) والمدارس الصينية الوطنية (Sekolah Jenis Kebangsaan Cina SJKC) فهو غير ذي أهمية، فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت المدارس التاميلية (Tamil SJKT) (Sekolah Jenis Kebangsaan) قد قللت الفجوة إلى النصف بينها وبين المدارس الصينية والمدارس الوطنية، وهي الآن أقل من أربع نقاط.

في المقابل، فإن الفجوة بين الجنسين كبيرة ومتزايدة بعد أن اتسعت خلال السنوات الخمس الماضية، إذْ يفوق أداء الأولاد في كل مستوى، أن الفجوة في الأداء واضحة على مستوى (UPSR) آخذة في الازدياد خلال فترة حياة الطلبة حتى المستوى الجامعي، حيث تشكل الإناث ما يقرب من (70 %) من عدد الطلبة. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة ليست فريدة من نوعها لماليزيا، إلاّ أنها تحتاج إلى عناية لضمان ألاّ تزداد في البلد نسبة "الأولاد المفقودين" الذين إما يتركون المدرسة في وقت مبكر وإما يكون لديهم مستويات تحصيل منخفضة.

الشكل التوضيحي (5).

توزيع نسب الطلبة الذين يتلقون (KWAPM 1) بحسب الحزمة المدرسية.

نسبة المدارس (2011)

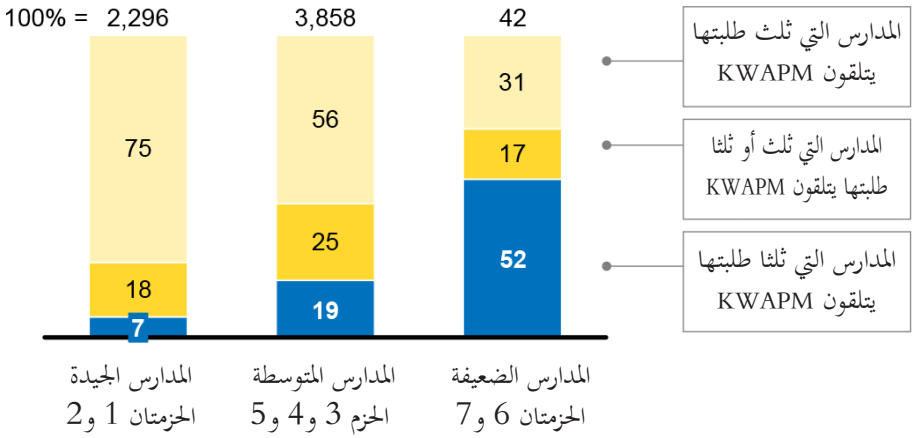

1. أُدرجت المدارس الابتدائية فقط، باستثناء (1066) مدرسة في ولاية صباح و(418) مدرسة في ولايات أخرى لعدم اكتمال البيانات.

وما تزال أكبر فجوات المساواة هي فجوات اجتماعية واقتصادية في الأصل، وقد لوحظ ذلك

باستخدام ثلاثة عوامل: "أعلى مستوى من التحصيل العلمي للآباء، ومتوسط دخل الأسرة، ونسبة الطلبة الذين يتلقون المساعدة المالية الأساسية في إطار الصندوق الائتماني (KWAPM)، وفيما يخصُّ الوكلاء الثلاثة تشير الأدلة باستمرار إلى أن الطلبة من الأسر الفقيرة هم أقل عرضة للأداء، فضلاً عن الطلبة من ذوي الدخل المتوسط أو الدخل المرتفع، ويبيّن الشكل التوضيحي (رقم5)، أن (7 %) فقط من مدارس الحزم (1 و2) لديها طلبة يحصلون على أكثر من ثلثي (KWAPM)، بالمقارنة مع (52 %) يكون أداؤهم أقل في مدارس الحزم (6) و(7).

بعض خيارات المدارس لديها بيئات عرقية متجانسة بنحوٍ أقوى:

ما يزال الالتحاق في النظام العام يعكس على نطاق واسع التركيبة السكانية الوطنية، فهناك خيارات مدارس خاصة لديها بيئات عرقية متجانسة أكثر، وهذا هو نتيجة لقيام الوزارة بتوفير خيارات للآباء والأمهات لتدريس الطلبة بلغاتهم الأصلية، مع تركيز أكبر على التعليم الديني، فضلاً عن خيار التيار الرئيس للتعليم باللغة الوطنية، وبينما ليس هناك ضرورة للتجانس والوحدة، فإن البيئات المتجانسة تجعل من الصعوبة على الطلبة التعرض لمختلف الثقافات والجماعات العرقية، وتطوير تثمين للتنوع الذي يُعدُّ ضرورياً من أجل الوحدة.

في السنوات الأخيرة، ازدادت مشاركة الطبقات العرقية في المدارس، وارتفعت نسبة الطلبة الصينيين المسجلون في مدارس (SJKC) من (92 %) في عام (2000) إلى (96 %) في عام (2011)، أما الطلبة الهنود المسجلون في (SJKT) فقد ازدادت نسبتهم أيضاً من (47 %) إلى (56 %) من خلال الالتحاق في مدارس (SJKT) للمدة نفسها، ويوجد في مدارس (SK %97) من الطلبة العائدين إلى طائفة بومبيوتيرا العرقية، وبينما تصبح بيئات الطلبة أكثر تجانساً، فهناك حاجة متزايدة لقيام الوزارة بخلق قنوات للطلبة بين مختلف أنواع المدارس للتفاعل.

المهم للطلبة التفاعل والتعلم من أقرانهم ومع المعلمين من مختلف الخلفيات العرقية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تعزيز الوحدة فيما بينهم، ولأجل ذلك قامت الوزارة بعمل برامج مثل خطة تكامل الطلبة لتعزيز التفاعل بين الطلبة من مختلف أنواع المدارس من طريق الأنشطة المشتركة للمناهج الدراسية، وقد وجدت مراجعة من قبل مفتشية المدارس وضمان الجودة أنه إذا ما تم تفعيل (RIMUP) فسيعطي نتائج جيدة من خلط الأعراق داخل وخارج الفصول الدراسية، ومع ذلك، كان هناك انخفاض كبير في عدد ونطاق الأنشطة في إطار برنامج (RIMUP) بسبب القيود المفروضة على التمويل.

العائد من الاستثمار ليس عالياً على النحو المرغوب فيه:

لقد تسببت المستويات العالية من الإنفاق على التعليم في ماليزيا باستمرار في حصول الجميع تقريباً على التعليم الابتدائي، وتحسينات كبيرة في الوصول إلى التعليم الثانوي، ومع ذلك ما يزال هناك مجال للتحسين في مجالات الجودة والمساواة، والوحدة.

يقارن الشكل التوضيحي رقم (6) أداء البلدان المختلفة في التقييمات الدولية مع إنفاقها على التعليم لكل طالب، ويمثل الفرق بين كل حزمة أداء (ضعيف، متوسط، جيد، عظيم، ممتاز) ما يعادل سنة واحدة من الدراسة، وتشير البيانات ابتداءً من العام (2010) إلى أن أداء ماليزيا كان متخلفاً عن الدول الأخرى التي لديها مستويات مماثلة أو أقل من الإنفاق على الطالب الواحد، مثل: تايلاند، وتشيلي، وأرمينيا، وهذا يشير إلى أن النظام لا يجيز تخصيص الأموال نحو العوامل التي لها التأثير الأكبر على نتائج الطلبة، مثل التدريب ورفع المهارات المستمر للمدرسين، ومع ذلك تنفق الأنظمة عالية الأداء مثل: سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وشانغهاي، لكل طالب أكثر من ماليزيا. إن نظام التعليم هو أيضاً على وشك الشروع في جهود تحول كبير. بناء على ذلك، ينبغي الحفاظ على مستويات الإنفاق في ماليزيا، ولكن ينبغي أن يعاد النظر في كفاءة الكيفية التي تم بموجبها تخصيص الأموال ومراجعتها.

الشكل التوضيحي (6).

أداء البلد في التقييمات الدولية بالنسبة إلى الإنفاق العام لكل طالب.

درجة النطاق العالمي للعام (2009) [1] (حد أقصى، متوسط، حد أدنى)

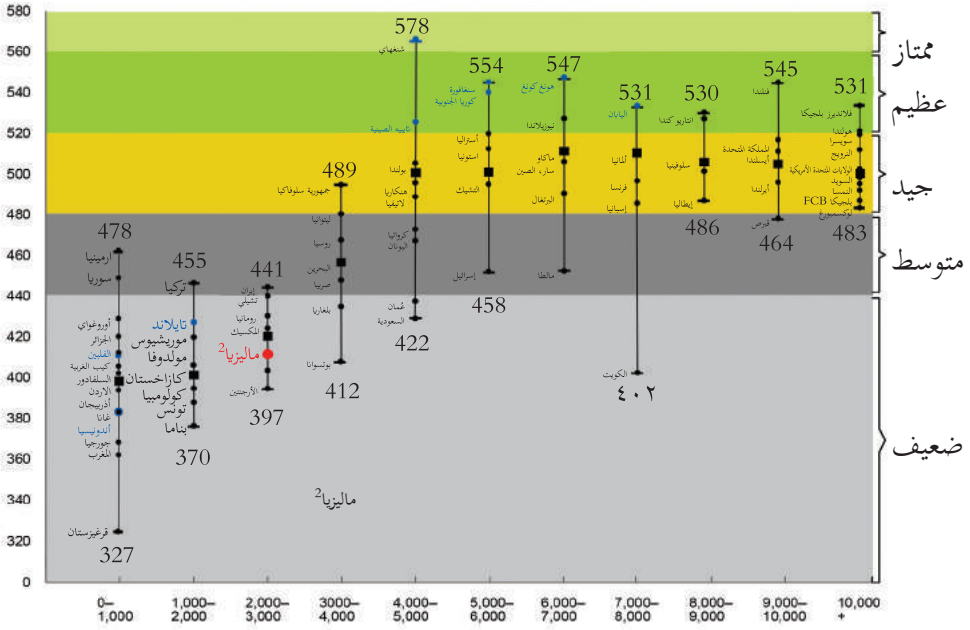

الإنفاق العام لكل طالب (2)، وحدات معادل القوة الشرائية.

1. نطاق عالمي على أساس منهجية هانوشيك ووسمان، لتمكين المقارنة عبر النظم.

2. الإنفاق العام لكل طالب على التعليم الأساسي (مرحلة ما قبل المدرسة، المرحلة الابتدائية، والمرحلة الثانوية) للأسعار الجارية لعام (2008).

ملاحظة: الإنفاق العام في ماليزيا لعام (2008) هو (3000) دولار أمريكي لكل طالب.

المصدر:

World Bank EdStats; IMF; UNESCO; PISA 2009+, TIMSS 2007; PIRLS 2006; Global Insight; McKinsey & Company 2010.

تطلعات لنظام التعليم الماليزي والطلبة الماليزيين:

من أجل التصدي بنحوٍ صحيح لاحتياجات جميع الماليزيين، وإعداد الأمة لأداء أفضل على المستوى الدولي، من المهم أن نتصور أولاً ما يجب على نظام التعليم تحقيقه من درجة عالية من النجاح، ولاسيما في السياق الماليزي، وما أنواع الطلبة الأفضل استعداداً لمواجهة تحديات اقتصاد القرن الحادي والعشرين؟ وأي نوع من التعليم سيهيّئهم لهذا العالم الذي يتجه بسرعة نحو العولمة؟ وتشمل هذه التطلعات جانبين، هما: أولاً: تلك التي لنظام التعليم ككل. ثانياً: تلك التي للطلبة فرداً، إذ إن هذه الرؤية وهذه التطلعات هما اللتان ستمهدان الطريق للتحول في نظام التعليم الماليزي.

تطلعات النظام:

هناك خمس نتائج تطمح هذه الخطة إلى تحقيقها لنظام التعليم الماليزي: وهي الوصول، والجودة، والعدالة، والوحدة، والكفاءة (الشكل التوضيحي رقم 7)، وتتماشى هذه النتائج مع التطلعات التي عبَّر عنها المشاركون خلال الحوار الوطني، وهي قابلة للمقارنة مع النتائج التي وضعتها الأنظمة عالية الأداء في التعليم. والعمل في جميع هذه المجالات الخمسة مهم، وأن أية مبادرة في مجال واحد ينبغي ألاّ تنتقص من التقدم المحرز في مجال واحد أو تقوضه.

– الوصول: يستحق كل طفل ماليزي المساواة في الحصول على التعليم الذي سيمكِّن هذا الطفل من تحقيق إمكاناته؛ وبالتالي تطمح الوزارة لضمان الوصول الشامل والتسجيل الكامل لجميع الأطفال من سن الطفولة وحتى مرحلة التعليم الثانوي بحلول عام (2020).

– الجودة: سيكون لدى جميع الأطفال فرصة لتحقيق تعليم ممتاز، وهذا هو إنجاز ماليزي فريد وقابل للمقارنة مع أفضل النظم الدولية، وتطمح ماليزيا إلى أن تكون في الثلث الأعلى من البلدان من حيث الأداء في التقييمات الدولية التي تقيس نتائجها (TIMSS) و(PISA) في غضون (15) عاماً، إذْ تقوم (TIMSS) و(PISA) حالياً باختبار معرفة القراءة والكتابة، والرياضيات، والعلوم فقطْ، ويمكن شمول تقييمات إضافية لمعالجة الأبعاد الأخرى للجودة، التي لها صلة بالسياق الماليزي، بما أنها تتطور وتأخذ قبولاً أكثر مع المعايير الدولية.

– العدالة: توفر الأنظمة المدرسية ذات الأداء الأعلى أفضل تعليم ممكن لجميع الأطفال، بغض النظر عن الجغرافيا أو الجنس أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وتطمح الوزارة إلى خفض الفجوات بين الحضر والريف، وتقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، والمساواة بين الجنسين بحلول عام (2020).

– الوحدة: بينما يقضي الطلبة أكثر من ربع وقتهم في المدرسة ما بين عمر (7 و17) عاماً، فإن المدارس لها دور مميّز ورئيس في تعزيز الوحدة. ومن خلال التفاعل مع الأفراد من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، والدينية، والعرقية، يتعلم الطلبة فهم الخلافات وقبولها واحتضانها، وهذا من شأنه خلق مجموعة مشتركة من الخبرات والتطلعات لبناء مستقبل ماليزيا، وتطمح الوزارة إلى إنشاء نظام يكون للطلبة فيه فرص لبناء هذه التجارب والتطلعات المشتركة التي تشكل الأساس للوحدة.

– الكفاءة: لطالما كان تمويل نظام التعليم الماليزي جيداً، إلا أن التحسن في نتائج الطلبة لا يتطابق دائماً مع الموارد وتوجيهها لخدمة النظام، وفي حين تجاهد الحكومة للحفاظ على المستويات الحالية للاستثمار، فإن هناك طموحاً أكبر لتعظيم نتائج الطلبة ضمن مستويات الميزانية الحالية.

الشكل التوضيحي (7) الطموحات الخمسة لنظام التعليم الماليزي.

الوصول	تسجيل (100 %) في جميع المراحل من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المرحلة الإعدادية بحلول عام (2020)
الجودة	أعلى ثلث البلدان في التقييمات الدولية مثل (PISA و TIMSS) في (15) عاماً
العدالة	تخفيض بنسبة (50 %) في فجوات الإنجاز (حضرية، ريفية، اجتماعية، اقتصادية، وبحسب الجنس) بحلول عام (2020)
الوحدة	نظام التعليم الذي يعطي الأطفال القيم والتجارب المشتركة من خلال تبني التنوع
الكفاءة	نظام يزيد من نتائج الطالب في حدود الميزانية الحالية

تطلعات الطلبة:

بعيداً عن تلك النتائج العريضة للنظام، كانت الجهات المعنية أيضاً واضحة جداً حول ماهية "الجودة" التي يجب أن تكون على مستوى كل طالب على حدة. وباختصار لقد اتحد المعلمون وأولياء الأمور، والطلبة، وأعضاء آخرون حول رؤية للتعليم بوصفه وسيلة لتنمية شاملة للأطفال من حيث الأبعاد الفكرية والروحية والعاطفية والجسدية، وهذه هي الرؤية نفسها التي تؤكد عليها جميع جهود تحسين التعليم منذ أن تم كتابة فلسفة التربية الوطنية في عام (1988).

استشرافاً للمستقبل، ستستمر الخطة في استخدام رؤية متوازنة لفلسفة التربية الوطنية للتعليم، كأساس لتطلعات الطالب الفردية، إذْ تأسست على التعلُّم من الأنظمة عالية الأداء الأخرى لوضع صياغة دقيقة لمهارات محددة وصفات سيحتاجها الطلبة من أجل تحقيق الازدهار في اقتصاد الغد والعالم المتعولم (الشكل التوضيحي رقم 8):

المعرفة: سيكون كل طفل متمكناً من القراءة والكتابة والحساب على المستوى الأساس، أما ما وراء ذلك، فمن المهم أن يتعلم الطلبة المواد الأساسية مثل الرياضيات والعلوم، وأن تكون لديهم معرفة عامة بماليزيا وآسيا والعالم، ويشمل ذلك التأريخ، والاجتماع، والجغرافيا، وسيتم أيضاً تشجيع الطلبة على تطوير معارفهم ومهاراتهم في مجالات أخرى مثل الفنون، والموسيقى، والرياضة.

مهارات التفكير: يجب أن يتعلم كل طفل كيفية مواصلة اكتساب المعرفة في جميع مراحل حياته (غرس حب الاستفسار والتعلم مدى الحياة)، ليكون قادراً على ربط أجزاء مختلفة من المعرفة، وخلق معرفة جديدة، ويجب أن يتقن كل طفل مجموعة من المهارات الإدراكية المهمة، بما في ذلك التفكير النقدي، والمنطق، والتفكير الإبداعي، والابتكار، وهذا هو أحد المجالات التي غفل عنها النظام طويلاً، حيث يعاني الطلبة من عدم القدرة على تطبيق المعرفة والتفكير الناقد خارج السياقات الأكاديمية المألوفة.

الشكل التوضيحي (8).

ستة سمات رئيسة يحتاجها كل طالب ليكون قادراً على المنافسة عالميا.

مهارات القيادة: يجب أن يكون الطالب –في عالمنا الذي يتعقد التواصل فيه باستمرار– قادراً على القيادة والعمل بفعالية مع الآخرين، وسيساعد نظام التعليم كل طالب على أن يصل إلى إمكاناته الكاملة عبر خلق فرص رسمية وغير رسمية للطلبة للعمل في فرق، واتخاذ أدوار قيادية. أما في سياق نظام التعليم، فتشمل القيادة أربعة أبعاد هي روح المبادرة، والمرونة، والذكاء العاطفي، ومهارات الاتصال القوية.

الكفاءة ثنائية اللغة: سيكون كل طفل، في الحد الأدنى، متقناً إتقاناً عملياً للغة البهاسا الماليزية –وهي اللغة الوطنية– فضلاً عن اللغة الإنجليزية كونها اللغة العالمية للتواصل؛ وهذا يعني أنه حين ترك المدرسة، يجب على الطالب أن يكون قادراً على العمل في بيئة تتحدث اللغتين، وستقوم الوزارة بتشجيع جميع الطلبة على تعلم لغة إضافية.

الأخلاق والروحانية: سيقوم نظام التعليم بغرس الأخلاق الحميدة والروحانية في كل طفل لإعداده للارتقاء إلى مستوى التحديات التي ستواجهه حتماً حينما يكبر؛ من أجل حل النزاعات بالوسائل السلمية، وتوظيف الحكم السليم والمبادئ السليمة في اللحظات الحرجة، وأن تكون لديه الشجاعة للقيام بما هو حق، ويسعى النظام التعليمي أيضاً إلى رعاية الأفراد الذين يشاركون في تحسين حالة المجتمع.

الهوية الوطنية: إن الشعور الذي لا يتزعزع بالهوية الوطنية، والمرتبط بمبادئ "روكون نيجارا"، ضروري لنجاح ماليزيا وضمان مستقبلها، ويجب أن يشعر كل طفل بالفخر لأنه ماليزي، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ويتطلب تحقيق هذا الحس الوطني أن يفهم كل طفل تأريخ بلاده، وأن يشارك في التطلعات المشتركة للمستقبل، ويتطلب أيضاً تأسيس هوية وطنية حقيقية وجود شعور قوي بالشمولية، ويمكن تحقيق ذلك ليس فقط من خلال تعلم وفهم وقبول التنوع، ولكن من خلال احتضانها وتبنيها.

التحولات الإحدى عشرة لتحويل النظام:

على مدى (15) شهراً بحثت الوزارة عن مدخلات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، من المربين والأكاديميين وأولياء الأمور والطلبة، حول ما المطلوب تقديمه حيال التطلعات المحددة المذكور آنفاً. ونظراً لحجم المدخلات كان هناك درجة عالية من التوافق العجيب في الآراء حول بعض الموضوعات مثل أهمية رفع كفاءة المعلمين، وقد كان هناك أيضاً موضوعات أخرى مثل مستقبل تعليم اللغة، حيث كانت هناك ردود فعل متفاوتة حياله.

وقد استعرضت الوزارة هذه المقترحات بعناية، ودمجتها في خطة بناء مستندة إلى أربعة معايير هي أولاً: كان أي إجراء يتم اتخاذه يجب أن يشارك في تطلعات النظام والطالب المذكورة آنفاً؛ وهذا يعني أن

المبادرات التي سلمت نتيجة واحدة على حساب أخرى، أو التي من شأنها أن تؤدي إلى طموح مختلف، قد تم تغيير اولويتها. ثانياً: رسمت الوزارة دليلاً دولياً لتحديد وترتيب أولويات العوامل التي من شأنها أن تحدث فرقاً كبيراً في النظام، والأمة، وتحسين حالة الطالب. ثالثاً: يجب أن تكون المقترحات ذات صلة بنقطة انطلاق النظام، وأن تكون ضمن قدرة الوزارة على تحقيق ذلك. وهكذا تم وضع تسلسل للمبادرات لكي تتطور بشكل معقد، مع تطور قدرات مسؤولي الوزارة والمعلمين ومديري المدارس وقابلياتهم. رابعاً: كانت فوائد تنفيذ الاقتراح تفوق السلبيات المالية والتشغيلية.

وقد حددت الوزارة (11) تحولاً سوف تكون لها حاجة لإحداث تقدم في النتائج المتوخاة من قبل جميع الماليزيين، وسيعالج كل تحول واحدة على الأقل من نتائج النظام الخمس للوصول، والجودة، والمساواة، والوحدة، والكفاءة، مع عدّ الجودة الشيء الأساس المشترك في جميع التحولات، بسبب حقيقة أن هذا هو البعد الذي يتطلب اهتماماً عاجلاً، تمثل بعض هذه التحولات تغييراً في الاستراتيجية والاتجاه. وتمثل التغييرات الأخرى التغييرات التشغيلية في طريق الوزارة التي نفذتها المدارس من خلال السياسات الحالية. وبغض النظر عما إذا كان التحول استراتيجياً أو تشغيلياً، فإنها جميعاً تمثل ابتعاداً عن الممارسات الحالية.

تخاطب هذه التحولات –بنحوٍ جماعي– كل أصحاب المصلحة، والشواغل الرئيسة للجمهور. وتأمل الوزارة أن توفر هذه الشمولية الأساس لتركيز مشترك يمكن أن يتبناه جميع الماليزيين، ويلخص القسم التالي كل هذه التحولات، ويقدم أمثلة لمبادرات لتغيير قواعد اللعبة التي سيتم إطلاقها.

التحول رقم 1: توفير المساواة في الحصول على تعليم جيد ذي معيار دولي:

يكمن الأساس لنجاح أي نظام مدرسي في تعريفه لما يجب على طلبته أن يعرفوه، ويفهموه، وأن يكونوا قادرين على القيام بما برع فيه الطلبة الماليزيون عبر التأريخ الحديث دائماً، من طريق إعادة إنتاج محتوى الموضوع، مع ذلك، فإن هذه المهارة هي أقل قيمة في اقتصاد متغيّر باستمرار، وبدلاً من ذلك، يحتاج الطلبة لأن يكونوا قادرين على معرفة السبب؛ لاستقراء معرفتهم وتطبيقها في إعدادات جديدة وغير مألوفة، وأنهم بحاجة إلى اكتساب سمات مثل سمة القيادة ليكونوا قادرين على المنافسة عالمياً. ومثلما أظهرت تقييمات (TIMSS) و(PISA) الدولية، فإن طلبتنا يتمتعون بمهارات التفكير العليا، إذْ تشير استطلاعات الشركات الماليزية والعالمية أيضاً إلى أن طلبتنا ينقصهم المهارات التي قد يبحث عنها أرباب العمل.

غالباً ما ينظر إلى التعليم باعتباره محفزاً للحراك الاجتماعي؛ مما يمكن الأطفال الذين ولدوا في الأسر الفقيرة من كسب دخل أعلى كبالغين، وما دام الوضع الاجتماعي والاقتصادي المؤشر الأكبر للنجاح الأكاديمي، والعامل الحاسم وراء أكبر الثغرات في نتائج الطلبة في ماليزيا سيبقى هذا الوعد بعيد

المنال بالنسبة لكثير من الماليزيين.

كيف سيبدو النجاح؟ أولاً: يجب إجراء مقارنة بين معايير نتائج الطلبة وممارسات التعلم، ويتم تحييدها مع النظم التعليمية عالية الأداء، حتى يتسنى للطلبة الماليزيين أن يتمكنوا من العمل بتنافسية على المستوى العالمي. ثانياً: سيتم إعطاء الطلبة الذين يحتاجون إلى مزيد من المساعدة، إمكانية الوصول إلى المستوى المطلوب من الدعم للنجاح في المدرسة.

معيار تعلُّم اللغات، والرياضيات، والعلوم مع المعايير الدولية، وسيحصل كل طالب على أسس قوية في المهارات الأساسية لمحو الأمية وتعليم الحساب والعلوم، وهي منطقة النمو الرئيسة للاقتصاد الماليزي. وبينما سيتم تدريس المناهج الدراسية التي تم قياسها من خلال معايير نظم التعليم عالية الأداء، سيتم التحقق من صحة هذه المقارنة من قبل طرف مستقل لكسب ثقة الوالدين.

وستقوم الوزارة من جهتها بإنشاء ورصد أهداف لأدائها على التقييمات العالمية لـ (PISA) و(TIMSS)، ويمكن أيضاً إضافة تقييمات لمعالجة الأبعاد الأخرى للجودة، التي لها صلة بالسياق الماليزي، وجعلها مقبولة من قبل المعايير الدولية.

إطلاق المناهج الثانوية الأنموذجية (KSSM) والمناهج الابتدائية الأنموذجية (KSSR) في عام (2017):

سيتم تنقيح المناهج الدراسية في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية؛ لتضمين مجموعة متوازنة من المعارف والمهارات مثل التفكير الإبداعي، والابتكار، وحل المشكلات، والقيادة. وسيركز هذا المنهج على التعليم المستند إلى الطالب والتعليم المتباين، ولكن سيكون لديه تركيز أكبر على العمل القائم على حل المشكلات، والعمل القائم على المشروع، وهي مجموعة ميسرة من الموضوعات، والمواد، والتقييم التكويني، ويدعم المنهج أيضاً مسار التعلم المتسارع للارتقاء بأداء الطلبة لإكمال دراسة (SPM) في أربع سنوات، بدلاً من خمس، ودراسة (UPSR) في خمس سنوات، بدلاً من ست سنوات، فضلاً عن ذلك، سيتم وضع معايير تعليمية واضحة حتى يتمكن الطلبة وأولياء الأمور من فهم التقدم المتوقع في كل سنة من سنوات الدراسة.

إصلاح الامتحانات الوطنية والتقييمات المدرسية لزيادة نسبة الأسئلة التي تختبر مهارات التفكير العليا تدريجياً:

بحلول العام (2016) ستشكل أسئلة التفكير الفائقة ما لا يقلُّ عن (40 %) من الأسئلة في (UPSR)، و(50 %) في (SPM)، وهذا التغيير في تصميم الامتحان يعني أن المعلمين سيركزون

بدرجة أقل على التنبؤ بالموضوعات والأسئلة، والتنقيب عن رسم المحتوى، وبدلاً من ذلك سيتم تدريب الطلبة على التفكير النقدي وتطبيق معارفهم في مختلف البيئات، وعلى النحو نفسه، فإن التقييمات المدرسية ستحول التركيز أيضاً على اختبار مهارات التفكير الفائقة.

تعزيز جودة تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) التعليم:

سيتم إعادة النظر في المناهج الدراسية والامتحانات والتقييم لجميع المواد الدراسية في (STEM) كجزء من (KSSR) و(KSSM) الأوسع، وإصلاحات مهارات التفكير الفائقة المذكورة آنفاً، وفيما يخص العلوم والرياضيات فإن الطلبة سيستفيدون أيضاً من زيادة الوقت التعليمي، والتركيز على التطبيقات العملية للمعارف من خلال المختبرات والعمل المستند إلى المشروع، وستقوم الوزارة بإدخال توازن وحدات المناهج الدراسية لمعالجة أكبر للمحتوى وفجوات المهارات بين الطلبة المحددين في تقييم (TIMSS) و(PISA)، وسيتم تنفيذ هذه الوحدات ابتداءً من عام (2014)، وستقوم الوزارة أيضاً بتشخيص محتوى المعلمين والمهارات التربوية لتوفير برامج تحسين المهارات المستهدفة، واستكشاف استخدام نماذج التعلم المختلطة لتعزيز تقنيات تعلم الطلبة.

تعزيز الوصول إلى وجودة مسارات التعليم الحالية بدءاً من المسار المهني، وبحلول نهاية العام (2013) سيتم تضمين خدمات الإرشاد الأكاديمي والمهني في الجدول الزمني للمدارس الثانوية لمساعدة الطلبة على اتخاذ قرارات مستنيرة حول مختلف مسارات التعليم، مثل: المدارس الدينية، والمدارس المهنية والتقنية والفنون، والمدارس الرياضية، وبرامج التعليم المسرع عالية الأداء، والطلبة الموهوبين، والأنموذج رقم (6) وشهادة الثانوية العامة. أما بالنسبة لمسارات أخرى مثل التعليم المهني حيث يفوق عدد الطلبة الشكل التوضيحي، فإن الوزارة تقوم حالياً بالنظر في اتفاقيات شراكة مع القطاع الخاص، وستقوم أيضاً برفع جودة الاعتماد الحالي، وفيما يخصُّ التعليم المهني، فإن هذا يعني التعاون مع القطاع الخاص لتطوير المؤهلات الصناعية المعترف بها، وتقديم المزيد من فرص التدريب العملي، والتدريب على المهارات للمعلمين.

رفع جودة جميع رياض الأطفال وتشجيع الالتحاق بها بحلول العام (2020):

سيتم إدراج كل طفل يتراوح عمره من خمسة أعوام فما دون في روضة أطفال مسجلة، سواء كانت عامة أو خاصة، وستحصل الأسر ذات الدخل المنخفض التي لن تكون قادرة على دفع تكاليف إرسال أطفالها على الدعم المالي من قبل الوزارة، وستتبع جميع رياض الأطفال مجموعة من معايير الجودة الوطنية، بما في ذلك أن كل روضة أطفال يجب أن يكون لديها الحد الأدنى من مؤهل الدبلوم، وسيتم مراقبة هذه الرياض بنحوٍ منتظم من قبل الوزارة، أو مجلس رعاية الطفولة المبكرة الماليزي للتأكد من أنها

تلبي الحد الأدنى من المعايير.

زيادة الاستثمار في الموارد المادية والتعليمية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة:

سيقوم طلبة (أورانغ أسلي) وطلبة الأقليات الأخرى، والطلبة ذوو الإعاقات الجسدية التي تعيقهم على التعلّم بتلقي دعم إضافي؛ حتى يتمكنوا من التمتع بالفرص التعليمية نفسها، وبحلول العام (2025) سوف يذهب هؤلاء الطلبة إلى المدارس، وهم يتمتعون بكل المرافق والمعدات اللازمة لخلق بيئة تعليمية ملائمة وداعمة، وسيتم تدريسهم من قبل معلمين تلقوا تدريباً إضافياً لمساعدتهم على فهم سياقات طلبتهم المحددة والتحديات التي تواجههم، واستراتيجيات التدريس اللازمة، وسيتم أيضاً دعم هؤلاء الطلبة من قبل شبكة موسعة من المستشارين والمعالجين، والمعيدين، بحسب ما مطلوب.

الانتقال من ست سنوات إلى إحدى عشرة سنة من التعليم الإلزامي، ابتداءً من سن السادسة، بدعم من برامج الاحتفاظ المستهدفة:

بحلول العام (2020)، سيترك كل طالب التعليم الرسمي بما لا يقل عن شهادة (SPM) أو ما يعادلها في التأهيل المهني، وهذا يعني أن التعليم الإلزامي سيزداد من ست سنوات إلى إحدى عشرة سنة، وأن ما يقرب من (5 %)، و(10 %)، و(20 %) من الطلبة في المراحل الابتدائية والثانوية السفلى والعليا على التوالي –على أساس أرقام الالتحاق في المدارس العامة والمدارس الخاصة للعام (2011) – وسيتم أيضاً دعم الطلبة الذين يتهربون من المدارس من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات، والتدريب العلاجي والإرشاد الأبوي.

التحول رقم (2): التأكد من إتقان كل طفل للغة البهاسا الماليزيا واللغة الإنجليزية وتشجيعهم على تعلم لغة إضافية:

إنَّ المجتمع الماليزي متعدد الثقافات، ويحتم على الطلبة ضرورة إجادة أكثر من لغة واحدة، ويساعد النظام الحالي في مخرجات تعلم قوية وتستحق الثناء في لغة البهاسا الماليزية. وهناك كفاءة تشغيلية واسعة في لغة البهاسا الماليزية بين الطلبة، إذ يحقق (75 %) من الطلبة الحد الأدنى من الدرجات في امتحان (SPM) لعام (2010)، وتظهر لغة البهاسا الماليزية أقوى معدلات النجاح في المواد الأساسية في امتحانات (UPSR) و(SPM) و(PMR). أما الكفاءة التشغيلية في اللغة الإنجليزية فهي أقل من ذلك بكثير، فقد حقق (28 %) فقط من الطلبة الحد الأدنى من الدرجات في امتحان (SPM) الإنجليزي على معيار كامبريدج البالغ (1119) في عام (2011). إذ إن إجادة اللغة الإنجليزية قليلة جداً لدى الخريجين الجدد، وتُعدُّ –منذ العام (2006)– واحدة من أهم خمسة مسائل تشغل بال أرباب العمل الماليزيين.

وبينما تنتقل المجموعات العرقية خلال المدارس الابتدائية المختلفة، تظهر لدينا اختلافات في النتائج بحسب العرق، فالطلبة من طائفة بومبيوتيرا العرقية لديهم أداء قوي جداً في لغة البهاسا الماليزية، بكفاءة تصل إلى (84 %)، في الوصول إلى الحد الأدنى من الدرجات في امتحان (SPM)، مقارنة بـ (63

%) لدى الطلبة من ذوي العرق الصيني، و(57 %) من الطلبة ذوي العرق الهندي، أما بالنسبة للغة الإنجليزية فإن (23 %) فقط من أطفال (Bumiputera)، و(42 %) من الصينيين، و(35 %) من الهنود يحققون مستوى معادلاً لمعيار كامبريدج البالغ (1119)، أو أعلى -جميع النتائج مستندة إلى دراسة (SPM) للعام (2010)-.

كيف سيبدو النجاح؟ سيكون تعزيز جهود إجادة جميع الطلبة للغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية هي الأولوية الأكثر إلحاحاً:

ويجب -بعد ثلاث سنوات من الدراسة- أن يحقق كل طفل التعليم الأساسي بنسبة (100 %) في اللغتين المذكورتين آنفاً. وبحلول نهاية النموذج (5)، سيسجل (90 %) من الطلبة الحد الأدنى من الدرجات في امتحان (SPM) بلغة البهاسا الماليزيا، و(70 %) في امتحان (SPM) باللغة الإنجليزية -في مقابل معيار كامبريدج البالغ (1119)-، وابتداءً من العام (2016)، ستجعل الوزارة ورقة اللغة الإنجليزية لامتحان (SPM) إلزامية. وفضلاً عن ذلك، سيتم دعم توفير المواد بلغات أخرى في جميع المدارس الابتدائية والثانوية، بحيث يمكن لأي طفل الحصول على فرصة تعلم لغة إضافية بحلول العام (2025).

طرح مناهج جديدة بلغة البهاسا الماليزية للمدارس الوطنية مع دعم مكثف للطلبة الذين يحتاجون إليها:

في عام (2011)، أدخلت الوزارة منهجاً جديداً للغة البهاسا الماليزيا مصمماً خصيصاً لتدريس الطلبة الذين لغتهم الأم ليست لغة البهاسا الماليزية، والذين لديهم وقت تدريس أقل بالمقارنة مع المدارس الوطنية. وستكون لهذا المنهج متطلبات تعلم أقل في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي (1-3 سنوات)، ولكن تغطيته ستكون لمعايير اكتساب المهارات المماثلة في المدارس الوطنية مع الوصول إلى السنة (6) مع التقييم المناسب، بدأ الطرح مع طلبة السنة الأولى، وسيكتمل بحلول العام (2016). فضلاً عن ذلك سيكون على أولياء أمور الطلبة، الذين لم يلبِ أطفالهم مستويات الكفاءة المطلوبة إدراج أبنائهم في دروس تقوية من السنة الرابعة إلى السنة السادسة، أو إدراجهم في سنة أخرى إضافية.

توسيع برنامج (LINUS) ليشمل محو الأمية باللغة الإنجليزية:

سيتم اختبار كل طالب من السنة الأولى إلى السنة الثالثة مرتين سنوياً لتحديد حسن سير تحسنهم في لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية كما هو متوقع، وسيتم منح الطلبة المتلكئين دروساً إضافية حتى يكونوا قادرين على العودة إلى المنهج السائد، وسيحصل المعلمون العاملون مع هؤلاء الطلبة على تدريب على مستوى المنطقة.

مدرسو اللغة الإنجليزية ذوي المهارة العالية:

سيتم تدريس كل طالب اللغة الإنجليزية من قبل معلمين تتوافر فيهم المعايير الدولية، وسيتم تحقيق ذلك من خلال عبور (61000) مدرس لغة إنجليزية اختبار كامبريدج (CPT) في غضون سنتين، أما المعلمون الذين يتلكؤون في عبور الاختبار، فسيتم إعطاؤهم مهارات مكثفة.

جعل ورقة اللغة الإنجليزية لامتحان (SPM) إلزامية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لزيادة التعرض للُّغة:

ستقوم الوزارة بجعل تلك الورقة إلزامية ابتداءً من العام (2016)؛ من أجل الحصول على شهادة (SPM)، ومن أجل دعم الطلبة في تلبية هذا المطلب، وستطرح الوزارة مجموعة متنوعة من برامج الدعم، بما في ذلك نظام مجموعة طلبة يتم تدريسهم بحسب مستويات الكفاءة.

أما ما وراء ذلك، فسيكون لدى الطلبة فرصة لزيادة التعرض للغة، على سبيل المثال، عن طريق مادة الأدب الإنجليزي الإلزامية الموسعة في المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، وتشير الأبحاث الدولية إلى أن المزيد من التعرض –أكثر من (15–20 %)– وهي النسبة الحالية، مطلوب لتحقيق الكفاءة التشغيلية. وستقوم الوزارة أيضاً باستكشاف مقدمة من نماذج التعلم المختلطة التي تشارك في تعزيز تقنيات تعلم الطلبة.

تشجيع كل طفل ماليزي على تعلم لغة إضافية بحلول العام (2025)، هناك العديد من الطلبة الذين يتعلمون حالياً لغات إضافية، وهو ما سيساهم في إعدادهم بنحوٍ جيد لدخول سوق العمل في عصر العولمة؛ لذلك فإن الطموح هو أن تتاح لكل طفل الفرصة لتعلم لغة إضافية من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية، وخلال السنوات الأولى ستركز الوزارة على بناء ملاكات تتقن اللغتين الصينية واللغة التاميلية واللغة العربية لضمان توفير عدد كافٍ من المعلمين، وبينما يبني النظام القدرة والقابلية، فإن الوزارة ستتوسع أيضاً في توفير اللغات المهمة الأخرى مثل الإسبانية والفرنسية واليابانية، وسيتم إدراج تدريس لغة إضافية في وقت التدريس في المدرسة الثانوية، كما هو الحال في مناهج (KSSR) المنقحة.

التحول رقم (3): تطوير القيم لدى الماليزيين:

سيرث الطلبة اليوم عالماً حافلاً بالتحديات، من التدهور البيئي إلى النزاع المسلح، وعلى نطاق لم يسبق له مثيل، ولا يتطلب سبر غور هذه القضايا طلاباً لديهم مهارات القيادة فقط، ولكن هناك حاجة أيضا للقيم العالمية القوية مثل النزاهة والرحمة والعدالة، والإيثار، للاسترشاد بها من أجل اتخاذ القرارات

الأخلاقية، إذ من المهم أيضاً تحقيق التوازن في تطوير مواطنة عالمية ذات هوية وطنية قوية.

كيف سيبدو النجاح؟ يجب أن يخرج كل طالب من المدرسة مواطناً عالمياً، مكتسباً القيم العالمية والهوية الماليزية القوية، وعليه تطبيق القيم التي تعلمها في حياته اليومية؛ مما سيؤدي إلى سلوك أكثر مدنية مثل: زيادة في العمل التطوعي، واستعداداً لاحتضان القوميات والأديان والعرقيات الأخرى، والحد من الفساد والجريمة. ويجب أن يغادر كل طالب المدرسة وهو مستعد للتحرك كقائد، سواء أفي حياته الخاصة أم مع أسرته، أم كجزء من المجتمع والأمة الأوسع.

تعزيز الدين الإسلامي والتربية الأخلاقية مع زيادة التركيز على الوحدة وتقوية الروابط بين الطلبة:

ستتطلب مناهج (KSSR) و(KSSM) المنقحة إلى مشاركة كل طالب في المدارس الابتدائية والثانوية في خدمة المجتمع، ويُعدُّ عنصر خدمة المجتمع لطلبة المدارس الثانوية شرطاً مسبقاً للتخرج، وسيتم تعزيز منهج التربية الإسلامية للطلبة المسلمين، والتربية الأخلاقية للطلبة غير المسلمين عبر زيادة التركيز على فهم القيم المرتبطة بالوحدة وتعزيز العلاقات الجيدة بين الطلبة.

تطوير الطلبة كلياً من طريق تعزيز متطلبات كل طالب للمشاركة في رياضة واحدة أو نادٍ واحد أو هيئة نظامية:

توفر المشاركة في المناهج للطلبة فرصاً لتنمية مواهبهم، واهتماماتهم الفردية خارج الصف الدراسي الرسمي، وتعطي هذه الأنشطة فرص قيادة ممتازة للطلبة؛ لذلك ما يزال من المتوقع أن يشارك الطالب في رياضة واحدة على الأقل، أو نادٍ واحد، أو هيئة نظامية، وستقوم الوزارة أيضاً بجعل تلك المشاركة شرطاً للتخرج والمنح الدراسية لمواصلة التعليم، ومن أجل تحسين نوعية الأنشطة التي تقدم في كل مدرسة، ستقوم

الوزارة بتوفير التدريب الموجه للمعلمين الذين يعملون كمستشارين لهذه الأنشطة المختلفة، وإشراكهم مع المزيد من منظمات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص في تقديم هذه البرامج.

تعزيز نطاق (RIMUP) وتوسيعه ابتداءً من عام (2016) لتسهيل التفاعل عبر أنواع المدارس:

تدير الوزارة حالياً برنامج النشاط عبر المدرسي (RIMUP)، لتشجيع التفاعل عبر طلبة أنواع المدارس المختلفة، وسيتم في المستقبل زيادة كثافة البرنامج؛ ليستهدف المدارس فيها تجانس أكثر بين طلبتها، مثل المدارس الوطنية والمدارس الدينية، وتسعى الوزارة أيضاً إلى توسيع هذا البرنامج ليشمل المدارس الخاصة.

التحول رقم (4): تحويل التعليم إلى مهنة اختيارية:

تُظهِرُ الأبحاث الدولية أن جودة المعلم هي العامل المدرسي الأكثر أهمية في تحديد نتائج الطلبة، إذْ إن جودة هذا النظام لا يمكن أن تتجاوز جودة معلميه، وفي حين أن هناك العديد من المعلمين الجيدين في نظام التعليم الماليزي، وجدت أبحاث العام (2011) التي أجرتها (AKEPT) أن (50 %) فقط من الدروس يتم تقديمها بطريقة فعالة، وهذا يعني أن الدروس لا تشرك الطلبة بما فيه الكفاية، وتتبع شكل محاضرة سلبية لا تساهم في تقديم المحتوى، وتركز هذه الدروس على تحقيق محتوى سطحي للفهم، بدلاً من نظام مهارات التفكير الفائقة، وتُعدُّ هذه الإحصائية تحدياً من نوع خاص، إذ يقدَّر أن (60 %) من المعلمين اليوم سيبقون في التدريس خلال العشرين سنة المقبلة.

كيف سيبدو النجاح؟ سيكون التعليم مهنة النخبة المرموقة التي توظف فقط أفضل (30 %) من الخريجين في البلد، وسوف يتلقى المدرسون أفضل تدريب ممكن، من وقت دخولهم برامج تدريب المعلمين، حتى وصولهم إلى سن التقاعد، وسيكون لديهم إمكانية الوصول إلى فرص التطوير الوظيفي عبر عدة مسارات واضحة، مع تقدم مستند إلى الكفاءة والأداء، وليس الحيازة، وستكون هناك ثقافة يقودها النظراء من أجل التميُّز، حيث يهتم المعلمون ببعضهم بعض، ويطورون أفضل الممارسات ويتبادلونها، ويحاسبون نظراءهم على الوفاء بالمعايير المهنية.

رفع مستوى دخول للمعلمين اعتباراً من عام (2013) ليكون من بين أفضل (30 %) من الخريجين:

سيتم في المستقبل تعيين أفضل المرشحين كمعلمين فقط؛ وهذا يعني أن الوزارة سوف تنفذ بصرامة

معايير القبول لضمان أن (100 %) من كل حزمة تدريب للمعلمين، تلبي المتطلبات الأكاديمية في حدها الأدنى، وستقوم الوزارة بالإشراف على المعايير نفسها قد وضعت قيد التنفيذ في برامج تدريب المعلمين في مؤسسات التعليم في القطاعين العام والخاص (IPT)، وفضلاً عن ذلك، فإن الوزارة تسعى إلى ضمان جودة المناهج والمحاضرين؛ من أجل تقديم هذا النوع المطلوب من المعلمين، وستُدخِل متطلبات تخرّج أكثر صرامة بحيث يمكن فقط لأفضل المتدربين التخرج ليكونوا جزءاً من واقع التعليم في المدارس الماليزية.

تجديد (IPG):

تهدف الوزارة إلى تحويل (IPG) إلى جامعة تدريب مدرسين عالمية بحلول العام 2020، ومن أجل القيام بذلك ستقوم الوزارة بمراجعة المناهج الدراسية الحالية للتدريب قبل الخدمة للتأكد من أن المعلمين على استعداد كافٍ لتعلم مهارات التفكير الفائقة المرجوة لدى طلبة ماليزيا، وسيشمل ذلك زيادة نسبة الوقت المخصص للتدريب العملي إلى (40 %) في جميع البرامج، وستقدم (IPG) أيضاً برامج مختلفة مثل الدبلوم، والبكالوريوس، والدراسات العليا، لتلبية جهود المرشحين بحسب اختلاف مستويات الخبرة لديهم –الخريجون الجدد والخريجون في منتصف حياتهم المهنية–، وسيتم أيضاً تعزيز معايير اختيار المحاضرين الجدد، وزيادة مهارات المحاضرين الحاليين.

تحسين جودة التطوير المهني المستمر (CPD) من عام (2013):

سيحصل المعلمون على مزيد من الدعم لمساعدتهم على تحقيق كامل إمكاناتهم. وعندما يدخلون هذه المهنة، سيطور المعلمون برنامج (CPD) فردي للاحتياجات التدريبية المشتركة المتوقعة لجميع المعلمين، وكذلك اختيارات تمكن المعلمين أن يتابعوا مرحلة البناء فيها بناءً على الاحتياجات التنموية الخاصة بهم،وسيتم تشغيل معظمها في المدرسة، بما أن التدريب المستند إلى المدرسة قد ثبت أنه الوسيلة الأكثر فعالية في وثيقة البرنامج القطري، وسيتم أيضاً استخدام شبكة من النظراء، بما في ذلك مدربو المعلم وكبار المعلمين، ومديرو المدارس لنشر أفضل الممارسات، وسيسمح التدريب للمدرسين في بناء مستمر لمستويات مهاراتهم ضد كل الكفاءات المتوقعة من المعلم، وسيكون قسم التعليم (Bahagian Pendidikan BPG) مسؤولة عن توفير الـ (CPD) .

تركيز المعلمين على الوظيفة الأساسية للتعليم لعام (2013):

سيحظى المعلمون بعبء إداري أقل، حتى يتمكنوا من تركيز معظم وقتهم على الوظيفة الأساسية للتعليم، وسيتحقق ذلك عن طريق تنظيم عمليات جمع البيانات وإدارتها الحالية وتسهيلها، وسيتم نقل

بعض المهام الإدارية إلى مركز الخدمة المركزية أو المعلم الإداري المتخصص على مستوى المدرسة.

تنفيذ الكفاءة والتقدم الوظيفي المستند إلى الأداء بحلول العام (2016):

سيتم تقييم المعلمين سنوياً من قبل رؤسائهم، مع مساهمة ويحتمل تُقدّم من قبل النظراء، وسيتم هذا التقييم باستخدام أداة التقييم الجديدة التي تركز في قدرة المعلمين على تقديم تعليم فعال داخل الفصول الدراسية وخارجها، وتُعدُّ هذه الأداة الجديدة أكثر تعبيراً عن حقيقة أن الدور الأساس للمعلم يكمن في مساعدة الطلبة على التعلم، وسيحظى المعلمون بتدرج وظيفي أسرع، وقد يتم ترقية أفضل المعلمين من (DG 41) إلى (DG 54) في فترة زمنية أسرع من الوقت الحالي للترقية وهو (25) عاماً. أما المعلمون الذين يكافحون من أجل تلبية الحد الأدنى من الجودة، فسيتلقون الدعم الفني الإضافي لمساعدتهم على العودة إلى المسار الصحيح. أما المعلمون الذين يفشلون باستمرار –حتى مع الدعم الإضافي– فسيتم نقلهم إلى وظائف في المدارس الأخرى مثل الإدارة، وإدارة الانضباط، أو الإدارة المشتركة للمناهج الدراسية، ومع مرور الوقت ستقوم الوزارة بالحد تدريجياً من الحجم الإجمالي لمجموع المعلمين من خلال تحسين استخدام وقت المعلم والإنتاجية.

التحولات الأحد عشر لتحويل النظام

التحول الأول	**توفير التكافؤ في فرص التعليم الجيد ذي المعيار الدولي** • وضع معيار لتعلم اللغات والعلوم والرياضيات بحسب المعايير الدولية. • إطلاق مناهج المرحلة الابتدائية (KSSR)، والثانوية (KSSM) في عام (2017). • تطوير الامتحانات والتقييمات لزيادة التركيز على مهارات التفكير الفائقة بحلول عام (2016). • تعزيز تعليم (STEM). • تعزيز فرص الوصول وجودة مسارات التعليم الحالية، بدءاً من المسار المهني. • تحسين جودة جميع رياض الأطفال وتشجيع الالتحاق بها بحلول العام (2020). • زيادة الاستثمار في الموارد المادية والتعليمية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. • تحويل التعليم الإلزامي من المرحلة السادسة إلى المرحلة الحادية عشرة.

التحول الثاني	**ضمان أن يتقن كل طفل اللغة الماليزية واللغة الإنجليزية وتشجيعه على تعلم لغة إضافية.** • طرح منهج (KSSR) بلغة البهاسا الماليزية للمدارس الوطنية، مع توفير دعم مكثف للطلبة الذين يحتاجون إلى مساعدة. • توسيع برنامج (LINUS) ليشمل محو الأمية باللغة الإنجليزية. • تطوير مهارات معلمي اللغة الإنجليزية. • جعل ورقة امتحان اللغة الإنجليزية (SPM) إلزامية، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لزيادة التعرض للغة. • تشجيع كل طفل على تعلم لغة إضافية بحلول عام (2025).

التحول الثالث	**تطوير القيم الماليزية** • تعزيز التربية الإسلامية والتربية الأخلاقية مع زيادة التركيز على الوحدة وتقوية الروابط بين الطلبة. • تطوير الطلبة كلاً من خلال تعزيز متطلبات المشاركة في رياضة واحدة، أو نادٍ واحد، أو هيئة رسمية. • تعزيز نظام (RIMUP) وتوسيعه ابتداءً من عام (2016) لتسهيل التفاعل عبر المدارس.

التحول الرابع	**تحويل التدريس إلى مهنة اختيارية** • رفع مستوى الدخول للمعلمين ابتداءً من عام (2013) ليكون من بين أفضل (30 %) من الخريجين. • الإرتقاء بـ (IPG) إلى المعايير العالمية بحلول عام (2020). • تحسين جودة التطوير المهني المستمر (CPD) ابتداءً من عام (2013). • تركيز المعلمين على الوظيفة الأساسية للتعليم ابتداءً من عام (2013). • تنفيذ الكفاءة والتقدم الوظيفي بناءً على الأداء بحلول عام (2016). • تعزيز مسارات القيادة للمعلمين، وإتقان التدريس والأدوار المتخصصة بحلول عام (2016). • تطوير ثقافة قيادة النظراء للتميُّز بحلول عام (2025).

التحول الخامس	**ضمان الجودة عالية الأداء لمديرين المدارس في كل مدرسة** • تعزيز معايير الاختيار وعملية التخطيط للخلافة للمديرين ابتداءً من عام (2013). • طرح حزمة مدير جديد على شكل موجات، مع مزيد من الدعم والمساءلة الأكثر وضوحاً لتحسين نتائج الطلبة.

التحول السادس	**تمكين (JPN وPPD) والمدارس لتخصيص الحلول على أساس الحاجة** • تسريع تحسين المدارس من خلال برامج منهجية نظامية ومنظبطة مطروحة في جميع الولايات بحلول عام (2014). • السماح لإدارات المدارس بممارسة نوع من الحكم الذاتي يلبي الحد الأدنى من معايير الأداء. • ضمان أن (100%) من المدارس تلبي متطلبات البنية التحتية الأساسية بحلول عام (2015)، ابتداءً بمدينتي صباح وساراواك. • التأكد من أن كل المدارس الحكومية أو التي تساعدها الحكومة تتلقى دعماً مالياً عادلاً.

التحول السابع 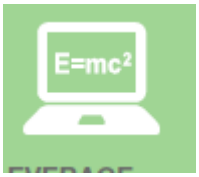	**تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق جودة التعلم في ماليزيا** • توفير الوصول إلى الإنترنت، وبيئة التعلم الافتراضية عبر شبكة (Bestari 1) لجميع المدارس التي يبلغ عددها عشرة آلاف. • زيادة المحتوى عبر الإنترنت لتبادل أفضل للممارسات بدءاً من مكتبة الفيديو لأفضل المدرسين الذين يقومون بتقديم الدروس في العلوم والرياضيات ولغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية. • تعظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن بعد، والتعلم ذاتي السرعة من أجل توسيع نطاق الحصول على تعليم عالي الجودة، بغض النظر عن الموقع أو مستوى مهارة الطالب.

التحول الثامن	**تطوير قابلية الوزارة وقدراتها على التوصيل** • تمكين (JPN وPPD) عبر زيادة القدرة على صنع القرار على الميزانية والموظفين ابتداءً من عام (2013)، وقدر أكبر من المساءلة من أجل تحسين نتائج الطلبة. • نشر ما يقرب من (2500) من موظفي الوزارة، و(JPN)، و(PD) من أجل تزويد المدارس بدعم أفضل بحلول عام 2014. • تعزيز القدرات القيادية في (150–200) من المناصب القيادية المحورية ابتداءً من عام (2013). • تنفيذ تصميم الوظائف والهيكل الجديد للوزارة اعتبارا من عام (2016).
التحول التاسع	**الشراكة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي والقطاع الخاص على نطاق واسع** • تجهيز كل أولياء الأمور لدعم تعليم أبنائهم من خلال مجموعة من الأدوات مثل مشاركة الوالدين والوصول عبر الإنترنت لمعرفة التقدم في مستوى أطفالهم في المدرسة. • دعوة (PIBG) للمساهمة في تقديم مدخلات حول سياقية المناهج وجودة المعلم (2016). • توسيع أنموذج المدرسة الثقة لبناء (500) مدرسة بحلول العام (2025) من خلال تضمين مجموعات الخريجين والمنظمات غير الحكومية كراعين محتملين.

التحول العاشر	تعظيم نتائج الطلبة لكل رنغيت يتم إنفاقه
	• ربط كل برنامج واضح لنتائج الطلبة، والترشيد السنوي للبرامج التي لها تأثير منخفض. • انتهاز فرص الكفاءة التي لها تمويل مخصص لمعظم المناطق الحساسة مثل تدريب المعلمين وتحسين المهارات.

التحول الحادي عشر	زيادة الشفافية للمساءلة العامة المباشرة
	• نشر تقرير عام سنوي عن التقدم في مقابل خطة الأهداف والمبادرات، بدءاً من العام (2013) • إجراء أخذ أسهم شاملة للأعوام (2015 و2020 و2025).

تعزيز مسارات المعلمين في القيادة وإتقان التدريس والأدوار المتخصصة في مادة ما بحلول العام (2016):

سيكون المعلمون قادرين على متابعة مسارات جذابة مستندة إلى أدائهم وإمكاناتهم ومصالحهم. على سبيل المثال: قد يرغبون في ممارسة دور القيادة في المدرسة، أو الحي، أو الدولة، أو على المستوى الاتحادي، وقد يختارون أن يصبحوا متخصصين في تطوير المناهج الدراسية وتقييمها، والبرامج التدريبية لنظام أوسع، ويمكنهم كذلك أن يعملوا كمدرسين أقدمين في المدارس، وبغض النظر عن المسار المختار سيتم الحفاظ على التزامهم بالاستثمار في تطوير وبناء بيئة من المساءلة المهنية في حياتهم المهنية، وستكون هناك أيضاً فرص مماثلة للترقية عبر هذه المسارات.

تطوير ثقافة قيادة النظراء للتميُّز بحلول عام (2025):

ستركز الوزارة على ضمان أن يستفيد جميع المعلمين استفادةً كاملة من المرونة الممنوحة لهم حول القضايا المهنية المتعلقة بالجداول الزمنية لمناهج التعليم وتنظيم الدروس، والمناهج التربوية، والتقييم على مستوى المدرسة، وستسعى الوزارة أيضاً إلى تسهيل أنشطة (CPD) لتمكين المعلمين بعضهم بعضاً، وتطوير ونشر أفضل الممارسات، واحتساب أن كل فرد مسؤول عن الوفاء بالمعايير المهنية، وكامتداد للتقدم المستند إلى الكفاءة، يجوز للوزارة أن تنظر أيضاً في إنشاء نظام إصدار شهادات مرتبط يمكن المعلمين من

معايير الكفاءة وتعمل الوزارة بالتعاون مع ممثلي المعلمين لتحقيق هذه الأهداف

التحول رقم (5): ضمان وجود مديري مدارس من ذوي الأداء العالي في كل مدرسة:

تُعدُّ جودة مديري المدارس ثاني أكبر عامل مدرسي في تحديد نتائج الطلبة، بعد جودة المعلمين، وتشير العديد من البحوث الدولية في إدارة المدرسة إلى أن المدير الممتاز هو الذي يركز على القيادة التعليمية وليس الإدارية، إذْ يمكن لمديري المدرسة الفاعلين رفع نتائج الطلبة بنسبة تصل إلى (20 %)، غير أن المنهج المتبع حالياً في اختيار المديرين هو من طريق الحيازة أو المدة، بدلاً من الكفاءة، وفضلاً عن ذلك لم يتلقَّ (55 %) من مديري المدارس أي تدريب تحضيري في أثناء السنوات الأُوُل من عملهم كمديرين، وهذا يعني أنهم غير مؤهلين لهذه المناصب، ومع وجود (40 %) من المديرين من المقرر أن يتقاعدوا في غضون السنوات الخمس المقبلة، هناك فرصة لرفع مستوى الموجد الحالي.

كيف سيبدو النجاح؟

سيكون لكل مدرسة مدير عالي الأداء، ويركز على تحسين نتائج الطلبة سواء الأكاديمية وغير الأكاديمية، وسيتم منح أفضل مديري المدارس حوافز للعمل في أضعف المدارس، وسيكونون بمنزلة مرشدين للمجتمع الأوسع، وبهذا سيتم تعزيز قاعدة القيادة في كل مدرسة بمساعدي مديري واختصاصيي مواد ورؤساء أقسام يجري تطويرهم للعمل كمديرين تعليميين.

تعزيز معايير الاختيار وعمليات التخطيط لخلافة المديرين ابتداءً من عام (2013):

ستنتقل الوزارة من معايير الاختيار القائم على الحيازة أو المدة، إلى معايير تركز على الكفاءات القيادية، وسيطلب من كل مدير استكمال المؤهلات المهنية الوطنية للقادة التربويين (NPQEL) في معهد أمين الدين باكي (IAB) قبل أن يتم تعيينهم، ومن خلال هذا العمل من المتوقع أن ينخفض متوسط عمر المدير؛ مما يسمح للمديرين بالعمل لفترات أطول في كل مدرسة، وفي النظام ككل، وفضلاً عن ذلك ستبدأ الوزارة في عملية التخطيط للخلافة، وتحدد الأفراد ذوي الإمكانات العالية لضمان أن تكون هناك مجموعة جاهزة من المرشحين يمكن تعيينهم في أقرب وقت متاح، وما أن يتم تحديد هذه الآليات، سوف تقوم الوزارة بالتركيز على عملية أخرى تشمل مساعدي المديرين، وكذلك اختصاصيي المواد ورؤساء الأقسام.

طرح حزمة مدير جديد على شكل موجات، مع مزيد من الدعم والمساءلة الأكثر وضوحاً لتحسين نتائج الطلبة:

كما هو الحال مع المعلمين، سيحصل مديرو المدارس على دعم أكبر لمساعدتهم على تحقيق كامل إمكاناتهم، ومن ثم سيتم مساءلتهم وتحميلهم مسؤولية أكبر حيال نتائج الطلبة، وسيستفيد من سيتم تعيينهم كمديرين قريباً من برنامج جديد، حيث سيقضون شهرا واحدا تحت إشراف أحد المدراء الذين سيتقاعدون قريبا. كما سيحظون أيضاً بفترة محددة من التدريب والتوجيه من قبل المدراء ذوي الخبرة، أومركز تحسين المشاركة (SIPartner+) ما أن يبدأوا رسميا وظائفهم الجديدة. ولن تتوقف هذه الفرص الفردية لـ (CPD) في عامهم الأول، ولكن يبقى مصدر أن المديرين يمكنهم أن يعتمدوا على التجديد المهني المستمر. كما ستضمن (IAB) أيضاً توفير فرص (CPD) مقارنة لمساعدي المديرين، واختصاصيي المواد، ورؤساء الأقسام.

سيكون لدى مديري المدارس المرونة للعمل في إحدى المدارس الابتدائية أو الثانوية من خلال مسار الخدمة المدنية المشترك الجديد، وسيتم تقييمهم سنوياً من خلال أداة التقييم الجديد التي تركز في قدراتهم القيادية وتحسين نتائج الطلبة، وكما هو الحال مع المعلمين، فإن مديري المدارس عاليي الأداء سيتمتعون بأسرع فرص التقدم الوظيفي، وسيتم مراجعة الحوافز لتشجيع مديري المدارس ذوي الأداء العالي على تولي مناصب في المدارس الريفية أو المدارس ذات الأداء الضعيف، أما المديرون الذين يكافحون من أجل تلبية الحد الأدنى من المعايير فسيحصلون على تدريب إضافي، أما مديرو المدارس الذين يستمر أداؤهم بالتدهور على الرغم من هذا الدعم، فسيتم نقلهم إلى وظيفة مدرس في مدرسة أخرى، وسيتم تهيئة كل قادة المدرسة بما فيهم (مديرو المدارس ومساعدو المدير ورؤساء الأقسام واختصاصيو المواد) للاستفادة الكاملة من مرونة صنع القرار الممنوحة لهم، وهذا يشمل مسائل القيادة التعليمية مثل: التخطيط لتحسين

المدارس والمناهج، والتخطيط المشترك للمناهج الدراسية، فضلاً عن مسائل القيادة الإدارية مثل: تخصيص الأموال للمدرسة، وكما هو الحال مع المعلمين، فإن الطموح هو من أجل خلق ثقافة التفوق المهني لدى النظراء حيث يمكن لمديري المدارس الإشراف وتدريب بعضهم بعضاً، وتطوير أفضل الممارسات ومحاسبة نظرائهم حيال الوفاء بالمعايير المهنية.

التحول رقم (6): تمكين (JPN وPPD) والمدارس لتخصيص الحلول على أساس الحاجة:

تشير البيانات الوطنية والدولية إلى أن المدارس الماليزية منتشرة عبر طيف واسع من الأداء. على سبيل المثال، وتشير تقييمات (PISA) لعام (2009) وما بعده أن (7 %) من المدارس المشاركة كان لديها تدرج جيد، و(13 %) متوسط، و(80 %)ضعيف.

لقد تم تصميم العديد من البرامج على وفق مقياس واحد يناسب الجميع، وتشير الأدلة الدولية إلى مجموعات مختلفة من التدخلات من أجل تقديم خدمة أفضل في المدارس على مستويات الأداء المختلفة.

كيف سيبدو النجاح؟ ستقدم كل مدرسة –بغض النظر عن الموقع والحجم أو النوع– لطلابها تعليماً شمولياً جيداً. وهذا لا يعني فقط أنه لن يكون هناك أي تحسين أداء في مدارس (الحزم 6 أو 7) في البلاد بحلول العام (2020)، بل سيكون هناك أيضاً المزيد من المدارس التي سيتم تحديدها كمدارس ذات أداء عالٍ، أو مجموعة مدارس بناءً على أدائها، وسيعتمد مقدار الدعم المالي والتشغيلي المقدم إلى كل مدرسة على الاحتياجات الخاصة، وسيكون لمسؤولي الولاية والأقضية والمدارس سلطة أكبر على العمليات اليومية لتصميم التدخلات التي تستند إلى سياق المدرسة، وتمكين أكبر للإدارة المدرسية.

تسريع تحسين المدارس من خلال برامج منهجية بحسب المنطقة مطروحة في جميع الولايات بحلول العام (2014).

إن بناءً نجاح (GTP 1.0) –وهو برنامج تحسين المدارس– من شأنه أن يخول كل مكتب تربية وتعليم (PPD) من تخصيص الدعم المقدم للمدارس على أبعاد تتراوح ما بين حضور الطلبة إلى تواجد وانتشار المدير والمعلم، ويمكن بعد ذلك توجيه الموارد بحسب الحاجة إليها، وهذا يشمل توظيف المعلمين بدوام كامل والمدربين الرئيسين لدعم مديري المدارس والمعلمين في المدارس ذات الأداء الأقل (الحزم 5 و6 و7)، وفي الوقت نفسه ستقوم الوزارة بالتأكد من أن جميع المدارس والمناطق لا تزال تتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للوزارة من خلال بدء تنفيذ مجموعة مشتركة من مؤشرات الأداء الرئيسة. وسيتم تجريب هذا البرنامج في ولايتي كيدا وصباح ابتداءً من كانون الثاني (2013)، مع تنفيذه في جميع المناطق بحلول العام (2014).

السماح لإدارات المدارس بممارسة نوع من الحكم الذاتي يلبي الحد الأدنى من معايير الأداء:

ستكون جميع المدارس في المستقبل مسؤولة عن القرار العملياتي من حيث تخصيص الميزانية وتنفيذ المناهج، وسوف يكون لدى مديري المدارس السلطة الكاملة على الكيفية التي يتم بموجبها إنفاق المنحة المعطاة للفرد (PCG)، والكيفية التي بموجبها يتم تصميم الجدول الدراسي، ومع ذلك ستحدث هذه العملية على شكل متدرج، بدءاً من المدارس ذات الأداء العالي والمدارس الأخرى (تقديراً للإنجازات الأكاديمية وغير الأكاديمية الخاصة بها)، والمدارس الثقة (تقديراً لأنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الابتكاري)، ومع مرور الوقت سيتم منح مزيد من حقوق اتخاذ القرار للمدارس بناءً على أدائها، وسيرافق هذه الزيادة تركيز على الإدارة المدرسية من خلال مساءلة أكثر وضوحاً من جانب مديري المدارس.

ضمان أن (100%) من المدارس تلبي متطلبات البنية التحتية الأساسية بحلول العام (2015) بدءاً بولايتي صباح وساراواك:

ستلبي كل مدرسة في ماليزيا –بغض النظر عن الموقع، أوالحجم، أو النوع– مجموعة من متطلبات البنية التحتية في الحد الأدنى؛ من أجل خلق بيئة آمنة، وصحية، ومواتية للتعلم، ويشمل هذا الحصول على مياه نظيفة، وما لا يقل عن (12) ساعة من الكهرباء يومياً، جنباً إلى جنب مع دورات مياه كافية، وفصول دراسية وكراسي للطلبة والمعلمين، وإن هذه العملية ستبدأ برفع مستوى جميع المدارس لتحقيق معايير البنية التحتية الأساسية بحلول العام (2015)، بدءاً بولايتي صباح وساراواك اللتين تواجهان حالياً أكبر تحديات البنية التحتية، وبعد أن تلبي جميع المدارس معايير البنية التحتية الأساسية، فإن الوزارة ستمضي قدماً في الاستثمار في موجة جديدة من التحسينات لتلبية متطلبات أساسية لتقديم المناهج الدراسية بنحوٍ فعال مثل مختبرات العلوم وورش المهارات الحياتية.

ضمان أن جميع المدارس الحكومية أو التي تتلقى مساعدة من الحكومة تحصل على الدعم المالي العادل:

ستقوم الوزارة بتطوير مجموعة شفافة وعادلة من المبادئ لتخصيص الدعم المالي وغيره لجميع أنواع المدارس، وستتماشى هذه المبادئ مع تطلعات النظام للوصول إلى التعليم، والجودة، والعدالة، والوحدة، والكفاءة، إذ تدرك الوزارة أن بعض المدارس تواجه مزيداً من التحديات أكثر من مدارس أخرى؛ بسبب نسبة أعلى من الطلبة ذوي الدخل المنخفض، أو الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتماداً على مبدأ العدالة، فإن هذه المدارس تتطلب تمويلاً إضافياً؛ حتى تتمكن من تقديم خدمات دعم إضافية لطلبتهم.

التحول (7): تحسين مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق جودة التعلم في ماليزيا:

أنفقت وزارة التربية والتعليم أكثر من ستة ملايين رنغيت لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على مدى العقد الماضي من خلال المبادرات التعليمية مثل المدارس الذكية، وهي من أكثر الاستثمارات ذات رأس المال الكبير، مع ذلك لا يزال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس يخالف التوقعات، سواء من حيث الكمية أم من حيث الجودة، إذ وجدت دراسة للوزارة في عام (2010) أن

حوالي (80 %) من المعلمين يقضون أقل من ساعة واحدة في الأسبوع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وثلث الطلبة يرون أن معلميهم يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بانتظام. والأهم من ذلك، وجدت مراجعة لمنظمة اليونسكو عام (2012) أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يتعدى استخدام تطبيقات معالجة النصوص كأداة تعليمية، وعلى الرغم من أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها إمكانات هائلة لتسريع التعلم من خلال مجموعة واسعة من مهارات المعرفة والتفكير. مع ذلك، لم يتم بعد تحقيق هذه الإمكانات.

كيف سيبدو النجاح؟

عبر جميع المدارس الـ (10000) في ماليزيا، فإن تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيعزز حالة التعليم والتعلم، وسيكون الطلبة قادرين على الوصول إلى مجموعة واسعة من محتوى أكثر جاذبية وتفاعلية، وسيكونون قادرين أيضاً على تعلم بعض الدروس، وسيواجهون عدداً أقل من القيود في اختيار دراستهم من خلال برامج التعلم عن بعد، أما المعلمون ومديرو المدارس فستكون لديهم إمكانية الوصول إلى الموارد والمجتمعات الوطنية والدولية للتعلم لمساعدتهم على تحسين ممارساتهم، وستكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً في كل قاعة دراسية، مع عدم وجود فجوة بين الحضر والريف، وتزويد جميع المعلمين والطلبة بالمهارات اللازمة لاستخدام هذه التكنولوجيا بصورة مجدية وفعالة.

توفير الوصول إلى الإنترنت وبيئات المحتوى التعليمي عبر (BestariNet 1) لجميع المدارس الـ (10000) بحلول عام (2013):

سيتوفر لكل طالب وصول إلى شبكة (4G) في المدرسة من خلال (BestariNet 1)، وهذه الشبكة بمثابة الأساس لإنشاء منصة تعلم افتراضية يمكن استخدامها من قبل المعلمين والطلبة وأولياء الأمور لتبادل الموارد التعليمية، وتشغيل الدروس التفاعلية، والتواصل العملي، ومن أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير من الاستثمار، ستتثمر الوزارة أيضاً تدريب الكفاءات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المعلمين، والتحسين التدريجي لنسبة الجهاز –الطالب من حوالي (1:30) في (2011) إلى (1:10) بحلول عام (2020)، ولكي تظل التكلفة فعالة، ستقوم الوزارة بالاستثمار في الأجهزة المناسبة للغرض مثل أجهزة الكمبيوتر الأساسية، أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة منخفضة التكلفة، وستجرب أيضاً استخدام بدائل جديدة، تعتمد على موارد أقل لمرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقارنة مع مختبرات الحاسوب الحالية، مثل مكتبة الإقراض لأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر على العجلات.

زيادة المحتوى عبر الإنترنت لتبادل أفضل الممارسات بدءاً من مكتبة الفيديو في عام (2013) لأفضل المدرسين في تقديم الدروس في العلوم والرياضيات ولغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية، وسيكون المعلمون قادرين على الوصول إلى الموارد التعليمية الأكثر مثالية على الإنترنت، وسيبدأ هذا مع مكتبة للفيديو في عام (2013) لأفضل (جورو كاميرلانغ) في تقديم الدروس اليومية في الموضوعات المهمة مثل العلوم والرياضيات والماليزية واللغة الإنجليزية، وسيتم إضافة مواد أخرى إلى مكتبة الفيديو مع مرور الوقت ويمكن استخدام هذه الموارد من قبل المعلمين للإلهام، أو حتى من قبل الطلبة كأداة للمراجعة.

تعظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن بعد والتعلم الذاتي لتوسيع نطاق الحصول على تعليم عالي الجودة بغض النظر عن الموقع أو مستوى مهارة الطالب:

سيتمتع الطلبة بتشخيص عظيم للخبرة التعليمية، وسيكونون قادرين على متابعة الموضوعات التي لا تقدم في المدرسة، والتعلم بنحوٍ مباشر في ظل أفضل المعلمين في البلاد من خلال برامج التعلم عن بعد، وسيكونون أيضاً قادرين على التعلم بالاعتماد على أنفسهم، مع قيام المعلمين بدور الوسطاء بدلاً من موفري المحتوى بنحوٍ مباشر، وسيتم طرح البرامج التجريبية لهذه الابتكارات من عام (2016)، مع زيادة البرامج الناجحة على الصعيد الوطني.

التحول رقم (8): تحويل قدرات وقابليات التسليم لدى الوزارة:

تُعدُّ شبكة التعليم في ماليزيا واسعة النطاق، وتضم عدداً من مسؤولي وموظفي الدعم يُقدرون بحوالي (6800) فرد على المستوى الاتحادي، وما يقرب من (6400) فرد على مستوى الولاية، وما يقرب من (6000) فرد على مستوى المقاطعة، فضلاً عما يقرب من (420,000) من مديري المدارس والمعلمين في المدارس، وأكثر من (13100) من المسؤولين وموظفي الدعم في (IPGS وIAB) وكليات الثانوية العامة، ويُعَدُّ تنفيذ هذه السياسة عبر شبكة بهذا الحجم أمراً معقداً. وتشمل القضايا التي تم تحديدها التداخل في المسؤوليات على مستوى الولاية، والمقاطعة، والمستوى الاتحادي، ومحدودية التنسيق بين الشعب والمستويات الإدارية، والسياسات التي تم طرحها في بعض الأحيان للخروج مع تضارب المعلومات أو الدعم الكافي، وضعف الرقابة الحالية على النتائج والمتابعة.

وقد تم تحديد (PPD) –على وجه الخصوص– من قبل الوزارة كنقطة محورية في سلسلة تقديم التعليم، بعد أن كان ينظر إليها تاريخياً الذراع الإداري للمستويات الاتحادية ومستوى الولاية. وبينما تطورت احتياجات المدارس، بقي لديها أيضاً نطاق للأنشطة المتوقعة لـ (PPD)، حيث إنها الأقرب إلى المدارس، ويجب عليها توفير التدريب العملي، وتوفير دعم مباشر لمديري المدارس، واعتماد أسلوب

استباقي في إدارة الأداء المدرسي لضمان تحسين مخرجات الطلبة. مع ذلك، يجب أن يتحول هيكل الموارد للوزارة من أجل تلبية هذا الطلب، مما سيؤدى إلى تفاوت بين المدارس من حيث مستويات الدعم.

كيف سيبدو النجاح؟

سيكون لدى الوزارة –التي تم تحويلها– مديرون أقوياء في كل مستوى، وعمليات وهياكل جديدة، وثقافة عالية الأداء، وسيتم تسهيل الأدوار على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية ومستوى المقاطعة، مع تركيز المكتب الاتحادي أو المكتب الرئيس على وضع السياسات والتخطيط على المستوى الكلي، وتعزيز إدارات التعليم الحكومي، أو (JPN وPPD) لدفع عجلة التنفيذ يوماً بعد يوم. وسيتم كذلك ترشيد الهيكل التنظيمي مع المزيد من الموظفين في الخطوط الأمامية، وينبغي لهذه التدابير أن تساهم في تنفيذ سياسة أكثر اتساقاً وفعالة في جميع الولايات والمقاطعات.

تمكين (JPN وPPD) من خلال مزيد من القدرة على صنع القرار على الميزانية والموظفين ابتداءً من عام (2013)، وقدر أكبر من المساءلة من أجل تحسين نتائج الطلبة، وستقوم الوزارة بتيسير الأدوار والمسؤوليات على جميع المستويات، والتحرك نحو نظام أكثر مركزية من حيث العمليات، وستزيد (JPN وPPD) من قدرتها على اتخاذ القرارات التشغيلية الرئيسة في الميزانية، مثل مخصصات الصيانة للمدارس، وشؤون الموظفين، وتعيين مديري المدارس، وبسبب هذه المرونة التشغيلية المتزايدة، ستكون (JPN وPPD) عرضة للمساءلة في مقابل مجموعة مشتركة من مؤشرات الأداء الرئيسة التي تتماشى مع أهداف النظام من حيث الوصول، والجودة، والعدالة، والوحدة، والكفاءة، ومن أجل دعم المسؤولين على مستوى المقاطعة والولاية للوفاء بهذه المسؤوليات الجديدة، ستقوم الوزارة بالاستثمار أكثر في تطورهم المهني المستمر.

نشر ما يقرب من (2500) موظف من الوزارة و(JPN إلى PPD) من أجل تزويد المدارس بدعم أفضل بحلول عام (2014):

ستتلقى المدارس مزيداً من التدريب العملي على الدعم من خلال نشر ما يقرب من (2500) معلم ومدرب مدير في (PPD) في ماليزيا، وبغض النظر عن الوظيفة، يتوقع أيضاً من جميع المسؤولين في (PPD) تحويل تركيزهم من العمل في (PPD) إلى التدريب العملي على التواصل مع المدارس، وهذا من أجل أن يفهموا تماماً السياقات التي تعملها كل مدرسة، والهدف بالنسبة لـ (PPD)، هو من أجل العمل كخط أول لدعم للمدارس وكنقطة اتصال رئيسة مع بقية الوزارة.

تعزيز القدرات القيادية في (150–200) من المناصب القيادية المحورية في عام (2013):

حددت الوزارة (150–200) من المناصب القيادية المحورية على جميع المستويات، من التي تؤثر على أنشطة المدارس الـ (10000) في النظام، وتشمل هذه المواقع (138) من (PPD)، و(16) من (JPN)، والعديد من الوظائف المركزية الأساسية مثل تعليم المعلم، وقد بدأت الوزارة استعراض الكفاءة وتطوير التخطيط للتأكد من أن هذه الأدوار يشغلها أفراد من ذوي المهارات العالية، وقادرون على تحويل الإدارات والمدارس تحتها، وكما هو الحال مع المعلمين ومديري المدارس، فإن القصد من ذلك هو تشجيع المسؤولين عن هذه الأدوار الحاسمة بناءً على الأداء والكفاءة، وليس من طريق الحيازة أو فترة العمل.

تصميم وظائف جديدة وهيكل وزارة بحلول عام (2013) تنفذ في عام (2016):

ستعمل الوزارة بالتعاون مع الهيئات المركزية، ولاسيما (JPA)، للتعبير بوضوح عن الأدوار التي تمت إعادة تشكيلها، والتسلسل الإداري، وكيف سيحدث الانتقال، وستقوم الوزارة أيضاً بتعزيز الوظائف المركزية الحاسمة لبدء تنفيذ الخطة، وتشمل هذه البحوث السياسات والتخطيط وتعليم المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية، والتفتيش على المدارس، والفحص والتقييم، وتشمل التدابير الممكنة تأسيس أقسام كمراكز للتميز لزيادة استقلاليتها، أو التوظيف المستهدف لمختصين خارجيين، ومن المقرر أن يبدأ التنفيذ الجزئي للخطة في عام (2014)، والتنفيذ الكامل اعتباراً من عام (2016) بينما تجمع الوزارة زخمها.

التحول رقم (9): الشراكة مع أولياء الأمور والمجتمع المحلي والقطاع الخاص على نطاق واسع:

توضح الخبرة الدولية أن التعلم يحدث بنحوٍ أفضل خلف جدران المدرسة، ويمكن أن يحدث في المنزل وفي المجتمع، في ماليزيا ينفق الطالب ما يقرب من ربع وقته من سن السابعة إلى السابعة عشرة في المدرسة؛ وبالتالي، فإن الأولوية هي للتحول من "التعلم المدرسي" إلى "تعلم النظام" من خلال إشراك أولياء الأمور والمجتمع المحلي، وكذلك القطاعات الخاصة والاجتماعية كشركاء في دعم تعلم الطلبة، والأهم من ذلك أن البحوث العالمية توضح أن بعض أشكال التدخل قد تحدث كثيراً من الفرق. على سبيل المثال، تشير دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في (PISA) إلى أن بعض الأنشطة بين الوالدين والطفل كالقراءة للأطفال على أساس يومي، أو مناقشة كيف كان يومهم، قد ترفع بنحوٍ كبير من نتائج الطلبة، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية. وبالمثل، فقد وجدت أبحاث عالمية أن المدارس التي تعمل مع الشركات والمنظمات المدنية، ومعاهد التعليم العالي، تتمتع بمزايا تشمل درجات أعلى، ونسبة تغيب طلبة أقل.

كيف سيبدو النجاح؟ سيكون أولياء الأمور شركاء فاعلين في تعلم أطفالهم، ليس فقط من خلال مجموعة كبيرة من الأنشطة العادية مثل بطاقة التقرير والأيام الرياضية، ولكن أيضاً من خلال تعزيز رابطة المعلمين واولياء الأمور (PIBG) التي توفر مدخلات بشأن المسائل الإدارية المدرسية، وكذلك أدوات أولياء الأمور لدعم تعلم الطلبة. وسيكون للمدارس أيضاً شبكة من الشركاء المجتمعيين والقطاع الخاص للمساهمة في الخبرات اللازمة لتطوير المدرسة، إذْ إنَّ إشراك جميع أصحاب المصلحة سيساهم في بناء نظام مواتي للتعلم الذي يعزز المعرفة والمهارات والقيم التي تدرس للطلبة في المدرسة.

تأهيل أولياء الأمور لدعم تعلم أبنائهم من خلال مجموعة من أدوات المشاركة والوصول عبر الإنترنت إلى بيانات تقدم اطفالهم في المدرسة:

يمكن للوالدين العمل بنحوٍ وثيق مع المعلمين لتحسين أداء أطفالهم، إذ سيوقع الآباء اتفاقيات بين البيت والمدرسة تحدد الإجراءات الميسرة التي يمكن القيام بها لمساعدة أطفالهم من التأكد من أن الطفل يأتي دائماً في الوقت المحدد للمدرسة، إلى مساعدته على تعلم مهارات معرفة القراءة والكتابة والمهارات الحسابية في المنزل، وسيتم دعم أولياء الأمور في هذه العملية من خلال توفير الوصول إلى الإنترنت لبيانات تقدم اطفالهم على التقييمات المدرسية والوطنية عبر نظام تحليل الامتحان المدرسي (SAPS)، والمبادرات التي تعزز محو أمية الكبار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات الأبوة والأمومة، وقد يكون الدافع وراء هذه المبادرات من قبل الوزارة أو مجموعة دعم أولياء الأمور الجديدة التي سيتم إنشاؤها في كل (PIBG).

دعوة كل (PIBG) للمشاركة في سياقية المناهج وجودة المعلم ابتداءً من عام (2016)، وفي المستقبل، سيتطور دور (PIBG) من التركيز على جمع الأموال، إلى العمل بالتعاون مع قيادة المدرسة لتحسين نتائج الطلبة، وسيتم دعوة كل (PIBG) لتوفير مدخلات حول كيف يمكن للمدرسة أن تجعل من المنهج الوطني منهجاً أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمع المحلي، وتوفير التغذية العكسية على جودة التعليم والتعلم للأطفال، وسيعمل كل من قادة (PIBG) ومديري المدارس معاً لتحديد الحلول للقضايا التي تم تحديدها، وهذا قد يعني –في بعض الحالات– تأمين دعم أولياء الأمور لتولي أدوار كمدربين ومعلمين تكميليين للأنشطة المدرسية.

توسيع أنموذج مدرسة الثقة لـ (500) مدرسة بحلول العام (2025) بما في ذلك مجموعات الخريجين والمنظمات غير الحكومية والرعاة المحتملين:

يساعد التنوع الأكبر لكيانات القطاع الخاص والكيانات الاجتماعية في فرصة الانخراط في عملية تطوير المدارس، وسيتم ذلك من خلال التوسع في برنامج مدارس الثقة التي تمكن الراعي الخاص من

الدخول في شراكة مع القيادة المدرسية لإدارة المدرسة، وقد بدأت النتائج الأولية لعملية تجريبية في عام (2010) وكانت واعدة، وتعتزم الوزارة توسيع عدد المدارس، ونوع المدارس أيضاً، وتنظر الوزارة في مجال توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل المدارس التي تلبي احتياجات المجتمعات ذوي الاحتياجات الخاصة مثل مجموعات السكان الأصليين والأقليات والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، والمدارس الريفية.

التحول رقم (10): تعظيم نتائج الطلبة لكل رنغيت:

في عام (2011)، أُنفق (16 %) من الموازنة العامة الاتحادية السنوية لماليزيا على التعليم، وهي أكبر نسبة بين جميع الوزارات، وتُعدُّ ميزانية التعليم في ماليزيا، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، واحدة من أعلى المعدلات في العالم. وهذا الاستثمار الضخم مؤشر على التزام الحكومة في مجال التعليم، ومع ذلك فإنه من غير المحتمل أن يتم تحويل المزيد من الأموال إلى نظام التعليم، بعيداً عن أولويات أخرى، وبدلاً من ذلك، سيكون من الأهمية بمكان للوزارة زيادة كفاءة وفعالية كيفية التخصيص وإنفاق الأموال.

كيف سيبدو النجاح؟

نظراً لجهود التحول الطموح لنظام التعليم، ستستمر الحكومة باستثمار المستوى التقريبي للإنفاق،

وهو (16 %) من الميزانية الاتحادية في نظام التعليم، وستقوم الوزارة بتخصيص هذه الأموال إلى أولويات محددة في الخطة، بعيداً عن البرامج والمبادرات الأقل تأثيراً، وستقوم الوزارة بتتبع المبالغ المستلمة على الاستثمار في كل مبادرة، مع مزيد من المشروطية الاستثمارية لتسليم المخرجات المطورة.

ربط كل برنامج لمسح نتائج الطلبة، وبرامج الترشيد السنوي التي لها تأثير منخفض:

سيتم ربط كل برنامج أطلقته وزارة التربية والتعليم مع أهداف محددة فيما يتعلق بنتائج الطلبة، وستقوم المكاتب الاتحادية ومكاتب الولايات والمقاطعات بإجراء عملية مراجعة سنوية لتقييم نجاح البرنامج في تحقيق هذه الأهداف. وسيكون التمويل للسنة الحالية مشروطاً بنتائج أفضل؛ وبهذا النهج للميزانية القائم على النتائج، يمكن للآباء، والمعلمين، ومديري المدارس ضمان أن يتماشى كل برنامج مع أولويات الخطة ويضيف لها قيمة. ومن شأن هذه الخطوة أيضاً التقليل من خطر الحمل الزائد للمبادرة بحيث لا ترهق كاهل المعلمين ومديري المدارس.

اغتنام فرص الكفاءة مع التمويل المخصص لمعظم المناطق الحساسة مثل تدريب المعلمين وتحسين المهارات:

ستقوم الوزارة بمراجعة أنماط الإنفاق على كل المستويات الاتحادية والولايات والمقاطعات لوضع معايير الإنفاق المناسبة وتحسين عمليات الشراء، وستكون هناك حاجة لدى الإدارات والمكاتب التي تنفق فوق هذا المقياس المتوقع؛ لأن تعيد أنماط الإنفاق إلى المستوى المطلوب في الخطة، وتماشياً مع هذه الممارسة تلتزم الوزارة باتخاذ إجراءاتها بشأن أي قضايا تظهر في التقرير السنوي للمراجعة العامة، وستحول برامج المساعدات المالية على أساس الحاجة، وسوف تستمر الأسر ذات الدخل المنخفض في الحصول على المساعدات التي تحتاجها لإبقاء أطفالهم في المدارس. في حين أن الأسر ذات الدخل العالي التي تستطيع تحمل ذلك، ستتلقى مساعدات أقل بكثير، وسيتم تحويل هذا التمويل المعاد إلى المناطق التي لها تأثير أكبر على نتائج الطلبة، وهي تدريب المعلمين وتحسين المهارات، وقد تم تحديد مليار رنغيت في النفقات التشغيلية للفترة (2013-2015)، وأن إعادة النظر في الإنفاق على التنمية ما يزال جارياً.

ما تأثير رحلة التحول هذه؟

كي يكون نظام التعليم الماليزي فعالاً ومستداماً، يجب على كل مشارك فهم الدور الحيوي الذي يقوم به والفوائد التي سيتمتع بها، ومن المتوقع أن البرنامج المحدد في هذه الخطة سيؤدي إلى مجموعة من المزايا المرغوبة والحقوق والمسؤوليات لكل مجموعة.

ما الذي سيحققه الطلبة؟

سيحقق الطلبة مكاسب كبيرة في تطورهم بغض النظر عن خلفياتهم، وسيدرسون الطلبة في بيئة تعليمية ملائمة، وسيشعرون بأنها تستجيب لهم وترعاهم وتقدم لهم الخبرة، وحينما يتركون المدرسة، ستكون لديهم المعرفة والمهارات العالمية المتميزة، والقيم الأخلاقية العالية، وسيكونون قادرين على التنافس مع أقرانهم في الدول الأخرى.

وسيتعلم الطلبة في بيئة يكون الاعتقاد الأساس فيها هو أن جميع الطلبة يمكنهم أن يتعلموا وينجحوا، وسيكون لدى المعلمين توقعات عالية من الطلبة بغض النظر عن خلفياتهم أو إنجازاتهم السابقة، حيث سيتم توفير كل الدعم اللازم لتلبية تلك التوقعات، وسيكون لدى الطلبة تجربة مدرسية أكثر ثراءً، سواء من الناحية الأكاديمية أمْ غير الأكاديمية، حتى يتمكنوا من التفوق في الحياة.

سيكون هناك المزيد من تطوير المهارات المستندة إلى العمل ضمن المشروع والمجموعة مثل تطوير مهارات التفكير العليا لدى الطلبة، والقدرة على العمل بنحوٍ مستقل وتعاوني في مجموعات، وسيكون هناك المزيد من المشاريع المجتمعية والأنشطة غير المدرسية لتعزيز التفاعل مع الأفراد في جميع نواحي الحياة، وسيكون هناك أيضاً مزيدٌ من الفرص للطلبة للتعلم والسعي لتحقيق مصالحهم في التيارات الأكاديمية والمهنية والتقنية، وسيكون لدى الطلبة قدراً أكبر من الرأي في تشكيل تجربة التعلم، وسيعمل المعلمون مع أولياء الأمور لتحديد أهداف التعلم الخاصة بهم، وسيعملون على تشجيعهم أيضاً ليكونوا دعاة لأنفسهم حتى يتمكن المعلمون من فهم أي أساليب التعلم هي الأفضل.

المعلمون

سيقوم المعلمون بتطوير قدرات عالمية المستوى لتسهيل نتائج الطلبة المرجوة، وكسب مزيدٍ من المتعة، والإيفاء بمتطلبات وظائفهم، ومع حزمة المعلم الجديدة، سيتمتع المعلمون بتطوير مهني أكثر إشباعاً، وتحسين مساراتهم المهنية، وعمليات التقييم العادلة والشفافة التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالكفاءة والأداء.

وسيحصل المعلمون على الدعم الذي يحتاجونه لتحقيق النجاح، وستكون لديهم فرص للحصول على مزيد من التطوير المهني في المدارس والمشاركة في مناقشات بناءة وحوارات لا تركز على اللوم والعقاب، ولكن على التعلم والتطوير بحيث تصبح مجالات التطوير مناطق قوة. وسيتمتع المعلمون بظروف عمل أفضل، ومكافآت على أساس الأداء ومسارات مُحسنة، حيث سيعملون في مدارس فيها مرافق مناسبة وظروف عمل مناسبة، وسيكون عليهم عبء إداري أقل حتى يتمكنوا من تركيز طاقتهم على الأنشطة الأساسية للتعليم والتعلم، وسيحصلون على مكافآت جيدة على أساس الأداء، بما في ذلك

التقدم الوظيفي بنحوٍ أسرع، وتطوير اهتماماتهم على طول المسارات المختلفة مثل التدريس، والقيادة، والتخصص، وثقافة التعاون والتفوق المهني، والتعاون مع بعضهم بعضاً لمعالجة القضايا وتبادل أفضل الممارسات، وسيكون لديهم مزيدٌ من المرونة التربوية في الفصول الدراسية؛ من أجل ضمان أن يحصل كل طالب على فرص كاملة في التعلم.

مديرو المدارس:

سيصبح مديرو المدارس قادة تعليميين متميزين، ووكلاء للتغيير، وسيحصلون على دعم أوثق وخدمات متطورة من المسؤولين في الحكومة الاتحادية والولايات والمناطق التعليمية، فضلاً عن التدريب على القيادة على مستوى عالمي، وكذلك أفضل الممارسات لأقرانهم في ماليزيا.

سيحصل مديرو المدارس على الدعم والموارد التي يحتاجونها لتوجيه مدارسهم على نحو فعال، مثلما سيحصلون على أفضل إعداد وتدريب مستمر لمساعدتهم على تطوير مهاراتهم القيادية، وسيتم تدريبهم على الاستجابة حول قضايا (PPD) التي يواجهونها، ابتداءً من نشر المدربين الرئيسيين لتوفير موارد إضافية إذا كانت المدرسة في حاجة ماسة لذلك.

سيتمتع مديرو المدارس بظروف عمل أفضل ومكافآت على أساس الأداء، وسيحصل كل من المديرين ومعاونيهم والاختصاصيين ورؤساء الأقسام على فرص للعمل في مدارس فيها مرافق كافية، وعليها عبء إداري أقل حتى يتمكنوا من تركيز طاقتهم على القيادة التعليمية، وسيحصلون كذلك على مكافآت مجزية على أساس الأداء، بما في ذلك التقدم الوظيفي بنحوٍ أسرع و"رصيد إضافي" للعمل في المدارس الريفية، وسيكون لديهم الحق في زيادة الإدارة المدرسية، والمرونة التشغيلية التي تتناسب وأداء مدارسهم بشأن مسائل، مثل الجداول الزمنية، والمناهج الدراسية، ومخصصات الميزانية، أي: إنهم سيدخلون في شراكة مهنية مع (PPD)، ومع مدخلات أهداف الأداء السنوية لمدارسهم، وسيتمتعون بمزيد من الشفافية فيما يخص القرارات التي تؤثر على مدارسهم.

المسؤولون في الوزارة:

سيصبح المسؤولون في الوزارة قادة للتغيير، مع المهارات والصفات اللازمة لدعم المدارس، سيصبحون من أفضل المديرين والمدربين والداعمين للتميز في المدرسة، وسيستفيدون من زيادة الجدارة، وزيادة التمكين مع المساءلة، وسيعملون بعيداً عن التسلسل الهرمي والسيطرة.

وسيتلقى المسؤولون أيضاً الدعم الموجه والتدريب والموارد اللازمة تلائم الأدوار والمسؤوليات الجديدة، وستكون لديهم أدوار جديدة تركز على دعم المدارس، والحصول على مزيد من فرص التطوير

المهني، والمشاركة في مناقشات بناءة لا تركز على اللوم والعقاب ولكن على التعلُّم والتطوير.

سيعمل مسؤولو الوزارة في بيئة تعاونية وشفافة وسيتم تيسير الأدوار والمسؤوليات للقضاء على الازدواجية في المهام والأنشطة، مثلما سيتم تقاسم المعلومات بكفاءة للسماح باتخاذ القرارات المدعومة بالدلائل، وسيكون هناك مزيد من الوضوح حول كيفية اتخاذ القرارات، وسيحصل مسؤولو الوزارة على قدر أكبر من المرونة التشغيلية والمساءلة، وسيتجه النظام نحو اللا مركزية مع مزيد من حقوق القرارات التي ستمنح لمكاتب الولاية والمنطقة، وسيكون للمسؤولين القول الفصل في تحديد مجالات التحسين لولاياتهم ومناطقهم، والمدارس، ووضع حلول مخصصة لسياقات محددة.

في المقابل، سيطلب من المسؤولين في الوزارة أن يبقوا منفتحين أمام ردود الفعل من المدارس ومن المجتمع، أي إنهم سيدافعون عن تغييرات النظام التي تحدث حالياً، ويجب عليهم أن يكونوا ذوي استجابة لطلبات المدارس من الدعم والموارد التي تحتاج إليها، وكذلك إبقاء جميع الجهات المعنية الداخلية والخارجية على اطلاع بكل ما يجري.

ما الذي يلاحظه الآباء وما دورهم؟

سيرى الآباء تحسناً ملموساً ومستداماً في الخبرات التعليمية لأطفالهم، وسيكون هناك مزيد من الشفافية حول أداء المدرسة والأولويات، وسيبقى الآباء والأمهات دائماً على اطلاع بما يقوم به أطفالهم في المدرسة، سواء من حيث الإنجازات أمْ من حيث مجالات التنمية، سيشعر الآباء والأمهات بأنهم شركاء حقيقيين مع المدارس في تسهيل تعلم أطفالهم، وسيكون لديهم فهم أفضل بكيفية تطور أطفالهم، وكيف يمكن أن يساعد ذلك في تحسين مستواهم، ويجب أن يكون لديهم اتصال منتظم مع المعلمين لأطفالهم دائماً وليس فقط فحينما تكون هناك مشكلة، سيكون لدى الآباء والأمهات رؤية كاملة، والحصول على أداء أبنائهم في الامتحانات الوطنية والتقييمات المدرسية، وفضلاً عن ذلك، سيحصلون على الدعم والتوجيه للتعامل مع أطفالهم من خلال فصول لتعليم الكبار على أفضل السبل لدعم تعلم أبنائهم والتنمية، ومزيد من الفرص لتوفير مدخلات استراتيجية، وسيكون لهم الحق في الحصول على المعلومات عن مهمة المدرسة، والأداء الحالي، وبرنامج التطوير السنوي، وسيكونون قادرين –عبر (PIBG)– على توفير مدخلات بشأن مسائل، مثل المعلم: وجودة المناهج الدراسية، وسيشعرون بالترحيب والتقدير لالتزامهم أمام أطفالهم وأمام المدرسة.

في المقابل، سوف يطلب الآباء والأمهات دعم أبنائهم في تلبية قدراتهم على التعلم مثل ضمان أن يكملوا واجباتهم المدرسية في الوقت المحدد، وأنموذج الالتزام، والمشاركة، والانفتاح لأطفالهم، سيحتاج الآباء إلى التواصل والتعامل مع المدخلات والمخاوف مع المدارس بطريقة بناءة، والمشاركة بفعالية في الأنشطة في المدرسة.

المثال التوضيحي رقم (9)

التحول في التعليم سيحدث بعد أكثر من (13) عاماً

الموجة الأولى (2013–2015)

الالتفاف حول النظام من خلال دعم المعلمين والتركيز على المهارات الأساسية

- رفع مستوى المعايير التعليمية، من خلال برامج مصممة على أرض الواقع لتدريب المعلم، ولاسيما في المواد الأساسية (لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات والعلوم).
- تجديد أسئلة الامتحان لتشمل مزيداً من التركيز على مهارات التفكير العليا.
- تعزيز نوعية التعليم (STEM) من خلال المنهج المعزز، واختبار وتدريب المعلمين، واستخدام نماذج التعلم المختلطة.
- طرح نوع المدرسة الوطنية الماليزية، وهي مدرسة ابتدائية قياسية المناهج مصممة للطلبة الذين لغتهم الأم ليست البهاسا الماليزية.
- تعزيز إجادة اللغة الإنجليزية من خلال اختبار وإعادة تدريب المعلمين، والتوسع في (LINUS) والدعم العلاجي وكذلك نماذج التعلم المختلطة.
- طرح (BestariNet 1) لجميع المدارس لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعلم يوماً بعد يوم.
- طرح برنامج تحول المنطقة، والتركيز على المدارس ذات الأداء المنخفض، بما في ذلك للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، لتسريع تحسين المدارس.
- تجديد (IPG) وما قبل الخدمة والتدريب، ورفع مستويات الدخول للمعلمين الجدد.
- طرح المدربين المختصين الرئيسين لحزم المدار (5، و6، و7)، ومعايير الاختيار المعزز للمديرين لتحسين جودة القيادة المدرسية.
- تحويل الوزارة من خلال وضع أفضل القادة في مناصب (JPN ، وPPD) المحورية، لتحسين الأداء.
- زيادة الالتحاق بصفوف ما قبل المدرسة والمدارس الثانوية من خلال محركات الالتحاق بالمدارس،

وتدخل الأهل بنحوٍ أكبر، وبرامج مهنية أفضل.

- تعزيز التدريب العملي في برامج التدريب المهني من خلال زيادة التعاون مع القطاع الخاص.

الموجة الثانية (2016–2020)

- تسريع تحسين النظام.
- طرح المناهج الدراسية الثانوية (KSSM) والابتدائية (KSSR) المنقحة لرفع معايير المحتوى والتعلم إلى المعايير الدولية.
- زيادة الاهتمام العام والتوعية في (STEM) من خلال الحملات والشراكات.
- خيارات تجريبية لزيادة ممارسة اللغة الإنجليزية، وتعزيز توفير لغة إضافية لتحسين الكفاءة اللغوية الشاملة
- تعزيز برامج لفئات الاحتياجات الخاصة مثل جماعات السكان الأصليين وغيرها من الأقليات، والموهوبين، وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تسريع الابتكارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولاسيما بالنسبة للتعلُّم عن بعد، والتعلُّم الذاتي.
- تعزيز تدريب المعلم والدعم المقدم له؛ لتحسين إيصال المعرفة والمهارات والقيم في جميع الجوانب الأكاديمية وغير الأكاديمية للمناهج الدراسية.
- تعزيز الكفاءة والتعاقب على أساس الأداء والمسارات المهنية للمعلمين؛ لإحياء مهنة التدريس.
- تعزيز الأقسام الأساسية، وتيسير الأدوار الاتحادية على مستوى الولاية ومستوى المنطقة، وإعادة هيكلة الوزارة؛ لتحسين القدرة على الإنجاز.
- الحصول على الاعتماد الدولي، وتعزيز المناهج الدراسية لبرنامج شهادة الثانوية العامة، لتجهيز أفضل الطلبة للدراسة الجامعية.
- توسيع خيارات التعليم المهني من خلال اتفاقيات مع الجانب المهني الخاص.

الموجة الثالثة (2021–2025):

- الانتقال نحو التميُّز مع زيادة المرونة التشغيلية.

• توسيع نطاق الابتكارات والخيارات لرفع مستوى اللغة الإنجليزية، وتوفير مزيد من الخيارات لتعلم لغات إضافية.

• طرح الابتكارات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة لرفع معايير التعلم الوطنية.

• غرس ثقافة قيادة النظراء للتفوق المهني، حيث يكون المعلمون ومديرو المدارس معلمين لبعضهم بعضاً، وتبادل أفضل الممارسات وتحميل أقرانهم المسؤولية عن الوفاء بالمعايير المهنية.

• إنشاء الإدارة المدرسية المستقلة نوعاً ما في تنفيذ المناهج الدراسية وتخصيص ميزانية لمعظم المدارس تقريباً.

• تعزيز الوزارة ومأسسة التحول مع التقدم الوظيفي المعزز لمسؤولي الوزارة.

• مراجعة هيكل المدرسة لتحديد ما إذا كان يعطي مزيداً من التحسُّن لمسارات وخيارات التعليم.

النتائج المتوخاة والرئيسة:

• (100 %) من الطلبة يعرفون القراءة والكتابة بلغة البهاسا الماليزية، والحساب بعد (3) سنوات من الدراسة. أما هدف محو الأمية في اللغة الإنجليزية فسيتحدد بعد إنشاء الخط الأساس.

• (92 %) هي نسبة الالتحاق في صفوف ما قبل المدرسة، و(98 %) للصفوف الابتدائية، و(95 %) للمدارس الثانوية.

• انخفاض بنسبة (25 %) في الفجوة بين الحضر والريف.

• أداء ماليزيا متساو مع المعدل العالمي في دورة (TIMSS وPISA) القادمة.

• (100 %) هي نسبة الالتحاق في صفوف ما قبل المدرسة إلى المدارس الثانوية.

• تخفيض (50 %) في الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، والحد من (25 %) في الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

• أداء ماليزيا على (TIMSS وPISA) يُعدُّ في الثلث الأعلى من الأنظمة.

• تحسين معدلات الالتحاق والحفاظ عليها.

• تحسين الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، ومحاولة تخفيض (50 %) في الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين.

التحول رقم (11): زيادة الشفافية والمساءلة العامة المباشرة:

تشكل برامج (GTP) والتغيُّر الاقتصادي تحولاً أساسياً، بحيث يجعل الحكومة مسؤولة أمام شعبها، وأي شيء غير ذلك فهو مرفوض، وقد تعزز هذا خلال الحوار الوطني، إذ أكد أصحاب المصلحة على ضرورة أن تتواصل الوزارة مع الجمهور، وأن تقدم المبادرات التي يجري الاضطلاع بها والنتائج التي يتم التوصل إليها.

كيف سيبدو النجاح؟ سيتمكن جميع أصحاب المصلحة من الحصول على معلومات منتظمة وشفافة حول تقدم الوزارة في الخطة، وهذه المعلومات تمكنها من الانخراط في حوار بناء مع الوزارة حول المبادرات الحالية والقادمة، والعمل بالمدارس في المجتمع المحلي، أو النظام التعليمي الأوسع، على النحو المبين في التحول رقم (9)؛ وهذا من شأنه أن يؤدي ليس فقط إلى تمكين الشعب، بل إلى تشكيل وسيلة أكثر خضوعاً للمساءلة والاستجابة إلى صنع السياسات في الوزارة.

نشر التقرير العام السنوي حول التقدم في أهداف الخطة بدءاً من العام (2013):

ستقوم وزارة التربية والتعليم بنشر تقرير سنوي عن التقدم المحرز في كل مبادرة واردة في الخطة، وهذا يشمل أيضاً تفسيرات واضحة لكيفية حساب مؤشرات الأداء الرئيسية مثل حزمة الأداء المدرسي (NKRA)، والجهود المبذولة لتحسين كيفية نجاح تدابير النظام، ويتوجب أن يحظى جميع أصحاب المصلحة بدرجة من الشفافية التي لم تكن موجودة من قبل.

أخذ الأسهم من المعالم الرئيسة في (2015 و2020 و2025):

ستقوم الوزارة بتنفيذ أخذ الأسهم في المعالم الرئيسية على طول الخطة، وكجزء من هذه العملية، سيكون جميع أصحاب المصلحة قادرين على توفير المدخلات من خلال عملية الحوار الوطني حول ما يعمل أو لا يعمل بنحوٍ جيد داخل النظام، وما يمكن أن تقوم به الوزارة حيال هذا الوضع، إذْ إن مدة ثلاثة عشر عاماً هي مدة زمنية طويلة، ستتغير في أثنائها الاستراتيجية الشاملة، أو من المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى مبادرات محددة. إذا كانت هناك حاجة لقرارات السياسة العامة خلال عملية التقييم، ستقوم الوزارة بإجراء مسح وطني لجمع المدخلات من الأطراف المعنية.

تسلسل التحول:

إن الإصلاح المتوخى واسع ومعقد؛ ونتيجة لذلك، تم وضع العديد من المبادرات كجزء من الإصلاح. وفي حين أن كل مبادرة فردية مهمة وذات مغزى، فمن الأهمية تسهيليها وتسلسلها، حتى لا ترهق النظام.

من العناصر المشتركة في جميع التحولات الناجحة في القطاعين العام والخاص هناك أولويات لبعض مجالات التحسين، تأتي أحياناً على حساب الآخرين، وتدفع باتجاه هذه الأولويات من طريق نقطة انطلاق للنظام، وكذلك الأدلة الدولية على العوامل التي تشكل فرقاً كبيراً في تحسين نتائج الطلبة. ونظراً للحاجة إلى بناء قدرات النظام، سلسلت الوزارة تحولاً من خلال ثلاث موجات (الشكل التوضيحي رقم 9).

الموجة الأولى (2013–2015): الالتفاف حول النظام من خلال دعم المعلمين والتركيز على المهارات الأساسية.

وستركز الوزارة خلال هذه المرحلة على تقديم برنامج التحول السريع، ورفع جودة التعليم بوساطة رفع المهارات في أعداد المعلمين، ورفع جودة القيادة المدرسية من طريق تحسين الطريقة التي يعين من خلالها نظام التعليم ويقوم بتدريب مديري المدارس، وتحسين محو الأمية للطلبة (في كل من اللغة الماليزية واللغة الإنجليزية)، والكتابة والحساب من خلال برامج علاجية مكثفة، وستقوم الوزارة أيضاً بتعزيز دوائر الولاية والمنطقة لتحسين نوعية الدعم في الخطوط الأمامية المقدمة لجميع المدارس. وبحلول نهاية الموجة الأولى، ستقوم الوزارة بالتأكد من أن جميع المعلمين والمديرين، والمدارس قد حققت الحد الأدنى من معايير الجودة.

الموجة الثانية (2016–2020): تسريع تحسين النظام:

خلال الموجة الثانية، ستقوم الوزارة بطرح تغييرات هيكلية تهدف إلى تسريع وتيرة التغيير (التخطيط لجميع هذه المبادرات من المرجح أن يحتاج البدء به خلال الموجة الأولى)، وتشمل هذه تحريك (410،000) من المعلمين و(10،000) من مديري المدارس على مجموعة وظيفية جديدة، وإعادة الهيكلة على المستوى الاتحادي، ومستوى الولاية، ومكاتب المناطق لتتماشى مع الأدوار المنقحة التي وضعت في الموجة الأولى، وإدخال المنهج الابتدائي والثانوي القياسي المنقح الذي يعالج المخاوف بشأن المعرفة والمهارات والقيم اللازمة للنجاح في الاقتصاد العالمي في يومنا هذا.

الموجة الثالثة (2021–2025): الانتقال نحو التميُّز مع زيادة المرونة التشغيلية:

مع بداية الموجة الثالثة، ينبغي أن يكون لدى جميع المدارس، والمعلمين، ومديري المدارس أداء أعلى بكثير من الحد الأدنى من المعايير، وعلى هذا النحو، سوف تركز الوزارة على زيادة المرونة التشغيلية، وغرس ثقافة قيادة النظراء للتفوق المهني، وستقوم الوزارة أيضاً بتحويل جميع المدارس تقريباً، إلى أنموذج الإدارة المدرسية، ورفع مستوى النماذج الناجحة للابتكار التعليمي، والهدف من هذا هو إنشاء نظام الاكتفاء الذاتي القادر على الابتكار والقيام بالإنجازات والنهوض بها إلى مستويات أعلى.

تقديم خارطة الطريق:

سيحتاج نظام التعليم الماليزي للخضوع لعملية تحوّل كامل لتلبية التطلعات الطموحة الواردة في هذه الخطة، وهذا الأمر يُعَدُّ مهمة بالغة التعقيد من حيث الاتساع والعمق، ولاسيما بالنظر إلى أن معظم الإصلاحات في نظام التعليم حول العالم لا ترقى للتطلعات، فمن بين الأنظمة المدرسية الـ (55) التي شاركت في (PISA 2000)، تمكن (12) فقط من إثبات القيام بتحسينات في نتائج الطلبة خلال الوقت، أما البقية فقد تراجعت كثيراً، ولا يختلف هذا المسار عن ذلك الذي يخص الشركات التي تمرُّ بتحولات رئيسة، ولا ينجح سوى ثلثها.

وقد استعرضت الوزارة الأدلة الدولية والوطنية لتحديد ما يمكن أن تحتاج الوزارة إلى القيام به لتحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، وعلى نطاق واسع، وبناءً على هذه البحوث، فإن الحكومة والوزارة ملتزمة بالإجراءات الآتية:

– استدامة التزام القيادة والتركيز على القمة:

– قيادات الحكومة العليا وقيادة الوزارة –بما في ذلك رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم– ملتزمة

باستعراض منتظم للتقدم، وتقديم التوجيه، وحل القضايا فيما يتعلق بالخطة، وإنَّ قيادة الوزارة ملتزمة أيضاً بتحديد وغرس وتنمية القدرات القيادية للجيل القادم من قادة النظام لضمان الاستمرارية والاتساق في جهود التحول.

– إنشاء، وحدة تسليم رفيعة المستوى صغيرة لدفع نتائج الخطة:

أنشأت الوزارة وحدة التسليم (PADU) وأداء التعليم لدفع نتائج جميع المبادرات عبر الوزارة والمدارس، وستقوم الوحدة –على وجه التحديد– برصد التقدم المحرز، وحل مشكلة قضايا التنفيذ مع المسؤولين، وإدارة الاتصالات مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالتحول، وستقوم الوحدة بالاستفادة من كل من القطاعين العام والخاص لضمان الحصول على أفضل المواهب المتاحة.

– تكثيف إدارة الأداء الداخلية والخارجية:

تتجاوز الإصلاحات المدرسية الناجحة تصميم البرنامج بنحوٍ كبير لتحسين فعالية وزارة التربية والتعليم وكفاءتها، وعلى هذا النحو، ستقوم الوزارة بإنشاء نظام إدارة الأداء الذي يضع توقعات عالية للأفراد من خلال مؤشرات أداء رئيسة واضحة، وهذا النظام تستثمر في بناء القدرة على مساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم، ومكافأة الأداء القوي، ومعالجة الأداء الضعيف بدون خلق ثقافة اللوم، وستقوم الوزارة بنشر نتائج الأداء سنوياً، بحيث يمكن للجمهور متابعة التقدم في الخطة.

– إشراك مسؤولي الوزارة وغيرهم من أصحاب المصلحة:

كانت عملية تطوير الخطة غير مسبوقة في محاولتها للدخول وتأمين مدخلات الأفراد وأكبر مكونات النظام: كالآباء والأمهات والطلبة والمعلمين ومديري المدارس والمسؤولين في الوزارة، وبينما توالت المبادرات، تستمر الوزارة باستطلاع ردود الفعل من هذه الأطراف، وستواصل التقدم لضمان العمل على نظام التعليم بأكمله في عملية التحول.

– سيتم تسليم المكاسب خلال العام الأول من التنفيذ:

يدخل نظام التعليم الماليزي فترة مكثفة من التغيير، إذْ إن التحول في النظام التعليمي يستغرق وقتا طويلاً، وبعض من أهم نتائج هذه التغييرات، مثل تحسين الأداء في التقييمات الدولية، وستظهر خلال بضع سنوات، ومع ذلك، فإنه على مدى الأشهر الاثني عشر المقبلة، يمكن للجمهور أن يتوقع رؤية تغييرات كبيرة في الطريقة التي يتم بها تشغيل النظام، وسوف تشكل هذه التغييرات الأساس للنتائج المستقبلية. ويقدم الشكل التوضيحي رقم (10) عينة مما يمكن توقعه خلال الأشهر المقبلة.

يُعدُّ التعليم الماليزي في مفترق طرق، والوزارة التي تحمل هموم الشعب، قد اختارت الطريق الأكثر صعوبة، ولكنه سيكون الأكثر جدوى في نهاية المطاف، ومع ذلك، لا يمكن لنظام التعليم الماليزي تحقيق تطلعاته الطموحة إلا من خلال استمرار دعم جميع أصحاب المصلحة والتزامهم، وهذه الخطة فرصة لاقامة مستقبل أكثر إشراقا لجميع الأطفال الماليزيين، ويقع على عاتق كل ماليزي ضرورة العمل من أجل جعل هذه الطموحات واقعاً ملموساً، وإنه فقط من خلال جميع أصحاب المصلحة الذين يعملون معاً، سيحصل جميع الأطفال الماليزيين على المستقبل الذي يستحقونه.

الشكل التوضيحي (10).

النتائج الأولية للسنة الأولى من التنفيذ.

لمحة عامة عن فصول الخطة:

هناك ثمانية فصول وثمانية ملاحق في الخطة:

– الفصل الأول يرسم الأهداف وطريقة العمل وراء تطوير الخطة.

– الفصل الثاني يعرض مجموعة من التطلعات الجديدة لنظام التعليم الماليزي العام، بما في ذلك الطموحات لكل طفل ماليزي.

– الفصل الثالث يحتوي على تحليلات مفصلة عن نتائج الطلبة الماليزيين، ويحدد الأداء الحالي للنظام التعليمي.

– الفصل الرابع يدرس تعلم الطالب في نظام التعليم الماليزي، ويبحث في الحلول لإحداث التغييرات اللازمة للتطلعات المراد تحقيقها، ويتضمن مبادرات للتحولات (1 و2 و6) الخاصة بالمناهج والتقييم، وتعزيز المهارات اللغوية، وتعزيز التعليم (STEM)، والتدخل لتحسين المدارس والتعليم للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

– الفصل الخامس يستكشف أدوار المعلمين وقادة المدارس كونه خط المواجهة في نظام التعليم الماليزي، مع التركيز على كيفية تحسين الجودة، وتقديم الدعم للمعلمين وقادة المدارس، ويتناول المبادرات التي أثيرت في التحولات (4 و5).

الفصل السادس يبحث في الوزارة نفسها وتطويرها؛ من أجل تنفيذ أفضل السياسات والمبادرات المطروحة في هذه الخطة، بما في ذلك عن طريق تحويل نهج الوزارة الأساس للموارد البشرية والمالية إلى تحسين القدرة على الإنجاز وإنتاجية الموارد، وهذا يشمل المبادرات التي أثيرت في التحولات (6 و7 و8 و10).

– الفصل السابع يتناول بنية النظام، ويركز على مراحل التعليم، وخلق مسارات تعليمية أكثر تنوعا للتصدي لأكبر شريحة ممكنة من مصالح الطلبة وقدراتهم، وتطوير القيم لديهم، وتطوير رياض الأطفال، والانخراط بنحوٍ أفضل مع الآباء والأمهات والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، ويتضمن مبادرات من التحولات (1 و3 و9).

– الفصل الثامن يحدد برامج التحول الشاملة، بما في ذلك تسلسل المبادرات بين عامي (2013 و2025) مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين نتائج الطلبة، ورفع الجودة المهنية للمعلمين وقادة المدارس، وتحديد هياكل الوزارة ونظام التعليم، ويتضمن هذا الفصل مبادرات من التحول (11) لضمان تسليم الخطة بنحوٍ ناجح.

– الملحق الأول يقدم لمحة موجزة عن أهم التطورات في نظام التعليم منذ فترة الاستعمار البريطاني.

– الملحق الثاني يقدم تفاصيل عن المنهجية المستخدمة في تطوير الخطة، بما في ذلك مصادر مختلفة من المدخلات المستمدة من خبراء خارجيين مثل اليونسكو، ومنظمة التعاون والتنمية، والجامعات، إلى نتائج الحوار الوطني عام (2012)، وخلال مذكرات ما قبل الخطة.

– الملحق الثالث يشرح كيفية إثارة القضايا الرئيسة خلال الحوار الوطني، ومن طريق مذكرات ما قبل الخطة تمت معالجتها.

– الملحق الرابع يسرد مذكرات حول الخطة الأولية التي قدمت إلى الوزارة.

– الملحق الخامس يشرح المنهجية وراء "المقياس العالمي" المستخدم في الفصل الثالث.

– الملحق السادس يشرح جميع مبادرات الخطة الرئيسة عبر كل موجة إصلاح.

– الملحق السابع يسلط الضوء على المبادرات في (GTP 2.0 NKRA) حول التعليم.

– الملحق الثامن يسلط الضوء على المبادرات في إطار التعليم الوطنية في المنطقة الاقتصادية (NKEA).

التكامل مع "الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم العالي":

إن وزارة التربية والتعليم* الآن بصدد مراجعة خطة (2007–2020) الوطنية الاستراتيجية للتعليم العالي وتشمل خطة التعليم ما بعد الثانوي بيئة التعلم مدى الحياة، الذي يشمل كليات المجتمع، والمعاهد الفنية، والجامعات في كل من القطاعين العام والخاص، وقد بدأ الاستعراض في بداية عام (2013) وسيقوم بتقييم كل من التقدم المحرز في الخطة حتى الآن، والنظر في مجالات التعزيز من أجل مراعاة التغيُّرات في مشهد التعليم العالي العالمي والمحلي، وتهدف الخطة أيضاً إلى دمج التوجهات ومشاريع العمل الحرجة مع الموضوعات والمبادرات ذات الصلة لضمان انتقال سلس للشباب من التعليم الأساسي إلى نظام التعليم العالي.

*ملاحظة: في عام (2013)، تم دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في كيان واحد، هو وزارة التربية والتعليم.

الفصل الأول

السياق والمدخل

الفصل الأول

السياق والمدخل

تواجه ماليزيا تحدياً كبيراً، ويعتمد النجاح في المستقبل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للأمة على التحسين السريع لنتائج نظام التعليم في البلاد، ويطالب الشعب بأن تكون المبادرات التي أطلقتها الحكومة متسقة مع تطلعاته، وأن يكون تنفيذها بنحوٍ جيد، وتسليمها في وقت محدد وبحسب النتائج الموعودة؛ لذلك من المهم الشراكة بين المعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور والمسؤولين في الوزارة، والقطاعات الاجتماعية، وكل الأطراف المعنية ستواجه هذا التحدي بطرق جديدة ومبتكرة، وتحقيقاً لهذه الغاية –واستناداً إلى بحث مستفيض، واستعراض شامل لنظام التعليم الحالي، وإشراك الجمهور، والتشاور مع أصحاب المصالح المتعددة– فقد وضعت الوزارة هذه الخطة لتمهيد الطريق نحو ماليزيا الأفضل تعليماً.

يؤدي التعليم دوراً محورياً في تحقيق أي بلد للنمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، وليس هناك مؤشر أفضل لمستقبل الأمة مما يحدث حالياً في الفصول الدراسية، وفي الاقتصاد العالمي اليوم، يعتمد نجاح الأمة أساساً على المعارف والمهارات والكفاءات لشعبها؛ لذلك فإنه ليس من المستغرب أن الدول التي لديها مستويات تعليم عالية تميل إلى التمتع بمزيد من الازدهار الاقتصادي، إذ يُعدُّ التعليم من العوامل الأساسية في بناء الأمة والوحدة، فهو يقدم للأفراد فرصة لتحسين حياتهم، وأن يصبحوا أعضاءً ناجحين في المجتمع، ومشاركين بنحوٍ فعال في التنمية الوطنية. كما يمكن أن يبنى من خلال التفاعل مع مجموعة من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية، والتعلم لفهم الاختلافات مع مجموعة مشتركة من الخبرات والأهداف لمستقبل ماليزيا، من خلال هذه التجارب والتطلعات المشتركة التي تعزز الهوية الوطنية المشتركة والوحدة؛ لذلك يجب أن يكون نظام التعليم قادراً على إعطاء الشباب الأحلام والأهداف المشتركة، من أجل تطوير مستقبل أكثر إشراقاً لماليزيا.

أصبح نظام التعليم الماليزي في السنوات الأخيرة قيد التدقيق المتزايد العام والنقاشات، مع ارتفاع توقعات الآباء بشأن قدرة النظام على إعداد الشباب الماليزيين لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ونظراً لطبيعة النظام التعليمي، سيستغرق الأمر عدة سنوات لإحداث تغييرات جوهرية، وهذا يجعل الحاجة ملحة للقيام بإجراءات جريئة أكثر أهمية وإلحاحاً.

جاءت هذه الخطة نتيجة أبحاث مكثفة ومشاركة عامة تقوم بها الوزارة. وبناءً على فهم الوضع الحالي في ماليزيا، والتحديات التي تواجهها، تهدف الخطة إلى تأسيس رؤية وطموح لنظام التعليم الماليزي حتى العام (2025)، فضلاً عن خارطة طريق للسياسات والمبادرات التي سيتم اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف.

خلفية الخطة:

قبل العام (1957) لم يكن لدى ماليزيا نظام التعليم الوطني، واعتمدت الحكومة في ذلك الوقت اعتماداً كبيراً على مساهمات المحسنين والمؤسسات الدينية والطوائف العرقية، من خلال مدارس مهمة مثل (القديس أكزافيير، وبولاو بينانغ، والقديس جون، وكوالالمبور فيكتوريا)، ومدارس التربية الإسلامية (مثل معهد الإحياء الشريف، وبيراك، والمشهور، وبولاو بينانغ، والمدارس الصينية (مثل ثانوية بينانغ الصينية للبنات، ومدرسة تشونغ هوا، ومدرسة تشونغ تشينغ)، والمدارس التاميلية (مثل تون سامباثان، وبيراك وسيمبانغ ليما)، ومع ذلك، فإن أكثر من نصف السكان لم يحصلوا على التعليم الرسمي. ومما لا يثير الدهشة، وجود معدلات أمية الكبار بنسبة (52 %)، وكان ذلك تحدياً للأمة الفتية، إذْ تحتاج الحكومة لضمان الحصول على التعليم لجميع الأطفال، وتوحيد جميع الأجناس من أجل تحقيق حلم بناء دولة متقدمة.

وحدث خلال هذه المدة أن تم وضع تقرير رزاق (1956)، وتقرير رحمن طالب (1960) حول التعليم، ساهم هذان التقريران في تأسيس رؤية طموحة حول كيف سيبدو نظام التعليم في الدولة الجديدة. وشكلا المبادئ المنصوص عليها الأساس لقانون التعليم الأول في ماليزيا في عام (1961)، كان تقرير اللجنة الوزارية لمراجعة تنفيذ سياسة التعليم في عام (1979) (المعروف شعبياً باسم تقرير لجنة مجلس الوزراء)، معلماً رئيسياً آخر أكد على بناء المجتمع الماليزي ليكون أكثر استعداداً للمستقبل. لقد ساهم كل هذا في تصور نظرة شمولية للتعليم، وتطوير الطلبة فكرياً وروحياً وعاطفياً ومادياً.

بعد أكثر من خمسة عقود منذ الاستقلال، مر النظام التعليمي من خلال العديد من المعالم الرئيسة، ابتداءً من إدخال مناهج جديدة مثل المناهج المدرسية الابتدائية الجديدة (التي تعرف الآن باسم

المنهج المتكامل للمدرسة الابتدائية)، والمناهج الثانوية المتكاملة في المدارس، التي وضعت في أعقاب تقرير لجنة مجلس الوزراء، وصولاً إلى تطوير فلسفة التربية الوطنية في عام (1988)، وتنقيح قانون التعليم في عام (1996)، ومع ذلك –وفي جميع هذه التغييرات– بقي تحقيق الوصول، والجودة، والإنصاف من حيث نتائج الطلبة، والوحدة بين جميع الطلبة، وكفاءة نظام الإرشاد، وفعالية التقديم، مستمراً بانتظام، ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول تقارير التعليم الرئيسة والسياسات في الملحق الأول.

من خلال بعض التدابير، نجحت ماليزيا بنحوٍ واضح على مدى السنوات الـ (50) الماضية، وكان معدل محو أمية الكبار في عام (2010) بالنسبة للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين (15) سنة فما فوق (92 %). كما كانت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية قريبة من المستوى العالمي، ونسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية أقل من ذلك بقليل، ومعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية العليا (80 %)، ويستمر حوالي ثلثي الطلبة في شكل من أشكال التعليم ما بعد الثانوي أو التدريب، من مرحلة ما قبل الجامعة، والأساس، وشهادة الثانوية العامة، أو برامج التدريب المهني.

لقد أنتج نظام التعليم باستمرار الطلبة والمدارس التي يمكن مقارنتها مع الأفضل على الصعيد الدولي، ويتجلى هذا واضحاً ليس فقط من خلال عدد الطلبة الذين تمكنوا من دخول الجامعات من الدرجة الأولى في الخارج، ولكن أيضا من قبل عدد الجوائز التي فازت بها المدارس والطلبة الماليزيين على المستوى الدولي، ويقدم الشكل التوضيحي (1–1) عدداً من قصص النجاح الأخيرة التي تشمل الأهداف الأكاديمية وغير الأكاديمية.

وفي الآونة الأخيرة قامت الوزارة –من خلال شراكة مع وكالات أخرى– بتحقيق تقدم كبير في توسيع نطاق التحاق الطلبة بمراحل ما قبل المدرسة من نسبة (67 %) في عام (2009) إلى (77 %) خلال فترة قصيرة تقترب من العامين، وقد ارتفعت النسبة المئوية لطلبة السنة الأولى الذين يعرفون القراءة والكتابة من (87 %) في عام (2010) إلى (95 %) بحلول نهاية السنة الثانية في عام (2011)، وفضلاً عن ذلك، فإن النسبة المئوية للطلبة المتعلمين قد ارتفعت أيضاً من (87 %) في عام (2010) إلى (97 %) عام في نهاية السنة الثانية في عام (2011)؛ وتقدم هذه المكاسب دليلاً واضحاً على أن النتائج المهمة والسريعة في التعليم ممكنة.

وجهت الحكومة بضخ موارد كبيرة لتطوير نظام التعليم لتحقيق الجودة والنتائج المرجوة وفي وقت مبكر من العام (1980)، كان إنفاق ماليزيا على التعليم الابتدائي والثانوي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من أعلى المعدلات في شرق آسيا، وفي عام (2011)، كان إنفاق ماليزيا ما نسبته (3.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من معدل منظمة التعاون والتنمية (3.4 %)، وهذا هو الالتزام

بالاستثمار في التعليم الممتاز الذي وضع الأساس للنظام التعليمي وحقق العديد من النجاحات.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات المهمة والمستوى العالي من الالتزام، إلاَّ أنَّ ما يتطلبه التنافس على المستوى الوطني والمستوى الدولي بنحوٍ متزايد هو إعادة النظر إلى أين تقف ماليزيا اليوم؟ إذ تحتاج الأمة للآن إلى المضي قدماً، وفضلاً عن ذلك هناك مؤشرات تفيد أن النظام يحتاج إلى أن يكون أكثر قدرة على المنافسة في عالم اليوم المتغير، فمن بين (74) من الدول المشاركة في (PISA 2009)، تحتل ماليزيا الثلث الأخير بالنسبة للقراءة، والرياضيات، والعلوم، وهي المرة الأولى التي أخذت ماليزيا تشارك فيها في تقييم (PISA)، وكان معدل أداء الطالب الماليزي في جميع المجالات الثلاثة أقل بكثير من كل من المعدل العالمي، ومعدل منظمة التعاون والتنمية، وتعدُّ هذه الاحصائية مقلقة لأن (PISA) تقوم بتقييم مهارات التفكير العليا لدى الطلبة، والقدرة على حل المشكلات في المهارات الحيوية في العالم الحقيقي، أي في القرن الحادي والعشرين.

وتعترف الحكومة بأن نظام التعليم الماليزي يجب أن يستمر بالتطور لمواكبة تطلعات الأمة المتزايدة، وكذلك لمواكبة الدول الأخرى، ويتطلب العالم من الجميع أن يكون لديهم التفكير النقدي، والإبداعي، والمبتكر؛ ومن أجل مواكبة المتطلبات المتغيرة باستمرار، يستمر بقية العالم في التحسن فيما يتعلق بالمنهج المتبع في التعليم، وماليزيا يجب أن تكون كذلك، ومن خلال الحوار الوطني للمشاركة والتشاور حول نظام التعليم رأى (98 %) من أكثر من (3000) شخص شملهم الاستطلاع، أن الوقت إما هو مناسب لإعادة النظر، وإمّا أنه متأخر جداً للمراجعة التي طال انتظارها.

الشكل التوضيحي (1-1).

أمثلة على الإنجازات الدولية للطلبة الماليزيين.

أهداف الخطة:

تم تصميم الخطة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين بناءً على الأسس والتقارير والسياسات النهائية السابقة، والتركيز على سبل التطوير وتمهيد الطريق لتحقيق نمو مستمر في نظام التعليم وتحسينه، وتحقيقاً لهذه الغاية تتمحور الخطة حول ثلاثة أهداف محددة هي:

1. فهم الأداء والتحديات التي تواجه نظام التعليم الماليزي الحالي، مع التركيز على تحسين فرص الحصول على التعليم ورفع مستوى (الجودة)، وإغلاق ثغرات الإنجاز، وتعزيز الوحدة بين الطلبة وتعظيم كفاءة النظام.
2. تأسيس رؤية وتطلعات واضحة لنظام التعليم والطلبة فردياً على مدى السنوات الـ (13) المقبلة حتى العام (2025).

3. تحديد الخطوط العريضة لبرنامج التحول الشامل للنظام، بما في ذلك التغيرات الرئيسة للوزارة التي تتيح له تلبية الطلبات الجديدة وارتفاع التوقعات، ولدعم التحول نحو الخدمة المدنية بنحوٍ عام.

نهج خطة التنمية:

كان النهج المتبع في هذه الخطة جريئاً ورائداً، فقد تم جمع وجهات نظر متعددة من مختلف الخبراء والوكالات الدولية لتحليل أداء نظام التعليم في ماليزيا وتقييمه (الشكل التوضيحي 1-2)، بما فيها البنك الدولي واليونسكو، ومنظمة التعاون والتنمية، وتم أيضاً استشارة الوثائق الخاصّة بالسياسات الخاصة التي تنتجها الوكالات الأخرى، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (2007-2020) وخطة تثقيف التعلم مدى الحياة لماليزيا (2011-2020)، وتعمل الوزارة منهجتها على نطاق لم يسبق له مثيل من قبل مع الأفراد. فتعدُّ هذه نتيجة متعمقة للتحليلات، والمقابلات، ومجموعات التركيز، والدراسات الاستقصائية والبحوث التي أجريت بدعم من خبراء ماليزيين ودوليين، ومسؤولي الوزارة، والمعلمين، ومديري المدارس، وأولياء الأمور في جميع أنحاء ماليزيا، وفضلاً عن ذلك، ومن خلال الحوار الوطني الذي أجري بين شهري نيسان وتموز من عام (2012)، يعمل تقريباً (12،000) من أعضاء مجموعات أصحاب المصلحة العامة لإدخال الكثير من الاقتراحات (الشكل التوضيحي 2-1) الخاصة بها، وفي أيلول من العام (2012)، أطلقت الوزارة خطة التعليم الأولي (2013-2025)، وتم استخدام ردود الفعل في شكل مواد، ومدونات وظائف، وايام مفتوحة ومذكرات ومناقشات مستقلة بمنزلة مدخلات لخطة التعليم النهائية، وتشمل الخطة خطط العمل والتدخلات ذات الأولوية لتحول نظام التعليم العام.

المرحلة الأولى: مراجعة شاملة وتشخيص عام لنظام التعليم:

بدأت هذه المرحلة بتقييم مفصل لأداء النظام التعليمي الماليزي، مع التركيز على نتائج الطلبة وتقييم الأسباب الجذرية والدوافع الرئيسة لهذا المستوى من الأداء، والاعتراف بالأمثلة الموجودة للتميّز في نظام التعليم كنماذج للمحاكاة والتكرار.

نتائج الطلبة: من أجل تحديد مستوى الأداء الحالي لجهاز التعليم، ركزت الخطة على خمسة أبعاد هي الوصول، والجودة، والمساواة، والوحدة، والكفاءة، التي كانت أهدافاً ثابتة لسياسات التعليم الوطنية السابقة، بدءاً من تقرير رزاق لعام (1956)، وأعمال التعليم لعام (1961 و1996)، إلى الخطة الرئيسة لتطوير التعليم مؤخراً للمدة (2006-2010)، وتستند هذه التحليلات إلى كل من البيانات الوطنية والمعايير الدولية المتاحة حول نتائج الطلبة الماليزيين.

الدوافع الرئيسة: تهدف الخطة إلى فهم الأسباب الجذرية لنتائج الطلبة الماليزيين، وتقييم الدوافع والأسباب الرئيسة لأداء الطالب مثل جودة المعلم والقيادة المدرسية، والوالدين، ومشاركة المجتمع المحلي، وتغطي أيضاً المعايير في المناهج والتقييم، مع التركيز على المقارنة بين ماليزيا والمعايير الدولية. وأخيراً، فإن الخطة تقوم بتقييم عناصر مهمة للتنفيذ مثل تنظيم قدرة الوزارة نفسها عبر الدولة الاتحادية، والولايات والمناطق، فضلاً عن كيفية ضمان الموارد المخصصة لتطوير البنية التحتية الأساسية في نظام التعليم واستخدامها بكفاءة وفعالية.

الشكل التوضيحي (1 – 2).

المصدر: مكتب إدارة المشاريع (PMO)، التعليم الأداء والتوجهات المستقبلية.

أمثلة التميُّز: على مدار تطوير الخطة تم تحديد عدة حالات من المدارس والمناطق في جميع أنحاء البلاد ممن حققت نتائج باهرة وتحسينات كبيرة. وتظهر هذه الأمثلة أن التميُّز موجود في النظام، وأن هناك العديد من الفرص للتعلم من الداخل؛ وبالتالي فإن الخطة ليست مجرد تحديد للقضايا والثغرات، ولكنها تسعى أيضاً إلى تسليط الضوء، وفهم هذه الممارسات الجيدة والنجاحات التي توجد داخل نظام التعليم

اليوم من أجل التكرار والمحاكاة. وقد تم القيام بهذه الجهود مع التركيز على ضمان الدقة واتساع نهج الخطة، في حين تم التحقق من صحة النتائج بحسب المعايير الدولية، وقد أدرجت الخطة التحليلات الابتدائية حول البيانات الوطنية والدولية، فضلاً عن أكثر من (150) دراسة مفصلة أجرتها الوزارة والمؤسسات التعليمية الدولية على مدى السنوات الـ (10) الماضية.

تم إجراء العمل الميداني في المدارس الحضرية والريفية على حد سواء لفهم القضايا الفعلية على أرض الواقع، وشملت مدارس جزيرة سيمبورنا، ومدارس أورانغ أسلي في ولاية سيلانجور، والمدارس التي فيها الغالبية العظمى من الطلبة من مجموعات السكان الأصليين والأقليات الأخرى في كينينغاو، ومدارس داخلية في تيرينجانو، ومدارس بوندوك الدينية في ولاية كيدا، وكذلك المدارس المهنية، والمدارس ذات برامج التعليم الخاص، والمدارس الصينية المستقلة في جوهور. وقد تم اختيار هذه المدارس؛ لأنها تمثل مزيجاً من مستويات أداء الطلبة وعددهم، والسياقات الاجتماعية والثقافية، والمناطق الجغرافية.

أجريت المقابلات المباشرة، ومجموعات التركيز، وورش العمل في جميع أنحاء ماليزيا مع أكثر من (200) من مديري المدارس و(200) من المعلمين، و(300) من المسؤولين الوزاريين على مستوى الدولة الاتحادية، والولايات والمناطق، و100 من الآباء، وتم إطلاق مسح وطني لنحو (750) من مديري المدارس، وما يقرب من (15000) من المعلمين، وأكثر من (22000) طالب أيضاً لتوفير بيانات كمية إضافية، ولم يشمل هذا ما يقرب من (14000) ممن تمت مقابلتهم وشاركوا في الاستطلاع في الأعمال الميدانية التي أجريت من قبل الجامعات الحكومية، ثم تم عرض النتائج مع مسارات العمل طبقاً لعدة مصادر مستقلة:

– أجريت البحوث في عام (2011) من قبل ست جامعات عامة حول جودة المناهج والتقييم، والتعليم والتعلم والمعلمين ومديري المدارس، وإدارة الموارد البشرية، والحكم والإدارة، وتطوير البنية التحتية، وتخطيط السياسات وتنفيذها، وبنية المدرسة ونوعها.

– مراجعة للمدة (2011–2012) من قبل اليونسكو (مراجعة السياسة التعليمية الماليزية) حول جودة وتطوير المناهج الدراسية وتنفيذها (مع التركيز على الرياضيات والعلوم)، وتقييم الطلبة والامتحانات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والمعلمين، والتخطيط والإدارة.

– مراجعة (2011) من قبل البنك الدولي (مراجعة النفقات العامة)، حول الإنفاق على التعليم العام، بما في ذلك فعالية وكفاءة استخدام الموارد.

– تم استعراض جميع النتائج من مسارات العمل المختلفة من خلال فريق عمل يضم القيادة العليا في الوزارة (للمزيد من المعلومات عن هيكل فريق العمل وأعضاءه، انظر الملحق الثاني).

المرحلة الثانية: ركزت على تطوير خطة التعليم الأولي، وذلك بالاعتماد على نتائج المرحلة الأولى من أجل تحديد مجموعة من المجالات ذات الأولوية وتفاصيل برنامج التحول الشامل للسياسات والمبادرات التي يتعين الاضطلاع بها على مدى السنوات الـ (13) المقبلة، ودمجت هذه المرحلة المدخلات الناتجة عن الحوار الوطني والمختبرات التعليمية (GTP 2.0).

الحوار الوطني: في نيسان (2012)، أطلقت الوزارة الحوار الوطني لجمع ردود الفعل حول المدخلات على التعليم، ويُعَدُّ هذا الحوار خطوة جريئة نحو إشراك الأجيال الحالية والمستقبلية من الآباء والأمهات والمعلمين والطلبة، وتشكلت لجنة برئاسة الدكتور محمد وان تان سري داتو، وزاهد محمد نور الدين، وعقدت جلسات في بوتراجايا، وبيراك، وكيدا، وصباح (موقعين)، وساراواك (موقعين)، ولابوان، ونيجري سيمبيلان، وملقا، وسيلانغور، وبولاو بينانج، وباهانج، وكيلانتان، وتيرينجانو، وجوهور، وحضرها ما يقرب من (12000) من الجمهور، وقد تم عقد (20) جلسة مائدة مستديرة مع (325) مشاركاً، وقد أجريت الزيارات المدرسية لاستطلاع ردود الفعل مباشرة من طلبة المدارس الابتدائية والثانوية، وحصل الجمهور أيضاً على الفرصة لتقديم الأفكار والمعلومات من خلال برنامج مراجعة نظام التعليم الماليزي، والبوابة الإلكترونية، والفيسبوك، وتويتر، وقد تم تقديم أكثر من (150) مذكرة إلى الوزارة ذكرت أكثر من 7000 من التوصيات من خلال هذه القنوات المختلفة، وكان هذا مستوى لم يسبق له مثيل في التفاعل من قبل جميع الأطراف المعنية بإعطاء الوزارة وجهات نظر مختلفة بعض الشيء تعكس التركيبة السكانية المختلفة.

مختبرات التعليم (GTP2.0): التخطيط للمرحلة المقبلة من (GTP) متداخل جداً مع الخطة لضمان التوافق في الأولويات والإجراءات، وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن مبادرات (GTP 2.0) التي ستستمر للمدة (2013–2015) هي جزء من الموجة الأولى من إصلاح الخطة التي تمتد خلال الإطار الزمني (2013–2025)، وسيتم تسليم هذه المبادرات بالاشتراك مع (PEMANDU)، لوضع مبادرات، وسلسلة من المختبرات التعليمية التي تركز على تطوير الحلول في المجالات ذات الأولوية مثل المعلمين ومديري المدارس، وتحسين المدارس والمناهج والتقييم، والبنية التحتية، وشارك حوالي (90) عضواً من الوزارة والوزارات ذات الصلة (مثل وزارة المالية، ووزارة الموارد البشرية، ووزارة شؤون المرأة والأسرة وتنمية المجتمع) على أساس التفرغ، وفضلاً عن ذلك، تم مزامنة الأفكار على نطاق واسع مع ممارسة المعلمين ومديري المدارس والمسؤولين في أولايات والمناطق، وكذلك مع النقابات الرئيسة و(PIBG).

قامت الوزارة بمراجعة المقترحات كافة من الحوار الوطني والمختبرات بعناية، وقامت بدمجها في الخطة بناءً على أربعة معايير: أولاً:

أي إجراء يُتخذ يجب أن يشارك في تطلعات النظام والطالب المذكورة آنفاً؛ وهذا يعني أن المبادرات التي تم تقديمها كانت الواحدة على حساب الأخرى، أو أنها من شأنها أن تؤدي إلى خطأ في وضع الأولويات.

ثانياً: اعتمدت الوزارة على دليل دولي لتحديد وترتيب أولويات العوامل التي تحقق معظم الفروقات في النظام وتحسين مستوى الطالب.

ثالثاً: من أجل أن تكون المقترحات ذات صلة بنقطة انطلاق النظام، يجب أن تكون ضمن قدرة الوزارة على تحقيقها، وهكذا فإن تسلسل المبادرات يتطور في التعقيد مع قدرات مسؤولي الوزارة، والمعلمين، ومديري المدارس.

رابعاً: كانت فوائد تنفيذ الاقتراح تفوق السلبيات المالية والتشغيلية.

المرحلة الثالثة: ركزت بوضع اللمسات الأخيرة على الخطة، وتنطوي على تشاور واسع النطاق وتواصل مع المعلمين وأولياء الأمور والطلبة وغيرهم من أصحاب المصلحة لجمع ردود الفعل حول الخطة الأولية. وقد تم جمع كل ردود الفعل في صياغة النسخة النهائية للخطة.

– التشاور واسع النطاق مع الجمهور: بعد إطلاق خطة التعليم الأولي، شرعت الوزارة في جولة ثانية من المشاورات العامة المكثفة لجمع ردود الفعل من مختلف مجموعات أصحاب المصلحة على أن تدرج في الخطة النهائية، وقد حضر ما يقرب من (5000) من الجمهور قضوا تسعة أيام مفتوحة من المناقشات المختلفة في جميع أنحاء البلاد، وقد كانت ردود الفعل كبيرة أيضاً من قبل المجتمع المدني الماليزي في شكل (3000) من المقالات والمدونات الوظيفية، وحوالي (50) من المذكرات، و(20) من المناقشات التي تم تنظيمها بشكل مستقل.

– تقديم الخطة النهائية: في كانون الأول (2012)، قامت الوزارة بتوحيد ردود الفعل قبل تقديم الخطة إلى مجلس الوزراء في كانون الثاني (2013)، وطوال هذه العملية، تم إيصال جهود الوزارة من خلال المدخلات والاقتراحات لهيئة مراجعة ماليزية ودولية. وقد تم استطلاع ردود الفعل من هؤلاء الأعضاء من خلال مجموعة من التفاعلات وجهاً لوجه والاجتماعات الفيديوية، وتوجد قائمة كاملة بأعضاء الفريق في الملحق الثاني.

– فريق المراجعة الماليزي: تم إحضار ما مجموعه (12) من الرواد الماليزيين من خلفيات مهنية ومن القطاعين العام والخاص، تحت قيادة تان سري داتو بن عبد الرزاق، نائب رئيس جامعة البخاري الدولية. وقد تم مناقشة العديد من القضايا خلال الحوار الوطني، واستعراض مشروع وثيقة، وتم تقديم اقتراحات مستقلة حول تغيرات محتملة في السياسة والأفكار للنظر فيها من قبل الوزارة، واستعرض الفريق أيضاً الخطة الأولية، وقدم الجولة الأخيرة من ردود الفعل قبل وضع الصيغة النهائية للخطة.

– فريق المراجعة الدولي: تم استدعاء أربعة من اختصاصيي التعليم الرائدين لمناقشة النتائج التشخيصية ومبادرات التحول، وقدموا وجهات نظرهم على أساس نقطة انطلاق ماليزيا والتحديات التي تواجهها.

وقامت الوزارة أيضاً بمعاينة خطة الدروس لأنظمة المدارس الأكثر تحسناً في جميع أنحاء العالم التي أثبتت أهمية، في الاستمرار بتحسين نتائج الطلبة مع مرور الوقت، وكجزء من هذه العملية، درست الوزارة البيانات الدولية، وحللتها، وقارنتها مع مصادر دولية مثل: (PISA وTIMSS) لتوفير منهجية قوية لفهم مستويات نظام التعليم والأداء في ماليزيا ومقارنتها مع بلدان أخرى، ويقدم الملحق الثاني مزيداً من التفاصيل حول المنهجية وراء تطوير الخطة.

لمحة عامة عن الخطة:

يُعدُّ إصلاح التعليم على رأس جدول أعمال كل أمة في العالم، وماليزيا بحاجة إلى تحديد أولويات التطوير المستمر لنظامها التعليمي من أجل أن تكون قادرة على المنافسة عالمياً، ويظهر البحث أن ماليزيا قد أبلت بلاءً حسناً في السنوات الـ (50) الماضية في توسيع فرص الحصول على التعليم ورفع المعايير من حيث محو أمية الكبار، والمشاركة في الدراسة، ومع ذلك كانت الصورة أكثر تعقيداً. هناك تباين في الأداء والقدرة عبر ولايات ماليزيا ومناطقها من حيث المدارس الموجودة حالياً، وفي حين هناك أمثلة رائعة عن المدارس والمناطق الممتازة في جميع أنحاء البلاد، لا تزال هناك فجوات في الأداء تحتاج إلى معالجة.

وسيتم تكريس الفصول السبعة الآتية من الخطة بدراسة هذه القضايا ومعالجتها، وتحديد الخطوات للمضي قدماً:

الفصل الثاني: يعرض مجموعة من التطلعات الجديدة لنظام التعليم الماليزي العام، بما في ذلك الطموحات لكل طالب ماليزي.

الفصل الثالث: يحتوي على تحليلات مفصلة عن نتائج الطلبة الماليزيين ويحدد الأداء الحالي للنظام التعليمي.

الفصل الرابع: يدرس تعلم الطالب في نظام التعليم الماليزي، ويبحث في الحلول لإحداث التغييرات اللازمة للتطلعات المراد تحقيقها، أما مجالات التركيز فهي المناهج والتقييم، وتعزيز مهارات العلوم والرياضيات التعلم واللغة، والتدخلات لتحسين المدارس، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعليم للأقليات الأصلية وغيرها، والتعليم للطلبة الموهوبين.

الفصل الخامس: يستكشف أدوار المعلمين وقادة المدارس كخط المواجهة في نظام التعليم الماليزي، مع التركيز على كيفية تحسين الجودة وتقديم الدعم للمعلمين وقادة المدارس.

الفصل السادس: ينظر في كيفية قيام الوزارة بتطوير نفسها من أجل تنفيذ أفضل السياسات والمبادرات المطروحة في هذه الخطة، بما في ذلك تحويل نهج الوزارة الأساس للموارد البشرية والمالية لتحسين القدرة على الإنجاز والإنتاجية بالنسبة للموارد.

الفصل السابع: يتناول بنية النظام، ويركز على مراحل التعليم، وخلق مسارات تعليمية أكثر تنوعاً للتصدي لأكبر شريحة ممكنة من مصالح الطلبة وقدراتهم، وتطوير رياض الأطفال، والتعامل مع الآباء والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

الفصل الثامن: يحدد برامج التحول الشاملة، بما في ذلك تسلسل المبادرات للمدة (2013 و2025) مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين نتائج الطلبة، ورفع الجودة المهنية للمعلمين وقادة المدارس، وتحديد هياكل الوزارة ونظام التعليم، ويغطي هذا الفصل أيضاً متطلبات التسليم اللازمة لضمان نجاح الخطة.

التكامل مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي:

تستعرض الوزارة خطة (2007–2020) الوطنية الاستراتيجية للتعليم العالي وتشمل خطة التعليم ما بعد الثانوي والنظام البيئي للتعلم مدى الحياة، الذي يشمل كليات المجتمع، والمعاهد الفنية والجامعات في كل من القطاعين العام والخاص. وقد بدأ الاستعراض في بداية عام (2013)، وسيقوم بتقييم التقدم المحرز في الخطة حتى الآن، فضلاً عن النظر في مجالات التعزيز من أجل مراعاة التغيرات في مشهد التعليم العالي العالمي والمحلي، وستقوم الخطة أيضاً بدمج التوجهات ومشاريع العمل الحرجة مع الموضوعات والمبادرات من الخطة ذات الصلة لضمان الانتقال السلس للشباب من نظام التعليم الأساسي إلى نظام التعليم العالي.

ملاحظة: في عام (2013)، كانت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالي مدمجة في كيان واحد، هو وزارة التربية والتعليم.

تعترف وزارة التعليم بأهمية توفير الأساس لبناء الأمة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بما يتماشى مع هدف ماليزيا للتحول إلى دولة ذات دخل مرتفع، وتعترف الوزارة بأن نظام التعليم يجب أن يخضع لتحول واسع النطاق وأكثر انتظاماً، حتى تتمكن ماليزيا من إخراج كفاءات قادرة على الازدهار والمنافسة عالمياً، لذلك فإن الخطة لا توفر فقط مجرد النظر في نظام التعليم الحالي ونجاحاته وأوجه القصور فيه، ولكنها أيضاً خطة شاملة للتحرك إلى الأمام نحو مستوى أفضل لنظام التعليم على مستوى العالم.

الفصل الثاني

الرؤية والتطلعات

الفصل الثاني

الرؤية والتطلعات

ينبغي أن يرتكز كل نظام تعليمي إلى مجموعة من التطلعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياق وطني خاص بها، وعلى الرغم من أن هناك العديد من وجهات النظر المختلفة حول ما سيجعل نظام التعليم في ماليزيا عظيماً، إلاّ أن جميع أصحاب المصلحة تقريباً يتفقون على أن نظام التعليم في ماليزيا يجب أن يفعل ما هو أفضل من ذلك بكثير إذا أراد أن يرقى إلى مستوى طموحات جميع الماليزيين. ويتناول هذا الفصل جانبين فيما يتعلق بمستقبل النظام التعليمي، فهو قدم صورة للكيفية التي سيبدو فيها نظام الدراسة في ماليزيا بمجرد تحوله بنجاح، وما الآمال والتطلعات الفردية لكل طفل ماليزي.

تُعدُّ حالة النظام التعليمي اليوم هي أفضل مؤشر تنافسي في ماليزيا، وكما هو موضح في الأنموذج الاقتصادي الجديد وخطة ماليزيا العاشرة، فإن الدفع بماليزيا من الدخل المتوسط إلى الدخل العالي يحتاج إلى أكثر من تلك الموهبة، ولاسيما من قبل القادة وعمال المعرفة قبل أي مدخلات أخرى (مثل العمال غير المهرة ورأس المال)، وفضلاً عن ذلك، فإن العولمة تتطلب الموهبة التي تحتاجها ماليزيا من أجل التنافس مع الأفضل على الصعيد الدولي؛ لذلك فمن الضروري لماليزيا أن يكون هناك نظام تعليم قادر على المنافسة عالمياً، وينتج المواهب القادرة على التنافس.

تمرُّ ماليزيا الآن بمرحلة حرجة، ففي عالم يتغير من خلال تطبيقات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، يعتمد التحول الاقتصادي في ماليزيا على المعرفة والصناعات القائمة على الابتكار، وهذا ما يحتم على البلاد تحولاً في نظام التعليم الأساس من أجل تحقيق تطلعاته وتلبية احتياجات رأس المال البشري في المستقبل، وسيعتمد هذا التحول على الأهداف الطموحة الواضحة التي تعكس احتياجات البلاد من المواهب، مع مراعاة السياق والقوة الفريدة من نوعها في ماليزيا، والأهم من ذلك، أن هناك حاجة لمشاركة جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط الحكومة، ومجلس الوزراء، والوزارة، وحتى الآباء والأمهات والمجتمع وأصحاب العمل والطلبة، وبالنسبة لخطة التعليم الماليزي، اتخذت الوزارة خطوات مبتكرة من أجل إشراك كل ركن من أركان المجتمع الماليزي عبر الحوار الوطني، مما يدل على التزام متجدد من أجل ضمان قبول وجهات النظر الكلية، والتطلعات المتعلقة بالتعليم واحدة من أكثر الموضوعات شعبية حين مناقشتها خلال الحوار الوطني، وغطت (15 %) من جميع التعليقات.

تشمل التطلعات لتحول لنظام التعليم جانبين هما: أولاً: تلك التي لنظام التعليم ككل، وثانياً: تلك التي للطلبة بنحوٍ فردي.

تطلعات النظام:

هناك خمس نتائج تطمح لها خطة نظام التعليم الماليزي، وهي الوصول والجودة والعدالة والوحدة والكفاءة (الشكل التوضيحي 2-1). وقد ظهرت هذه التطلعات من تقارير التعليم التأريخية، وتبقى ذات صلة لغاية الآن كما كانت في السابق.

في عام (1956)، تصور تقرير (رزاق) نظام التعليم الوطني بأنه يضمن الحصول على مكان في المدرسة لجميع الأطفال بغض النظر عن العرق أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، ويوفر لجميع الأطفال بيئة التعلم الوطنية من خلال تقدير التنوع في البلاد. وفي عام (1979) أكد تقرير لجنة مجلس الوزراء أهداف ماليزيا لنظامها التعليمي، مع التركيز على تعليم الطلبة بنحوٍ كلي، وإعداد الأمة للمستقبل. وفي الآونة الأخيرة، هدفت الخطة الرئيسة لتطوير التعليم (2006-2010) إلى تحسين الوصول والإنصاف والجودة والكفاءة والفعالية، وتتماشى هذه التوجهات الخمسة أيضاً مع التطلعات التي عبر عنها المشاركون خلال الحوار الوطني. وتُعدُّ الأعمال في جميع المجالات الخمس مهمة، وأي مبادرة في مجال واحد ينبغي أن تؤخذ بنظر الحسبان وألا تُهمل أبداً.

"إن الغرض من التعليم في ماليزيا هو تمكين المجتمع الماليزي من المعارف والمهارات، والقيم الضرورية في عالم تنافسي جداً تسوده العولمة، الذي ينشأ من تأثير التطور السريع في العلوم والتكنولوجيا والمعلومات".

ديباجة قانون التعليم (1996)

فلسفة التربية الوطنية

توطد فلسفة التربية الوطنية لماليزيا، المكتوبة في عام (1988) والمعدلة في عام (1996)، رؤية الوزارة والحكومة للتعليم كوسيلة للتنمية الشاملة لجميع الأطفال فكرياً وروحياً وعاطفياً ومادياً.

"التعليم في ماليزيا هو جهد مستمر نحو مزيد من تطوير إمكانات الأفراد بطريقة شاملة ومتكاملة، وذلك لإنتاج الأفراد الذين هم قادرون فكرياً وروحياً وعاطفياً، ومتوازنين جسدياً، بناءً على اعتقاد راسخ وإخلاص لله. وقد تم تصميم هكذا محاولة لإنتاج مواطنين ماليزيين على دراية ومن أصحاب الاختصاص الذين يملكون المعايير الأخلاقية العالية، الذين يتحملون المسؤولية، وقادرين على تحقيق مستويات عالية من الرفاه الشخصي، فضلاً عن كونهم قادرين على المساهمة في انسجام الأسرة والمجتمع، والأمة ككل".

الوصول إلى النجاح:

يستحق كل طفل ماليزي –بغض النظر عن الثروة أو العرق أو الخلفية– المساواة في الحصول على التعليم الجيد الذي من شأنه تمكين الطالب من تحقيق إمكاناته، وبناءً على مبدأ التعليم للجميع، وكجزء من الأهداف الإنمائية للألفية، يطمح نظام التعليم الماليزي إلى ضمان الوصول الشامل والتسجيل الكامل لجميع الأطفال من سن الطفولة وحتى مرحلة التعليم الثانوي الثانية (الأنموذج رقم خمسة)، سواء من خلال المسار الأكاديمي، أمْ المسارات المهنية والتقنية. ويشمل هذا الالتزام بحصول جميع الطلبة على مكان في المدارس والوصول بشكل استباقي لأولئك الأطفال الذين لا يذهبون حالياً إلى المدرسة، فضلاً عن ضمان أن يكون التعليم لهؤلاء الطلبة ضمن الحدود الدنيا المقبولة، وهي اجتياز المواد الأساسية الست، وهي لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، الرياضيات، والعلوم، والتأريخ، والتربية الإسلامية، أو التربية الأخلاقية في نهاية الأنموذج رقم خمسة.

من شأن تحقيق الالتحاق الشامل وضع ماليزيا على قدم المساواة مع غيرها من الدول المتقدمة أن يساعد أيضاً على زيادة نسبة الطلبة الذين يدخلون شكلاً من أشكال التعليم ما بعد الثانوي في المؤسسات الأكاديمية مثل الجامعات والكليات والمعاهد الفنية ومعاهد التدريب المهني، أو في برامج التدريب على تنظيم المهارات.

الجودة القياسية الدولية العليا:

سوف يكون لدى جميع الطلبة الفرصة لتحقيق تعليم ممتاز؛ وهذا يتطلب أن يبدأ نظام التعليم في

ماليزيا الشروع في مسار التحسين الذي سيطور من الأداء كثيراً، مقارنة بالدول الأخرى على وفق المعايير الدولية، وهذا يشمل معايير التخصصات مثل الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية، ومهارات التفكير العليا مثل التفكير، والتطبيق، وحل المشكلات.

إن الطموح بالنسبة لماليزيا هو الوصول إلى الثلث الأعلى من البلدان من حيث الأداء في التقييمات الدولية التي تقيس النتائج في اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم (TIMSS)، والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) في غضون (15) سنة. ومن الممكن أيضاً تضمين تقييمات إضافية لمعالجة الأبعاد الأخرى للجودة، التي لها صلة بالسياق الماليزي ما أن تصبح ضمنَ المعايير الدولية المقبولة.

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب التزاماً كبيراً من الأمة كلها، في العقد الماضي تمكنت أنظمة مدرسية قليلة جداً من جعل مثل هذا التغيير خطوة في الأداء، ومع ذلك، فإن العديد من الأنظمة المدرسية الأفضل أداءً في العالم، مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية، أثبتت أنه من الممكن للنظام الانتقال من أداء ضعيف إلى أداء رائع في غضون بضعة عقود، وبالمثل، فإن أنظمة المدارس الأكثر تحسناً في جميع أنحاء العالم، مثل تلك التي في بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وأونتاريو في كندا، وأرمينيا، قد أثبتت على الدوام أنه من الممكن إجراء تحسينات كبيرة في نتائج الطلبة في أقلَّ من ست سنوات، وتعتزم الوزارة الانضمام إلى هذه القائمة المختارة من الأداء العالي، ولاسيما في مجالات العلوم والرياضيات، وإذا ما تمكنت ماليزيا من الانتقال من الثلث الأدنى إلى الثلث الأعلى من الدول في التقييمات الدولية خلال (15) سنة، فإنها ستكون أحد أسرع الأنظمة تحسيناً في العالم.

المساواة بين جميع الطلبة:

توفر النظم المدرسية أفضل تعليم ممكن لكل طالب، بغض النظر عن العرق، والموقع الجغرافي، أو الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، إذ إن نظام التعليم الذي يتصوره الماليزيون هو نظام يضم جميع الطلبة بغض النظر عمَن هم آباؤهم، أو أين يدرسون، وأن يكون مجهزاً بالأدوات التي يحتاجونها للانطلاق في متابعة مستقبلهم.

ويطمح النظام المدرسي الماليزي إلى ردم الثغرات الاجتماعية والاقتصادية، والثغرات بين المناطق الحضرية والريفية، والفروقات بين الجنسين في نتائج الطلبة بحلول العام (2020)، التي من المتوقع أن تؤثر أيضاً على الإنجاز بحسب الدول وأنواع المدارس؛ فتحقيق هذا الأمر سيجعل ماليزيا أحد الأنظمة الأكثر إنصافاً في العالم.

يدعم نظام التعليم الحراك الاجتماعي من خلال توفير دعم إضافي لأولئك الذين هم في وضع غير مؤات، وبالتالي ضمان أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطالب لن تكون الدافع الأكبر له للنجاح في الحياة، ويطمح النظام أيضاً لتوفير الوصول إلى مسارات بديلة جذابة في التعليم مثل التعليم المهني، وتوفير الفرص للطلبة فيما يتعلق باهتماماتهم وقدراتهم المتنوعة لتنمية مواهبهم، ويتماشى هذا الضغط من أجل المزيد من الخيارات والمرونة في نظام التعليم مع ردود الفعل المتأتية من الحوار الوطني.

وبالمثل، فإن من المسلَّم به وجود فئات من الطلبة في ماليزيا من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يحتاجون إلى مزيدٍ من الدعم، وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقدم الوزارة مزيداً من الدعم والبرامج للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والسكان الأصليين والأقليات الأخرى، وكذلك الطلبة "الموهوبين"، لتمكينهم من تحقيق أقصى إمكاناتهم.

تعزيز الوحدة بين الطلبة:

كانت إحدى التطلعات الأساسية لماليزيا كدولة متنوعة فريدة منذ استقلالها، هي السعي إلى تعزيز الوحدة، وتظهر الدول المتنوعة التي تحتضن هذا التنوع وتحدد أولويات الشمولية الاجتماعية والنظامية، مزيداً من الوحدة، ويشير بحث دولي من منظمة التعاون والتنمية إلى أن هذه الوحدة أكبر، وترتبط مع السكان الأكثر وعياً، والمجتمعات الأكثر أمناً، فضلاً عن ارتفاع معدلات التوظيف.

وبينما يقضي الطلبة أكثر من ربع وقتهم في المدرسة من عمر (7 إلى 17) عاماً (الشكل التوضيحي 2–2)، تكون المدارس في موقع رئيس يمكنها من تعزيز الوحدة، ويمكنهم من خلال التفاعل مع أفراد من مجموعة مختلفة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية التعلم لفهم وقبول وتبني الاختلافات بين مجموعة مشتركة من الخبرات والتطلعات لمستقبل ماليزيا؛ ومن خلال هذه التجارب والتطلعات المشتركة تنصهر الهوية الوطنية المشتركة في الوحدة الوطنية.

لا توجد من الناحية الدولية تدابير محددة للوحدة، ومع ذلك –ومن أجل تمكين متابعة أفضل للتقدم– فإن الوزارة ستقوم بإطلاق مسح طلابي سنوي استناداً إلى مؤشر العلاقات المجتمعية التي تضطلع به وزارة الوحدة الوطنية والتكامل الوطني، إذ ستقوم بتقييم مؤشرات الوحدة بما في ذلك درجة الثقة العامة بين المجموعات العرقية المختلفة، ومدى التسامح العرقي والديني، والتفاعل الاجتماعي بين الطلبة من مختلف المجموعات العرقية.

التقييمات الدولية (TIMSS وPISA):

يُعدُّ (TIMSS) التقييم الدولي المعتمد استناداً إلى مناهج الرياضيات والعلوم في المدارس في جميع أنحاء العالم، ويقيم الطلبة في الصفوف من السنة الرابعة إلى السنة الثامنة من خلال جانبين هما: المحتوى مثل: الجبر والهندسة، والمهارات المعرفية، وهي عمليات التفكير للمعرفة، والتطبيق، والمنطق. وقد تم تطبيق الاختبار لأول مرة في عام (1995)، وتشارك فيه اليوم أكثر من (59) دولة، إذ يجري مرة واحدة كل أربع سنوات، وقد شاركت ماليزيا في (TIMSS) منذ عام 1999، على الرغم من أن فقط مع أنموذج (2) الطلبة.

أما (PISA)، فيجري بتنسيق من قبل منظمة التعاون والتنمية، وهو تقييم دولي آخر معترف به على نطاق واسع يجري كل ثلاث سنوات، ويهدف إلى تقييم الكفاءة في القراءة والرياضيات والعلوم لدى الطلبة الذين تبلغ أعمارهم (15) سنة، أما تركيزه فهو ليس على محتوى المناهج، ولكن على قدرة الطلبة على تطبيق معارفهم في ظروف العالم الحقيقي، وعدد الدول المشاركة في هذا التقييم يتجاوز أعضاء منظمة التعاون والتنمية، إذ شارك (74) بلداً في التقييم الأخير في عام (2009)، وشاركت ماليزيا لأول مرة في عام (2010)، كجزء من دورة تقييم (PISA) لعام (2009).

الشكل التوضيحي (2-1).
الطموحات الخمس لنظام التعليم الماليزي.

الوصول	تسجيل 100% في جميع المراحل من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المرحلة الإعدادية بحلول عام 2020
الجودة	أعلى ثلث البلدان في التقييمات الدولية مثل PISA و TIMSS في 15 عاماً
العدالة	تخفيض بنسبة 50 % في فجوات الإنجاز (حضرية-ريفية، اجتماعية-اقتصادية. وبحسب الجنس) بحلول عام 2020
الوحدة	نظام التعليم الذي يعطي الأطفال القيم والتجارب المشتركة من خلال تبني التنوع
الكفاءة	نظام يزيد من نتائج الطالب في حدود الميزانية الحالية

الشكل التوضيحي (2-2).
الوقت الذي يقضيه الطلبة مستيقظين.
النسبة المئوية للساعات(1)، الطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين (7-17).

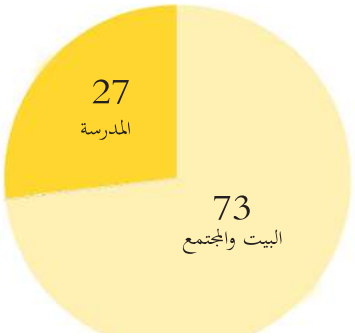

1. استناداً إلى (42) أسبوعاً في المدرسة ومتوسط (5.5) ساعة في المدرسة يومياً، ساعتان لأنشطة المناهج الدراسية الإجبارية المشتركة في الأسبوع، و8 ساعات من النوم يومياً.

المصدر: الجداول الزمنية للطلبة في وزارة التعليم (2011)، تحسين التماسك الصحي والاجتماعي من خلال التعليم (2010)، مركز بحوث التعليم والابتكار (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

التسليم بكفاءة أكبر:

يشير المستوى العالي من الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى الميزانية الاتحادية لماليزيا إلى التزام الحكومة في مجال التعليم، وقد نتج عن مستويات الإنفاق هذه حصول الجميع تقريباً على التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين على الأبعاد الأخرى للجودة، والإنصاف، والوحدة، فنتيجة لذلك، يجب تعظيم العوائد (نتائج الطلبة) إلى الحد الأقصى لكل رنغيت يتم إنفاقه. وستسعى الوزارة إلى تحقيق تطلعات النظام التعليمي، وسيتم تنفيذها بمسؤولية، وستعير اهتماماً لنشر الكفء والفعال للموارد العامة وذلك لتعظيم نتائج الطلبة ضمن ميزانية معينة. إن الحكومة ملتزمة أيضاً بالحفاظ على المستوى الحالي من الاستثمار في النظام ما يقرب من (16 %) من الموازنة العامة الاتحادية السنوية.

تطلعات الطلبة:

يطمح نظام التعليم الماليزي لضمان تحقيق كل يطالب في كل مدرسة في كل ولاية على كامل إمكاناته، وإن كل مدير مدرسة، ومعلم، وولي أمر، مع المجتمع لهم دور مهم في ضمان أن الشباب الذين في عهدتهم سيسعون لتحقيق هذه التطلعات.

وستستمر الخطة باستخدام رؤية فلسفة التربية الوطنية للتعليم المتوازنة لتطلعات الطالب الفردية، وهذا يتماشى مع ردود الفعل من الحوار الوطني، وقد وضعت أيضاً أنظمة عالية الأداء لتطوير صياغة المكرر من الصفات والكفاءات المحددة التي سوف يحتاج إليها الطلبة من أجل النجاح والازدهار في عالم يزداد تطوراً.

تنعكس رؤية فلسفة التربية الوطنية للتعليم المتوازن في ستة عناصر (الشكل التوضيحي 2-3)، والتركيز هنا لايشتمل فقط على أهمية المعرفة، فقد يشمل أيضاً تنمية مهارات التفكير الناقد والخلاقة والمبتكرة، ويشمل مهارات القيادة الكفاءة في لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية، والشخصية والقيم، وشعور قوي بالهوية الوطنية، وتسلط الضوء كذلك على هذه العناصر التي تركز على تمكين جميع الطلبة للمساهمة في نجاح أسرهم والمجتمع والأمة ككل.

المعرفة:

يحتاج كل طالب -في أسهل المستويات- إلى تعلم القراءة والكتابة والحساب بنحوٍ كامل؛ لأنها تزودهم بالمهارات الحياتية الأساسية، وتمكنهم من العمل بنحوٍ فعال في المجتمع حتى يتمكنوا من خلق قيمة لأنفسهم، ومجتمعهم، والأمة، ومن المهم أيضاً إتقان المواد الأساسية مثل لغة البهاسا الماليزية، واللغة

الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والتأريخ، وسيتم تشجيع الطلبة على التعلم في مجالات أخرى، مثل: الفنون، والموسيقى، والرياضة.

مهارات التفكير:

يحتاج كل طالب إلى تطوير مهارات التحقق ومعرفة كيفية مواصلة اكتساب المعرفة في جميع مراحل حياته ليكون قادراً على ربط قطع مختلفة من المعرفة، وخلق المعرفة الجديدة، هذه المهارات هي مهارات التفكير العليا والقدرة على الابتكار، وتُعدُّ حاسمة ولاسيما في عالم التكنولوجيا الذي يتطور بسرعة.

يحتاج كل طالب لإتقان مجموعة من المهارات المعرفية المهمة التي هي:

– **التفكير الإبداعي والابتكار:** القدرة على الابتكار وتوليد فرص جديدة، وخلق أفكار أو معارف جديدة.

– **التفكير الناقد والعقلاني:** القدرة على تحليل المعلومات، وتوقع المشكلات والقضايا بنحو نقدي ومنطقي، والحث، والاستنباط من أجل إيجاد حلول، وفي نهاية المطاف اتخاذ القرارات.

– **القدرة على التعلم:** القدرة على القيادة بنحوٍ مستقل، إلى جانب تقدير قيمة التعلم مدى الحياة.

هذا هو أحد المجالات التي يتطلب النظام المزيد من التحسين لها، على النحو المبين في درجات (TIMSS وPISA) للعام (2009)، التي تشير إلى أن الطلبة الماليزيين هم أقل قدرة على تطبيق المعرفة والتفكير بشكل نقدي خارج السياقات الأكاديمية المألوفة، ونتيجة لذلك من المهم الآن –أكثر من أي وقت مضى لنظام التعليم– مساعدة كل طالب على اكتساب مهارات التفكير.

مهارات القيادة:

أن تكون قادراً على العمل بفعالية وقيادة الآخرين أمر بالغ الأهمية، ولاسيما في عالمنا الذي يزداد تواصلاً وتقارباً، وقد تم في الحوار الوطني الحديث عن أهمية غرس القيادة والقدرة على العمل الجماعي في نفس كل طالب، ويسعى نظام التعليم إلى مساعدة كل طالب على تحقيق إمكاناته الكاملة من خلال اتخاذ أدوار قيادية، والعمل ضمن مجموعات، في سياق نظام التعليم، وتضم هذه القيادة أربعة عناصر:

– **ريادة الأعمال:** أخذ زمام المبادرة لإنشاء الحلول وتطويرها، والاستعداد لاستثمار الموارد للقيام بذلك، والدفع باتجاه رؤية هذه الأفعال في أثناء تحقيقها.

الشكل التوضيحي (2-3).

– **المرونة**: تطوير العقلية البناءة والقادرة على تحمل الانتكاسات.

– **الذكاء العاطفي**: امتلاك القدرة على فهم والعمل بفعالية مع الآخرين والتأثير عليهم بشكل إيجابي.

– **مهارات الاتصال القوية**: امتلاك القدرة على التعبير بوضوح عن الآراء والنوايا شفوياً وكتابياً.

وتحتاج المدارس إلى الاستفادة من الفرص المتاحة داخل الفصول الدراسية من خلال العمل القائم على المشروع والمجموعة، وخارج الفصول الدراسية من خلال الرياضة، والفنون، والأنشطة المشتركة للمناهج الدراسية لبناء شخصية الطلبة.

إجادة لغتين:

على كل طالب أن يتقن لغة البهاسا الماليزية باعتبارها اللغة الوطنية واللغة الإنجليزية كلغة ثانية ولغة عالمية للتواصل، ويجب أن يحصل كل طالب في نهاية المطاف على فرصة تعلم لغة إضافية، وهذا التنوع الفريد والتراث متعدد الثقافات يوفر ميزة تنافسية للجميع في ماليزيا، وسيستمر الطلبة في انتهاز الفرصة لتعلم اللغة الصينية واللغة التاميلية في المدارس الوطنية.

تقدم بعض المدارس الوطنية حالياً، فرصة لتعلم لغة ثالثة، مثل: اللغات الصينية، والتاميلية،

والعربية، والكادازاني دوسون. أما في المرحلة الثانوية، فستوسع ذلك ليشمل لغات عالمية أخرى، ومع مرور الوقت، سيتم تشجيع جميع الطلبة على تعلم ثلاث لغات على الأقل؛ مما يتيح لهم التعاون والتواصل بنحوٍ فعال مع زملائهم الماليزيين وجيران ماليزيا.

الأخلاقيات والروحانية:

سيساعد نظام التعليم في تحضير كل الطلبة للارتقاء إلى مستوى التحديات التي ستواجههم حتماً حينما يكبرون، لحل النزاعات بالوسائل السلمية، وتوظيف الحكم السليم خلال اللحظات الحرجة، وأن تكون لديهم الشجاعة للقيام بما هو حق، وسيكون التركيز على كل طالب يضع مجموعة من المبادئ التي تشمل القيم المشتركة القوية لجميع الماليزيين:

– الروحانية: أن يكون لديهم معتقدات دينية قوية وممارسات حياتية تتبنى معايير أخلاقية عالية.

– النزاهة: أن يمتلكوا الشجاعة والانضباط، والرغبة في فعل الشيء الصحيح.

– المسؤولية المدنية: العمل من أجل مصلحة الأمة كلها، ورعاية الآخرين والبيئة المحيطة بهم، وامتلاك القدرة العميقة للمساهمة الاجتماعية.

الهوية الوطنية:

هناك ضرورة وطنية لتأسيس شعور لا يتزعزع بالهوية الوطنية، على مبادئ روكون نيجارا، من أجل مستقبل ماليزيا، وعلى جميع الطلبة أن يكونوا فخورين لأنهم ماليزيون، بغض النظر عن العرق، والمعتقد، والوضع الاجتماعي والاقتصادي أو الموقع الجغرافي، وإن تحقيق هذه الوطنية يتطلب شعوراً قوياً بالشمولية، وتعلم تقبل الآخر وتحمل الاختلاف، واحترام الآخرين، والعيش المشترك، واحتضان التنوع داخل المجتمع الماليزي، وكل ذلك يتطلب هوية وطنية مشتركة يركز فيها الطلبة على فهم تاريخ ماليزيا، وتطوير الخبرات المشتركة في المدرسة وخارجها، وبناء التطلعات المشتركة لمستقبل بلادهم. هناك خمس نتائج تطمح الخطة لتحقيقها لنظام التعليم الماليزي ككل، وهي الوصول، والجودة، والمساواة، والوحدة، والكفاءة، وهذه النتائج تتماشى مع التطلعات التي عبر عنها المشاركون خلال الحوار الوطني، وقابلة للمقارنة مع النتائج التي حققتها نظم التعليم عالية الأداء، وستستمر الخطة، ما وراء هذه النتائج على نطاق النظام أيضاً في استخدام رؤية فلسفة التربية الوطنية للتعليم المتوازن كتطلع لمستقبل الطلبة بشكل فردي، ويُعدُّ المزيج المتماسك للمعرفة، ومهارات التفكير، ومهارات القيادة، وكفاءة إجادة لغتين، والأخلاق والقيم الروحية، والهوية الوطنية، من الأمور الضرورية والحاسمة في إعداد الطلبة للنجاح والازدهار في عالم يزداد عولمة.

الفصل الثالث

الأداء الحالي

الفصل الثالث

الأداء الحالي

يبدأ فحص أداء نظام التعليم الماليزي بتحليل مدى النجاح الذي حققه الطلبة على مر الزمن، وبالمقارنة مع بلدان أخرى، إلى جانب نتائج نظام الوصول، والجودة، والمساواة، والوحدة، والكفاءة. ويقدم هذا الفصل قاعدة واضحة وموضوعية؛ من أجل وضع الأساس لأداء نظام التعليم الماليزي، ويرسم صورة لأمة لديها تنوع كبير في المدارس وبمستويات أداء مختلفة، يشير بعضها إلى أمثلة على التميّز، وتستحق مزيداً من الدراسة لفهم الممارسات الناجحة.

تُعدُّ النتائج الحاسمة للوصول، والجودة، والمساواة، والوحدة، والكفاءة في نظام التعليم الماليزي من مجالات التركيز الرئيسة لخطة التعليم الماليزي، وقد ظهرت هذه النتائج باعتبارها أولويات في تقرير (رزاق 1956)، وظهرت أيضاً في التقارير اللاحقة والخطط الاستراتيجية، وصولاً إلى أحدث خطة رئيسة لتطوير التعليم (2006–2010)، ويمكن للوزارة والأمة، من خلال دراسة نقدية وتحديد أين كانت تقف ماليزيا فيما يتعلق بتحقيق هذه النتائج الخمسة، أن تبدأ بالتحرك نحو بناء نظام تعليمي أكثر فعالية.

الوصول إلى التعليم:

لقد كان ضمان حصول جميع الأطفال الماليزيين على الفرص التعليمية المتوافرة في البلاد هدفاً رئيساً لنظام التعليم منذ الاستقلال، وهناك عنصران في الوصول إلى ذلك، يتضمن الأول حصول الطلبة على مقاعد في المدارس، ويتضمن الآخر بقاء الطالب في المدرسة لمدة كافية لتحقيق الحد الأدنى من التعليم. يجب أن يتمتع نظام التعليم في ماليزيا بنجاح استثنائي في رفع مستويات الطلبة للحصول على التعليم، فمنذ الاستقلال، حققت البلاد مستويات شبه عالمية في نسب الالتحاق في المدارس الابتدائية ونسبة أقل بقليل في المدارس الثانوية، في حين وصلت المشاركة في مرحلة ما قبل المدرسة والثانوي أيضاً إلى مستويات عالية نسبياً، وعلى الرغم من أن البلاد قد قطعت شوطاً طويلاً من حيث وصول الطلبة إلى المدارس، لكن لا تزال هناك تحديات، وقد استقرت معدلات الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية والثانوية، لكنها تبقى أقل من تلك التي لديها نظم تعليم عالية الأداء، وهذا يشير إلى أن مزيداً من الجهد يجب أن يتم حيال انخراط السكان في المدارس.

لقد حقق نظام التعليم تقدماً هائلاً منذ حصول ماليزيا على الاستقلال في عام (1957)، إذ كان عدد قليل جداً من الأطفال لديهم فرصة في الحصول على التعليم، في ذلك الوقت أيضاً كان أكثر من نصف السكان ليس لديهم تعليم رسمي، وكان (6 %) فقط من الشعب يحصلون على التعليم

الثانوي، و(1 %) فقط وصلوا إلى مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، أما اليوم فقد صار الوصول إلى التعليم حقيقة واضحة، ويعزو البنك الدولي (2011) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005) (UNDP) نجاح ماليزيا في التعليم الابتدائي إلى العديد من العوامل بما في ذلك الاستثمار الحكومي في وقت مبكر في مجال التعليم لضمان حصول جميع الأطفال على ذلك، والإرادة السياسية التي كان لديها الإطار المؤسسي والسياسات المناسبة، والتزام جميع أصحاب المصلحة.

حققت ماليزيا مستوى شبه عالمي في المرحلة الابتدائية بنسبة (96 %) –جميع معدلات الالتحاق هي للمدارس الحكومية والمدارس الخاصة المسجلة لدى الوزارة–، وقد تم تخفيض معدل التسرب –نسبة الطلبة الذين يتسربون من المدارس الابتدائية– في السنوات الأخيرة إلى (3 %) في عام (1989)، وإلى نحو (0.2 %) في عام (2011). أما معدلات الالتحاق بالمدارس على المستوى الإعدادي فقد وصلت إلى (91 %).

الشكل التوضيحي (3–1).

لمحة عن نظام التعليم الماليزي .

(1) تشمل نفقات التشغيل والتطوير، باستثناء المبلغ الإضافي البالغ (12) مليار رينغيت مخصص لوزارة

التعليم العالي والوكالات الأخرى التي تقدم الخدمات المتعلقة بالتعليم.

(2) يشمل الالتحاق بالمدارس الخاصة.

(3) لا يشمل الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي.

(4) تشير المدارس التمهيدية العامة إلى المدارس التمهيدية التي تديرها وزارة التعليم، و (KEMAS)، وقسم الوحدة الوطنية.

ملاحظة: بقية هذا المخطط ستقدم الأرقام التقريبية للطلبة (5.4 مليون)، والمدارس (10000)، والمعلمون (410000)، ومديرو المدارس (10000).

المصدر: إحصاءات التعليم في ماليزيا لعام (2011).

الشكل التوضيحي (3-2).

معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية العامة.

النسبة المئوية (1983 – 2011)

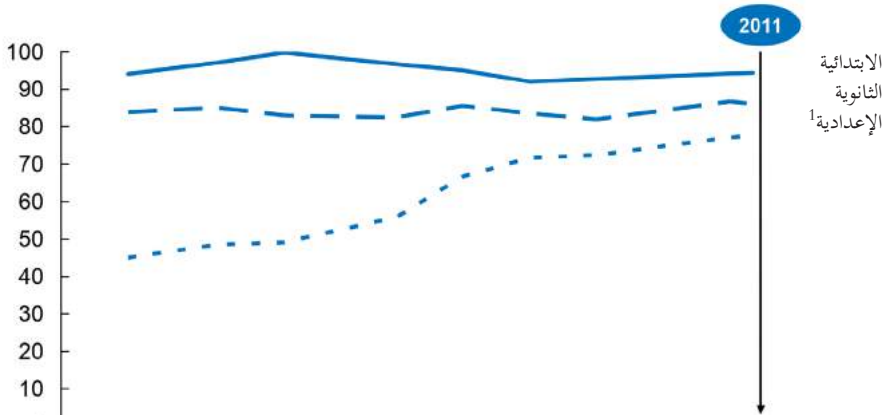

1. تشمل المدارس الثانوية المدارس المهنية والتقنية

المصدر: إحصاءات التعليم في ماليزيا لعام (2011)، شعبة التخطيط والبحوث التربوية (منشورات تأريخية).

كان التحسن الأعظم بلا شك على المستوى الثانوي، حيث تضاعفت معدلات الالتحاق تقريباً في العقود الأخيرة، إذ ارتفعت من (45 %) في الثمانينيات إلى (81 %) حالياً (الشكل التوضيحي 3-2). وهذا يعني أن (81 %) من كل مسار يكمل الآن ما لا يقل عن (11) من سنوات الدراسة، وقد تم رفع التقدم التلقائي للطلبة أيضاً؛ بهدف معالجة عدم الكفاءة في تكرار سنوات الصف، والحد من معدلات التسرب.

وفي موازاة ذلك كان هناك توسع سريع في التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وكانت أنشطة رعاية الطفل المبكرة وأنشطة التنمية جزءاً واضحاً من جدول أعمال الحكومة منذ عام (2000) حينما وقعت ماليزيا على إعلان اليونسكو "التعليم للجميع"، ونتيجة لذلك، يلتحق نحو (77 %) من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة والخامسة في شكل من أشكال التعليم ما قبل المدرسة (عام أو خاص) وذلك ابتداءً من نهاية عام (2011)، وهي زيادة كبيرة بنسبة (67 %) في عام (2009)، ومع ذلك فإن الحكومة تدفع نحو الالتحاق الشامل من خلال (NKRA) للتعليم كجزء من (GTP) التي أطلقت في عام (2009).

يرافق هذا التحسن الكبير في التعليم لدى الماليزيين تحسناً مماثلاً في التحصيل على مدى السنوات الـ (30) الماضية، وقد حققت ماليزيا تحسينات مثيرة للإعجاب للغاية في العديد من تلك التدابير. ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من (88 %) في عام (1980) إلى محو أمية شبه عالمي اليوم بنسبة (99 %)، في حين أن معدل محو أمية الكبار قد ازداد بصورة أكثر وضوحاً، إذ ارتفع من أقل من (70 %) إلى أكثر من (92 %) اليوم، والنتيجة الطبيعية لذلك هو أن نسبة السكان البالغين -مَنْ تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر- الذين لم يلتحقوا بالمدرسة قد انخفض من (60 %) في عام (1950) إلى أقل من (10 %) في عام (2010)، في حين أن النسبة التي أنجزت في التعليم الثانوي الأولي قد ارتفعت من حوالي (7 %) في عام 1950 إلى أكثر من (75 %) في عام (2010).

(الشكل التوضيحي رقم 3-3).

التحصيل العلمي الأعلى للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فما فوق (1950 - 2010).

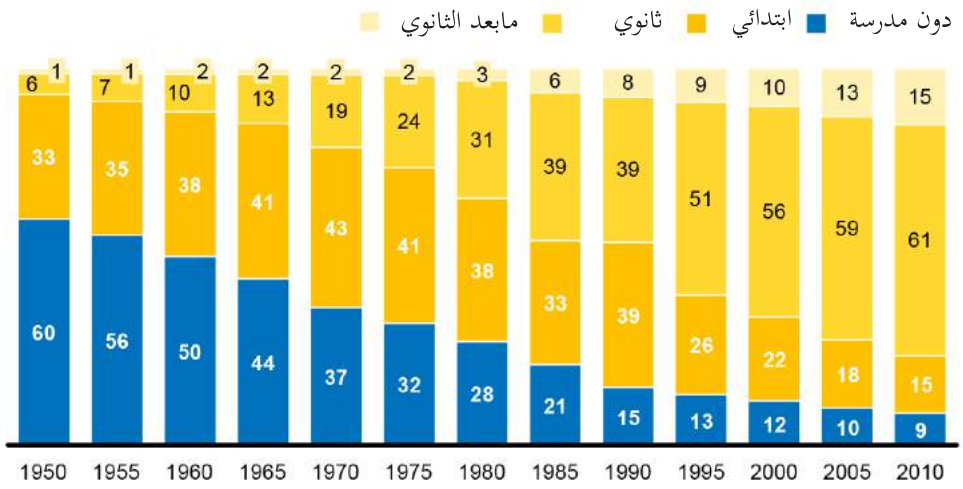

المصدر: (Eurostat،UN) (Barro and Lee, 2010).

لقد كان الدافع وراء كل هذا التحسن هو زيادة التزام الحكومة بتقديم الدعم المالي لتطوير جميع المجتمعات المدرسية ونموها، فمنذ عام (1981) دعمت الوزارة تطوير المدارس في جميع أنحاء ماليزيا بمعدل (1 %) سنوياً، وزيادة كبيرة لحصول الطلبة على التعليم. وهذا يعني أن هناك (2000) من المدارس في عام (2010) أكثر مما كان عليه الحال في عام (1980)، وبالمثل وضعت الوزارة مئات الملايين في برامج مصممة خصيصا لمساعدة الطلبة المحرومين اقتصادياً، وتشمل هذه البرامج مبادرات لتوفير احتياجات الطلبة الغذائية مثل برنامج الأغذية التكميلية، أو فريق الإدارة الإقليمي، وتخفيف العبء المالي للتعليم عن الآباء والأمهات، ووضعت الوزارة أيضاً برامج للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والمدارس الابتدائية المتخصصة في ولايتي أورانغ أسلي، وبينان.

وفي حين يبقى الحصول على التعليم الأساس قوياً، أبرز استعراض اليونسكو حول السياسة التعليمية الماليزية (2011) قلقاً من أن الالتحاق بالتعليم الابتدائي قد ازداد في النمو، على النقيض من البلدان الأكثر نمواً في المنطقة مثل اليابان وكوريا الجنوبية التي لديها معدلات مشاركة تقترب من (100 %). وأشار استعراض اليونسكو أيضاً إلى أن معدلات المشاركة في التعليم الثانوي، وفي حين تظهر تحسناً كبيراً أكثر من العقود العديدة الماضية، تبقى ماليزيا أقل من أقرانها الإقليميين المتقدمين مثل اليابان وكوريا الجنوبية،

إذ يفوق الالتحاق بنسبة (90 %)، وبينما أن للنظام لديه القدرة على استيعاب الوصول الشامل، فهناك حاجة إلى مزيد من الجهد لإلتحاق (5–10 %) من أصعب نسب الوصول إلى السكان من الأطفال.

جودة التعليم

بينما تشير نتائج الامتحانات الوطنية إلى أن أداء الطالب قد تحسن تحسنا مطرداً، من الضروري أيضاً أن تقارن ماليزيا نظامها التعليمي بالمعايير الدولية. وهذا للتأكد من أن ماليزيا تواكب التطوير التربوي الدولي. ويشير أداء ماليزيا في (TIMSS) إلى أن أداء الطالب قد انخفضت في المدة (1999 – 2011). وقد أظهرت نتائج (PISA 2009) أيضاً أن ماليزيا تحتل المرتبة الثالثة السفلى من بين (74) دولة مشاركة، وهو أقل من المعدل الدولي ومنظمة التعاون والتنمية، وتعتقد الوزارة أنه من المهم مواصلة تقييم نتائج هذه التقييمات لفهم أي نقص في المعايير.

تشمل جودة نظام التعليم أبعاداً متعددة تركز في تقييم الجودة في هذا الفصل إلى حد كبير على البعد الفكري لنتائج الطلبة الأكاديمية، مع الاستفادة من البيانات المتاحة والقابلة للقياس. ومن المسلم به أن الأرقام وحدها لا تحكي سوى جانب واحد من القصة، إذ إن هناك جوانب أخرى بالغة الأهمية لجودة التعليم مثل التنمية الروحية، والعاطفية، والجسدية للطالب، ومع ذلك فإن الأطفال غير القادرين على إتقان المهارات الفكرية الأساسية مثل القراءة والكتابة والحساب، وكذلك مهارات التفكير العليا، يكون احتمال نجاحهم أقل في التغيُّر السريع لاقتصاد اليوم وتطور العالم.

لقد تحسن أداء الطلبة في الامتحانات الوطنية بانتظام، ولم تعد المقارنات الداخلية كافية لضمان القدرة على المنافسة على الساحة العالمية، فعلى مدى العقدين الماضيين، ظهرت التقييمات الدولية باعتبارها وسيلة لمقارنة مباشرة لجودة المخرجات التعليمية في مختلف البلدان وعبر الأنظمة، وتركز هذه التقييمات على الرياضيات والعلوم والقراءة، وتتضمن دراسة المهارات المعرفية اللازمة، وفي حين أنها ترسم صورة كاملة عن نتائج الدراسة، إلاَّ أنها تقدم نظرة ثاقبة على نقاط القوة والضعف في المجالات المهمة للتعليم، بما في ذلك استخدام المهارات الأساسية مثل التفكير التحليلي، والتطبيق، والقدرة على التعلم المستمر الحقيقية، وهي بذلك توفر وجهات نظر مفيدة حول أداء الطلبة في ماليزيا بالنسبة إلى أنظمة أخرى. من أجل الحصول على فهم أجرة طلبة ماليزيا، تم معاينة نتائج مشاركة البلاد في التقييمين الدوليين الرئيسين: (TIMSS وPISA).

تحسن أداء الطلبة في الامتحانات الوطنية:

أظهر أداء الطلبة الماليزيين في الامتحانات الوطنية الثلاثة (PMR، UPSR، وSPM) نتائج ثابتة إلى حد ما، وهناك اثنان من التدابير تم استخدامها لتقييم النتائج وهي معدل درجة الطالب، والنسبة المئوية للطلبة الذين يحققون درجات متميزة منذ العام (2004)، أظهرت كل هذه التدابير وجود تحسن من حيث القيم المطلقة في جميع الامتحانات الوطنية الثلاثة (الشكل التوضيحي 3–5).

مجموعات الأقران المستخدمة في هذا الفصل:

خلال هذا الفصل، تم استخدام ثلاث مجموعات أقران مختلفة في إجراء المقارنات بين ماليزيا وأنظمة التعليم الأخرى، وفي حين أنه لم يكن من الممكن الحصول على معلومات عن كل بلد في كل مقارنة، ظلت مكونات كل المجموعات (من حيث الدول) ثابتة في جميع الأنحاء (الشكل التوضيحي 3–4)، وكانت منظمة التعاون والتنمية أو المعدلات الدولية المتاحة، تم تضمينها في مجموعة المقارنة.

الأنظمة الآسيوية الأفضل أداء مثل كوريا الجنوبية واليابان وهونغ كونغ، وسنغافورة، وجيران جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا وتايلاند وسنغافورة، والناتج المحلي الإجمالي القابل للمقارنة (تعديل القوة الشرائية) مثل: رومانيا، والمكسيك، وتشيلي.

الشكل التوضيحي (3-4).

لمحة عن البلدان الأقران

(معدل على صيغة -PPP)

	عدد المدارس (الوحدات)	عدد الطلبة ('000)	عدد المعلمين ('000)	الناتج المحلي الاجمالي للفرد (معدل على صيغة -PPP)
ماليزيا	10,000	5,400	410	14,591
رابطة دول جنوب شرق آسيا				
اندونوسيا	256,460	45,746	2,748	4,325
تايلند	35,865	10,936	628	8,554
سنغافورة	356	511	30	57,936
النمور الآسيوية				
كوريا الجنوبية	19,974	7,602	469	29,004
هونغ كونغ	1,105	781	52	46,503
اليابان	37,581	14,887	1,050	33,753
مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد				
المكسيك	241,184	29,854	1,454	14,498
تشيلي	10,052	3,059	170	15,732
رومانيا	6,439	2,735	199	14,287

ملاحظة: بيانات التعليم الأساس من خلال ما قبل التعليم الجامعي (2010 أو آخر سنة متاحة)

المصدر: وزارة التربية والتعليم، دائرة الإحصاءات العامة البنك الدولي.

الشكل التوضيحي (3-5).

نتائج الامتحان الوطني الماليزي (2000-2011)

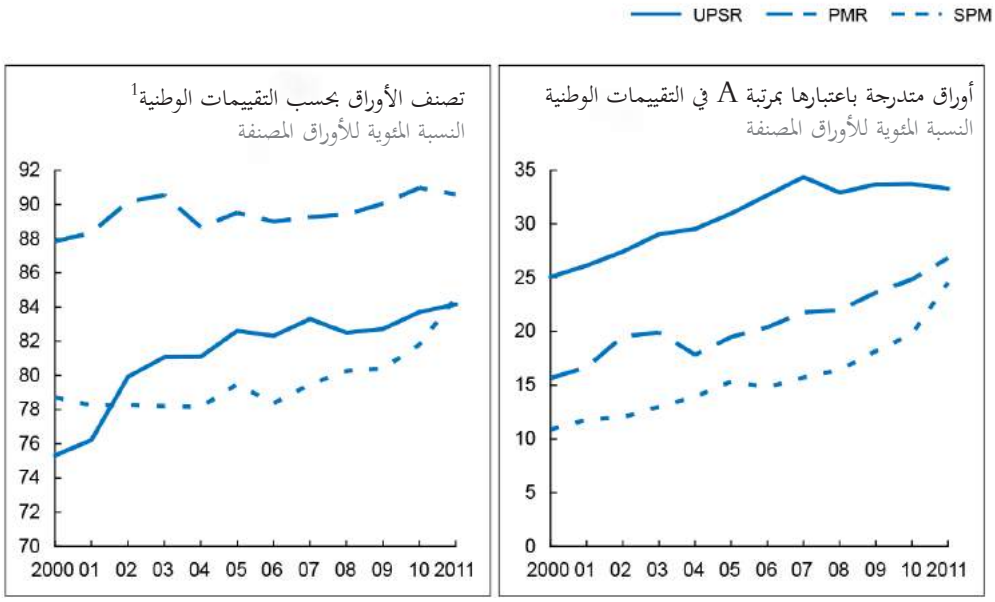

1. في UPSR، تشير الدرجات (D وE) إلى أن الطالب لم يحقق الحد الأدنى من المستوى.
2. في PMR، تعد درجة الفشل E. في SPM، تعد درجة الفشل (G9).

ملاحظة: بيانات (SPM2003) غير متاحة ويتم استيفاؤها.

المصدر: نقابة الامتحانات.

تظهر نتائج الامتحانات الوطنية لإظهار التحسن المطلق في الصفوف مع مرور الوقت في المواد الأساسية من لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة في الأداء في كل مادة كما في الشكل التوضيحي (3-6)، ويكون الطلبة أفضل أداء في البهاسا ماليزيا من اللغة الإنجليزية في جميع المستويات. على سبيل المثال، فشلت (9 %) من الطلبة في مادة البهاسا الماليزية في (SPM 2011)، بالمقارنة مع (23 %) للغة الإنجليزية. في الطرف الآخر من الطيف، تلقت (30 %) من الطلبة على درجة ممتاز في البهاسا ماليزيا، بالمقارنة مع (16 %) في اللغة الإنجليزية.

الشكل التوضيحي 6-3.

مقارنة الأداء في المواد الأساسية (٢٠١١)

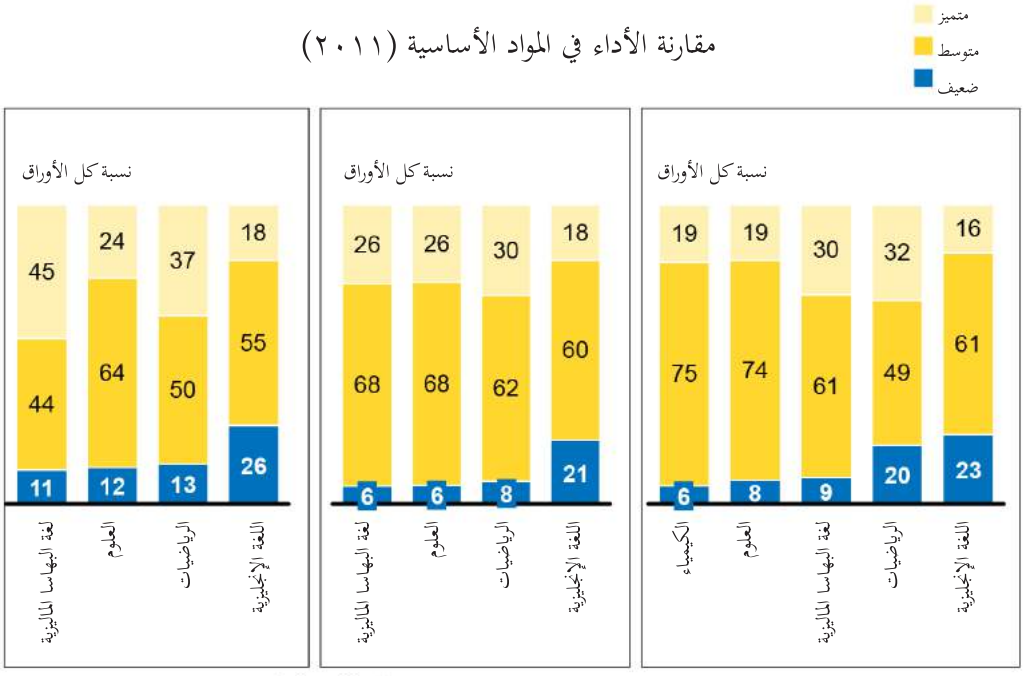

1 المعدل المرجح لنتائج (UPSR) حسب الموضوع لـ (SK، وSJKC، وSJKT).

2 تؤخذ الكيمياء عموماً من قبل طلبة العلوم في حين أن العلوم العامة تؤخذ عموماً من قبل طلبة الفنون.

المصدر: نقابة الامتحانات.

الامتحانات الوطنية:

يُعدُّ التقييم جزءاً لا يتجزأ من عملية التعليم والتعلم، وتقوم نقابة الامتحانات حالياً بعقد الامتحانات الوطنية لـ (SPM، PMR، UPSR وSTAM)، إذ يدار (STPM) من قبل المجلس الماليزي للامتحانات، وتكون هذه الامتحانات كالآتي

(UPSR): امتحان مصمم لقياس التحصيل الدراسي للطلبة على مستوى المدارس الابتدائية، وتشمل موضوعات الاختبار فيه لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، فضلاً عن ذلك، هناك أيضاً الطلبة في المدارس الابتدائية الوطنية باللغة الصينية أو اللغة التاميلية.

(PMR): على غرار (UPSR)، فهو امتحان مصمم لقياس التحصيل الدراسي للطلبة في المدارس الثانوية، وتشمل موضوعات الاختبار ففيه لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والجغرافيا، والتاريخ، ومهارات الحياة، والتربية الإسلامية، هناك أيضاً عدد من المواد الاختيارية مثل اللغة الصينية والتاميلية والعربية، وسيتم استبدال هذا البرنامج ببرنامج تلفزيوني بدءاً من العام (2014).

(SPM): امتحان وطني يتم من خلال أخذ أنموذج لكل خمسة طلاب في نهاية المرحلة الثانوية. وهو معترف دولياً، ويعادل مستوى (GCO)، وتشمل المواد الإجبارية: لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والتأريخ، والرياضيات، والعلوم، والتربية الإسلامية (للطلبة المسلمين)، والدراسات الأخلاقية (للطلبة غير المسلمين)، وهناك أيضاً عدد كبير من المواد الاختيارية في مجالات الاتصالات، وتكنولوجيا الفنون، والإعلام، واللغات والأدب، والتقني والمهني، والعلوم والرياضيات، والعلوم الاجتماعية والدين.

(STAM): امتحان لما بعد المرحلة الثانوية يتم بأخذ أنموذج لكل خمسة طلاب في المدارس الدينية، واجتيازه يمكن الطلبة من مواصلة دراستهم في جامعة الأزهر.

وبصرف النظر عن الامتحانات المذكورة فإن (MPM، LP) امتحانان يكونان تحت اختصاص وزارة التربية والتعليم، تقوم بإدارة الامتحانات مثل (STAM) لمرحلة ما بعد التعليم الثانوي التي تم قياسها مع المعايير الدولية التي هي في المستوى الأول.

أداء ماليزيا في (TIMSS):

حينما شاركت ماليزيا لأول مرة في (TIMSS) في عام (1999)، سجل الطلبة أعلى من المعدل الدولي للرياضيات وهو (519) نقطة، واحتلت المرتبة (16) من أصل (38) بلد (الشكل التوضيحي 3-7). وكانت نتيجة العلوم هي (492) أعلى من المعدل الدولي على الرغم من أن تصنيف البلاد كان أقل من المرتبة (22).

الشكل التوضيحي (3-7).

أداء ماليزيا في الرياضيات (TIMSS) الثامن في مقابل بلدان أخرى على مدى أربع دورات.

1. باستثناء (4) من المشاركين غير المعياريين على المستوى الوطني (أي مستوى الدولة) ومشارك واحد لم يستوفوا المبادئ التوجيهية.

2. باستثناء (7) من المشاركين غير المعياريين على المستوى الوطني (أي مستوى الولاية) ومشارك واحد لم يستوف المبادئ التوجيهية.

3. باستثناء (14)من المشاركين غير المعياريين على المستوى الوطني (أي مستوى الولاية) ، و(3) بلدان شاركت في الصف التاسع.

المصدر: (1999،2003، 2007، TIMSS 2011).

الشكل التوضيحي (3-8).

أداء ماليزيا في الرياضيات (TIMSS) الثامن في مقابل بلدان أخرى على مدى أربع دورات.

1. باستثناء (4) من المشاركين غير المعياريين على المستوى الوطني (أي مستوى الدولة) ومشارك واحد لم يستوفوا المبادئ التوجيهية.

2. باستثناء (7) من المشاركين غير المعياريين على المستوى الوطني (أي مستوى الولاية) ومشارك واحد لم يستوف المبادئ التوجيهية.

3. باستثناء (14) من المشاركين غير المعياريين على المستوى الوطني (أي مستوى الولاية)، و(3) بلدان شاركت في الصف التاسع.

المصدر: (TIMSS 2011، 2007، 2003،1999).

المقارنة بين التقييمات الدولية:

المقارنة بين (TIMSS وPISA): على وفق ما تم توضيحه فإن اختبارات (TIMSS) تركز على عناصر من المناهج المشتركة للبلدان المشاركة، في حين تركز اختبارات (PISA) على التقييمات التطبيقية لمشكلات العالم الحقيقي، -بغض النظر عن المناهج الدراسية للدول المشاركة- مع ذلك وجد باحثون من جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأمريكية أن الاثنين يرتبطان إلى حد كبير على المستوى القطري، حوالي (0.87) للرياضيات، و(0.97) للعلوم، وهذا يعني أن الدولة التي تعمل بنحوٍ جيد على (TIMSS) من المرجح أن يكون أداؤها جيداً في (PISA)، والعكس صحيح.

ما المقياس العالمي؟

في الشكل التوضيحي (3-15)، تم تحويل درجات (TIMSS وPISA) على نطاق عالمي

(على أساس المنهجية التي وضعتها دراسة (Hanushek وآخرون)، وقد تم هذا التحويل للسماح بالمقارنة عبر موضوعات مختلفة، ومستويات الجودة، والتقييمات، ويسمح النطاق العالمي أيضاً بتصنيف أداء البلدان المختلفة إلى مجموعات واسعة من ضعيف، متوسط، جيد، ممتاز، وجيد جداً، وللمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى قسم المقياس العالمي في الملحق الخامس.

أظهر أداء ماليزيا في دورة (2003) بعض التحسن في التحصيل، فنتيجة الرياضيات انخفضت بشكل طفيف إلى (508)، على الرغم من أن البلاد لا تزال أعلى من المعدل الدولي، وارتفع ترتيبها في الواقع إلى (10) من أصل (45) بلداً، أما أداؤها في العلوم فقد تحسن بنسبة (18) نقطة إلى (510)، وهو أعلى بكثير من المعدل العالمي وترتيبها (20) من أصل (45) بلداً.

أما نتائج (2007) و(2011)، فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً في كل من الرياضيات والعلوم إلى ما دون المعدل العالمي، أما في دورة عام (2011)، فقد انخفضت نتيجة الرياضيات إلى (440) نقطة، وترتيبها 26 من أصل (42) بلداً، وانخفضت درجة العلوم إلى 426 نقطة وترتيبها 32 من أصل (42) بلداً.

تجدر الإشارة إلى أن حوالي (38 %) من الطلبة في ماليزيا لم يلبوا الحد الأدنى من المعايير في الرياضيات والعلوم في عام (2011)، وهي زيادة بمقدار الضعف تقريباً منذ عام (2007)، وتصل إلى خمسة أضعاف ما كان عليه سابقاً في عام (1999) (الشكل التوضيحي 3–9)، وتبين أن هؤلاء الطلبة يدركون مفاهيم الرياضيات والعلوم الأساسية، ولكنهم يواجهون صعوبة في تطبيق هذه المعرفة.

الشكل التوضيحي (3-9).

مقارنة أداء ماليزيا الداخلي على (1999-2011) (TIMSS).

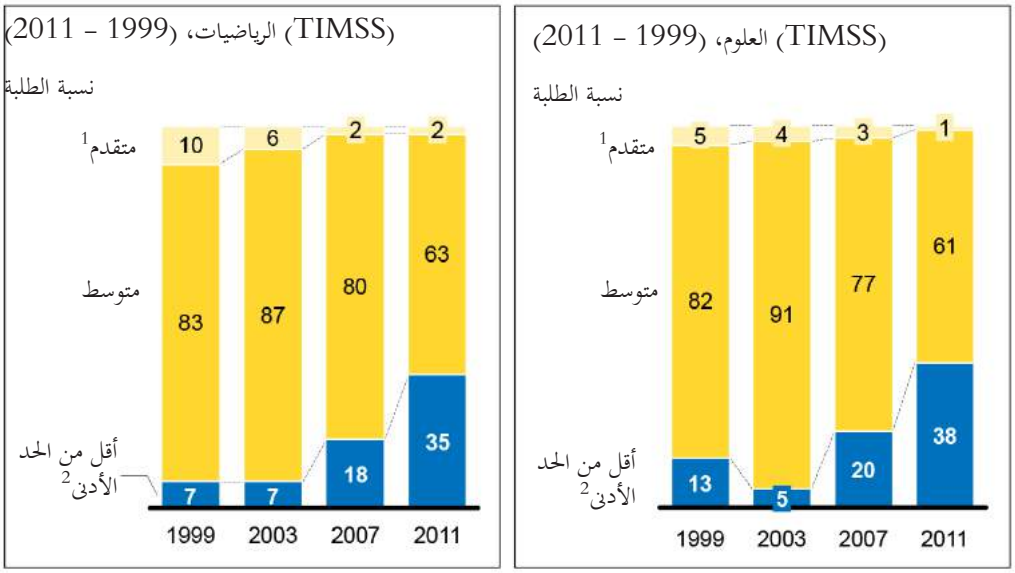

1. متقدم: يمكن للطلبة تنظيم المعلومات، وعمل التعميمات، وحل المشكلات غير الروتينية ورسم وتبرير الاستنتاجات من البيانات.

2. أقل من الحد الأدنى: لدى الطلبة القليل من عدم معرفة الموضوع.

ملاحظة: كانت اللغة المستخدمة في عامي (1999 و2003) هي لغة الباهاسا الماليزية. وفي عامي (2007 و2011)، كان باللغتين الإنجليزية والبهاسا الماليزية.

المصدر: (TIMSS ،and 2011 ،2007 ،2003 ،1999).

وبتحليل أداء الطالب في أحدث دورة (TIMSS) في عام (2011) بالمقارنة مع أنظمة أخرى، تبين أن عدداً قليلاً نسبياً من طلبة ماليزيا هم من المتفوقين، ولم يحقق سوى (1-2 %) من الطلبة الماليزيين أداءً أعلى من مستوى المؤشر، مثل حل المشكلات المعقدة، بالمقابل سجل أكثر من (40 %) من الطلبة في سنغافورة في المستوى المتقدم في الرياضيات والعلوم.

الشكل التوضيحي (3-10).

مقارنة أداء ماليزيا (TIMSS 2011) في مقابل بلدان أخرى.

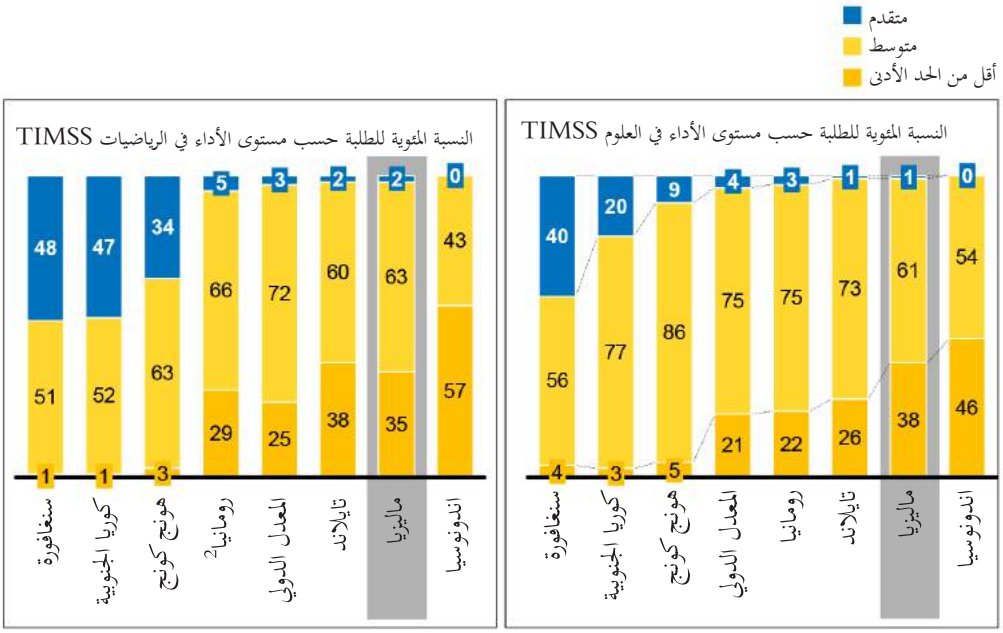

1. متقدم: يمكن للطلبة تنظيم المعلومات، وعمل التعميمات، وحل المشكلات غير الروتينية ورسم وتبرير الاستنتاجات من البيانات.

2. أدرجت رومانيا كبلد يوجد فيه حجم سكاني مماثل ونصيب مماثل للفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ماليزيا.

ملاحظة: البلدان مرتبة حسب نسبة الطلبة في المستوى المتقدم بترتيب تنازلي.

المصدر: (TIMSS 2011) للصف الثامن.

إن الخوض في بيانات (TIMSS) يقدم مزيداً من الإيضاحات حول أداء النظام التعليمي في الرياضيات والعلوم، إذ يقوم (TIMSS) بتقييم كفاءة الطالب عبر ثلاثة أنواع مختلفة من المهارات المعرفية هي: استدعاء المعرفة، وتطبيق المعرفة في حل المشكلات، والقدرة على التفكير في العمل خلال المشكلات. ولم يكن أداء الطلبة الماليزيين جيداً فيما يتعلق بأي من هذه الأبعاد الثلاثة.

الشكل التوضيحي (3-11).

مقارنة أداء الطلبة في امتحان (TIMSS) من ناحية المعرفة، والتطبيقات، والمنطق.

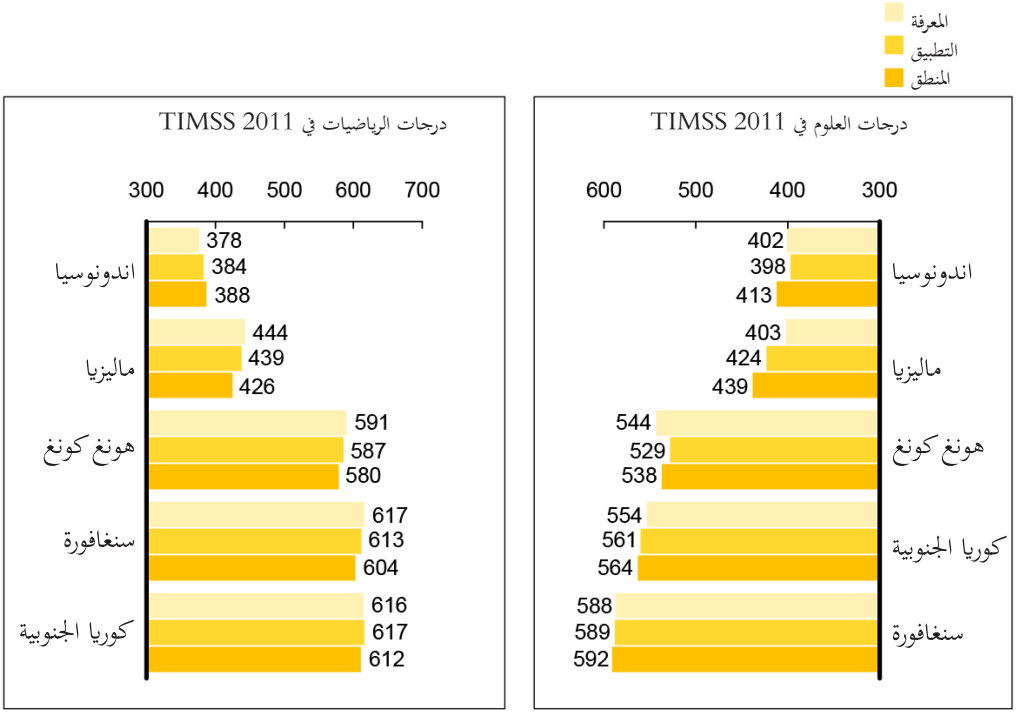

المصدر: (TIMSS 2011) للصف الثامن.

اختبار العوامل المحتملة لتراجع أداء ماليزيا في (TIMSS):

تم إثارة ثلاثة عوامل كأسباب محتملة لانخفاض ترتيب ماليزيا في تقييم (TIMSS): أولها إنّ الدرجة التي في محتوى المنهاج الوطني تتطابق ما تم اختباره في (TIMSS)، وثانيها التحول في سياسة اللغة، وثالثها المنهجية في أخذ العينات، مع ذلك، كل تلك العوامل الثلاثة غير محتملة في أن تكون محركاً رئيساً للأسباب الآتية:

– التغطية غير الكاملة للموضوعات المقررة في (TIMSS) حسب المنهاج الوطني من غير المرجح أن تتسبب في التراجع، إذا كان هناك بعض الانخفاض في محتوى تغطيتها في أسئلة اختبار الرياضيات (TIMSS) والمنهاج الوطني بين عامي (2003 و2011) (من 98 %) في عام (2003) إلى ما يقرب

من (72 %) في عام (2011)، أي أقل من المعدل العالمي (90 %)، ومع ذلك، فإن الشيء نفسه لا يمكن أن يقال بالنسبة للعلوم، إذ ارتفع تداخل المحتوى من (90 %) إلى (94 %) بين عامي (2003 و2011)، بنحوٍ أعلى من المعدل الدولي (83 %)، وفضلاً عن ذلك، هناك أيضاً الدول التي تحقق أداءً جيداً على الرغم من تداخل المحتوى الأقل من المعدل، فسنغافورة على سبيل المثال، في المرتبة الأولى في العلوم في تقييم (TIMSS).

– الأسئلة بلغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية قد تم تقديمها كخيارات في تقييم (TIMSS) لماليزيا؛ لذلك فإن النتائج لا ينبغي أن تتأثر بلغة الاختبار المستخدمة لدراسة (TIMSS).

– من غير المرجح أن يكون أخذ العينات محركاً رئيساً للنهج، وتعكس هذه العينة من المدارس التي تم اختبارها في تقييم (TIMSS) الأداء العام لمدارس ماليزيا بناء على توزيع المدارس لحزمة الأداء الوطنية.

– أداء ماليزيا في (PISA 2009):

شاركت ماليزيا في تقييم (PISA) للمرة الأولى في (2009)، ومن بين (74) بلداً، توجد ماليزيا في الثلث الأخير بالنسبة للقراءة والرياضيات والعلوم، وهو أقل بكثير من المعدل الدولي لمنظمة التعاون والتنمية في المجالات الثلاثة كافة.

كان أداء ماليزيا –في أحدث تقييم– لا يقل عن 100 نقطة عن أدنى نظرائها في المنطقة مثل سنغافورة، واليابان، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ على جميع الأبعاد الثلاثة (الشكل التوضيحي 3–12). أما في (PISA) فهناك فارق (38) نقطة لما يعادل عاماً دراسياً واحداً من التعلّم، وهذا يعني أن الذين تكون أعمارهم (15) عاماً في ماليزيا يؤدون كما لو كان لديهم ثلاث سنوات أقل من التعليم الذي يحصل عليه من أعمارهم (15) عاماً في البلدان التي تسعى ماليزيا إلى منافستها في اقتصاد المعرفة حالياً.

فشل حوالي (60 %) من الطلبة الماليزيين في تلبية الحد الأدنى من المعايير في الرياضيات–الكفاءة الأساسية المطلوبة للطلبة للمشاركة بنحوٍ فعال ومثمر في الحياة (الشكل التوضيحي 3–13). وبالمثل، فإن (44 % و43 %) من الطلبة لا يلبون مستويات الكفاءة في حدها الأدنى في القراءة والعلوم على التوالي.

الشكل التوضيحي (3-13).

مقارنة أداء ماليزيا في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (2009 +) حسب مستوى المهارة في مقابل متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

النسبة المئوية للطلبة في مستويات الأداء المختلفة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (2009 + (1).

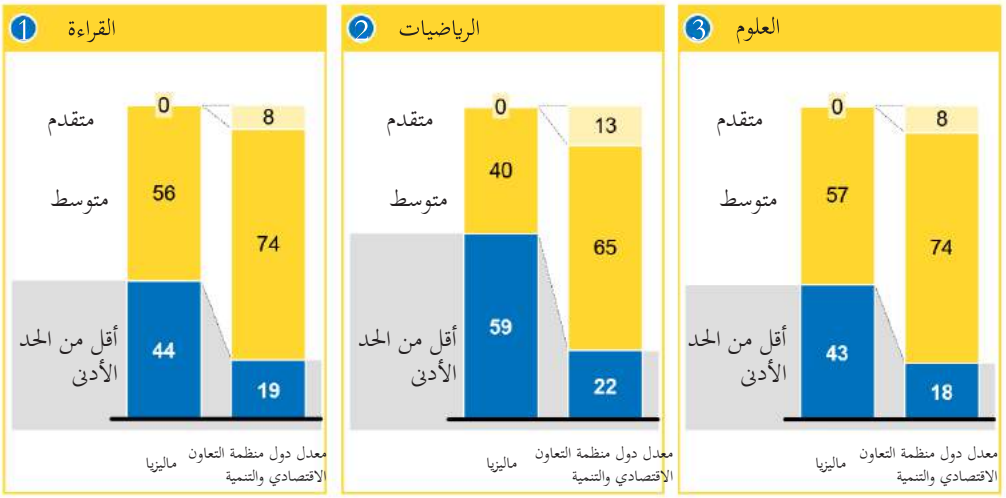

متقدم: يتضمن مستوى الكفاءة (5) والمستوى (6)؛ متوسط: يتضمن مستوى الكفاءة (2، 3، و4)؛ أقل من الحد الأدنى: يتضمن مستوى الكفاءة (1) وما دون.

ملاحظة: متوسط درجات عينة المدارس في ماليزيا: (80 %) المدارس الثانوية الوطنية، (3 %) المدارس الدينية، (4 %) المدارس الفنية والمهنية، (3 %) المدارس السكنية بشكل كامل، (3 %) كليات العلوم (7، MARA %) المدارس الخاصة بحسب نسبة الطلبة.

المصدر: البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (+2009)

الكفاءة الدنيا التي يحددها تقييم (PISA):

يكون الطلبة في القراءة غير قادرين على فعل واحد أو أكثر مما يأتي: تحديد موقع قطعة واحدة أو أكثر من المعلومات في النص، وتمييز الفكرة الرئيسة في النص، ووضع الاستدلالات على مستوى منخفض، أو مقارنات بين المعلومات في النص والمعرفة اليومية.

في الرياضيات لا يكون الطلبة قادرين على توظيف الخوارزميات الأساسية والصيغ والإجراءات، والاتفاقيات، فهم لايستطيعون التفكير المباشر والتفسيرات الحرفية للنتائج، على الرغم تمكنهم الإجابة عن أسئلة محددة بوضوح وتتضمن سياقات مألوفة.

يكون الطلبة في العلوم محدودين للغاية في المعرفة العلمية التي يمكن تطبيقها إلا على عدد قليل من الحالات المألوفة؛ ويمكن أن تقدم تفسيرات علمية تتبع بوضوح الأدلة المقدمة، ولكنها تكافح من أجل استخلاص استنتاجات أو تقديم تفسيرات من التحقيقات السهلة.

الشكل التوضيحي (3-12).

أداء ماليزيا في الرياضيات في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (2009) في مقابل بلدان أخرى.

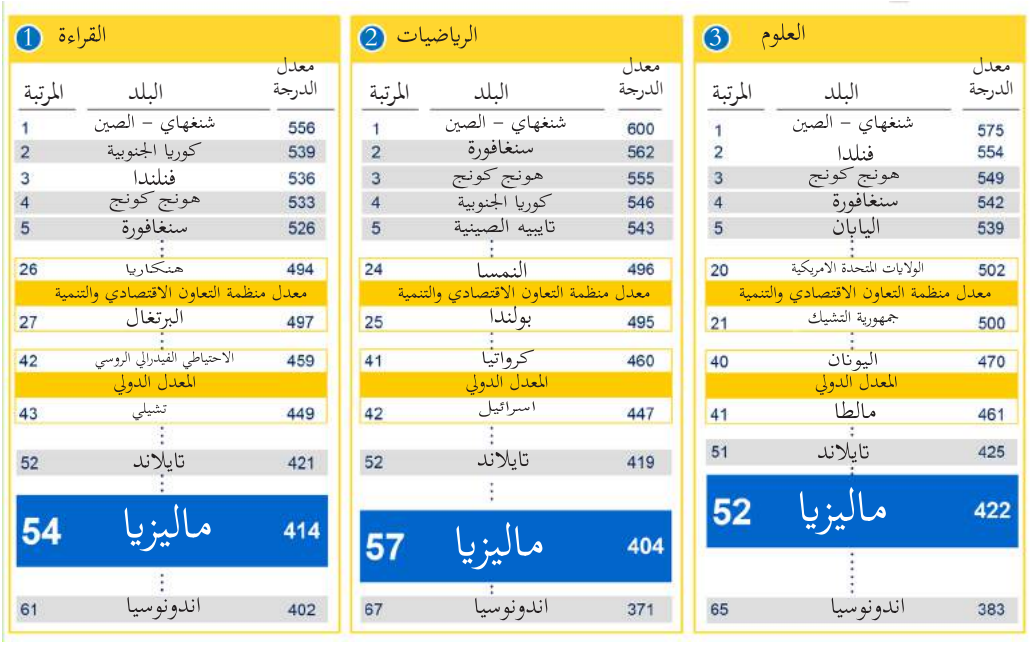

1 القراءة

المرتبة	البلد	معدل الدرجة
1	شنغهاي – الصين	556
2	كوريا الجنوبية	539
3	فنلندا	536
4	هونج كونج	533
5	سنغافورة	526
⋮		
26	هنكاريا	494
معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
27	البرتغال	497
⋮		
42	الاحتياطي الفيدرالي الروسي	459
المعدل الدولي		
43	تشيلي	449
⋮		
52	تايلاند	421
⋮		
54	**ماليزيا**	**414**
⋮		
61	اندونوسيا	402

2 الرياضيات

المرتبة	البلد	معدل الدرجة
1	شنغهاي – الصين	600
2	سنغافورة	562
3	هونج كونج	555
4	كوريا الجنوبية	546
5	تايبيه الصينية	543
⋮		
24	النمسا	496
معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
25	بولندا	495
⋮		
41	كرواتيا	460
المعدل الدولي		
42	اسرائيل	447
⋮		
52	تايلاند	419
⋮		
57	**ماليزيا**	**404**
⋮		
67	اندونوسيا	371

3 العلوم

المرتبة	البلد	معدل الدرجة
1	شنغهاي – الصين	575
2	فنلندا	554
3	هونج كونج	549
4	سنغافورة	542
5	اليابان	539
⋮		
20	الولايات المتحدة الامريكية	502
معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
21	جمهورية التشيك	500
⋮		
40	اليونان	470
المعدل الدولي		
41	مالطا	461
⋮		
51	تايلاند	425
⋮		
52	**ماليزيا**	**422**
⋮		
65	اندونوسيا	383

المصدر: البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (2009).

كما هو الحال مع (TIMSS) في عام (2011)، تظهر نتائج (PISA 2009) أن عدداً قليلاً جداً من الطلبة الماليزيين كان أداؤهم على مستوى متقدم (ما يقرب من (0.1 %) للقراءة والرياضيات والعلوم) بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي (حيث كان أداؤها يقترب من (8 %) في هذا

المستوى). ويعني الأداء على المستوى المتقدم في (PISA):

– في القراءة، يكون الطلبة قادرين على عمل استنتاجات متعددة، ومقارنات، ومتناقضات مفصلة ودقيقة، وتطوير عمليات التقييم الحرجة أو الفرضيات، بالاعتماد على المعرفة المتخصصة.

– في الرياضيات يكون الطلبة قادرين على تفسير معلومات أكثر تعقيداً، والتفاوض على عدد من خطوات المعالجة، ويظهروا بصيرة متميزة في تحديد استراتيجية حل مناسب، وعرض العمليات المعرفية الأخرى لشرح أو إيصال النتائج.

– في العلوم، يكون الطلبة قادرين على تحديد المعرفة العلمية وشرحها وتطبيقها في مجموعة متنوعة من المواقف الحياتية المعقدة، وقادرين على التفكير العلمي المتقدم والمنطق، فضلاً عن استخدام المعرفة العلمية وتطوير الحجج التي تدعم التوصيات والقرارات التي تركز على المواقف الشخصية والاجتماعية أو العالمية.

إن التناقض مع البلدان الآسيوية الأخرى الأفضل أداءً واضح: فالنسبة المئوية للطلبة في سنغافورة، وكوريا الجنوبية، وهونغ كونغ هي في مستوى متقدم في القراءة بنسبة (120–150) مرة أكثر من ماليزيا.

الشكل التوضيحي (3–14).

مقارنة أداء ماليزيا في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (+2009) في القراءة حسب مستوى المهارة في مقابل البلدان الأخرى.

نسبة الطلبة في كل مستوى أداء (1) في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (+2009) القراءة.

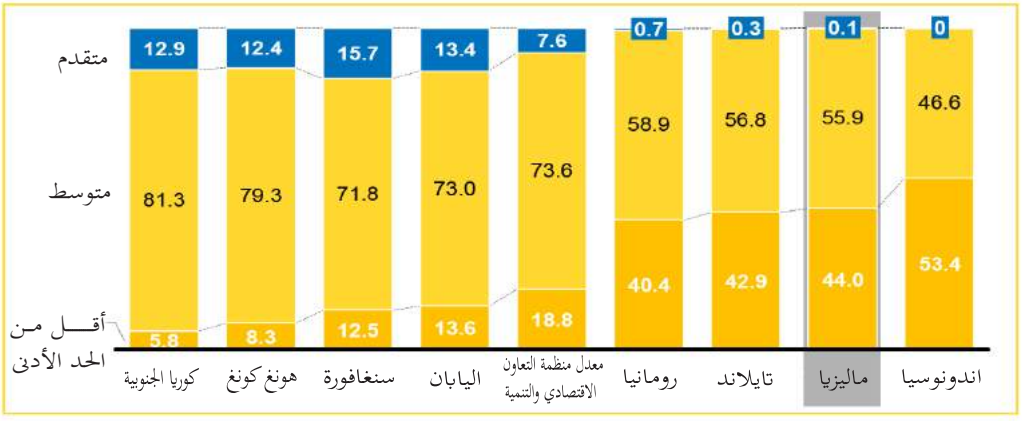

1 – متقدم: يتضمن مستوى الكفاءة (5) والمستوى (6)؛ متوسط: يتضمن مستوى الكفاءة (2، 3)،

و (4)؛ أقل من الحد الأدنى: يتضمن مستوى الكفاءة (1) وما دون.
المصدر: البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (+2009)

ويماثل الشكل التوضيحي (3–15) جميع الدول المشاركة في التقييمات الدولية ومدى أداء طلبتها فيها، ويوضح المحور العمودي مستوى الإنجاز على نطاق عالمي، ويتم تصنيف الدول على أساس نطاق عالمي إلى حزم الأداء الواسعة التي هي ضعيف، ومتوسط، وجيد جداً وممتاز. والفرق بين كل حزمة أداء (حوالي 40 نقطة على نطاق عالمي) يعادل سنة واحدة من الدراسة. وهكذا، فإن الذين تكون أعمارهم (15) عاماً في نظام جيد يؤدون كما لو كانت لديهم سنة إضافية واحدة من الدراسة بالمقارنة مع الذين أعمارهم (15) عاماً في نظام متوسط.

أما المحور الأفقي من الرسم البياني فيبين الإنفاق العام على التعليم لكل طالب بالدولار الأمريكي ابتداءً من عام (2008)، وقد تم تخصيص جميع الدول إلى شريط يتوافق مع نفقات الحزمة. ويُعَدُّ الرقم في الجزء العلوي من هذا الشريط الحد الأقصى للنتيجة المحققة –عن طريق بلد معين– لهذا المستوى من الإنفاق، ويمثل العدد في الجزء السفلي الحد الأدنى من الدرجات، ويسلط الرسم البياني الضوء على الإنفاق العام في ماليزيا للطالب الواحد في عام (2008)، والجمع بين المحورين يسلط الضوء على التباين في الأداء بين البلدان التي لديها مستويات مماثلة من الإنفاق في مجال التعليم.

وتشير (TIMSS وPISA) إلى أن هناك مدارس جيدة ورائعة في ماليزيا تستحق الدراسة والتكرار، بينما لا يكون أداء ماليزيا كنظام على التقييمات الدولية بالمستوى المطلوب، ويظهر تحليل توزيع درجات ما قبل المدرسة أن هناك مدارس تستحق الدراسة والتكرار (الشكل التوضيحي 3–16)، وهذه هي المدارس التي تقع في نطاق أداء جيد أو ممتاز حسب المعايير الدولية للأداء، ففي تقييم (TIMSS 2011)، على سبيل المثال، كان أداء المدارس في حزمة جيد جداً (3 %)، في حين كان (21 %) في حزمة جيد. وفي تقييم (PISA 2009)، كانت (7 %) من المدارس في حزمة جيد.

الشكل التوضيحي (3-16).

أداء المدرسة الماليزية حسب قوس الأداء لـ(TIMSS 2011) والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (2009+).

TIMSS 2009+ المدارس المشاركة حسب قوس الأداء

مستوى الأداء	العدد	النسبة
متميز	0	0%
جيد جداً	0	0%
جيد	11	7%
متوسط	20	13%
ضعيف	121	80%
	152	100%

TIMSS 2011 المدارس المشاركة حسب قوس الأداء

مستوى الأداء	العدد	النسبة
متميز	0	0%
جيد جداً	6	3%
جيد	37	21%
متوسط	55	31%
ضعيف	81	45%
	179	100%

لدى الوزارة نوعان من الجوائز الخاصة لتمييز المدارس ذات الأداء الممتاز: وهي مدارس (HPS) والمدارس الجماعية، وهناك (91) من النوع الأول في جميع أنحاء البلاد، مع تعزيز حقوق صنع القرار (والمساءلة) للحفاظ على الأداء مع تمكين مديري المدارس والمعلمين على الاستمرار في رفع المستوى (الشكل التوضيحي 3-17)، أما النوع الثاني فله(170) مدرسة على الصعيد الوطني.

الامتحانات الوطنية والتقييمات الدولية تشير إلى تباين في المعايير:

هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن هناك نقصاً في التوافق بين التقييمات الوطنية والدولية من حيث كيفية تعريف المعايير، وتذهب هذه التناقضات بعيداً نحو توضيح عدم التوافق بين الاتجاهات في الامتحانات الوطنية وتلك التي تكشفها التقييمات الدولية.

الشكل التوضيحي (3-15).

الأداء القطري في التقييم الدولي بالنسبة إلى الإنفاق العام لكل طالب.

درجة النطاق العالمي (1) (الحد الأقصى، متوسط، الحد الأدنى).

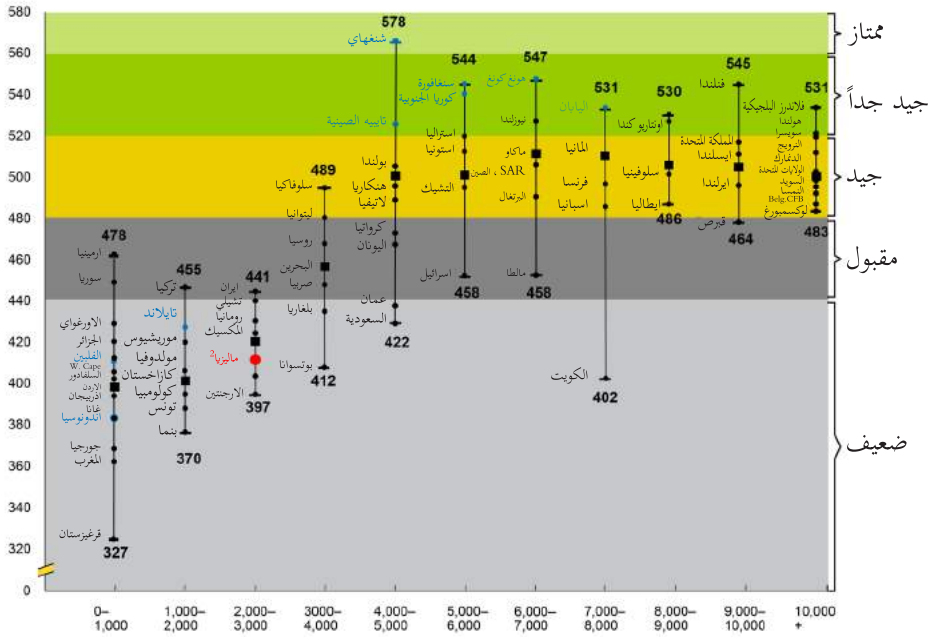

مقارنة النتائج بين (TIMSS 2011) -لاحظ أن الأنموذج (2) للطلبة المشاركين تم اختباره.

1. النطاق العالمي على أساس منهجية (Hanushek & Woessmann)، لتمكين المقارنة عبر النظم.

2. الإنفاق العام لكل طالب على التعليم الأساس (مرحلة ما قبل المدرسة، والمرحلة الابتدائية والثانوية) للأسعار الجارية لعام (2008).

ملاحظة: إن الإنفاق العام في ماليزيا لعام 2008 هو 3000 دولار أمريكي لكل طالب.

المصدر: احصاءات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، واليونسكو. البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (+2009، TIMSS 2007؛ PIRLS 2006؛ lobalInsight; McKinsey &Company 2010) ملفات تعريف مختارة للمدارس العليا في ماليزيا (2012).

الشكل التوضيحي (3-17).

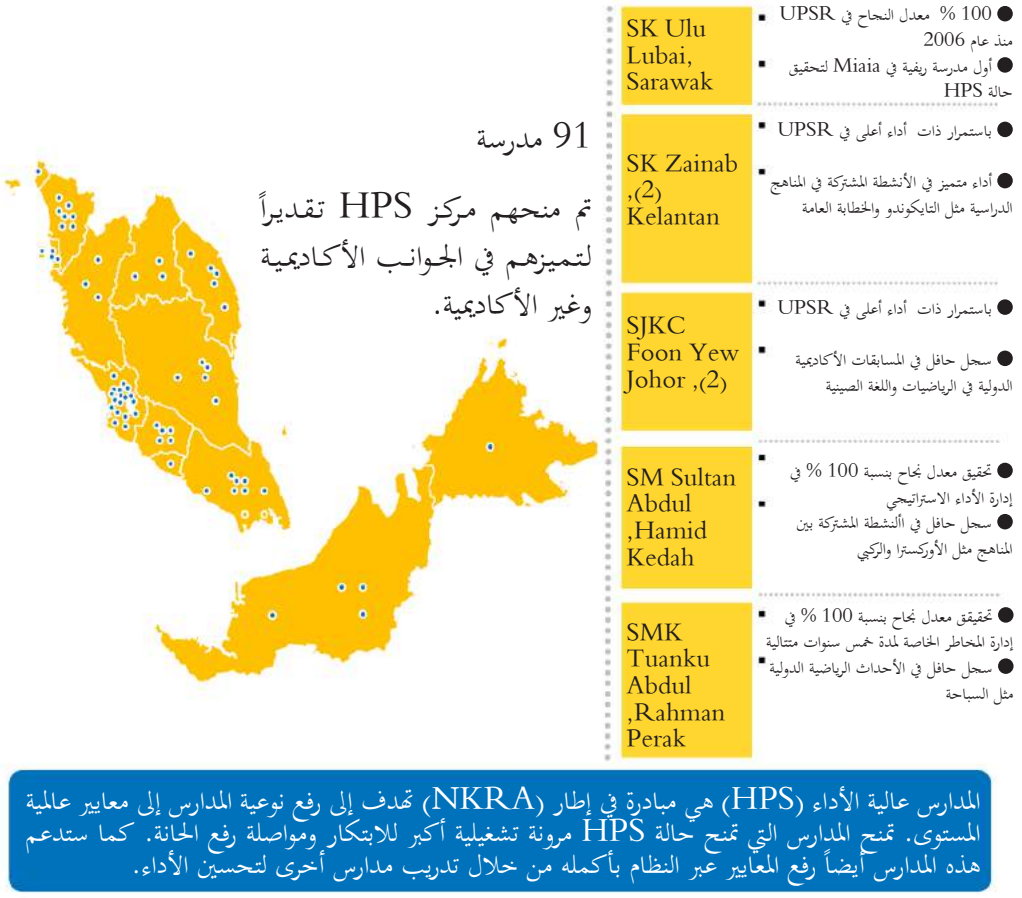

المدارس عالية الأداء (HPS) هي مبادرة في إطار (NKRA) تهدف إلى رفع نوعية المدارس إلى معايير عالمية المستوى. تمنح المدارس التي تمنح حالة HPS مرونة تشغيلية أكبر للابتكار ومواصلة رفع الحانة. كما ستدعم هذه المدارس أيضاً رفع المعايير عبر النظام بأكمله من خلال تدريب مدارس أخرى لتحسين الأداء.

المصدر: قسم إدارة المدارس السكنية بالكامل.

في عام (2010 و2011 (PMR) (الأنموذج 3) بينت امتحانات المجموعة نفسها من المدارس التي تم اختبارها أن هناك عدم تطابق بين الاثنين من حيث تعريف التميُّز؛ فنتيجة لذلك، في (PMR 2011) لعام (2011)، تلقى (32 %) من الطلبة علامة ممتاز في درجة الرياضيات، بالمقارنة مع (2 %) فقط في (TIMSS 2011) لتحقيق مستويات متقدمة (الشكل التوضيحي 3-18).

الشكل التوضيحي (3-18).

مقارنة نتائج (TIMSS 2011 مع PMR 2011).

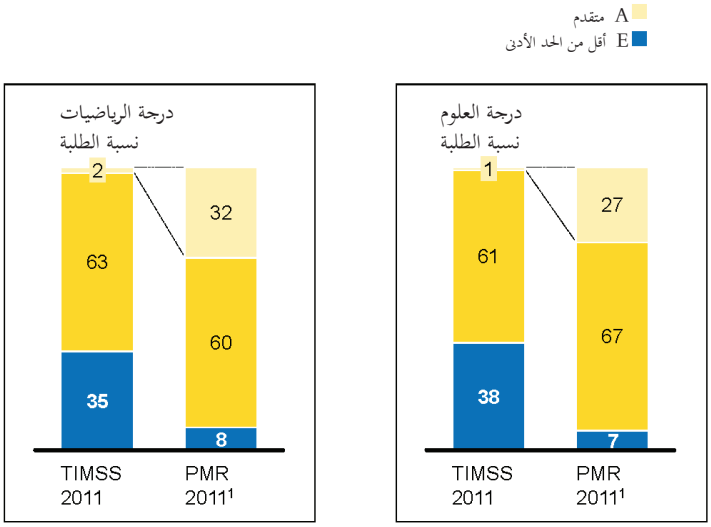

1. توزيع الدرجات الموضحة للمدارس التي شاركت في (TIMSS 2011).

المصدر: (TIMSS 2011)، نقابة الامتحانات.

إن أحد الأسباب المحتملة لهذا الاختلال في المعايير هو أن التقييمات الوطنية والدولية لديها تجارب مختلفة؛ فالتقييمان (TIMSS وPISA)، يركزان في الأسئلة التي تختبر مهارات التفكير العليا مثل التطبيق، والمنطق. أما التقييمات الوطنية الماليزية، من ناحية أخرى، فلديها ميل أكبر نحو الأسئلة التي تختبر معرفة المحتوى.

وتوضح المقارنة بين معايير ورقة اللغة الإنجليزية الـ (1119) على مستوى (SPM وGCE O) أيضاً اختلافات في تحديد المعايير، وتسمح ورقة اللغة الإنجليزية الـ (1119) للطلبة بالحصول على درجتين ومعيارين مختلفين (SPM وGCE O). أما اختبارات كامبردج الدولية واختبار (LP) فتضع مجموعة قطع مختلفة الدرجات لأوراق (SPM) باللغة الإنجليزية، وهذا الاختلاف هو الأكثر وضوحاً على الحدود بين النجاح والفشل، ففي جدول درجات كامبريدج، فشل (50 %) من الأنموذج (5) من الطلبة في تحقيق الحد الأدنى من المعايير، أما في جدول الدرجات الماليزية، فقد عُدَّ ما يقرب من (20 %) من الطلبة

فاشلين (الشكل التوضيحي 3-19).

الشكل التوضيحي (3-19).

مقارنة (SPM 2011) لدرجات اللغة الإنجليزية مع درجات مستوى (GCE O).

النسبة المئوية للطلبة الذين يحصلون على كل درجة بحسب جداول التقييم الدولية

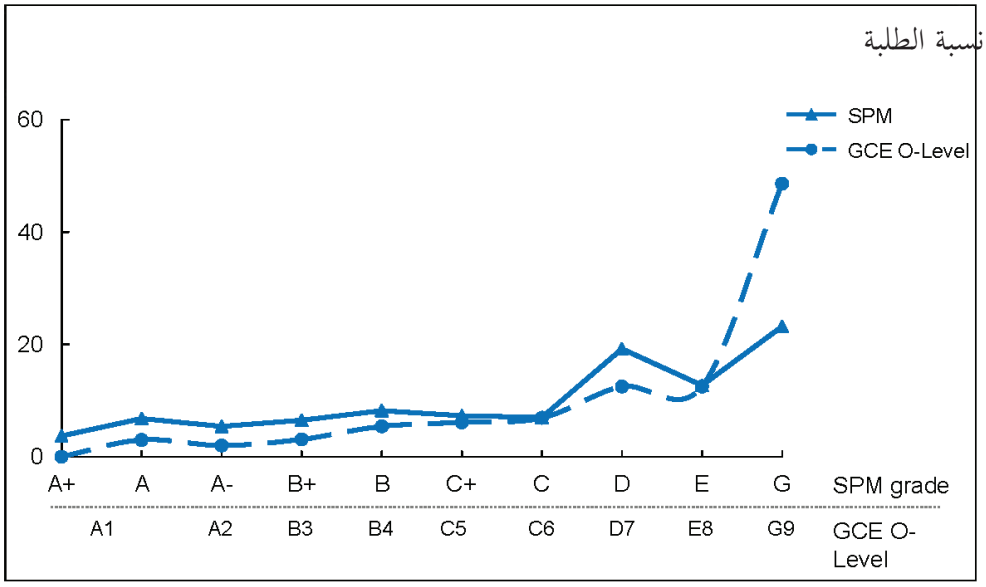

ملاحظة: يتم تقييم تقييمات اللغة الإنجليزية (SPM) مرة واحدة، ولكن الحصول على درجتين لكل ورقة على أساس أنظمة الدرجات الوطنية والدولية على التوالي.

المصدر: نقابة الامتحانات.

معدلات إنجاز الطالب لفئة واحدة:

إن تتبع مسار فئة من الطلبة الذين يدخلون المدارس العامة في السنة الأولى في المدارس الابتدائية في عام (2000)، من خلال إنجازهم للأنموذج (5) في عام (2010) يشير إلى أن نحو (36 %) من هذه الفئة إما أنهم لم يعودوا مسجلين في المدرسة، وإما أنهم فشلوا في تحقيق المعايير الدنيا في امتحانات

(SPM) للمواد الدراسية الأساسية (لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم، والتأريخ، والتربية الأخلاقية أو التربية الإسلامية) (الشكل التوضيحي 3–20)، وتم تحويل نسبة إضافية (11 %) من نظام المدارس العامة إلى المدارس الخاصة. وقد لوحظ وجود اتجاه مماثل بالنسبة للفئة العمرية للسنة الأولى لعام (1999)، كذلك؛ وهذا يشير إلى أن الثلث من كل فئة لا تصل إلى مستوى تحقيق الحد الأدنى المطلوب من بين جميع الطلبة.

الشكل التوضيحي (3–20).

معدلات إتمام الدراسة للفئة الدراسية للعام الدراسي (2000).

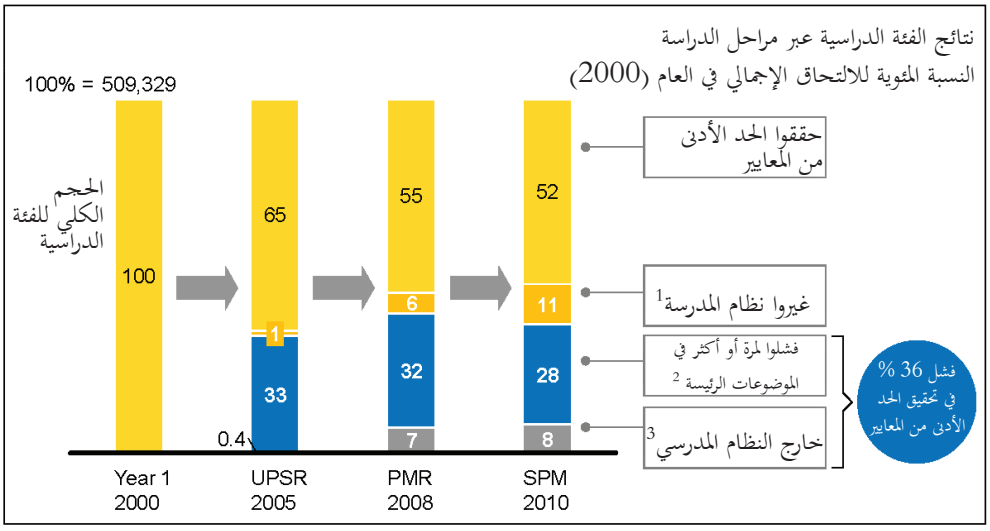

1. يشير إلى الطلبة الذين أخذوا التقييم الوطني كمرشح للمدارس غير الحكومية.

2. الفشل يشير إلى فشل واحد على الأقل في الموضوع، بما في ذلك لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، والتأريخ، والتعليم الأخلاقي أو التربية الإسلامية، والرياضيات، والعلوم (العلوم العامة لمادة الفنون، إما الفيزياء والكيمياء وإما علم الأحياء).

3. يشمل التسرب والطلبة الذين نقلوا إلى المدارس الخاصة التي لا تستخدم المناهج الدراسية الوطنية (على سبيل المثال، المدارس الدولية).

المصدر: شعبة التخطيط والبحوث التربوية. نقابة الامتحانات.

التصور العام لجودة مخرجات التعليم غير المختلط:

تتغاير توقعات نظام التعليم الماليزي بين المجموعات المختلفة؛ ونتيجة لذلك فإن التصور العام لجودة نظام التعليم في ماليزيا مختلط.

وجهات نظر الصناعة: أُجريت مقابلات مع أصحاب العمل والقادة الصناعيين وتبين أن هناك قلقاً واسع النطاق حول المدى الذي يجري من خلاله تزويد الطلبة بالمهارات المناسبة لتحقيق النجاح في المجتمع الحديث (الشكل التوضيحي 3-21)، فأرباب العمل قلقون بشأن: (أ) عدم وجود مهارات التفكير العليا، مثل حل المشكلات والتفكير الإبداعي، و(ب) مستوى إجادة اللغة الإنجليزية بين الخريجين (وهذا هو مصدر قلق للقطاع الخاص).

وجهات نظر الطلبة: يظهر الطلبة أنفسهم تفاؤلاً، وأظهر مسح أجري مؤخراً لحوالي (23000) طفل في سن المدرسة (السنة السادسة، الأنموذج 2، والأنموذج 4) في عام (2011) أنهم متفائلون بشأن التعليم الذي يتلقونه، فعلى سبيل المثال، فإن (95 %) من الطلبة وافقوا على أن تعليمهم يساعدهم على تطوير مجموعة من المهارات الحياتية.

استطلاعات الرأي العام: يبدو أن نطاق الرأي العام الواسع مختلط، فقد كشف استطلاع للرأي العام أجراه مركز ميرديكا في كانون الأول (2004) على عينة من (850) من الماليزيين (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 إلى 30 عاماً) أن الغالبية منهم (68 %) من الهنود، و(58 %) من الصينيين، و(50 % من المالاويين) رأوا أن التعليم الذي تلقوه غير كاف لمواجهة التحديات التي يعيشونها ويعملون معها في مجتمع اليوم، وفي المقابل، أظهر استطلاع عام أن (55 %) من أصل (1800) من الماليزيين في عام (2011) يعتقدون أن نظام التعليم الماليزي قابل للمقارنة مع معايير الدول المتقدمة، و(35 %) يعتقدون أنه من بين الأفضل.

وعلى الرغم من القيود المفروضة على مثل هذه الاستطلاعات، تعتقد الوزارة أن هذه المخاوف تحتاج أن تلقى آذاناً صاغية، وأن إمكانات الأطفال الماليزيين بحاجة إلى أن تلتقي مع جودة التعليم الذي من شأنه ضمان أن يتمكنوا من تحقيق أحلامهم وطموحاتهم حينما يغادروا المدرسة.

الشكل التوضيحي (3-21).

نتائج مسح جوب ستريت لعام (2011) حول توظيف الخريجين.

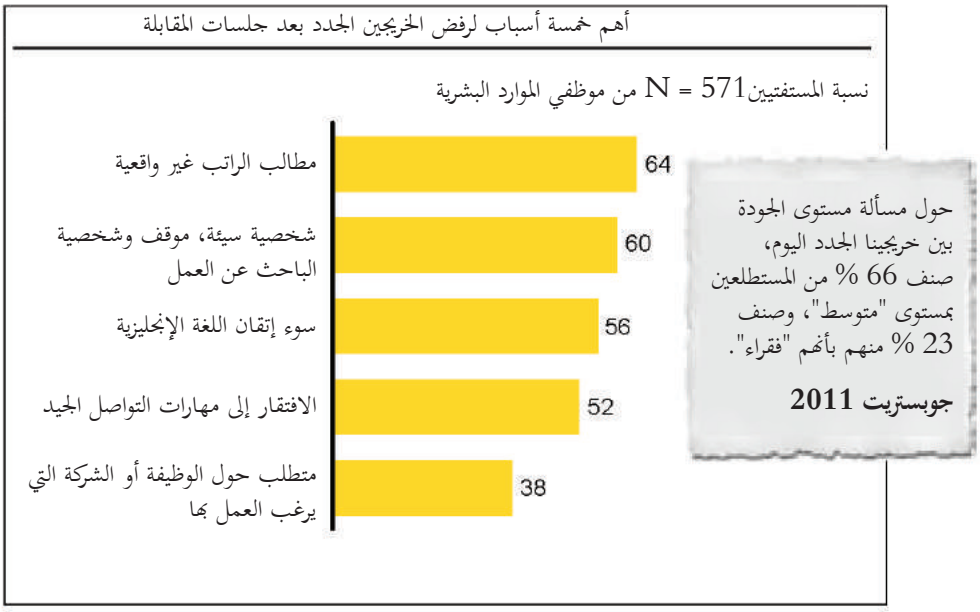

المصدر: مسح جوبستريت (2011).

البيانات المتاحة تشير إلى أن التنمية الشاملة للطلبة موجودة:

كجزء من هدفها المتمثل في توفير تعليم متوازن، تعترف الوزارة بأهمية فهم أدائها في دعم التنمية الروحية والعاطفية والجسدية للطلبة، وتحقيقاً لهذه الغاية تم معاينة أفضل ثلاثة مصادر للبيانات المتاحة بشأن هذه المسألة: (أ) درجات المدارس على نتائج الطالب كجزء من عملية التقييم الذاتي السنوي لجودة المدرسة، (ب) نتائج التفتيش على المدارس المستهدفة حول انضباط الطلبة عام (2011)، (ج) نسبة الطلبة المشاركين في الحالات التأديبية في عام (2011).

تظهر المدارس درجات تقييم ذاتي إيجابية حول نتائج الطلبة:

يُطلب من المدارس في كل عام إجراء التقييم الذاتي باستخدام معيار الجودة التعليم في ماليزيا (SKPM) على خمسة أبعاد خاصّة بجودة المدرسة هي: القيادة والتوجيه، والتنظيم، والإدارة التنظيمية لرعاية الطلبة، والمناهج الدراسية والأنشطة المصاحبة للمناهج الدراسية والرياضية وشؤون الطلبة، والتعليم والتعلم، ونتائج الطلبة، وفيما يخصُّ الأخير، تعدُّ المدارس كل النتائج الأكاديمية وغير الأكاديمية محصلات للمناهج والمواقف والسلوكيات والقيم الأخلاقية التي أبداهها الطلبة في المدرسة. وقد تم تصنيف هذا البعد على نطاق (15) نقطة، كون النقطة (15) أفضل تصنيف ممكن. كانت نتائج هذا التقييم الذاتي إيجابية إلى حد ما: (76 %) من المدارس الابتدائية كان لها (10) نقطة أو أعلى على هذا البعد، بالمقارنة مع (44 %) للمرحلة الثانوية. و(1%) فقط للمدارس الابتدائية والثانوية لها تصنيف أقل من (5) نقاط.

عمليات التفتيش على المدارس المستهدفة التي لا يُعدُّ الانضباط فيها مسألة رئيسة:

تجري (JNJK) عمليات التفتيش في كل عام على المسائل المحددة التي تهم وزير التربية والتعليم. في عام (2011) استهدفت واحدة من هذه العمليات الآراء في قضية انضباط الطلبة في (51) مدرسة على الصعيد الوطني (كانت 75 % منها من المدارس الابتدائية).

وقد تم فحص الآتي: انضباط الطلبة في أثناء الدروس، مثل درجة اتباع الطلبة لتعليمات معلميهم، وسلوكهم خارج الفصول الدراسية، على مقياس من (1 إلى 6)، باحتساب (1 ضعيف، و6 ممتاز)، وعَدَّ المفتشون في (JNJK) تصنيف انضباط الطلبة الكلي في مستوى 4، والمعروف بـ "القدرة على التحسين"، ولم توجد فروق ملحوظة في المرحلة الابتدائية في المناطق الحضرية والريفية، ومع ذلك تبين أن المدارس الثانوية في المناطق الحضرية فيها مسائل متعلقة بالانضباط، وكانت –في المتوسط– في المستوى (3) (مقبول)، بالمقارنة مع المدارس الثانوية في المناطق الريفية التي صنفت في المستوى (4)، وتبين أن الطلبة في المدارس الثانوية في المناطق الحضرية يكونون أقل عرضة لرعاية ممتلكات المدرسة، وقلة الثقة بالنفس، وأنهم أقل عرضة أيضاً لمساعدة أقرانهم، أو أن يتصرفوا بطريقة مهذبة ومحترمة، ولم يتم تقديم تفسيرات واضحة بشأن هذه الاختلافات.

نسبة الطلبة المشاركين في الحالات التأديبية منخفضة عموماً:

ينبغي لكل مدرسة الإبلاغ عن عدد الطلبة المشاركين في الحالات التأديبية في كل عام، وتتراوح هذه الحالات من قضايا يسيرة مثل التأخر، إلى الخطيرة منها النشاط الإجرامي؛ فبناءً على هذه البيانات، لم تعرض على المدارس سوى نسبة ضئيلة جداً من الطلبة وهي (2 %).

تشير نقاط البيانات الثلاث أن المدارس التي تقدم التنمية الشاملة للطلبة في مستوى معين يكون –على الأقل– مرضياً. وكما هو الحال مع كل شيء، فهناك دائماً مجال للتحسين؛ وبناءً على ذلك، أشار مفتشو (JNJK) إلى الحاجة لأن تقوم المدارس بتحقيق التوازن بين الخبرات الأكاديمية وغير الأكاديمية للطلبة، أما التوصية للمدارس فهي أن تراقب عن كثب التنمية الشاملة الطلبة وتزويدهم بالدعم المناسب –على سبيل المثال، الخدمات الاستشارية ومجموعة واسعة من الأنشطة الرياضية والمشاركة في المناهج الدراسية للتصدي لمصالح الطالب المختلفة–.

ردود الفعل من الحوار الوطني:

استشارت الوزارة مع ما يقرب من (12000) من الجمهور خلال الحوار الوطني، فضلاً عن مجموعة معينة من أصحاب المصلحة، وأشار ماليزيون من جميع مناحي الحياة إلى أهمية رفع جودة نظام التعليم، وقد تم تحديد ثلاثة عوامل حاسمة من قبل المشاركين هي:

– **جودة المعلم:** تحدث المعلمون وأولياء الأمور والطلبة على نطاق واسع عن الحاجة إلى تحسين جودة المعلمين، وتطرقوا في جوانب محددة إلى العبء الإداري والتدريب، وإدارة الأداء، والأجر.

– **جودة المدرسة**: أبرزت جوانب محددة للتحسين إعداد بيئة تعليمية أفضل من حيث البنية التحتية وانضباط الطلبة، واقترح مشاركون أيضاً عدداً من العوامل المساعدة لتحقيق تلك التحسينات، وهذا يشمل تجدد إدارة الأداء، وزيادة الإدارة المدرسية.

– **تعلّم الطالب**: أعرب المشاركون عن رغبتهم في أن يكون المنهج أكثرَ أهمية وأفضل من ناحية قدرات إجادة اللغة وتواصل الطلبة.

المساواة في التعليم:

كما هو الحال في معظم البلدان، هناك اختلافات كبيرة في النتائج في ماليزيا عبر الولايات والمناطق والمدارس والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، وقد ضاقت بعض من ثغرات الإنجاز مع مرور الوقت، وهي خطوة كبيرة إلى الأمام نحو ضمان أن تكون كل مدرسة هي مدرسة جيدة، ومع ذلك، ما يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي هو أكبر دافع في نتائج الطلبة في ماليزيا، وعلى الرغم من أن هذه مشكلة شائعة في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، فإنه من الأهمية بمكان أن يسعى نظام التعليم لمكافحة حقيقة أن الأداء الأكاديمي للطفل غالباً ما يعتمد إلى حد كبير على دخل الأسرة.

لقد أصبحت المساواة هدفاً لنظام التعليم الماليزي منذ الاستقلال، ويعترف تقرير البنك الدولي (2011) بأن ماليزيا ناجحة نسبياً في طموحها، "وبالنسبة للمدارس الابتدائية، وجدنا علاقة دالة إحصائياً بين الإنفاق العام وعلى مستوى المنطقة (الوضع الاقتصادي الراهن)، ويشير التحليل إلى أن الإنفاق العام تقدمي".

ومع أنه ما تزال هناك ثغرات في النتائج، إلاَّ أنه حينما ترتبط هذه الثغرات والعوامل غير الأكاديمية فإنها دائماً ما تكون مصدراً للقلق، مهما كانت صغيرة أو كبيرة. ويتناول هذا القسم كلاً من المصادر الحالية لعدم المساواة: بين الدول وداخلها، وبين المدارس الريفية والحضرية، ومن خلال الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، ونوع مدرسة الطالب والمساواة بين الجنسين، وبين المدارس الحكومية والخاصة، وتشير البيانات التي تم جمعها إلى بقاء بعض الفجوات في كل من هذه الفئات، وأكبر قدر من الفجوة سببها الاختلاف في الوضع الاجتماعي والاقتصادي لدى الطلبة.

الشكل التوضيحي (3-22).

مقارنة الأداء عبر الولايات لـ(UPSR و SPM2011).

متوسط النسبة المئوية لنظام (GPS) لعام (2011).

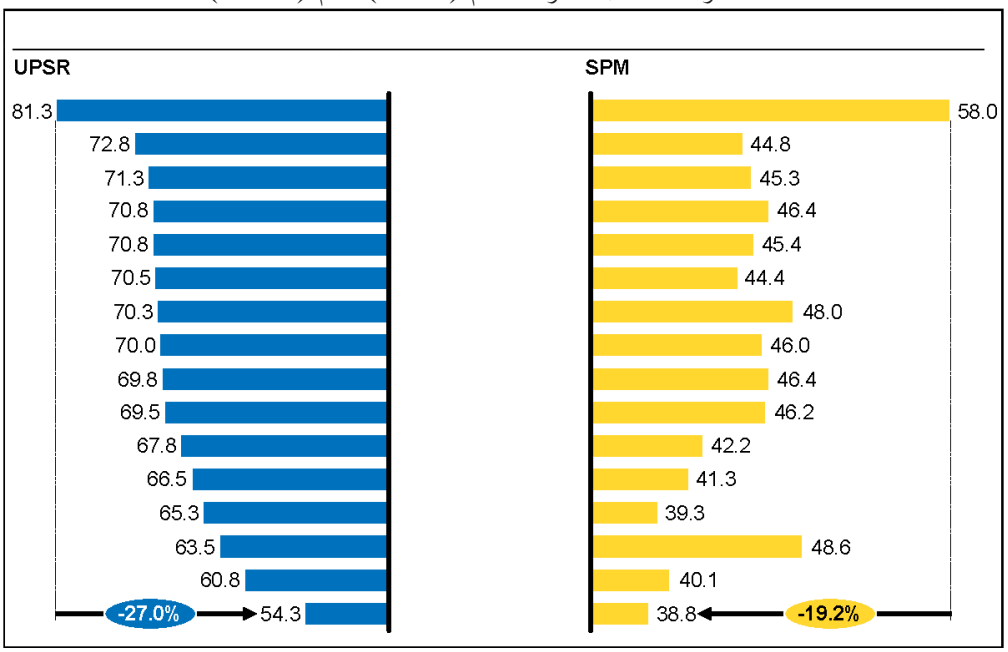

المصدر: نقابة الامتحانات

توجد فجوات التحصيل بين الولايات وداخلها في جميع أنحاء ماليزيا:

ليس كل الولايات أداؤها جيدٌ، فقد أظهرت عدد من الولايات تحسينات متميزة خلال السنوات القليلة الماضية، في حين حققت ولايات أخرى نجاحاً أقل، في عام (2011) كان هناك فرق بحوالي (20) نقطة مئوية في معدل درجة (UPSR) بين الولايات الكبرى الأفضل أداءً مثل جوهور، والولايات ذات الأداء الأقل مثل ولاية صباح (الشكل التوضيحي 22-3). وكان هناك (16) من أصل (20) ولاية من أقل المناطق أداءً في امتحانات (UPSR)، و(10) من أصل (20) في امتحانات (SPM) في ولايتي صباح وساراواك.

هناك أيضاً درجة عالية من التباين داخل الولايات، على الرغم من أن بعض الولايات قد أظهرت أن سد فجوة الإنجاز بين مديريات التربية والتعليم ممكن في الواقع، وفي الوقت الذي تواجه بعض الولايات القيود نفسها التي تواجهها ولايات أخرى، كان أداء هذه الولايات أفضل بكثير؛ وبالتالي انخفضت نسبة اللامساواة، فولاية جوهور –على سبيل المثال (الشكل التوضيحي 3-3-3) تقوم بعمل أفضل بكثير من العديد من الولايات الأخرى في الحد من التباين في الأداء بين المدارس على مستوى المدارس الابتدائية في امتحانات (UPSR) (راجع الفصل الرابع لدراسة حالة للكيفية التي تدار بها جوهور لتحقيق هذه النتيجة)، أما في ولايات أخرى مثل كيلانتان وبينانغ وصباح وساراواك، فيبدو أنها تكافح لإظهار طيف واسع من الأداء في مديريات التربية والتعليم في هذه الولايات.

وبالانتقال إلى المستوى التالي من الأداء، يصبح واضحاً أن المدارس الماليزية منتشرة في عموم ذلك الطيف، ويلاحظ هذا النطاق الواسع في نتائج المدرسة في حزم (NKRA)، التي تعتمد على كل من المعدلات التراكمية للامتحانات الوطنية والتقييمات الذاتية للمدرسة، ففي عام (2011)كانت نسبة (21 %) من المدارس الابتدائية في الحزمتين (1 و2) ، وفي مقابل كانت (3 %) في الحزمتين (6 و7)، في حين كانت (11 %) من المدارس الثانوية في الحزمتين (1 و 2)، مقابل (8 %) في الحزمتين (6 و7).

الشكل التوضيحي (3-23).

مقارنة الأداء عبر الولايات لـ (UPSR و SPM2011).

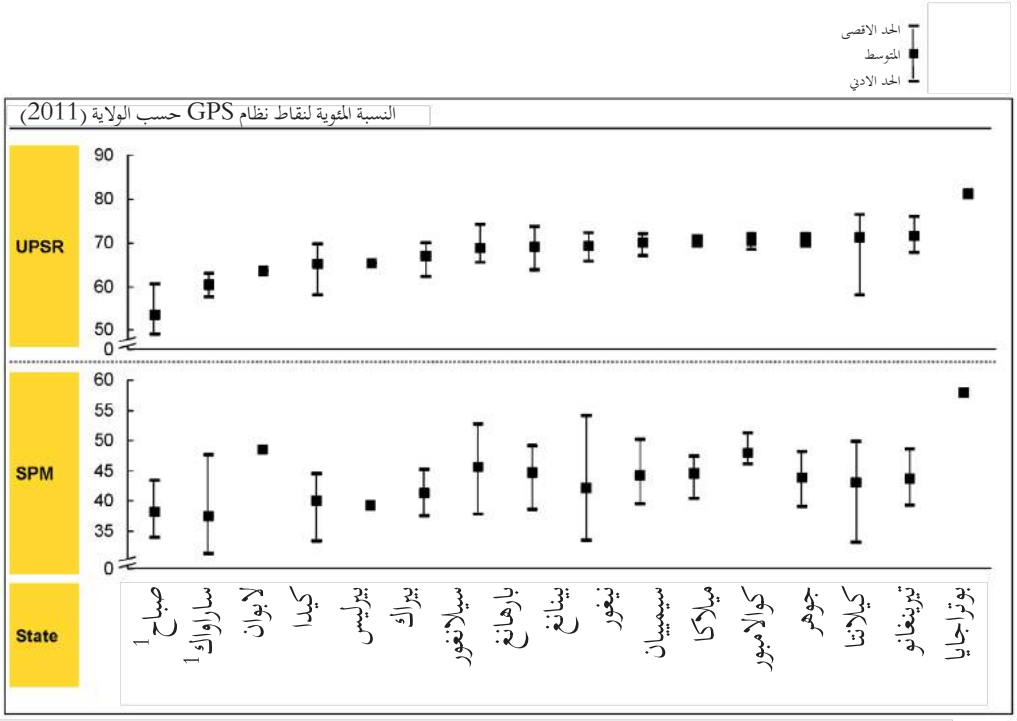

1. تم تقسيم المناطق الفردية في صباح وساراواك إلى مجموعات من المناطق لغرض هذا التحليل

المصدر: نقابة الامتحانات.

الشكل التوضيحي (3-24).

مقارنة فجوة المدارس الريفية والحضرية مع مرور الوقت.

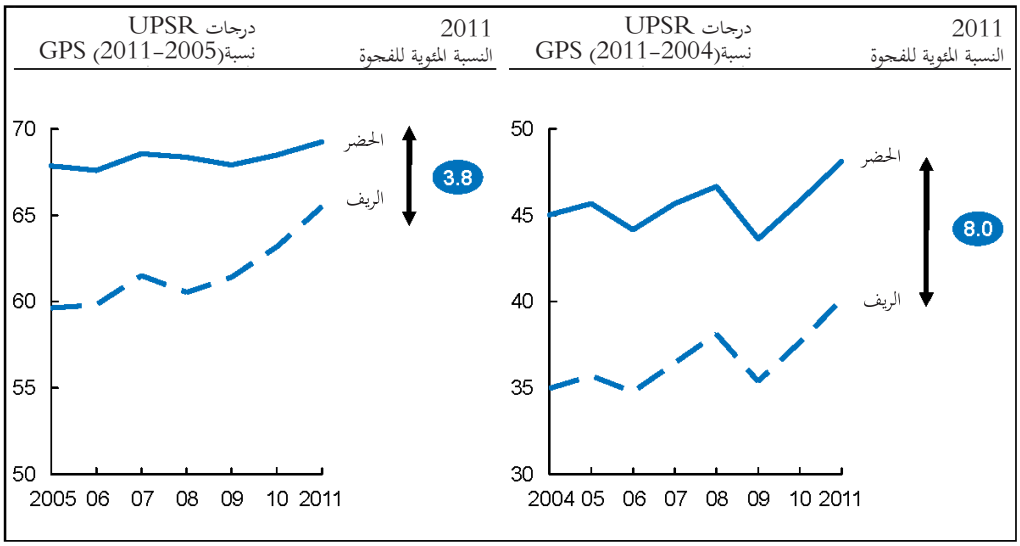

ملاحظة: المدارس الحضرية هي مدارس "باندارايا"، و"بندر"، و"بندر كيسيل". أما المدارس الريفية فهي مدارس "لوار بندر"

المصدر: نقابة الامتحانات

فجوة التحصيل أو الإنجاز بين الريف والحضر:

لقد ركزت الوزارة والجمهور طويلاً على عدم المساواة في النتائج التعليمية بين الطلبة الذين يذهبون إلى المدرسة في المجتمعات الحضرية مقابل تلك الموجودة في المجتمعات الريفية، فالولايات التي فيها نسبة أعلى من المدارس الريفية، مثل صباح وساراواك، كان أداؤهما أقل من الولايات التي فيها مدارس ريفية، ومع ذلك حققت ماليزياً تقدما واضحاً في هذا المجال، إذ إنّ الفجوة بين المدارس الريفية والحضرية تكاد تغلق تدريجياً مع مرور الوقت (الشكل التوضيحي 3-24).

في امتحانات (UPSR) تبلغ نسبة الفجوة اليوم بين الطلبة في المناطق الحضرية والريفية تقريباً (4) نقاط مئوية لصالح المدارس في المناطق الحضرية، أما على مستوى (SPM)، فيظهر أن الفجوة قد اتسعت إلى (8) نقاط مئوية، ويمكن أن يكون وراء هذه الفجوة الآخذة في الاتساع اثنان من العوامل:

الأول هو أن الفشل هو تراكمي، فالطفل الذي فشل في (UPSR)، من غير المرجح أن يكون قادراً على النجاح في (SPM)؛ وبالتالي فإن التدخل المبكر يكون حرجاً. أما العامل الثاني فهو عدم وجود اتساع فعلي، وبدلاً من ذلك حافظت فئة (UPSR)، في (2006) على فجوة بين الحضر والريف هي (8)نقاط مئوية حتى امتحان (SPM) في عام (2011).

الشكل التوضيحي (3-25).

مقارنة بين الدرجات الوطني والدرجات الوطنية من نوع (UPSR من 2005 إلى 2011).

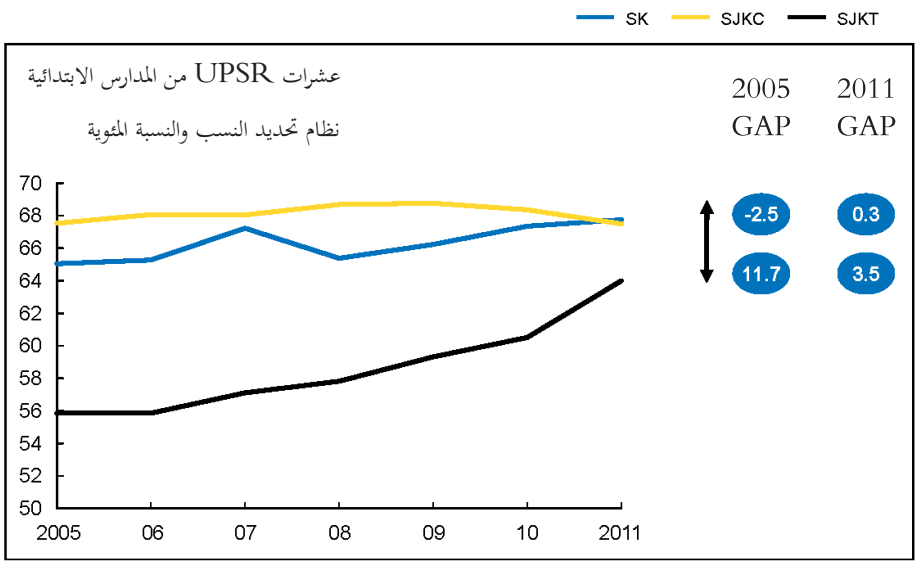

1. تحسب الفجوات على أنها الفرق في النقاط المئوية بين درجات (SK) أقل من درجات (SJKC أو SJKT).

فجوات التحصيل بين المدارس ذات الطابع الوطني تضيق بمرور الوقت:

يجب الانتباه إلى نتائج الطالب حسب نوع المدرسة، فالفجوات تضيق باستمرار، ففي المرحلة الابتدائية لا يزال (SJKT) متخلفاً وراء كل من (SJKC، وSKS) بنحو (4) نقاط مئوية في عام (2011) (الشكل التوضيحي 25-3)، ومع ذلك انخفضت هذه الفجوة إلى النصف تقريباً خلال السنوات الخمس الماضية، أما الفرق في الأداء بين (SK وSJKC) فلا يكاد يذكر عند 0.3 نقطة مئوية في عام (2011).

الشكل التوضيحي (3-26).

نتائج الامتحانات ومعدلات التسرب ومعدلات الالتحاق بالتعليم العالي حسب الجنس.

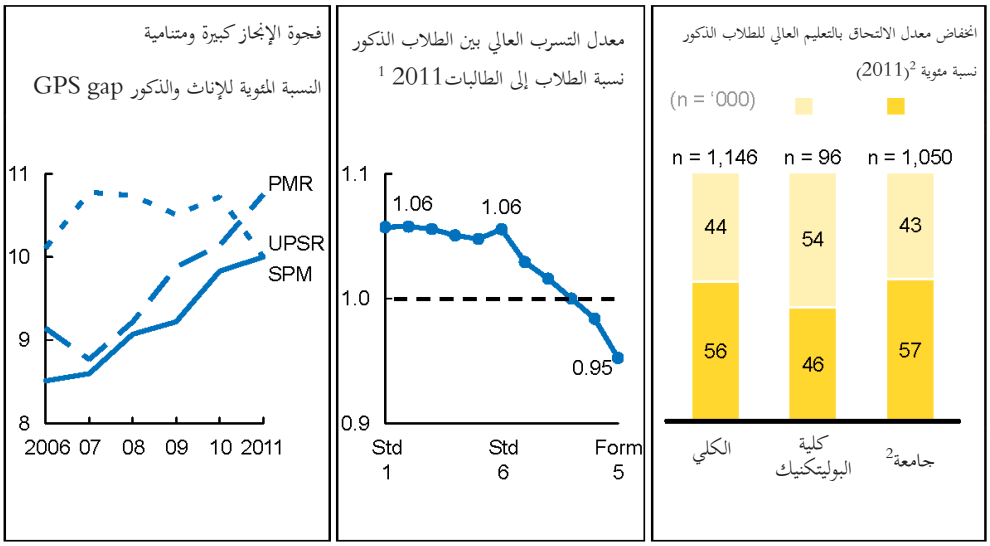

الفجوة بين الجنسين آخذة في الاتساع في قضية "الأولاد المفقودين":

إنَّ الفجوة بين الجنسين على حد سواء كبيرة ومتزايدة (الشكل التوضيحي 26-3)، إذ تتفوق البنات على الأولاد على الدوام، فالفرق بين أدائِهما واضح بالفعل على مستوى (UPSR)، ويزداد على مدى العمل الأكاديمي للطالب، فالذكور أكثر عرضة للتسرب، مما يؤدي إلى حالة تكون فيها نسبة الذكور إلى الإناث لأي فئة تقل عن السنة الأولى إلى الأنموذج (5)، أما على مستوى الجامعة فإن الطالبات يشكلن ما يصل إلى (70 %) من كل فئة واردة في بعض الجامعات، وقد اتسعت هذه الفجوة بين الجنسين على مستوى (PMR وSPM) على مدى السنوات الخمس الماضية، وهو الاتجاه الذي إذا لم يكبح جماحه فإنه ينطوي على خطر خلق مجتمع من الرجال الماليزيين الشباب الضعفاء تربوياً. ولحسن الحظ انعكس هذا الاتجاه في عام (2011)؛ من أجل تحقيق نتائج (UPSR)، مع انهيار فجوة الأداء من حوالي (11 إلى 10) نقاط مئوية.

وتشير مقابلات مع الآباء والأمهات، والمعلمين، ومديري المدارس إلى أن بعض الأولاد يكافحون مع المنهج الدراسي السائد، وربما يستفيدون من زيادة فرص الحصول على التدريب المهني أو الدورات الدراسية أكثر من التطبيقية، مع ذلك فإن عدداً محدوداً من الأماكن في المدارس المهنية والتقنية يمنع هذا

من الحدوث، وتتفاقم هذه المشكلة مع حقيقة أن الأولاد من الأسر الفقيرة هم أيضاً أكثر عرضة للتسرب من المدرسة ويبدأون العمل في وقت مبكر من أجل المساعدة في إعالة أسرهم.

إن ارتفاع نسبة التسرب من التعليم والأداء الأكاديمي الأقل بين الأولاد يُعدُّ مدعاة للقلق بالنسبة للوزارة، وإنَّ الشباب المغترب هم أيضاً مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن الضروري أن تفكر ماليزيا في إيجاد وسيلة لإشراك الأولاد في التعليم لضمان أن يصبحوا مصدراً قيماً لرأس المال البشري.

الشكل التوضيحي (3-27).

توزيع عدد الطلبة الذين يتلقون (KWAPM) بحسب الحزمة المدرسية في عام (2011).

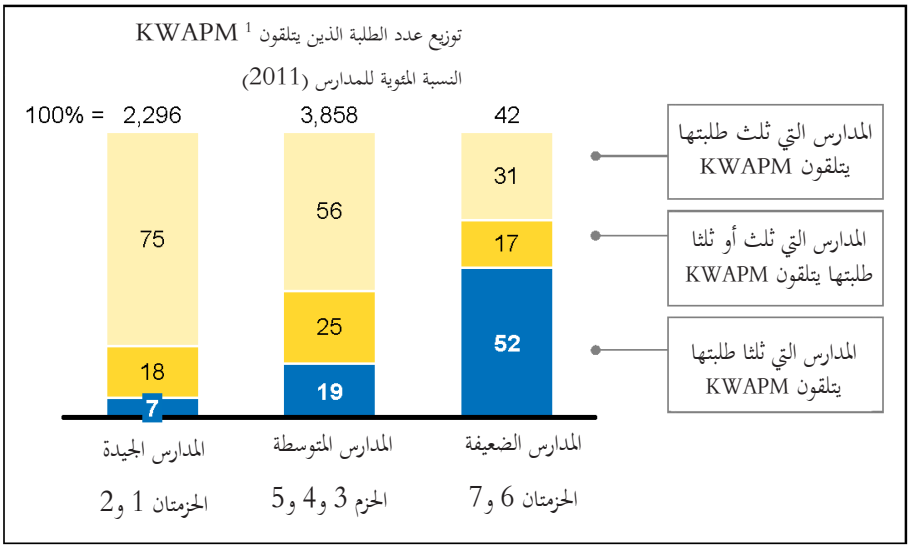

1. تم إدراج المدارس الابتدائية فقط، باستثناء (1060) مدرسة في ولاية صباح و(418) مدرسة في ولايات أخرى بسبب عدم اكتمال البيانات.

المصدر : قسم التمويل، منطقة النتائج الرئيسة الوطنية؛ قاعدة بيانات (EMIS).

ما يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي ذا تأثير كبير على أداء الطالب:

قد كانت الوزارة لمدة طويلة على دراية بأن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية تشكل تحدياً رئيساً أمام تحقيق نتائج منصفة، فالحرمان من التعليم، من حيث إنَّه كيف يكسب الآباء الكثير؟ وأين

يذهبون إلى المدرسة؟ يرتبطان بالتحصيل العلمي للطلبة، وهي ظاهرة يعاني منها العديد من الأنظمة التعليمية حول العالم، ومن أجل التغلب على هذا، التزمت الوزارة بالقضاء على عدم المساواة عن طريق مجموعة واسعة من المبادرات، بما في ذلك توفير المساعدة المالية للطلبة المحرومين.

هناك عدد من الأبعاد المستخدمة لقياس العلاقة بين مخرجات الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للطالب ونتائجه، ومنها: أعلى مستوى للتحصيل العلمي للوالدين، ومعدل دخل الأسرة في الولاية، ونسبة الطلبة الذين يتلقون المساعدة المالية الأساسية، وقد استخدمت نسبة الطلبة الذين يتلقون المساعدات المالية (KWAPM) كبديل للوضع الاجتماعي والاقتصادي، ويرجع ذلك إلى معايير أهلية الأسر ذات الدخل المنخفض، وتشير الأدلة إلى أن الطلبة من الأسر الفقيرة هم أقل عرضة للأداء، وكذلك الطلبة من الأسر متوسطة الدخل، أو ذات الدخل المرتفع، أما المدارس ذات التركيز الأعلى من الطلبة ذوي الدخل المنخفض فهم أكثر عرضة للوقوع في الحزمة (6 أو 7) على مقياس (NKRA) (الشكل التوضيحي 3-27). وبالمثل، فإن أكثر من ثلاثة أرباع جميع المدارس ذات الأداء العالي لديها أقل من ثلث الطلبة يحصلون على مساعدات مالية، ويبدو أن أكبر فجوات التحقيق في ماليزيا لا تزال تلك التي يقودها الوضع الاجتماعي والاقتصادي، على الرغم من استثمارات الحكومة الكبيرة حتى الآن.

من المرجح أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية -من حيث تكوين الجسم الطلابي- تساهم في العديد من ثغرات الإنجاز الأخرى التي نوقشت سابقاً، ولاسيما من حيث الموقع ونوع المدرسة (ولكن ليس الجنس)، وقد تبيّن أن تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على نتائج الطلبة هو أقل أهمية في ماليزيا مما كان عليه في الأنظمة الأخرى في جميع أنحاء العالم، فعلى سبيل المثال هناك (10 %) فقط من التباين في ماليزيا بين المدارس في تقييم (PISA 2009) يمكن تفسيره على أنه من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، كما هو مقارن بمعدل منظمة التعاون والتنمية (55 %)، الذي يشير إلى وجود فجوة أكبر بكثير في معظم البلدان الأخرى، وهذا هو الخبر السار بالنسبة لماليزيا، لأنه يشير إلى أن نظام التعليم لديها في طريقه لأن يكون منصفاً حقاً.

الفجوة في أداء الطالب لا تزال قائمة بين المدارس الخاصة والعامة:

تمثل المدارس الخاصة التي تستخدم المنهج الوطني الحالي فجوة أخرى في المساواة لأنها تسجل أعلى درجة بحوالي (6 %) عن المدارس العامة في (SPM)، وفي حين أن بعضاً من فجوة الإنجاز قد يكون راجعاً إلى بيئة تعليمية أفضل، ومن المحتمل أن جزءاً كبيراً من ذلك يرجع إلى طبيعة الانتقاء الذاتية لهذه المدارس، على الرغم من أن التسجيل في المدارس الخاصة التي تستخدم المنهج الوطني لا يمثل حالياً سوى (1 %) من إجمالي أعداد الطلبة، ويزداد الالتحاق مع ارتفاع مستوى دخل الأسرة.

بناء الوحدة من خلال التعليم:

كان التنوع العرقي والديني والثقافي الفريد في ماليزيا دائماً أكبر قوة لها، وأكبر تحد لها، وبينما تجد ماليزيا نفسها على نحو متزايد، في عالم حيث يمكن للخلافات أن تفرق، فإنه لم يكن أكثر أهمية للماليزيين لتشكيل الهوية الماليزية ولاحتضان التراث المتنوع، وكمساحة مشتركة لجميع الماليزيين فإن لدى المدارس قدرة فريدة من نوعها لتكون مكاناً لتعزيز الوحدة. والتحدي الآن هو أن النظام قد كافح لقياس الوحدة بطريقة منهجية. وتشير أفضل البيانات المتاحة إلى أن تنوع الطلبة والمعلمين في المدارس الوطنية قد انخفض، على الرغم من وجود درجة معقولة من التفاعل عبر الأعراق داخل الفصول الدراسية وخارجها.

إن الوحدة هي عنصر حيوي في سياق اجتماعي فريد من نوعه حقاً في ماليزيا، فهي عامل رئيس في تحقيق مجتمع من الأفراد متوازن ومتناغم على النحو المتوخى في فلسفة التربية الوطنية، وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت الوزارة مجموعة من الإجراءات للاستفادة من البيئة المدرسية لبناء وحدة وطنية، وسيتم تمثيل جميع الأعراق والثقافات في مواد المناهج، وطرق التدريس المستخدمة في المدارس، وإن النماذج الخاصة التي تعلم التقدير والتفاهم بين المجموعات المختلفة في ماليزيا موجودة أيضاً بنحوٍ كامل في منهج التربية

المدنية ومنهج التأريخ، وركزت البرامج المدرسية بنحوٍ واضح على بناء الوحدة مثل خطة تكامل الطلبة من أجل الوحدة التي تم إدخالها من قبل الوزارة، وتم أيضاً تشجيع الطلبة في مختلف أنواع المدارس، ومن مختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية للاندماج من خلال الأنشطة المشتركة للمناهج الدراسية مثل الرياضة والمسابقات، والسؤال الحاسم، هو كيف يمكن قياس الوحدة الوطنية. ويورد هذا القسم العديد من التدابير الممكنة لرسم صورة أين يقف النظام؟

ويبقى التسجيل الكلي للطلبة في النظام العام يعكس على نطاق واسع التركيبة السكانية الوطنية، هناك خيارات دراسة خاصة لديها بيئات أكثر تجانساً (الشكل التوضيحي 3-28)؛ وهذا هو نتيجة قيام الوزارة بتجهيز الآباء والأمهات بخيارات، وهي الخيار للطلبة لأن يدرسوا بلغتهم الأم، والخيار لمنهج يكون لديه تركيز أكبر على التعليم الديني، وبينما قد لا توجد ضرورة لعلاقة بين التجانس والوحدة، فإن البيئات المتجانسة من شأنها أن تعرض الطلبة لمختلف الثقافات والأعراق، وتطوير الفهم والتقدير للتنوع التي يُعَدُّ ضرورياً من أجل الوحدة.

هناك تقارب في المدرسة الثانوية، فحوالي (88 %) من الطلبة من مختلف المدارس الابتدائية يدخلون إلى مدرسة ثانوية واحدة (SMK)، ومع ذلك فإن بعض الطلبة لا يزالون يتلقون نوعاً من التنوع المحدود مثل الطفل الذي ينتقل من مدرسة (SJKC) إلى مدرسة صينية مستقلة، أو أن ينتقل من مدرسة (SK) إلى مدرسة ثانوية دينية وطنية، وفضلاً عن ذلك هناك أقلية صغيرة -ولكنها متزايدة- من الطلبة تترك نظام التعليم العام وتنخرط في المدارس الخاصة؛ وبالتالي ينتقلون إلى خارج تأثير الوزارة المباشر.

الشكل التوضيحي (3-28).

الهيكل الحالي لنظام التعليم الوطني والخاص.

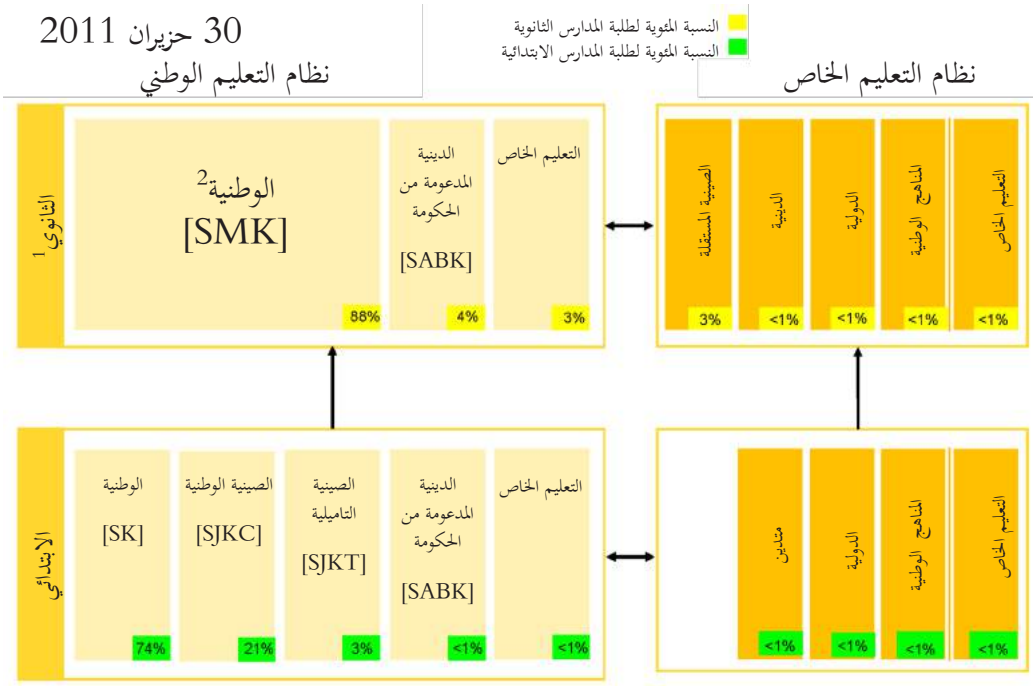

1. لم يتم تضمين مرحلة التعليم ما بعد الثانوي في هذا التحليل

تنوع المدارس في التعليم الماليزي:

يتألف نظام التعليم الماليزي من أكثر من (20) خياراً تعليمياً في المرحلتين الابتدائية والثانوية (الشكل التوضيحي 3-29).

المدارس الابتدائية العامة: تتألف المرحلة الابتدائية من ثلاثة أنواع رئيسة من المدارس: (SK، SJKC، وSJKT)، وكل نوع تحدده وسائل مختلفة للتعليم، وتمثل حوالي (99 %) من إجمالي عدد المسجلين الأولي، وفضلاً عن ذلك هناك عدة أنواع من المدارس عديدة تخدم مجموعات متخصصة، مثل الدينية (الإسلامية) ومدارس التربية الخاصة.

المدارس الثانوية العامة: تمتاز المدارس الثانوية بوجود طلبة قادمين من أنواع مختلفة من المدارس

الابتدائية، وتدرس هذه المدارس الثانوية الوطنية (SMK) بلغة البهاسا الماليزية، وتضم (88 %) من إجمالي عدد المسجلين في المدارس الثانوية، وهناك نسبة صغيرة من الطلبة الذين يختارون مدارس بديلة مثل المدارس الدينية، وحين الانتهاء من المدرسة الثانوية الدنيا (الأنموذج 3)، يكون لدى الطلبة أيضاً خيار متابعة مسارات بديلة تقنية ومهنية ورياضية، وفنية، وخيارات تعليم أخرى.

المدارس الخاصة: هناك عدد صغير –ولكنه متزايد– من الطلبة الذين يفضلون الالتحاق في المدارس الخاصة، تعمل هذه المدارس على المستويين الابتدائي والثانوي، وتشمل المدارس الخاصة التي تدرس المنهج الوطني، والمدارس الدولية والمدارس الدينية، وتشمل المدارس الخاصة حالياً (1 %) من إجمالي عدد المسجلين في المرحلة الابتدائية، و(4 %) من إجمالي عدد المسجلين في المرحلة الثانوية.

خيارات تعليمية أخرى: تشكل المدارس الصينية المستقلة أكبر عنصر من الخيارات التعليمية الأخرى في ماليزيا، وتستخدم هذه المدارس الصينية باعتبارها الوسيلة الرئيسة للتعليم وتدريس المناهج الدراسية التي وضعها دونغ جياو تسونغ.

الشكل التوضيحي(3-29).

نسب الالتحاق في المدارس المختلفة

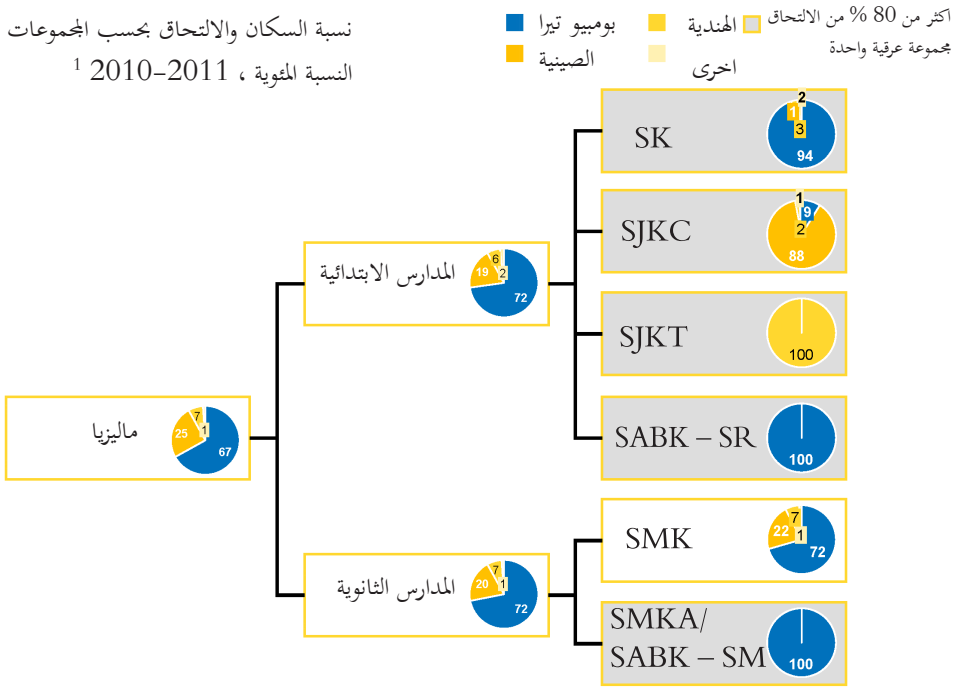

المصدر: إحصاءات التعليم الماليزي لعام (2011)؛ توزيع السكان والخصائص الديموغرافية لعام (2010) (إدارة الإحصاءات).

تنوع الطلبة:

من المهم أن ينعكس التنوع في ماليزيا على مدارس البلاد؛ وذلك لإعطاء الأطفال الماليزيين فرصة للعيش معاً والتعلم من زملائهم الماليزيين بصرف النظر عن العرق والدين والثقافة، وفي السنوات الأخيرة ازدادت الطبقات العرقية في المدارس، وارتفعت نسبة الطلبة الصينيين المسجلين في (SJKC) من (92 %) في عام (2000) إلى (96 %) في عام (2011) (الشكل التوضيحي 30-3)، وزداد عدد الطلبة الهنود المسجلين في (SJKT) أيضاً من (47 %) إلى (56 %) للمدة نفسها، أما في (SKS) فإن (97 %) من الطلبة هم عرقياً من طائفة بوميبوتيرا، وبينما تزداد بيئات الطلبة تجانساً، هناك حاجة متزايدة لإيجاد

السبل للطلبة من مختلف أنواع المدارس كي يتفاعلوا مع بعضهم.

الشكل التوضيحي (3-30).

اتجاهات الالتحاق بالمدارس الوطنية وذات النوع الوطني (2000-2011).

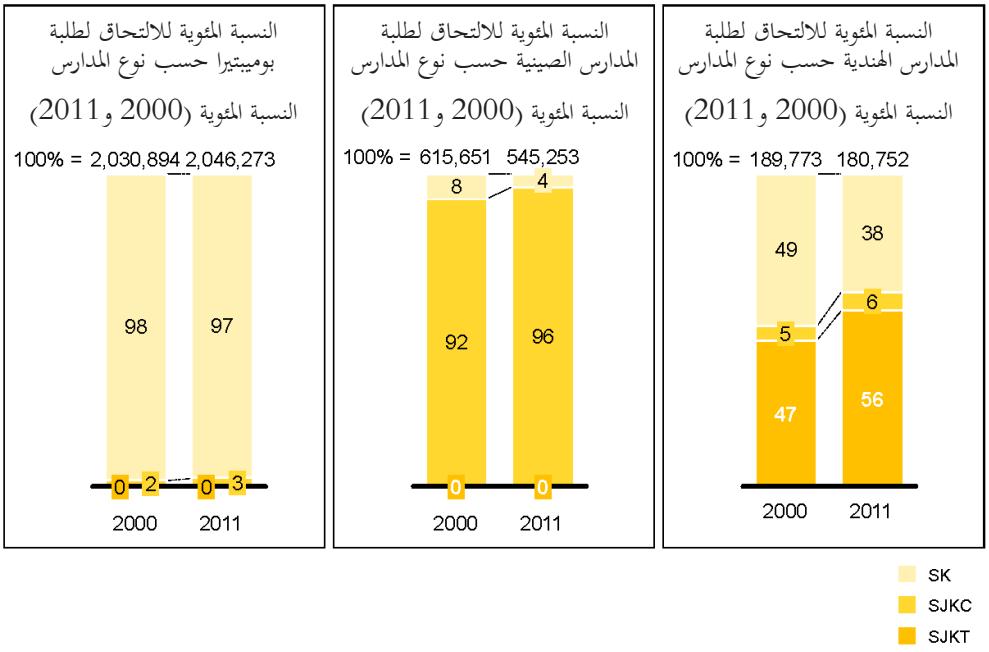

المصدر: قاعدة بيانات (EMIS).

تنوع المعلمين في المدارس:

يمثل المعلمون مثالاً قوياً لطلبتهم كقادة في الفصول الدراسية، وغالباً ما يصبحون قدوة للشباب، ومن المهم للطلبة أن يكون لهم قدوة من مختلف الأعراق؛ كي ينعكس ذلك على تنوع سكان ماليزيا بشكل صحيح، ولسد الفجوات بين الأعراق، مع ذلك فإن عدد المعلمين في (SKS) أصبح أقل تنوعاً وأقل تمثيلاً لسكان البلاد.

في عام (2001)، كانت نسبة (78 %) من المعلمين في جميع المدارس الوطنية من طائفة بوميبوتيرا، وازداد هذا الرقم إلى (81 %) في عام (2011)، وعلى الرغم من أن عدد المعلمين الهنود ظل متسقاً إلى حد ما بنسبة (5 %)، فقد انخفض عدد المدرسين الصينيين في المدارس الوطنية من (17 %)

إلى (14 %)، وبقيت أعداد المعلمين في فئة "أخرى" قريبةً من الصفر في المئة.

التفتيش في (JNJK) ومسوحات (JPNIN) تشير إلى فرص لتحسين الوحدة الوطنية:

أجرت (JNJK) تفتيشاً لعشرين مدرسة على حدة في عام (2011)، وكانت (11) منها من المدارس الابتدائية، وقد نظر المفتشون إلى عنصرين هما: إلى أي مدى عززت المدارس الوحدة بين الطلبة وذلك من خلال سياسات الجلوس بشكل "مختلط" في الفصول الدراسية، وإلى أي مدى أثبت الطلبة أنفسهم في الوحدة، أو ما إذا كان هناك تفاعل بين الطلبة عبر الأعراق داخل الفصول الدراسية وخارجها، وما إذا كانت مشاركة الطلبة في النوادي والمناهج الدراسية قائمةً على أساس العرق، وقد أشار مفتشو (JNJK) إلى أن تفاعل التلاميذ كان على مستوى جيد، إذ كانت هناك مستويات عالية من التفاعل بين الأعراق داخل الفصول الدراسية وخارجها، ومعظم الأنشطة المشتركة المناهج كانت تتألف من مجموعة طلابية متنوعة.

مع ذلك، أفاد المفتشون بأن هناك حاجة للمدارس ذات الكثافة الطلابية الأقل تنوعاً لاتخاذ مزيدٍ من التدابير الفعالة لخلق فرص للطلبة للتفاعل مع مختلف الأعراق والأديان والثقافات، ويؤيد ذلك أيضاً من خلال المسح الطولي الذي أجرته (JPNIN)، وقياس العلاقات الاجتماعية، الذي سجل فيه للشباب أقل بكثير من بقية سكان ماليزيا على نطاق أوسع.

تعظيم الكفاءة:

خصصت وزارة التربية والتعليم الكثير من الموارد لتطوير نظام التعليم، وقد مكن هذا الالتزام نحو توفير التعليم لجميع الأطفال الماليزيين الأمة من تحقيق النجاحات المختلفة، ففي وقت مبكر من عام 1980 كان إنفاق ماليزيا على التعليم الابتدائي والثانوي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أعلى المعدلات في شرق آسيا، وفي عام (2011) كان إنفاق ماليزيا، بنسبة (3.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى من معدل منظمة التعاون والتنمية البالغ (3.4 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك سبب للاعتقاد بأن ماليزيا قد لا تكون حصلت على أعلى معدل لعائد استثماراتها، ومن أجل ضمان أن ماليزيا ونظام التعليم الماليزي يتمكنان من مواكبة الدول النظيرة لها في بيئة العولمة هذه في القرن الحادي والعشرين، فالوزارة تلتزم مرة أخرى بتعظيم مواردها من أجل تقديم الأفضل دائما للشباب.

إن الموارد والدعم اللّذين يتيحهما نظام ما للمدارس يؤديان دوراً حاسماً في كيفية أداء المدارس، من خلال تمكين المعلمين ومديري المدارس من التركيز على الأنشطة الأساسية لتقديم التعليم والتعلم الفعال؛ لذلك فإن قدرة النظام على التخصيص على نحو فعال، واستخدام وإدارة أموالها أمر ضروري لقدرتها على

دعم المدارس في تحقيق المستويات المطلوبة من الأداء، ويستكشف هذا القسم مسألتين: (أ) كيفية مقارنة الإنفاق الماليزي على التعليم مع النسبة في الدول الأخرى، و(ب) ماذا كان تأثير هذا الإنفاق؟

يُعدُّ الإنفاق على التعليم الأساس في ماليزيا مرتفعاً نسبياً مقارنة مع نظيراتها على ثلاثة تدابير مختلفة، ففي عام (2011) كان الإنفاق على التعليم الأساسي في ماليزيا (36) مليار رنغيت –من حيث الأموال التي تنفق على العمليات والتنمية–، ويمثل هذا المبلغ (16 %) من إجمالي الميزانية الاتحادية لعام (2011)، وأكبر حصة واحدة بين الوزارات، وفضلاً عن هذه الميزانية، يتم تخصيص (12) مليار رنغيت آخر إلى وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى التي تقدم خدمات ذات علاقة بالتعليم، وهذا يوضح التزام ماليزيا بتحسين تعليم الأطفال، وهو أمر يستوجب أن نحتفل به.

ويمكن استخدام عدة تدابير لمقارنة نفقات الوزارة على التعليم مع الأنظمة الأخرى، فالأول والثاني، هو الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي، ويستخدمان عادة لحساب النفقات نسبة إلى أولويات أخرى في البلاد، والاختلافات في مستويات التنمية الاقتصادية بين البلدان، فيما يتم استخدام الثالث، وهو الإنفاق لكل طالب (لتعادل القوة الشرائية) لمقارنة مستويات الإنفاق المطلقة.

الإنفاق الماليزي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هو ضعف نظيره في دول آسيان:

لقد وجد استعراض النفقات الحكومة الذي قام به البنك الدولي في عام (2011) أن الإنفاق العام في ماليزيا على التعليم الأساس، مثل مرحلة ما قبل المدرسة وحتى الثانوية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر من ضعف هذا المبلغ في دول آسيان الأخرى (3.8 % مقابل 1.8 %)، وأعلى بنسبة (1.6 %) من اقتصادات النمور الآسيوية وهي كوريا الجنوبية وهونغ كونغ واليابان وسنغافورة (الشكل التوضيحي 31–3)، وهو أيضاً أعلى قليلاً من معدل منظمة التعاون والتنمية البالغ (3.4 %).

الشكل التوضيحي (3-31).

الإنفاق الأساس للتعليم في ماليزيا كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

النسبة المئوية (2011).

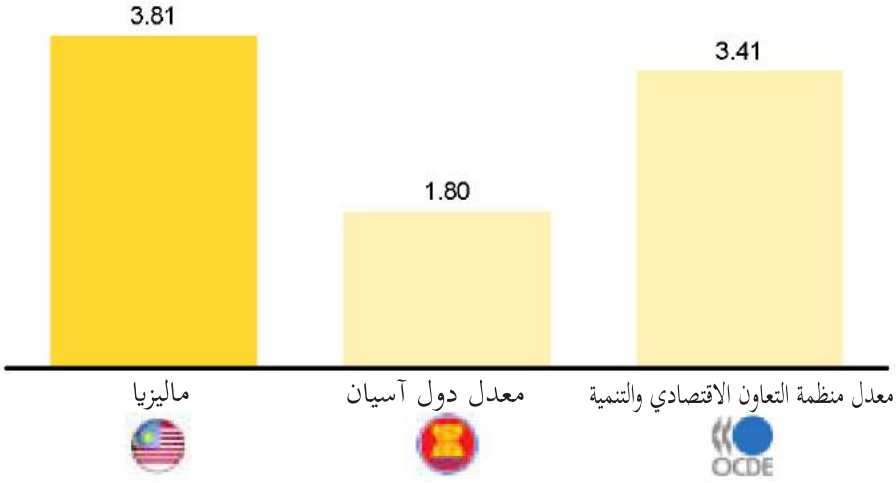

1. تشمل النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية والتطوير.

المصدر: إحصاءات البنك الدولي 2011.

الإنفاق في ماليزيا كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي يبلغ (16 %) تقريباً ضعف معدل الإنفاق لمنظمة التعاون والتنمية:

إن الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي مرتفع نسبياً بنسبة (16 %) في عام (2011)، وبالمقارنة مع نظيراتها الإقليمية تايلاند، وإندونيسيا، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، واليابان، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول مثل المكسيك وتشيلي، تأتي ماليزيا في المرتبة الثانية بعد تايلاند، ويقدر الإنفاق الماليزي بما يقرب من ضعف معدل منظمة التعاون والتنمية (8.7 %) من الإنفاق الحكومي (الشكل التوضيحي 3-32).

الشكل التوضيحي(3-32).

الإنفاق الأساس للتعليم في ماليزيا كنسبة مئوية من الميزانية الحكومية

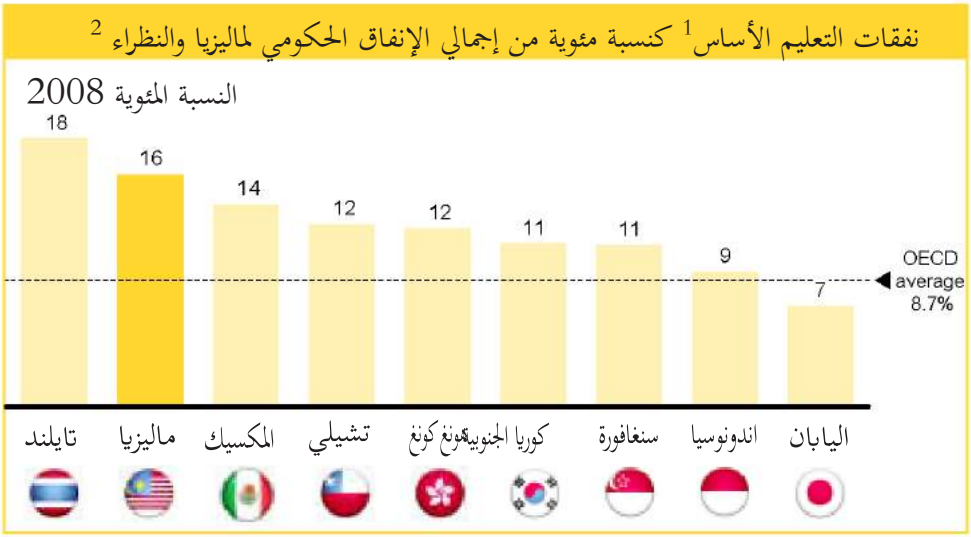

1. تشمل النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية / تطوير التعليم الأساس (الابتدائي والثانوي).

2. الأقران استناداً إلى التصنيف التالي: النمور الآسيوية (هونغ كونغ، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، واليابان)، (إندونيسيا، وتايلاند، وسنغافورة)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القابل للمقارنة (المكسيك، وتشيلي).

3. بيانات عام (2010).

ملاحظة: البيانات من (2008 أو 2010) اعتماداً على أحدث البيانات المتاحة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم في ماليزيا؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لمحة عن التعليم (2011؛ Singstat). وزارة المالية في تايلاند؛ ووزارة المالية في إندونيسيا؛ ومكتب التعليم في هونغ كونغ.

الإنفاق الماليزي لكل طالب غير قابل للمقارنة مع الدول النظيرة التي لديها الناتج المحلي الإجمالي نفسه للفرد:

إن النظر إلى النفقات لكل طالب يكشف لنا أن الإنفاق الماليزي أعلى قليلاً أيضاً مقارنة بنظيراتها التي لديها الناتج المحلي الإجمالي نفسه للفرد، وحين تحويل تلك الأرقام إلى الدولار الأمريكي، نرى أن ماليزيا تنفق نحو (1800) دولار أمريكي على كل طالب سنوياً، وهو ما يتساوى مع بلدان مثل تشيلي ورومانيا (الشكل التوضيحي 3-33).

الشكل التوضيحي (3-33).

الإنفاق على التعليم الأساس لكل طالب.

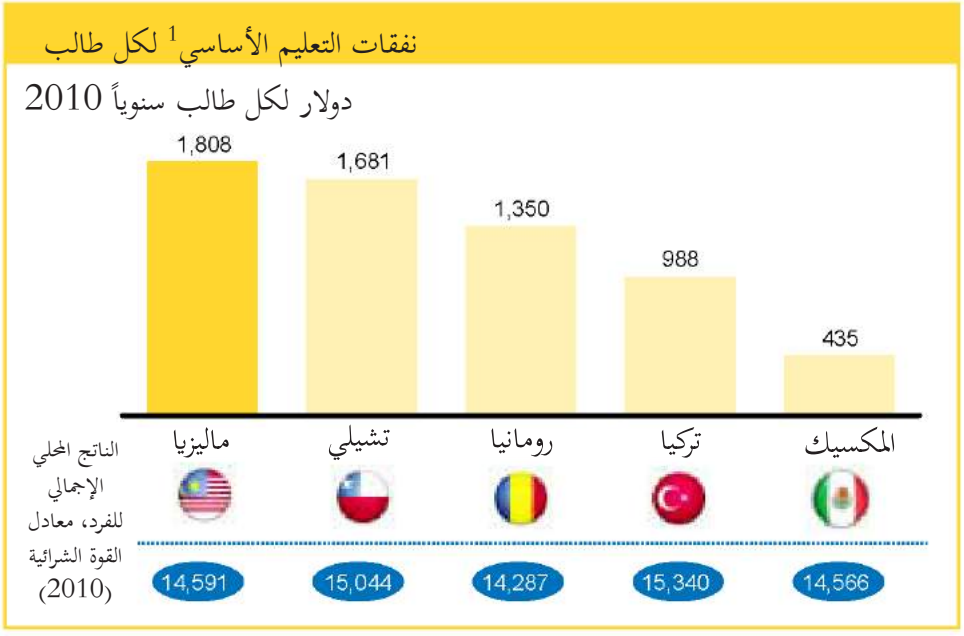

1. تشمل النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية / التطوير.

المصدر: وزارة التربية والتعليم في ماليزيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. البنك الدولي، وزارة المالية في تركيا؛ (EIU).

أي البلدان تنفق أكثر على التعليم؟

يركز هذا الفصل حصراً في نفقات التشغيل والتنمية في وزارة التربية والتعليم، التي تمتد من مرحلة ما قبل المدرسة إلى التعليم ما بعد الثانوي؛ وبالتالي فإن هذا لا يشمل فقط التكاليف على مستوى المدرسة من رواتب للمعلمين وتطوير للبنية التحتية، ولكن يشمل أيضاً الوزارة، والولاية، والمناطق فيما يتعلق بتكاليف العمليات ذات الصلة، وبينما أن تكلفة توفير التعليم العالي من قبل وزارة التعليم العالي ليست مدرجة هنا، يمكن القول إن ماليزيا تُعدُّ صاحبة أعلى نسب الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام، إذ في عام 2008 –ومن بين 102 من البلدان في جميع أنحاء العالم– جاءت ماليزيا في المرتبة 16 من حيث الإنفاق الحكومي على التعليم. (الشكل التوضيحي 3-34).

الشكل التوضيحي (3-34).

مقارنة ميزانية ماليزيا للتعليم الأساس والتعليم العالي مع بلدان أخرى (2008)

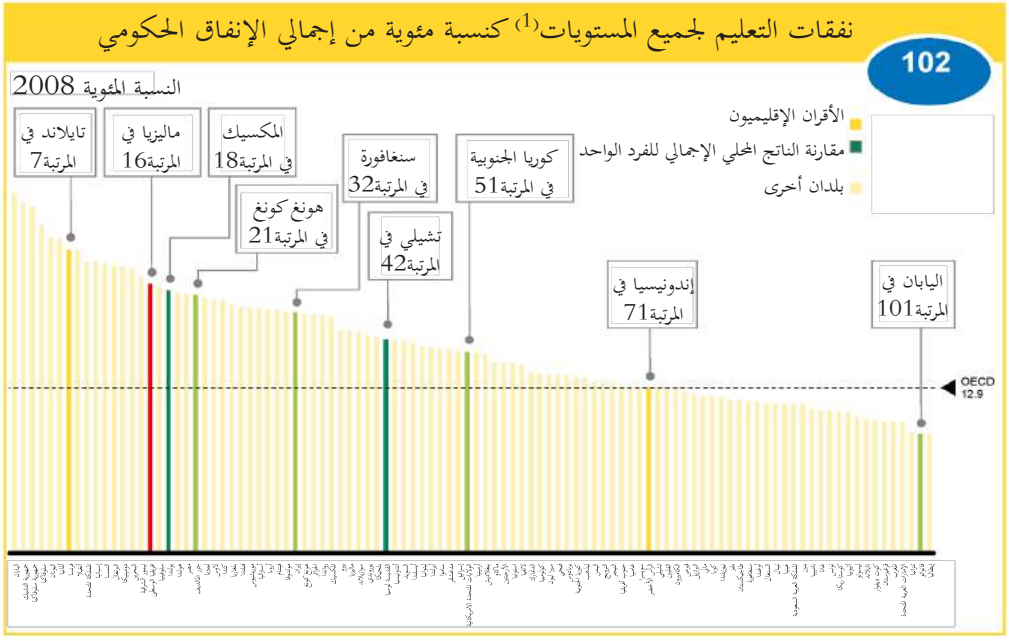

1. يشير الإنفاق على التعليم في المستويات إلى الإنفاق على التعليم الأساس من خلال مستويات

التعليم العالي لعام (2008) كونه آخر سنة متاحة.

المصدر: البنك الدولي 2008؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2008؛ مواقع الوزارة المحلية.

الإنفاق العالي يترجم إلى نتائج أفضل للطالب من حيث الوصول ولكن ليس بالضرورة من حيث الجودة:

من أجل تحديد كيفية الاستفادة من موارد الوزارة، من المهم دراسة العائد على الاستثمار في نظام التعليم الحالي، ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان الأخرى، وباعتبارها دولة نامية، فقد استثمرت ماليزيا موارد كبيرة في بناء البنية التحتية الإضافية، ولاسيما في المناطق الريفية والمناطق الداخلية من صباح وساراواك، وزيادة حجم قوة التدريس لتوسيع فرص الحصول على التعليم. وقد ترجم هذا الإنفاق بنجاح من خلال حصول الجميع تقريباً على التعليم الابتدائي، وتحسن كبير في الوصول إلى التعليم الثانوي.

مع ذلك لا تزال هناك مساحات واسعة للتحسين في المستقبل، ولاسيما فيما يتعلق بالجودة، ولا ترتبط المستويات الأعلى من الإنفاق بالضرورة مع نتائج أفضل (الشكل التوضيحي 3–15). فالولايات المتحدة الأمريكية –على سبيل المثال– تنفق أكثر من (10000) دولار لكل طالب، ولكن أداءها منخفض، وتأتي بعد شانغهاي التي تنفق ما بين (4000) إلى (5000) دولار لكل طالب.

يتخلف أداء ماليزيا وراء بلدان أخرى لديها مستويات مشابهة أو أدنى من الإنفاق، وإن نظم التعليم التي تستثمر بشكل أقل لكل تلميذ، مثل تلك التي في تايلاند، وتشيلي، تحقق على الرغم من ذلك نتائج طلبة متساوية أو أعلى بقليل من ماليزيا؛ وهذا يشير إلى أنه في حين أن هناك حاجة إلى عتبة معينة من الإنفاق، فإنه من المهم أن يتم توجيه المال لمعالجة العوامل الصحيحة من أجل ضمان النجاح.

فضلاً عن ذلك، ونظراً لثروة البلاد، كان أداء ماليزيا أقل مما كان متوقعاً، وتشير الأدلة الدولية إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد والدرجات في تقييم (PISA) (الشكل التوضيحي 3–35)، ومع ذلك، تبدو ماليزيا فاشلة إذا قورنت مع بلدان أخرى لها الناتج المحلي الإجمالي نفسه للفرد.

الشكل التوضيحي (3-35).

متوسط النتيجة مقابل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (2009+).

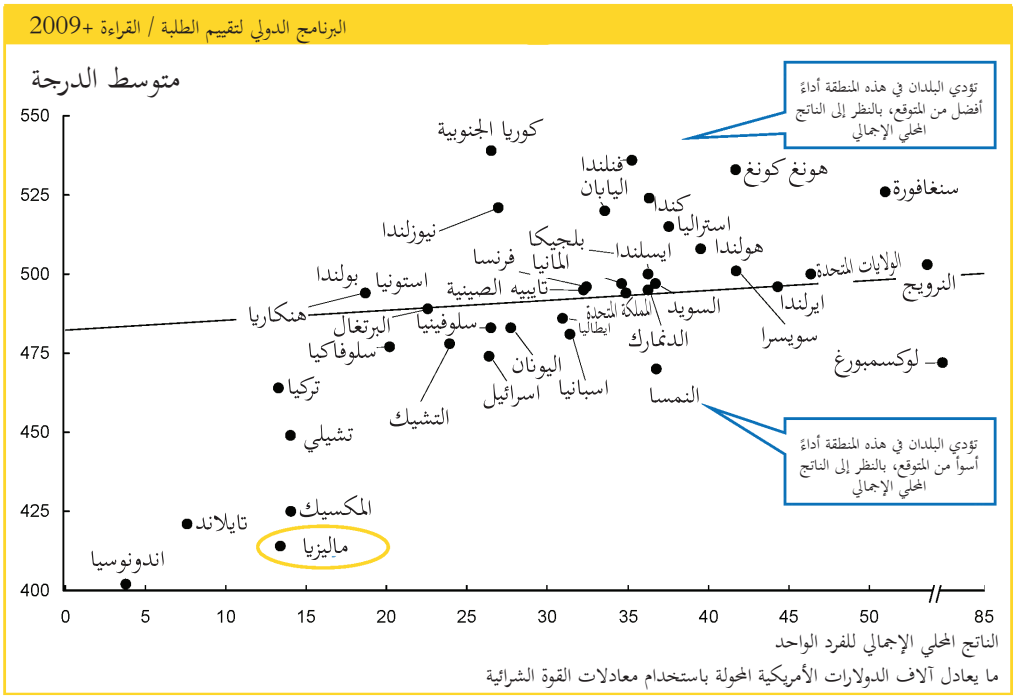

1. معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل (بالأسعار الثابتة لعام 2007) استناداً إلى بيانات عام (2010).

المصدر: البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (2009+، Global Insight).

كما هو موضح في هذا الفصل، كان أداء ماليزيا جيداً حيال الوصول إلى العالمية تقريباً في المرحلة الابتدائية، ومستويات عالية نسبيا من المشاركة في المرحلة الثانوية، أما فيما يتعلق بالجودة، فيبدو أن هناك عدم تطابق بين نتائج الامتحانات الوطنية والتقييمات الدولية التي يمكن أن تكون بسبب الاختلافات في المعايير. أما من حيث المساواة في التعليم، فإن الوضع الاجتماعي والاقتصادي ما يزال الدافع الأكثر

أهمية في التباين في نتائج الطلبة، على الرغم من استثمارات الحكومة المتضافرة في الدعم المالي للطلبة من الأسر ذات الدخل المنخفض، وتشير أفضل البيانات المتاحة حول الوحدة إلى أن تنوع الطلبة والمعلمين في (SKS) يتناقص، على الرغم من أن مستوى التفاعل عبر الأعراق ما يزال قوياً، وأخيراً، لم تسفر المستويات العالية من الإنفاق كما كان مطلوباً؛ وهو ما يدعو لتجديد الالتزام بضمان أموال الأمة واستخدامها بكفاءة.

استشرافاً للمستقبل، من المهم أن نفهم ما يدفع هذه النتائج بحيث يصل نظام التعليم الماليزي إلى سلم النجاح، وتقليل، إن لم يكن القضاء على مواطن النقص. على مدى تطور الخطة، من الواضح أن فلسفة التربية الوطنية والعديد من السياسات القائمة على النظام تظل مهمة اليوم كما في السابق، وكان التحدي هو في تنفيذ هذه السياسات، وعلى وفق ذلك فإن الفصول الأربعة المقبلة ستتناول أهمية العوامل التي تدفع باتجاه الطلبة، أو منعهم من ذلك، والأهم من ذلك، وضع حلول لمعالجة هذه الشواغل.

الفصل الرابع

تعلم الطلبة

الفصل الرابع

تعلم الطلبة

يتم الحكم على جميع أنظمة التعليم من كيفية تعلم الطلبة وتطويرهم في مدة وجودهم في النظام، وتطمح الوزارة إلى رفع جودة مخرجات الطلبة الماليزيين إلى مستوى يساوي الثلث الأول من النظم التعليمية في العالم، وتماشياً مع فلسفة التربية الوطنية، يركز نهج الوزارة في التعليم على تطوير الطلبة كلياً؛ وهذا يعني، أن يتناول النظام التعليمي التنمية الفكرية والروحية والعاطفية والجسدية، جنباً إلى جنب مع الشعور القوي بالهوية الوطنية، ويتناول هذا القسم الكيفية التي فيها تخطط الوزارة لتحقيق أهداف تعلم الطلبة من خلال إعادة تقييم المناهج الدراسية وتقييمها، والأحكام للتسليم للعلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات (STEM)، والسياسة اللغوية، وتجهيز الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة بما يحتاجونه، وأخيرا، القدرة على ترجمة السياسات إلى إجراءات لتحسين المدارس.

يجب أن تكون هناك محاذاة للمناهج والتقييم مع المعايير الدولية لضمان اكتساب الطلبة الماليزيين المعارف والمهارات اللازمة للنجاح في القرن الحادي والعشرين وما بعده، جنباً إلى جنب مع شغف التعلم مدى الحياة، وستقوم الوزارة بتعزيز جودة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). وسيتم تحديث السياسة اللغوية لتعزيز الكفاءة فيما لا يقل عن لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية. وستواصل الوزارة أيضاً دعم تعليم اللغة الصينية واللغة التاميلية في المدارس الوطنية، ومن خلال إجراء هذه التحسينات، سيتم إيلاء عناية خاصة لضمان حصول الفئات ذات الاحتياجات التي تختلف عن التيار الرئيس على كل الفرص لتحقيق إمكاناتهم، وأخيراً ستكون المدرسة هي مركز التعلم، وسيتم تعزيزها لضمان أن تترجم السياسات الطموحة باستمرار إلى تجربة عالمية المستوى في المدرسة والفصول الدراسية.

المناهج الدراسية والتقييم:

ستضمن الوزارة توفير منهج تقريبي مواكب للمعايير الدولية لإنتاج الطلبة بالمهارات المطلوبة للمنافسة على المستوى الدولي، وسيتناول المنهج الأبعاد الفكرية والروحية والعاطفية والبدنية لكل طالب، وسيتم التأكيد على تطبيق المعرفة وتنمية مهارات التفكير الناقد والخلاق والمبتكر، وستتوفر للطلبة فرصة لتعلم الفنون، والمشاركة في نشاط رياضي واحد على الأقل، وغيرها من الأنشطة المشتركة مع المناهج الدراسية، وستقوم الوزارة أيضاً بضمان إجراء تقييم شامل للطلبة من طريق الامتحانات الوطنية والتقييمات المدرسية، أما التدابير المتخذة فهي كما يأتي:

– إعادة تصميم مناهج المدارس الابتدائية والثانوية لتتماشى مع المعايير الدولية.

– ترقية أطر التقييم لزيادة البنود التي تختبر أعلى مهارات التفكير والتحرك نحو مستوى المرجعية القياسية في (PBS).

– تكثيف دعم المعلمين لضمان أن المناهج المكتوبة ستترجم بدقة في العملية التدريسية من خلال الموارد التعليمية الأفضل، وتوسيع دور المدرب المدرسي في التحسين (SISC +).

– التعريف ببرنامج (LINUS 2.0) مع نطاق موسع لمعالجة محو الأمية الإنجليزية.

– أدرجت الوزارة مساعدة اليونسكو وجامعة كيبانغسان ماليزيا لتقييم الجوانب المختلفة لتطوير المناهج الدراسية وتنفيذها، وقد تم تحليل المنهج الماليزي من ثلاثة أبعاد (الشكل التوضيحي 1–4).

– ما هو مكتوب في المناهج، أو "المنهج الكتابي": المعرفة والمهارات والقيم التي تشكل المحتوى، التي تحدد ما يجب أن يدرس من قبل المعلمين.

– ما يتم تدريسه في الفصول الدراسية، أو "منهج التدريس": المعرفة والمهارات المتقدمة المكتسبة، والقيم المغروسة في أذهان الطلبة.

– ما يتم فحصه، أو "المنهج الذي يتم معاينته": المعرفة والمهارات والقيم لدى الطلبة التي تم اختبارها، سواء في الامتحانات الوطنية مثل (PMR، UPSR، وSPM)، أو من خلال (PBS) التكويني و / أو التلخيصي الذي يرشد عملية التعليم.

الشكل التوضيحي (1-4).

ثلاثة أبعاد للمناهج الدراسية.

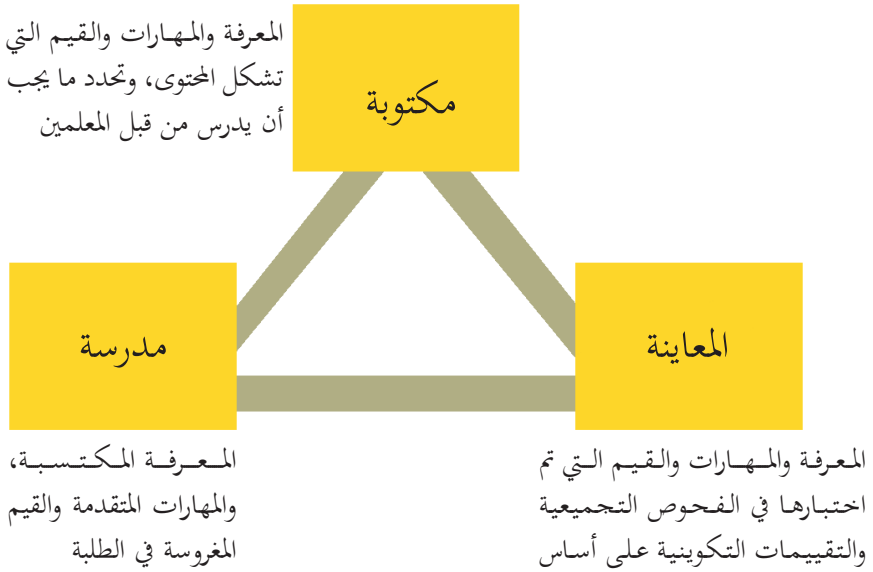

المصدر: اليونيسكو (2010).

يجب أن يشمل المنهج المكتوب تعليماً شاملاً على المستوى الدولي، وأن يتماشى مع فلسفة التربية الوطنية، ويجب أن تكون المناهج التي تدرس والمناهج المستهدفة في إطار وثيق مع المناهج المكتوبة. بعبارة أخرى: يجب أن تكون المناهج التي يتم تدريسها في الصف التي تدرس على المستوى الوطني متطابقة مع الهدف من المناهج المكتوبة. أما المناهج المعمول بها حاليا فهي (KBSR) و(KBSM)، ففي عام (2011) بدأت الوزارة طرح المنهج الجديد (KSSR) على مراحل، بدءاً من السنة الأولى، وبحلول عام 2016، سيكون (KSSR) متوفراً لجميع مراحل الدراسة الابتدائية، وهناك ايضا إصلاح قائم حالياً على معيار مماثل لمنهاج (KSSM) سيكون جاهزاً للطرح لطلبة السنة الأولى في عام (2017)، وهناك أيضاً نسخة منقحة من (KSSR) من المفترض أن تُطرح في عام (2017).

مهارات القرن الحادي والعشرين:

لقد أدرك المربون في جميع أنحاء العالم، أن الأطفال يحتاجون إلى مزيدٍ من المهارات في (القراءة والكتابة والحساب) حينما يتركون المدرسة، ففي القرن الحادي والعشرين الذي تسوده العولمة، فإن الحاجة لخلق رأس مال بشري ذي جودة عالية هي أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وبينما تتفق معظم البلدان على أن مناهجها الدراسية تحتاج لأن تشمل مجموعة جديدة من المهارات والكفاءات الموجهة نحو القرن الحادي والعشرين وما بعده، لا يزال هناك قدر ضئيل من الإجماع على ما هي هذه المهارات والكفاءات؟ تشير وزارة التربية والتعليم في سنغافورة إلى أن الأفراد المجهزين للقرن الحادي والعشرين سيكونون ذوي شخصية واثقة، وموجهة ذاتياً نحو التعلم، ومساهمين فاعلين، ومواطنين صالحين. ففي فنلندا تشمل الأهداف الأساسية للقرن الحادي والعشرين نمو الشخصية والهوية الثقافية والأممية، ومهارات الإعلام والاتصالات، والمواطنة التشاركية والمسؤولية من أجل البيئة، وضمان الرفاه الشخصي والمستقبل المستدام.

أما في ماليزيا، فقد حددت الوزارة مجموعة من المهارات والكفاءات التي تتماشى مع فلسفة التربية الوطنية، وستعطي للطلبة الماليزيين ميزة تنافسية على الصعيد الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية يهدف المنهج الوطني لخلق طلبة ماليزيين متوازنين ومرنين، وفضوليين، ومبدئيين، ووطنيين، ومفكرين، ويحبون التواصل والعمل الجماعي، (سيتم تضمين هذه النتائج في تطلعات الطالب الستة التي تم وصفها في الفصل الثاني). وستنعكس هذه المهارات والكفاءات في منهاج (KSSR) الجديد ومنهاج (KSSM) المقبل.

المنهاج المكتوب:

وضعت الوزارة المناهج الدراسية المكتوبة باستخدام مجموعة واسعة من المعايير من الأنظمة التعليمية الأفضل أداءً للتأكد من توافقها مع المعايير الدولية حول المعرفة والمهارات المتوقعة من الطلبة في مختلف الأعمار، وتتماشى هذه المعايير الدولية مع فلسفة التربية الوطنية لإنتاج المناهج المناسبة للسياق الماليزي. تقدم كل من المناهج الدراسية الابتدائية والثانوية مجموعة شاملة من العلوم، الاجتماعية، الإنسانية، أما الموضوعات المهمة مثل اللغة الماليزية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات فهي إلزامية. انظر (الشكل التوضيحي 2-4).

الشكل التوضيحي (2-4).

المصدر: قسم تطوير المناهج.

فضلاً عن التعليم الأكاديمي، يركز المنهج على الروحانية مع القدرة الفنية والرياضية، وتطوير الطفل كلياً. إن البرامج والمبادرات لتطوير هذه المكونات موجودة سواء في أثناء وقت الدراسة الرسمي، أم من

خلال مجموعة متنوعة من بعد الأنشطة الرياضية والمشاركة في المناهج الدراسية.

تماشياً مع السياسة التي تنص على أن كل طفل مسلم يجب أن يتلقى التربية الإسلامية في المدرسة، ستقدم المناهج الدراسية (KSSR و160 KBSR) دقيقة في الأسبوع للتربية الإسلامية لأبناء المسلمين، و(120) دقيقة في الأسبوع للتربية الأخلاقية للطلبة غير المسلمين، وفضلاً عن ذلك ستتضمن جميع المدارس الفنون البصرية والموسيقى والصحة والتربية البدنية، والالتزام بسياسة "رياضة واحدة لكل طفل" من خلال ضمان مشاركة كل طفل في نشاط رياضي واحد في الأقل.

تقوم الوزارة –بعد ساعات الصف الرسمية– بالتشجيع على المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والأنشطة المشتركة مع المناهج الدراسية، ويتم تشجيع جميع الطلبة على المشاركة في رياضة واحدة، أو نادٍ واحد؛ لضمان الوصول إلى مجموعة واسعة من الخبرات، ومن أجل تعزيز الرياضة وخبرة المشاركة في المناهج الدراسية، والتأكد من أن الطلبة يتعرضون للتنوع الكامل للمجتمع الماليزي، وتسعى الوزارة إلى توسيع برنامج (RIMUP) الذي سيسمح للطلبة من أنواع المدارس المختلفة العامة والخاصة، بالاندماج في مزيج من الأنشطة الرياضية.

وتستند الوثيقة القياسية (KSSR) إلى عنصرين، هما: معايير المحتوى، ومعايير التعلم. تحدد معايير المحتوى المعرفة والمهارات والقيم التي يحتاج إليها الطلبة. وبالمقارنة مع (KBSR، وKSSR) ازداد التركيز على مهارات مثل التفكير والإبداع والابتكار وريادة الأعمال، وتصف معايير التعلم درجة الكفاءة التي يحتاجها الطلبة فيما يتعلق بكل من معايير المحتوى على أساس سنة بعد سنة، وهذا التعبير "سنة بعد سنة" لمعايير التعلم يختلف عن مناهج (KBSR وKBSM) التي وصفت أهداف التعلم في نهاية كل مرحلة فقط (انظر الشكل التوضيحي (3–4) للحصول على ملخص بالاختلافات الرئيسة بين (KBSR وKSSR). وقد وضعت الوزارة أيضاً خططاً لإدراج عنصر واحد آخر في الوثيقة الموحدة لـ (KSSR)، وهي معايير الأداء التي تحدد مستويات الإنجاز لكل معايير المحتوى والتعلم، ويتوقع أن يتم تنفيذ (KSSM)، ابتداءً من العام (2017)، والتمسك بنهج مماثل للمعايير.

الشكل التوضيحي (3-4).

الاختلافات الرئيسة بين (KBSR والمناهج KSSR).

المصدر: قسم تطوير المناهج.

المناهج الدراسية التي يتم تدريسها:

لم تظهر الإمكانات الكاملة لـ (KBSR وKBS) في الفصول الدراسية كثيراً من الناحية التأريخية، وأسباب ذلك هي ذات شقين، أولاً: المهارات والمحتوى التي ينظر إليها المعلمون ستذهب من دون أن يتم اختبارها في الامتحانات الوطنية غالباً ما تقل في خطة الدرس لصالح المحتوى الذي يتم اختباره على نحو أكثر تواتراً، ثانياً: يعدُّ بعض المعلمين أقل فعالية في تعليم مهارات التفكير العليا المنصوص عليها في المناهج الدراسية المكتوبة أكثر من المرغوبة.

يقدم منهاج (KSSR) الجديد زيادة في التركيز على مهارات التفكير العليا، وهي خطوة واضحة في الاتجاه الصحيح لإصلاح المناهج الدراسية؛ مع ذلك إذا كان المنهج الجديد هو أن يتم تقديمها بحسب طريقة التصور، فإنه يتطلب مهارات معقدة لتقديم الدروس من قبل المعلمين مثل تصميم خطط ومواد درس لاحتياجات الطلبة في مختلف مستويات الأداء حتى داخل الصف نفسه. وقد أفاد استعراض اليونسكو (2012) أن هناك أدلة تشير إلى أن المعلمين على علم أو فهم للآثار المترتبة على الممارسات

الصفية للمفاهيم الأساسية لفلسفة وأهداف المناهج الدراسية، مثل التعلم المتكامل، والتعليم الشمولي، والإبداع، والابتكار.

المنهج الذي تتم معاينته:

في النقاش العام، كثيراً ما تترجم قضية التعليم إلى الاختبار في المناقشات حول ما إذا كان يجب إلغاء امتحانات (SPM، PMR، UPSR). يجب ألا يكون للامتحانات الوطنية التلخيصية بحد ذاتها أي تأثير سلبي على الطلبة، والتحدي هو أن هذه الامتحانات لا تختبر حالياً مجموعة كاملة من المهارات التي يطمح النظام التعليمي لإنتاجها.

أشار استعراض خارجي من قبل "مجموعة التعليم بيرسون" لأوراق الامتحانات الإنجليزية في (UPSR) ومستوى (SPM) إلى أن هذه التقييمات ستستفيد من إدراج المزيد من أسئلة اختبار مهارات التفكير العليا مثل التطبيق والتحليل والتركيب والتقويم. على سبيل المثال: أظهر تحليلهم لأوراق (2010 UPSR) واللغة الإنجليزية (2011)، أن ما يقرب من (70 %) من أسئلة اختبار المهارات الأساسية للمعرفة والفهم.

وقد بدأت (LP) سلسلة من الإصلاحات لضمان ذلك على وفق سياسات وعمليات التقييم، وتقييم الطلبة كلياً، ففي عام (2011)، وبالتوازي مع (KSSR)، طرحت (LP) شكلاً جديداً لـ (PBS) لكي يكون أكثر شمولية وقوة، ومنحازاً إلى المنهج الجديد للمرجعية القياسية، وهناك أربعة عناصر لـ (PBS) الجديد:

– يشير التقييم المدرسي إلى أشكال مختلفة من التقييم مثل الاختبارات التحريرية لقياس إتقان الطالب للموضوع، ويتم تقييم المدرسة من قبل المعلمين كالتقييم التكويني لقياس إتقان الطالب؛ من أجل تحسين التعليم والتعلم.

– يشير التقييم المركزي إلى اختبارات تحريرية، وعمل المشروع، أو اختبارات شفوية تقيم موضوعات التعلم، تقوم (LP) بتطوير أسئلة الاختبار، وتأشير برامج وأدوات التقييم، والمبادئ التوجيهية لاستهداف والدرجات والتقارير، غير أن الاختبارات تدار وتحدد من قبل معلمي المدارس على أساس المبادئ التوجيهية التي يقدمها (LP) .

– يشير التقييم السايكومتري إلى اختبارات القدرات وجرد الشخصية لتقييم مهارات الطلبة واهتماماتهم، والكفاءة، والموقف والشخصية، وتستخدم اختبارات الكفاءة لتقييم قدراتهم الفطرية والمكتسبة، على سبيل المثال في التفكير وحل المشكلات. ويتم استخدام الجرد الشخصي لتحديد

الصفات والخصائص الرئيسة التي تشكل شخصية الطلبة، وتقوم (LP) بتطوير هذه الأدوات وتقدم مبادئ توجيهية للاستخدام.

– الأنشطة البدنية والرياضية، وتشير إلى تقييم مؤشر التحمل وكتلة الجسم المادية، ومشاركة الطلبة، والمشاركة والأداء في مجال الرياضة، والهيئات النظامية، والنوادي، وغيرها من الأنشطة غير المدرسية، وتقوم المدارس بتنفيذ هذا التقييم استنادا إلى المبادئ التوجيهية التي يقدمها (LP) .

يتيح الشكل الجديد للطلبة أن يتم تقييمهم على مجموعة واسعة من الإنتاج على مدى مدة أطول من الزمن، ويوفر للمعلمين مزيداً من المعلومات العادية لاتخاذ الإجراءات العلاجية المناسبة لطلبتهم، ويؤمل أن تحد هذه التغييرات من التركيز الكلي على التدريس للاختبار، بحيث يمكن للمعلمين أن يركزوا المزيد من الوقت على تقديم تعليم ذي معنى كما هو منصوص عليه في المناهج الدراسية.

وفي عام 2014 سيتم استبدال الامتحانات الوطنية (PMR) ببرنامج (PBS)، وفي عام 2016 لن تكون (UPSR) مستمدة من الامتحان الوطني وحده، بل من مزيج من (PBS) والامتحان الوطني. ويبقى شكل (SPM) هو نفسه، مع تقييم معظم الموضوعات من خلال امتحان وطني، وبعض المواد من خلال مجموعة من الامتحانات والتقييمات المركزية.

وتقترح ردود الفعل الأولية حول بدء طرح (PBS) أن المعلمين لديهم حتى الآن فهم كامل لحجم التغيير، ويكافح بعض المعلمين والمدارس أيضاً لتطوير مهام تقييم خاصة وأدوات لعنصر تقييم المدرسة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية تقوم الوزارة بتعزيز التدريب المقدم للمعلمين لضمان أن يقوم المعلمون بتطوير المهام والأدوات لإجراء تقييم دقيق للمعايير المنصوص عليها في تقييم المناهج الدراسية، التي يتم قياس إنجاز الطلبة أو أدائهم في مقابل معايير الأداء، وليس المعيار النسبي.

خارطة الطريق: تطوير وتطبيق مناهج القرن الحادي والعشرين والتقييم:

تم في السنوات القليلة الماضية أدخال اثنين من التغييرات الكبيرة التي لديها القدرة على إحداث تغيير أساسي في طريقة الطلبة اليوم للتعلم عند تنفيذها بنحوٍ جيد: (KSSR وPBS)، وتعترف الوزارة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله؛ لضمان التنفيذ الفعال لهذه الجوانب، وستركز الموجة الأولى (2013–2015) على مبادرات الإصلاح على المدى القصير لتحسين المناهج المكتوبة، وتدريسها، وتقييمها بشكل فردي، وفي الوقت نفسه وضع الأساس لإصلاح أعمق. وستركز الموجتان الثانية والثالثة (2016–2025) على النظر في مقدمة لـ (KSSM وKSSR) المنقحة، وتطوير نماذج بديلة للسماح لمزيد من التعلم لدى الطلبة.

الموجة الأولى (2013 – 2015): تحسين المناهج الحالية والاستعداد لتغيير هيكلي:

تعتزم الوزارة لنظام التعليم تحقيق التكامل عبرها، وعلى المدى القصير ستطرح الوزارة مبادرات لتحسين المناهج المكتوبة، والمناهج التي يتم معاينتها، وكذلك إيجاد تنسيق أكثر عبر جميع الأبعاد الثلاثة.

تنقيح محتوى المناهج الدراسية لتتماشى مع المعايير الدولية:

سيتواصل تنقيح (KSSR وKBSM) تماشياً مع سياسة أن المنهج الوطني ينبغي أن يتضمن أفضل الممارسات الدولية وأن يكون المعيار الذي يهيئ المواطنين للمنافسة عالمياً، ستستمر الوزارة خلال عملية التطوير بقياس معايير التعلم ومحتوى المناهج في مقابل الأنظمة عالية الأداء؛ لضمان أن تتماشى هذه المعايير، وألا تكون المناهج "مكتظة"؛ حيث يكون اتساع المحتوى المغطى وعمقه في المنهج وعمق أكثر مما يمكن أن يدرس بنحوٍ فعال في سنة دراسية معينة، وفضلاً عن ذلك ستقوم الوزارة بإشراك خبراء دوليين مستقلين للتحقق من صحة نتائج هذه العملية المرجعية للغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات.

تكثيف نظم الدعم للمعلمين لتحسين عملية تقديم المناهج الدراسية:

سيتم تعزيز دور (SISC) من دور بدوام جزئي إلى دور بدوام كامل، وسيتم وضعها في (PPDK) وستصبح نقطة اتصال واحدة بين شعبة التنمية ونقابة الامتحانات والمعلمين، ويشمل هذا الدور مسؤوليات اتخاذ المناهج والتقييمات الجديدة إلى الفصول الدراسية، وتدريب المعلمين على المهارات التربوية، ورصد فاعلية التنفيذ. وسيكون للتعريف بـ (SISC) فائدة مزدوجة هي: (أ) تخفيض عدد المستويات المعنية في المناهج وتقييم الوضع، و(ب) توفير التدريب على أرض الواقع للمعلمين.

تتضمن الآلية الحالية لطرح تغييرات على نظام المناهج والتقييم خمس فئات (الشكل التوضيحي 4-4)، ويجب أن تُدرس المناهج الدراسية الوطنية للمدربين على المستوى الاتحادي الوطني، الذين سيقومون بتدريب المدربين على مستوى الولاية، والذين سيقومون أخيراً بدورهم بتدريب المثلين في المناطق، والذين يقومون في النهاية بتدريب المعلمين في كل مدرسة، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى مستويات متعددة من التخفيف للمنهج الدراسي، ومن شأن التعريف بـ (SISC) لاستبدال المدربين الحالي أن يقلل من عدد من الطبقات إلى ثلاث طبقات، مما يقلل من احتمال التخفيف، وسيشكل (SISC) صلة مباشرة بين المعلمين، من جهة، و(BPK وLP) من جهة أخرى؛ مما يتيح للمنهج المكتوب أن يترجم بشكل أكثر مباشرة وبدقة في المناهج الدراسية التي يتم تدريسها.

الشكل التوضيحي (4-4).

مقارنة أنموذج التسليم الحالي والمقترح.

إن عدد (SISC) الذي سيتم إدخاله بحلول عام (2015) سيزود المعلمين بتغطية أكثر مباشرة على أرض الواقع مما كان في السابق، ومن شأن هذا أن يبقيهم أكثر تركيزاً على التدريس؛ لأنهم لن يضطروا إلى ترك المدرسة لحضور الدورات، وسيكون التدريب أيضاً أكثر ملاءمة لمسألة المعلم؛ لأن (SISC) سيتيح لهم الفرصة لمراقبة المعلمين في الصف، وتقديم التغذية الراجعة الفورية، وسيكون التركيز في هذه الدورات التدريبية على إتقان المهارات التربوية الأساسية مثل تطوير مهارات التفكير العليا، وتعليم الأطفال مستويات القدرة المختلفة، وتقييم الطلبة بنحوٍ فعال.

فضلاً عن (SISC) ستقوم الوزارة بتنفيذ موارد تعليمية إضافية لضمان جعل المعلمين أكثر قدرة على تنفيذ (KSSR) في الفصول الدراسية، وتشمل هذه المواد الداعمة مكتبات فيديو للتدريس (انظر الفصل الخامس لمزيد من المعلومات). وستقوم الوزارة أيضاً بمعاينة ما المواد المطلوبة في المرحلة الثانوية

لمساعدة المعلمين على تقديم (KBSM) الحالية بطريقة تؤكد على المهارات والكفاءات الحاسمة للقرن الحادي والعشرين، وسيكون هذا تدبيراً مؤقتاً حتى يتم طرح (KSSM) مع مجموعتها الخاصة من موارد المعلم.

تطوير إطار تقييم لزيادة الأسئلة التي تختبر مهارات التفكير العليا:

ستضمن المراقبة الروتينية المنتظمة أن يتم تحديد المدارس التي تكافح من أجل تنفيذ (PBS) بسرعة، وسيحصل المعلمون ومديرو هذه المدارس المتخلفة على تدريب إضافي من قبل (SISC) حول وضع وتنفيذ (PBS) ولاسيما فيما يتعلق بدرجات المرجعية القياسية.

وستزيد الوزارة أيضاً بنحوٍ منتظم من نسبة الأسئلة في كل (PBS) والامتحانات الوطنية التي تختبر المستويات العليا من التفكير في السنوات الثلاث المقبلة، وستستند هذه الأسئلة إلى تصنيف بلوم (Bloom)، واختبار المهارات مثل التطبيق والتحليل والتقييم والخلق، وسيتم تعزيز عمليات التقييم لتشمل المهارات الإبداعية ومهارات حل المشكلات، وبحلول العام (2016) ستشكل الأسئلة التي تختبر

هذه المهارات (40 %) من أسئلة (UPSR)، و(50 %) من أسئلة (SPM).

تجريب برنامج البكالوريا الدولية (IB) في السنوات المتوسطة (MYP) لاستكشاف نهج بديل للتعلم:

ستستكشف الوزارة باستمرار المناهج التربوية الجديدة لتحسين نوعية التعليم والتعلم، وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقوم الوزارة بتجريب برنامج البكالوريا الدولية في السنوات المتوسطة لطلبة المدارس الثانوية في عشر مدارس، ابتداءً من عام (2013)، (وهذا يختلف عن برنامج دبلوم البكالوريا الدولية، وهو ما يعادل المؤهل لمستويات (A–)، التي يتم توفيرها حالياً من قبل اثنين من مدرستين متكاملتين في ماليزيا)، ستأتي عينة المدارس من الحزم (1–4)، وتشمل كلا من الريف والحضر لمدارس (SMK)، والمدارس الثانوية الدينية (SMKA). وسيتم اختيار المدارس استناداً إلى قائمة من المعايير المحددة التي تركز على القيادة والمدارس والبنية التحتية. كما سيتم استخدام نتائج هذا التجريب للإستدلال به في وضع وتنفيذ (KSSM).

إن برنامج البكالوريا الدولية للسنوات المتوسطة سيستخدم المنهج الماليزي، ويؤكد النهج التربوي على استخدام الأنشطة القائمة على المشاريع وتقنيات الاستجواب لتطوير قدرات الطلبة لمهارات التفكير العليا ولمساعدة الطلبة على معرفة العلاقة بين مختلف التخصصات، يستخدم برنامج البكالوريا الدولية في أكثر من (141) بلداً، ويسجل خريجيه علامات تفوق متوسط منظمة التعاون والتنمية، والحاصلين على المستوى (A) من الخريجين في الجامعة يثبتون أنه سيوفر العديد من أفضل الممارسات القيمة للنظام الأوسع.

إدخال (LINUS 2.0) بنطاق أوسع لمعالجة محو الأمية الإنجليزية:

تدعم سياسة الوزارة الحالية إجراءات الولايات العلاجية حيال أي طفل يكافح لإتقان القراءة والكتابة والحساب، وأنه يجب أن يتلقى الدعم اللازم للحاق بأقرانه، وقد تم توزيع برنامج (LINUS 1.0 في عام 2010) لتعزيز محو الأمية في لغة البهاسا الماليزية والكتابة والحساب بين الأطفال في المدارس الابتدائية في المستوى الأول، وقد أظهر برنامج نجاحاً كبيراً، وجرى تحسين مستوى محو الأمية في لغة البهاسا الماليزية من (87 %) إلى (98 %)، والكتابة والحساب من (76 %) إلى (99 %) في فئته الأولى.

سيبني (LINUS 2.0) على نجاحات (LINUS 1.0)؛ لمعالجة محو الأمية الإنجليزية، وكذلك محو الأمية في لغة البهاسا الماليزية والكتابة والحساب. أما الطلبة الذين سيتخلفون، فسيتم تجميع

ذلك خلال الصفوف ذات العلاقة وتدريسهم على وفق احتياجاتهم، أما المعلمون العاملون مع الطلبة فسيحصلون على تدريب موجه لضمان تجهيزيهم بأفضل الاستراتيجيات في مساعدة الطلبة على اللحاق بما فاتهم والانتقال فيما بعد إلى المناهج الرئيسة.

الموجة الثانية (2016 – 2020) والموجة الثالثة (2021 – 2025):

طرح المناهج الجديدة والمعدلة:

سيتم طرح (KSSM) والنسخة المنقحة من (KSSR) في عام 2017، وستتضمن ردود الفعل، والقياس، نتائج الاختبار للموجة الأولى، وستقوم الوزارة بتطوير المناهج الجديدة باستخدام مجموع عدد الساعات في العام الدراسي كنقطة انطلاق، وإزالة المحتوى والمهارات التي ليست ذات أولوية لتجنب الازدحام.

وفضلاً عن ذلك، فإن المهارات والكفاءات التي تم تحديدها للنجاح في بيئة اليوم المعولمة، ستكون جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية، مثل التركيز المستمر على الدروس العملية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستقوم الوزارة أيضاً بتعديل الأنظمة الحالية لمنح المدارس المرونة في الجداول الزمنية طالما أن المدارس ما تزال تقدم نتائجها للتعلم والمحتوى المنصوص عليه في المناهج الدراسية.

وستبدأ الوزارة أيضاً باستكشاف مسارات التعلم السريع، ويشمل ذلك السماح للطلبة ذوي الأداء العالي بإكمال المدرسة الثانوية في أربع سنوات بدلاً من خمس و / أو المدارس الابتدائية في خمس سنوات بدلاً من ست، وكذلك إنشاء برنامج للموهوبين والمتفوقين لأعلى (1 %) من عدد الطلبة، وستقوم الوزارة بالبحث بعناية وتقييم هذه الخيارات لضمان أن تكون هذه المسارات نفسيا وتنمويا مفيدة للأطفال، ويمكن تنفيذها بطريقة لا تربك النظام برمته، ولمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج يمكن الرجوع إلى القسم الخاص بـ ''الفئات ذات الاحتياجات الخاصة''.

العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM):

ستقوم الوزارة بضمان إعداد الطلبة بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات عالم يتم تحويله من قبل تطبيقات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وستعمل أيضاً على إرساء الأسس على مستوى المدرسة من أجل ضمان أن يكون لدى ماليزيا عدد كاف من خريجي (STEM) المؤهلين لتلبية احتياجات العمل من الصناعات التي تغذي اقتصادها، وتشمل التدابير المتخذة ما يأتي:

– زيادة اهتمام الطلبة من خلال المناهج التعليمية الجديدة وتطوير المناهج: دمج مهارات التفكير

العليا، وزيادة استخدام الأدوات التعليمية العملية وجعل المحتوى ذا صلة في الحياة اليومية لزيادة الفائدة.

– شحذ مهارات المعلمين وقدراتهم: تدريب المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية لتدريس المنهج المنقح.

– بناء توعية عامة وتوعية طلابية: زيادة وعي الآباء والطلبة بأهمية (STEM) من خلال حملات وطنية.

– تولي ماليزيا أهمية كبيرة للتعليم كونه وسيلة يمكنها من أن تصبح دولة متقدمة قادرة على مواجهة تحديات ومتطلبات الاقتصاد القائم على (STEM)، بحلول العام (2020)؛ ومن أجل ذلك وضعت الحكومة الماليزية درجة (40: 60) للعلوم / التقنية: الآداب (40: 60) سياسة التعليم في عام (1967)، وبدأت بتنفيذها في عام (1970)، وتشير السياسة إلى هدف الوزارة للحصول على نسبة من الطلبة المتميزين في مجال (STEM) بالنسبة لأولئك الذين لديهم زيادة تركيز على الأداب، ومع ذلك، لم يتم تحقيق هذا الهدف نتيجة لعوامل مختلفة سيتم مناقشتها في أدناه.

في العام (2011)، تخرج (45 %) من الطلبة من الفرع العلمي، بما في ذلك البرامج التقنية والمهنية، وفضلاً عن ذلك، فإن نسبة طلبة المدارس الثانوية الذين توافرت فيهم الشروط لدراسة العلوم بعد (PMR)، ولكنهم اختاروا عدم القيام بذلك قد ارتفعت إلى ما يقرب من (15 %)، وهذا يثير المخاوف حول قدرة النظام التعليمي على تخريج طلبة (STEM) بعدد كاف بالنسبة للاقتصاد، ويقدر المجلس الوطني للبحوث العلمية والتنمية أن ماليزيا ستحتاج إلى (493830) من العلماء والمهندسين بحلول العام (2020)، وتشير تقديرات وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى أنه سيكون هناك نقص يقدر بـ (236000) شخص، فضلاً عن ذلك –وكما لوحظ في الفصل الثالث– انخفض أداء الطالب في ماليزيا في (TIMSS) في المدة (1999 – 2011)، وأظهرت نتائج (2009) (PISA) أيضاً أن ماليزيا تقع في المرتبة الثالثة الدنيا من بين (74) دولة مشاركة، وهو أقل من المعدل الدولي ومعدل منظمة التعاون والتنمية، فتشير هذه الأرقام إلى الحاجة لتدخل قوي لمواجهة العدد المستهدف من خريجي (STEM)، وتحسين نتائج الطلبة في المستقبل.

تقييم الالتحاق بـ (STEM) والكفاءة:

هناك العديد من العوامل الكامنة وراء انخفاض نسبة الالتحاق وجودة مخرجات الطلبة في (STEM)، ويمكن إدراج العوامل التي تدخل ضمن نطاق الوزارة بما يأتي:

– الوعي المحدود حول (STEM): هناك نقص عام في الوعي بين الطلبة وأولياء الأمور حول

قيمة التعلم وأهميتها في الحياة اليومية. وقد وجدت دراسة سنة (2008) في المركز الماليزي لمعلومات العلوم والتكنولوجيا أن الوعي العام بحقائق العلوم والتكنولوجيا مثل ''مركز الأرض حار جدا''، و''كل النشاط الإشعاعي هو من صنع الإنسان'' أقل في ماليزيا بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وكوريا الجنوبية والهند، وقد عكست مناقشات المائدة المستديرة مع الجمهور الماليزي أيضاً عدم وجود الوعي بالفرص الوظيفية ذات الصلة بـ (STEM).

– صعوبة موضوعات (STEM): هناك تصور لدى الطلبة وأولياء الأمور بأن موضوعات (STEM) هي أصعب من مواضيع الآداب للتفوق فيها، وتتضح هذه النتائج من خلال عدد الطلبة الذين يختارون تيار الآداب بدلاً من الفرع العلمي، ويتشارك المعلمون ومديرو المدارس في كثير من الأحيان هذا التصور، ودائماً ما لا يشجعون الطلبة لاختيار الفرع العلمي.

– منهج المحتوى الثقيل: يضع منهج (STEM) الحالي مزيداً من التركيز على المحتوى على حساب الجوانب العملية، ولا يؤكد بما فيه الكفاية على أهميتها في الحياة اليومية، وهذا يجعل الأمر أكثر صعوبة للطلبة لفهم قيمة (STEM) أو فائدتها لهم، وهذا العامل يساهم في انخفاض مستويات اهتمام الطلبة في هذا المجال.

– الجودة غير المتناسقة للتعليم والتعلّم: تفتقر مناهج التدريس والمناهج التعليمية التي تركز على المعلم والطلبة إلى فرص كافية لتكون حاسمة وخلاقة ومبتكرة، ويفتقر بعض المعلمين أيضاً إلى المعرفة المطلوبة في العلوم والرياضيات، وفضلاً عن ذلك، فإن بعض المعلمين يستثمرون بشكل كبير في إعداد الطلبة للامتحانات على حساب العناصر العملية للمنهج الدراسي.

– البنية التحتية المحدودة التي عفا عليها الزمن: في الوقت الراهن يوجد (20 %) من المدارس لديها مختبرات علوم متضررة ولم تعد عاملة، وتفتقر بعض المدارس إلى المعدات والمرافق الحديثة؛ وهذا يجعل من التدريس الفعال وتعلّم (STEM)، ولاسيما من خلال استخدام الأسلوب العملي أكثر تحدياً، ويؤثر على مصالح الطلبة.

خارطة الطريق: تعزيز تقديم (STEM) عبر نظام التعليم:

ستركز الموجة الأولى على تعزيز أسس البرامج الحالية وتشجيع طلبة المدارس الثانوية وما بعد الثانوية على التسجيل في الفرع العلمي، وستستند الموجة الثانية إلى تلك الأسس من خلال الانخراط في دعم مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك تلك الموجودة في قطاع التعليم غير الرسمي، أما الموجة الثالثة فستقدم رؤية لتقييم هذه المبادرات؛ من أجل تطوير خارطة طريق لمزيد من الابتكار.

"تحتاج ماليزيا –كأي دولة نامية– إلى خبراء في مجالات الهندسة، والعلوم، من القطاعات التكنولوجية والطب، ومن شأن انخفاض الاهتمام بموضوعات العلوم أن يعيق الجهود الرامية إلى تحسين الابتكارات التكنولوجية لجعل ماليزيا دولة ذات دخل مرتفع".

نائب رئيس الوزراء تان سري محيي الدين ياسين (تشرين الأول 2012).

الموجة الأولى (2013 – 2015): تعزيز الأسس:

رفع نتائج الطلبة والاهتمام من خلال نهج التعلم الجديد وتطوير المناهج:

كجزء من إصلاح المناهج الأوسع الموصوفة في قسم «المناهج والتقييم»، ستقوم الوزارة بمراجعة مناهج العلوم والرياضيات في المدارس الابتدائية والثانوية، وستأخذ هذه المراجعة بنظر الحسبان المعايير الدولية، فضلاً عن نتائج التشخيص الدقيق لنتائج الطلبة الماليزيين في تقييمات (TIMSS وPISA)، وسيشدد المنهج الجديد على مهارات التفكير العليا مثل التحليل والتفكير النقدي، وفرض الفرضيات وصنع القرار، وسيتم أيضاً تشجيع المشاريع والتعلّم القائم على التحقيق، من خلال زيادة استخدام العمل المختبري، والاستفسار الموجه للطلبة وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والمواد التعليمية، وستقوم الوزارة بتقديم برامج تعلّم حول التكيّف ونماذج التعلم المختلطة في المدارس، وفضلاً عن ذلك ستقوم الوزارة باستكشاف إمكانية زيادة الوقت التعليمي المخصص للرياضيات والعلوم، وتيسير المناهج الدراسية لتقليل التداخل في المحتوى مع موضوعات أخرى ومع مناهج (STEM) بعد المرحلة الثانوية. وبينما سيتم طرح (KSSM وKSSR) المنقحة في عام (2017)، ستقوم الوزارة في الوقت نفسه بتطوير وإطلاق سلسلة من وحدات زيادة الرصيد لكل من المناهج الدراسية الابتدائية والثانوية، وستطرح الوزارة هذه الوحدات الأعلى بحلول العام (2014).

ستراجع الوزارة أيضاً التقييمات الوطنية والمدرسية للعلوم والرياضيات في المدارس الابتدائية والثانوية، لزيادة نسبة الأسئلة التي تركز على المهارات الإبداعية ومهارات حل المشكلة، مثل تفسير البيانات والتقييم، فضلاً عن ذلك، ستقوم الوزارة بإعادة تقديم عناصر الاختبار العملي في الامتحانات الوطنية والتقييمات المدرسية لعام (2015). ومن أجل تحقيق ذلك، ستجري الوزارة عملية تقييم شامل للبنية التحتية الحالية لتحديد الثغرات في المعدات والمرافق ومعالجتها، وسيتعين على الوزارة أيضاً ضمان امتلاك المختبر عدداً كافياً، إذ سيتم توظيف مساعدين ومدربين لدعم المعلمين في هذا الجهد، ويجب توقع تكاليف إضافية لهذه الإجراءات.

التعلم المختلط:

يشير التعلم المختلط إلى تكامل المناهج التعليمية مع التكنولوجيا، وهذه الأخيرة عادة ما توفر للطلبة بعض العناصر للسيطرة على الزمان والمكان، والسرعة و / أو أسلوب التعلّم؛ وبالتالي فإن الأنموذج يتجاوز استخدام التكنولوجيا كأداة مساعدة في التعليم فقط، وبدلاً من ذلك ينشر الاستراتيجيات التعليمية والمناهج التربوية الجديدة.

لا يوجد أنموذج واحد –على ما يبدو– لبيان التعلّم المختلط، وتقسيم الوقت الصيفي إحدى الممارسات الأكثر شيوعاً بين الأنشطة التعليمية المستندة إلى المعلم القائم على الحاسوب، وخلال الجلسة التي تعتمد على الكمبيوتر، فيتمكن الطلبة من الاستفادة من برنامج التعلم التكيفي، ومن خلال أسلوب التعلم المفضل لديهم، ومن ثم يقوم المعلمون بتحليل البيانات الناتجة من البرنامج لتحديد المجالات التي تتطلب من الطلبة تدريباً إضافياً.

أما الأنموذج الآخر الذي تزداد شعبيته، فهو التعليم المعكوس، إذْ يقوم المعلمون بتعيين «قبل القراءة» على شكل محاضرات عبر الإنترنت أو دروس للتعلم الإلكتروني، يجب أن يقرأها الطالب كاملة في المنزل، ثم يتم استخدام الوقت الصيفي من خلال مجموعات نشاط، وتحديد المهام والمناقشات؛ بالتالي فإن دور المعلم يتطور من محاضر إلى منسق ومدرب.

شحذ مهارات المعلمين وقدراتهم:

أجرت الوزارة في عام (2013) عملية تشخيصية لتحديد الثغرات في معرفة المحتوى والمهارات التربوية بين المعلمين لموضوعات (STEM) عبر مجموعة من الاختبارات والملاحظات، ومن شأن هذا أن يمكن الوزارة من وضع نهج أكثر ملاءمة للتنمية المهنية، وسيكون هذا التشخيص أقرب إلى اختبار

تحديد المستوى في كامبريدج لمعلمي اللغة الإنجليزية، وسيتم تطويره إما داخلياً، وإما من مصادر التقييمات الوطنية أو الدولية الحالية.

أما في مجال التنمية المهنية، فستقوم الوزارة بجهود عديدة، ففي عام (2013)، ستطرح الوزارة تحسين مدربي المدارس المتخصصة (SISC +) للرياضيات، وتبحث عن طرق لتسريع ومقارنة طرح برنامج العلوم (SISC +) بحلول نهاية عام (2014)، وستقوم الوزارة أيضاً بتطوير الدرس اليومي للمكتبة لأفضل معلمي العلوم والرياضيات الذين يقومون بتقديم الدروس للطلبة من السنة الأولى إلى الأنموذج الخامس، بإمكان المعلمين أيضاً استخدام أشرطة الفيديو بحثاً عن الإلهام ودعم خطط الدرس، أو يمكن استخدام أمثلة من استراتيجيات التدريس الجيدة، من خلال المدربين في تقديم برامج التطوير المهني، أو حتى من قبل الطلبة كأداة مساعدة في المراجعة، وبينما سيتم طرح مناهج (KSSR وKSSM) المنقحة، وستقوم الوزارة أيضاً بتزويد المعلمين بالتدريب لضمان أن يكونوا قادرين على تقديم المناهج الجديدة على نحو فعال، وسيركز التدريب على معرفة المحتوى والأساليب التربوية اللازمة لتدريس المناهج الدراسية، مع التركيز على التجريب والتطبيق، وستقوم الوزارة بتدريب المعلمين على رسم الروابط بين عالم الطلبة والعالم العلمي، واستخدام الأفكار العلمية لتفسير الظواهر اليومية.

ومن أجل تسهيل تحسين تخطيط الدرس وتبادل أفضل الممارسات بين المعلمين، ستطلب الوزارة –ابتداءً من عام 2014 – من جميع المدارس جدولاً زمنياً أسبوعياً واحداً في الأقل، وتخطيط الدرس المشترك، وفترة الدراسة لجميع معلمي العلوم والرياضيات في كل مدرسة –ابتداءً من عام 2014 – ستعقد الوزارة أيضا مسابقات تخطيط درس إقليمية ووطنية للمعلمين حول الموضوعات التي كثيرا ما يعاني الطلبة من صعوبتها، وسيتم نشر أفضل الممارسات التي تم تحديدها خلال هذه المسابقات لطبقة المعلمين على نطاق أوسع. ومن خلال تنفيذ هذه المبادرة، ستعمل الوزارة بشكل وثيق مع المنظمات الدولية مثل المركز الإقليمي لمنظمة التعليم في العلوم والرياضيات لوزراء التعليم في جنوب شرق آسيا (SEAMEO–RECSAM).

تعتزم الوزارة استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو أكثر فعالية لتزويد المعلمين والطلبة بالمعلومات والمصادر الإضافية. فعلى سبيل المثال: يمكن للمدرسين استخدام مصادر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل ألعاب الكمبيوتر التعليمية لجعل التعلم في (STEM) أكثر جاذبية، ومن شأن هذه الأدوات أن تساعد الطلبة المهتمين في توسيع استكشافهم لـ (STEM) على ما وراء المحتوى المشمول في الكتب المدرسية المقررة. ويمكن أن تستخدم هذه الأدوات على حد سواء في أثناء ساعات الدوام المدرسي وبعدها وعبر منابر متعددة.

بناء الوعي العام ووعي الطلبة:

تعتزم وزارة التربية والتعليم العمل مع وكالات حكومية أخرى (مثل: MASTIC وMOSTI)، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لطرح حملة وطنية لتوعية الجمهور عبر التلفزيون والصحف ووسائل الإعلام الاجتماعية، وابتداءً من عام (2013) ستشرك الوزارة المحطات الأرضية والقنوات الفضائية المحلية لتطوير خيارات بث أحداث معينة مثل المعارض العلمية، ومعارض الروبوتات، والمسابقات مثلما هو شائع في دول مثل كوريا الجنوبية، ومن العام (2014) فصاعداً، تخطط الوزارة للتعاون مع محطات تلفزيونية لتحسين برامج العلوم والرياضيات، على سبيل المثال: عن طريق غرس عناصر التفكير الأكثر أهمية في البرامج التعليمية الحالية وتطوير برامج جديدة، والانخراط في البرامج التعليمية، وفضلاً عن ذلك، تنوي الوزارة استكشاف توسيع برنامج (pusat sains bergerak) ليشمل المدارس في المناطق الريفية والنائية.

وستواصل الوزارة التعاون مع مؤسسات مثل المتاحف والمراكز العلمية لتطوير أو توسيع نطاق برامج التعلم للطلبة. ويمكن بناء هذه البرامج في المناهج الدراسية، أو تسليمها بعد المدرسة كأنشطة إضافية. وأخيراً ستعمل الوزارة على حملة لتثقيف الجمهور بتنوع الفرص الوظيفية في المجالات ذات الصلة بـ (STEM) وذلك لتشجيع مزيد من الطلبة على اختيار موضوعات (STEM).

الدعم من خلال الحوافز:

ستقوم الوزارة باستطلاع إمكانية توفير مزيد من الحوافز لتشجيع الطلبة في المرحلة الثانوية للتسجيل في الفرع العلمي، ويشمل هذا الإعفاء الضريبي للآباء والأمهات الذين لديهم أطفال في الفرع العلمي في النماذج رقم (6،5،4)، أو شهادة الثانوية العامة، وزيادة كمية المنحة الشهرية لطلبة (STPM) في الفرع العلمي. وستقوم الوزارة بتخصيص نسبة من الجوائز لمعلمين (STEM) المتميزين. ومن خلال منح المدارس حوافز لتشجيع المزيد من الطلبة لدخول الفرع العلمي، ستنظر الوزارة في تطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة بـ (STEM) مثل عدد طلبة العلم وجودة مرافق المختبر.

الموجة الثانية (2016 – 2020): البناء على الأسس:

ستشهد هذه الموجة طرح مناهج (KSSM وKSSR) المنقحة. وفضلا عن ذلك، –وابتداءً من العام (2019) فصاعداً–، ستبدأ الوزارة المشاركة في تقييم (TIMSS) للمرحلة الرابعة، وفضلاً عن المرحلة الثامنة التي تشارك فيها حالياً، ومن شأن هذا الإجراء أن يساعد الوزارة في تحديد مؤشر أداء العلوم والرياضيات لدى الطلبة الماليزيين الأصغر سناً في مقابل المعايير الدولية، وخلال هذه الموجة، ستقوم

الوزارة بتشجع تطوير مجتمعات التعلم بين المدارس؛ لتمكين المعلمين من تبادل الخبرات في تدريس المناهج الجديدة، والتعلم من بعضهم بعضاً وتقديم التغذية الراجعة للوزارة.

وفضلاً عمّا تقدم، سترفع الوزارة مستوى معدات ومرافق العلوم الموجودة في المدارس لضمان أن تكون مناسبة للتدريس الفعال وتعلم (STEM)، وتعتزم الوزارة أيضاً رفع مستوى غرف العلوم الموجودة في المدارس الابتدائية بحلول نهاية الموجة الثانية.

وستقوم الوزارة بتوسيع نطاق برامج توعية (STEM) لطلبة المدارس الابتدائية وأولياء أمورهم. مع اعتماد نهج غير رسمي لتعزيز الاهتمام بالتعليم في مجال (STEM) والمهن من خلال تنظيم معارض علمية متنقلة ومخيمات علوم مركزية، ومن شأن هذه السبل توفير التدريب العملي على فرص التعلم للطلبة وأولياء الأمور لفهم فوائد (STEM) واكتشاف أن تعلم العلوم والرياضيات يمكن أن يكون ممتعاً وذا صلة، وستقوم الوزارة بتشجيع المعلمين والطلبة للاستفادة أكثر من مراكز التعليم غير الرسمية مثل (Pe-trosains) والمركز الوطني للعلوم.

الموجة الثالثة (2021 – 2025): الابتكار للوصول إلى المستوى اللاحق:

ستقوم الوزارة بتقييم مدى نجاح كل المبادرات من الموجتين الأوليين، وتطوير خارطة طريق للمستقبل، وستعرض مبادرات وبرامج جديدة بحسب ما هو مطلوب.

اللغة:

– تهدف الوزارة إلى تطوير الطلبة الذين يجيدون لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية، والذين يتم تشجيعهم على تعلم لغة إضافية، وتشمل التدابير المتخذة الآتي:

– تنفيذ المنهج الجديد (KSSR) بلغة البهاسا الماليزية للطلبة الذين لغتهم الأم ليست البهاسا في المدارس من النوع وطني.

– إدخال برنامج (LINUS 2.0) مع اتساع نطاق معالجة محو الأمية في اللغة الإنجليزية.

– تعزيز تقديم دروس اللغة الإنجليزية، على سبيل المثال، بشكل شفوي في اللغة الإنجليزية للمرحلة الثانوية (OPS) أو من خلال "نظام المجموعات" للتعليم والتعلم، إذ يتم تجميع الطلبة بحسب مستويات كفاءتهم.

– تكثيف الاختبارات، وتحسين مهارات جميع المعلمين في مادة اللغة الإنجليزية بناء على اختبار كامبريج لتحديد المستوى واختبار (Aptis).

– اختبار وتحسين مهارات لغة البهاسا الماليزية لمعلمي المادة مع التركيز على المدارس ذات النوع الوطني.

– تقديم التدخلات العلاجية بلغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية وبرامج الدعم للطلبة الذين لا يستوفون مستوى الكفاءة المطلوبة.

– جعلها إلزامية للطلبة لتمرير ورقة مادة اللغة الإنجليزية في (SPM) ابتداءً من عام (2016).

– توفير إمكانية الوصول إلى تعلم لغة إضافية في المرحلة الابتدائية والثانوية.

الشكل التوضيحي (4–5).

الإطار الأوروبي المرجعي الموحد (CEFR).

وصف CEFR	
A1 قادرة على استخدام التعبيرات اليومية المألوفة والعبارات الأساسية للغاية تهدف إلى تلبية الاحتياجات. من نوع ملموس. قادرة على تقديم نفسه / نفسها والآخرين ، ويمكن طرح الأسئلة والإجابة عليها حول التفاصيل الشخصية مثل المكان الذي يعيش فيه أو الأشخاص الذين يعرفهم أو الأشياء التي يملكها. قادر للتفاعل بطريقة بسيطة شريطة أن يتحدث الشخص الآخر ببطء ووضوح وعلى استعداد للمساعدة.	مستخدم أساسي قادر على القيام بمهام "الحياة الحقيقية" ذات الطابع السياحي
A2 قادرة على فهم الجمل والتعابير المستخدمة بشكل متكرر ذات الصلة بالمناطق الأكثر إلحاحًا الصلة (على سبيل المثال ، المعلومات الشخصية والأسرية الأساسية للغاية ، والتسوق ، والجغرافيا المحلية ، والعمالة). قادرة على التواصل في المهام البسيطة والروتينية التي تتطلب تبادل بسيط ومباشر معلومات حول الأمور المألوفة والروتينية. قادرة على وصف جوانب بسيطة من له / لها الخلفية والبيئة المباشرة والمسائل في المناطق ذات الحاجة الفورية.	
B1 القدرة على فهم النقاط الرئيسية للمدخلات القياسية الواضحة في الأمور المألوفة التي تواجهها بانتظام العمل ، المدرسة ، الترفيه ، إلخ. القدرة على التعامل مع معظم المواقف التي يحتمل أن تنشأ أثناء السفر في منطقة ما حيث يتم التحدث باللغة. قادرة على إنتاج نص بسيط متصل حول موضوعات مألوفة أو من المصلحة الشخصية. قادرة على وصف الخبرات والأحداث والأحلام والآمال والطموحات وبإيجاز اعطاء اسباب وتفسيرات للآراء والخطط.	مستخدم مستقل القدرة على التعبير بفعالية عن وجهات النظر واحتجاز المرء في الخطاب الاجتماعي
B2 قادرة على فهم الأفكار الرئيسية للنص المعقد في كل من الموضوعات الملموسة والمجردة ، بما في ذلك مناقشات فنية في مجال تخصصه. قادرة على التفاعل مع درجة من الطلاقة و العفوية التي تجعل التفاعل المنتظم مع الناطقين الأصليين ممكن جدا دون إجهاد لأي منهما حفل. قادرة على إنتاج نص واضح ومفصل على مجموعة واسعة من المواضيع وشرح وجهة نظر على قضية موضوعية تعطي مزايا وعيوب الخيارات المختلفة.	
C1 قادر على فهم مجموعة واسعة من النصوص الطويلة والمطالبة ، والتعرف على المعنى الضمني. قادر على التعبير عن نفسه بطلاقة ودون عوائق بدون بحث واضح عن التعبيرات. القدرة على استخدام اللغة بمرونة وفعالية للأغراض الاجتماعية والأكاديمية والمهنية. قادر على إنتاج نص واضح ومفصل جيدًا حول الموضوعات المعقدة ، مع توضيح الاستخدام المراقب الأنماط التنظيمية والموصلات والأجهزة المترابطة.	مستعمل خبير قادرة على المشاركة الكاملة في الحياة المهنية والأكاديمية
C2 قادرة على فهم بكل سهولة تقريبا كل شيء يسمع أو يقرأ. قادرة على تلخيص المعلومات من مصادر مختلفة مكتوبة ومكتوبة ، وإعادة بناء الحجج والحسابات في متماسكة عرض. قادرة على التعبير عن نفسه تلقائيا ، بطلاقة ودقة شديدة ، تمييز ظلال دقيقة للمعنى حتى في أكثر الأوضاع تعقيدًا.	

المصدر: الإطار الأوروبي المرجعي الموحد.

لدى وزارة التربية والتعليم ثلاثة أهداف لتعلم اللغات:

– تعزيز الهوية المشتركة الفريدة بين الماليزيين من أجل التحدث بلغة وطنية مشتركة هي لغة البهاسا الماليزية.

– تطوير الأفراد ليكونوا جاهزين للعمل في الاقتصاد المعولم حيث اللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية للاتصالات.

– توفير فرص لتعلم لغة إضافية.

لقد امتازت ماليزيا بتراث متعدد الثقافات، فبينما يتحدث لغة البهاسا الماليزية معظم الماليزيين، والصينيين، والأقليات العرقية الأخرى الهندية، فإنهم يحتفظون بلغتهم الأم، وفضلاً عن ذلك، تستخدم اللغة الإنجليزية، لغةً ثانية في أجزاء كثيرة من الحياة المهنية والاجتماعية الماليزية، وهذا ما يجعل البلاد في وضع جيد لأن تتطور إلى أمة تتقن في الأقل أكثر من لغة واحدة، ويتم تعريف الكفاءة التشغيلية من خلال الإطار الأوروبي المشترك لمرجعية اللغات (CEFR) على أنها الطلاقة اللغوية المطلوبة للمشاركة الكاملة في الحياة المهنية والأكاديمية (الشكل التوضيحي 4-5)، وبينما يصبح العالم أكثر ترابطاً وتنافسية مما كان عليه في أي وقت مضى، لا بدَّ لماليزيا أن تستفيد من المزايا الكامنة لتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. تركز الأنظمة التعليمية الآسيوية المجاورة في الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة بنحوٍ متزايد على تطوير الطلبة الذين يجيدون لغتهم الوطنية، واللغة الإنجليزية لزيادة فرص توظيفهم في سوق العمل العالمية، وتحتاج ماليزيا إلى تطوير اقتراح قيمة توظيف مماثلة.

وتبقى الكفاءة في لغة البهاسا الماليزية حجر الزاوية في سياسة اللغة الوطنية في ماليزيا، وسيكون التركيز على ضمان أن يكون الطلبة من جميع المجموعات العرقية قادرين عالمياً على التعلم والتحدث بنحوٍ فعّال باللغة الوطنية، وفضلاً عن ذلك، سيتم زيادة التعرض للغة الإنجليزية، ولغة البهاسا الماليزية، وسيتم رفع جودة تعليم اللغة الإنجليزية. وتقديراً للقيمة الاجتماعية والاقتصادية للتعددية الثقافية، سيتم اتخاذ خطوات لتعزيز الوصول إلى تعلم اللغة الصينية والتاميلية والعربية وغيرها من اللغات العالمية الرائدة، وسينعكس هذا الواقع بالفعل على نظام التعليم، إذْ يتعلم الطلبة لغة البهاسا الماليزية، واللغة الإنجليزية، ولغات إضافية أخرى.

ويتطلع نظام التعليم إلى خلق طلبة يجيدون لغة البهاسا الماليزية والإنجليزية في الأقل من الناحية العملية، وسيتم تشجيع جميع الطلبة على تعلم لغة إضافية إلى مستوى الكفاءة المستقلة، ومثلما تحددها (CEFR)، تشير الكفاءة المستقلة إلى القدرة على احتفاظ المرء بالخطاب الاجتماعي، وتهدف الوزارة، بحلول العام (2025)، إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- يحقق (90 %) من الطلبة الحد الأدنى من المعرفة في لغة البهاسا الماليزية على مستوى (SPM).
- يحقق (70 %) من الطلبة الحد الأدنى من المعرفة في امتحان كامبردج (1119) باللغة الإنجليزية على مستوى (SPM).
- يحقق (30 %) من الطلبة الكفاءة المستقلة في لغة إضافية.

تقييم الكفاءة اللغوية في ماليزيا:

هناك كفاءة تشغيلية على نطاق واسع في لغة البهاسا الماليزية بين الطلبة، إذ إن (75 %) من الطلبة حققوا الحد الأدنى من المعرفة في (SPM) في عام (2010). فلغة البهاسا الماليزية تحصل دائماً على أقوى معدلات نجاح في المواد الأساسية في (PMR، UPSR، وSPM). وتُعدُّ لغة البهاسا الماليزية في المدارس الوطنية والمدارس الخاصة المسجلة لدى الوزارة، لغة التدريس في أكثر من (80 %) من المناهج الدراسية في لغة البهاسا الماليزية، وهذا يضمن الانغماس الكامل في اللغة، وتزويد الطلبة بالقدرة على التطوير والتعبير عن الأفكار المعقدة بلغة البهاسا الماليزية.

لتحقيق تطلعات (90 %) من الطلبة الذين يحققون المعرفة بلغة البهاسا الماليزية على مستوى (SPM)، سيحتاجون إلى معالجة التفاوت في الأداء بين مختلف المجموعات العرقية، أما طلبة أقلية بومبيوتيرا فكان أداؤهم قوياً بنسبة (84 %) في (SPM) بلغة البهاسا الماليزية، مع ذلك لم يحقق (63 %) من الطلبة الصينيين و(57 %) من الطلبة الهنود إلى المستوى نفسه من الإنجاز (الشكل التوضيحي 6–4). ويرجع هذا أساساً إلى انخفاض التعرض للغة البهاسا الماليزية في المدارس الوطنية. ويحضر (96 %) من الصينيين و(56 %) من الطلبة الهنود المدارس الوطنية، إذ يتم تدريس المواد باللغة الصينية أو التاميلية، ويتم تقسيم وقت التدريس المخصص للغات في المدارس الوطنية بين لغة البهاسا الماليزة، واللغة الإنجليزية، واللغة الصينية أو التاميلية، ويتلقى الطلبة عدد ساعات تدريس في لغة البهاسا الماليزية مقارنة بطلبة المدارس الوطنية، وللتعويض عن ذلك، فإن معايير مناهج لغة البهاسا الماليزية والتقييم تكون أقل بالنسبة لطلبة المدارس من النوع الوطني.

الشكل التوضيحي (4-6).

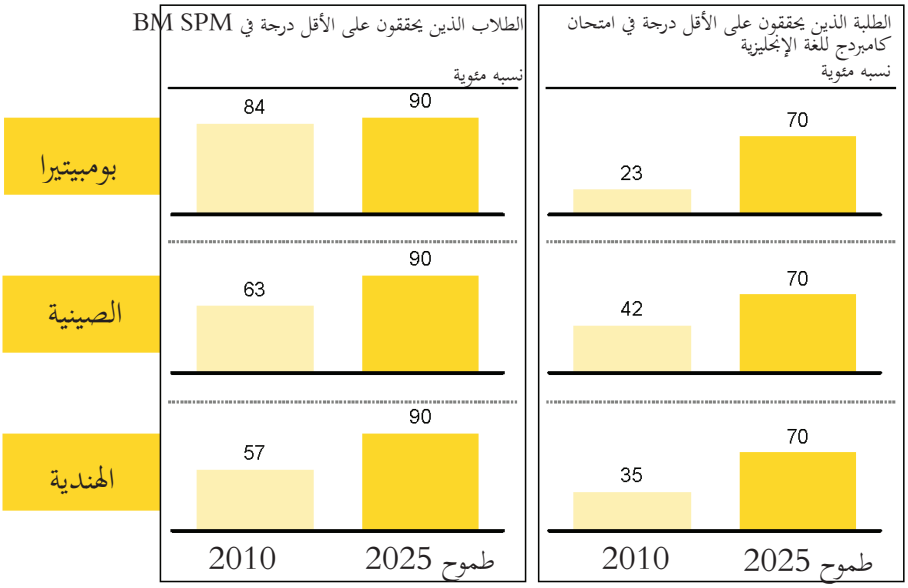

المصدر: نقابة الامتحانات

مقارنة بلغة البهاسا الماليزية، كان أداء الطلبة الماليزيين في اللغة الإنجليزية أضعف، فقد حقق (28 %) فقط من الطلبة الحد الأدنى من المعرفة على امتحان كامبريدج (1119) في (SPM) باللغة الإنجليزية. وبينما يتغاير الأداء في اللغة الإنجليزية بسبب العرق، لا تصل جميع المجموعات العرقية الرئيسة الثلاث إلى حد كبير إلى مستوى كفاءة (70 %)، فيما لا يحقق سوى (23 %) فقط من طائفة بوميبوتيرا، و(42 %) من الصينيين، و(35 %) من الطلبة الهنود الحد الأدنى في امتحان كامبريدج (1119) (الشكل التوضيحي 4-6). وتُعدُّ نتائج اللغة الإنجليزية أقل المواد الأساسية في (PMR، UPSR، وSPM).

ويبدو أن أداء الطلبة المنخفض في اللغة الإنجليزية كان بسبب الكفاءة المنخفضة بين معلمي اللغة الإنجليزية، وحينما تم أخذ عينة من أكثر من (7500) من معلمي اللغة الإنجليزية لاختبار كامبريدج لتحديد المستوى (CPT)، تبيّن أن عدداً كبيراً لا يلبي الحد الأدنى من مستوى الكفاءة المطلوبة لتعليم اللغة الإنجليزية، وهناك أيضاً عدم تطابق بين الموضوعات التي تم تدريب المعلمين على تدريسها والموضوعات التي كان يتم تدريسها، ونظراً لظروف لا يمكن تجنبها، لم يتم تدريب ما يقارب (30 %) من المعلمين الحاليين للغة الإنجليزية على تعليم اللغة الإنجليزية بينما تم تدريب ما يقرب من (3600) على

تعليم اللغة الإنجليزية وتدريس مواد أخرى، وأخيراً، تشير الأبحاث الدولية إلى أن الوقت التعليمي (15 – 20 %) في ماليزيا للغة الإنجليزية قد لا يكون كافياً للطلبة لبناء الكفاءة التشغيلية.

ويُعَدُّ التدريس بلغات أخرى إلى جانب البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية جيداً نسبياً، إذ إنَّ ما يقرب من 20% من طلبة المدارس الابتدائية يحضرون المدارس الوطنية النوع مع تعليمات في أي لغة كأن تكون الصينية أو التاميلية، ونسبة إضافية تقدر بـ 2% يلتحقون بالمدارس الدينية مع بعض التعليمات باللغة العربية.

وبحسب سياسة لغة الطالب، يُطلِبُ من جميع المدارس الحكومية تقديم اللغة الأم كمادة للتدريس إذا طلب ذلك ما لا يقل عن 15 طالباً، وفي ظل منهج (KSSR)، سيختار كل طفل تعلم لغة إضافية اعتماداً على توافر المعلمين، وفي الوقت الراهن، ينجح (15 %) من الطلبة في اختبار اللغة الصينية، والتاميلية، أو العربية الاختياري في (SPM)، وهناك العديد من الطلبة الذين يختارون تعلم لغات أخرى مثل اليابانية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية.

خارطة الطريق: إنشاء إجادة للغة على نطاق واسع:

ينبغي أن يكون كل طفل يمرُّ من خلال نظام التعليم الماليزي متقناً للغة البهاسا الماليزية وأن يضع ذلك ضمن أولوياته، ويتقن بشكل مستقل اللغة الإنجليزية، على النحو المحدد في (CEFR)، وسيكون الطلبة من المدارس الوطنية النوع بارعين في لغة إضافية، وهذا يتطلب رفع معايير لغة البهاسا الماليزية في المدارس الوطنية النوع، ودعم أفضل الطلبة المتخلفين في لغة البهاسا الماليزية، فضلاً عن تحسين تدريس اللغة الإنجليزية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وما أن يتم إجراء هذه التحسينات، فإن الوزارة ستحول اهتمامها إلى بناء نظام يخلق الكفاءة على نطاق واسع في لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية، وكذلك تشجيع الطلبة على تعلم لغة إضافية، وسيتم تكثيف الجهود بتطوير لغة البهاسا الماليزية إلى لغة معرفة، وبناء مزيد من المبادرات الحالية، وسيتم أيضاً إجراء تغييرات هيكلية تتجاوز مجرد تحسين نوعية تعليم اللغة الإنجليزية، وصولاً إلى خلق بيئة جيدة أكثر للغة الإنجليزية، وتنفيذ خارطة الطريق من خلال ثلاث موجات للمدة (2013 – 2025).:

– الموجة الأولى (2013 – 2015): تعزيز النظام الحالي:

ستركز الموجة الأولى على تحسين النظام الحالي، وعلى مدى السنوات الثلاث المقبلة، ستجعل الوزارة معايير المناهج موحدة بلغة البهاسا الماليزية في جميع المدارس، وتحسن تعليم اللغة الإنجليزية، وزيادة توافر خيارات لغة إضافية للطلبة ليس في المدارس الوطنية النوع، وسيحصل الأطفال الذين يعانون من

الأمية على دعم إضافي من خلال برنامج (LINUS 2.0) والدعم العلاجي بلغة البهاسا الماليزية في السنوات (4–6) لتمكينهم من مواكبة أقرانهم الرئيسيين.

تحسين مستويات لغة البهاسا الماليزية:

من أجل التغلب على المستويات الدنيا من الكفاءة في لغة البهاسا الماليزية في المدارس الوطنية النوع، طرحت الوزارة منهج (KSSR) الماليزي الجديد في عام (2011) للسنة الأولى، وسيكتمل الطرح لجميع السنوات في عام (2016). يُعَدُّ منهج (KSSR) بلغة البهاسا الماليزية الجديد مصمماً لتعليم الطلبة الذين لغتهم الأم ليست البهاسا. ويعرف عن هذا المنهج أنه يستلزم متطلبات تعلم أقل في السنوات الأولى من التعليم الابتدائي؛ ويتلاقى مع معايير اكتساب المهارات المماثلة كما هو الحال في المدارس الوطنية في السنة السادسة (الشكل التوضيحي 4–7)، مع تقييم مناسب.

وسيتم تدريب معلمي لغة البهاسا الماليزية في المدارس الوطنية لتقديم هذه المناهج الجديدة وتقديم تعليم فعال للطلبة الذين لغتهم الأصلية ليست البهاسا الماليزية، بواسطة دمج تقنيات التدريس المستخدمة في تدريس اللغة الإنجليزية كلغة ثانية، وبرامج تدريس اللغة الإنجليزية لغير الناطقين للغات أخرى (TE–SOL). وستقوم الوزارة باتخاذ تدابير مماثلة لتحسين المناهج والتدريس، والهدف من ذلك هو ضمان الكفاءة الأساسية بلغة البهاسا الماليزية لجميع الطلبة حين دخولهم المدرسة الثانوية، وتبقى اللغة الصينية أو التاميلية وسيلة للتعليم لجميع المواد الدراسية الأخرى في المدارس الوطنية النوع.

الشكل التوضيحي (4-7).

الفرق بين المناهج الدراسية بلغة البهاسا الماليزية في المدارس الوطنية والمدارس الوطنية من نوع (KSSR).

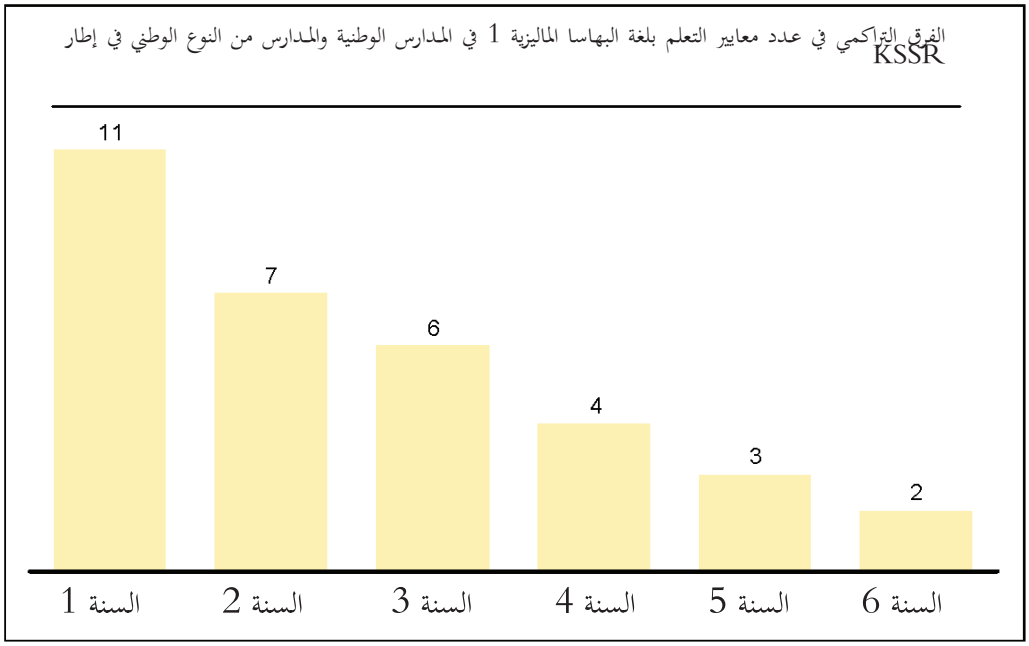

1. معايير التعلم هي معايير منفصلة يتم تدريسها للطلبة، ويتوقع أن يتم إتقانها لأنها تُقدَم من سنة إلى أخرى مثل "القدرة على الاعتماد من واحد إلى عشرة في لغة الباهاسا الماليزية". أما معايير التعلم التراكمية، على سبيل المثال، فمن المتوقع أن يتقن الطلبة في السنة الثانية معايير التعلم في السنة الأولى.

المصدر: شعبة تطوير المناهج الدراسية

فضلاً عن برنامج (LINUS 2.0) في السنوات من (1-3)، وستقوم الوزارة بإدخال دروس تقوية اختيارية بلغة البهاسا الماليزية في السنوات من 4 إلى 6، وسيتم تشجيع أولياء أمور الطلبة على إرسال أبنائهم لدروس التقوية، وسيكون للمدارس -بالتعاون مع أولياء الأمور- المرونة في تقديم ما يصل إلى خمس ساعات من دروس التقوية في الأسبوع، خارج ساعات الدوام المدرسي، ويمكن أن يشمل هذا الصفوف بعد المدرسة في عطلة نهاية الأسبوع، أو خلال العطل المدرسية، وسيقوم أفضل معلمين لغة البهاسا الماليزية في كل مدرسة بمهمة التعليم العلاجي في تلك الصفوف، وستقوم الوزارة بالتوسع التدريجي في دروس التقوية لجميع المدارس التي توجد فيها مجموعات من الطلبة المتخلفين.

وستقوم الوزارة باختبار الكفاءة لجميع معلمي لغة البهاسا الماليزية في المدارس الوطنية بحلول نهاية العام (2015)، وسيتم تجميع المعلمين في فئتين هما: أ) البارعون، و ب) الذين يحتاجون تدريباً للوصول إلى الكفاءة، ومن المرجح أن تكون هناك مجموعة ثالثة صغيرة من المدرسين ممن هم ضعفاء جداً في تعليم لغة البهاسا الماليزية الذين سيتم نقلهم، وسيتم تشجيع المعلمين من غير الفئتين الأولى إلى الخضوع في برنامج (PITO) للإضافة على خيار لغة البهاسا. وقد يخضع المعلمون لبرنامج (PITO) فقط لمرة واحدة، وسيستمرون بنشرهم في المدارس على أساس احتياجات الوزارة، ويمكن -إذا لزم الأمر- توفير معلم إضافي للمدارس الوطنية التي تواجه نقصاً في معلمي لغة البهاسا الماليزية، وتلتزم الوزارة بمواصلة تقديم معلمي لغة البهاسا الماليزية الذين يجيدون اللغات العامية للسنتين الأولى والثانية في المدارس الوطنية.

فضلاً عما تقدم ستبدأ الوزارة بإعادة تصميم وإعادة تنظيم المناهج الدراسية بلغة البهاسا الماليزية والتقييمات على العناصر الأربعة لإجادة اللغة على النحو المبين في (CEFR)، وهي القراءة والكتابة والتحدث والاستماع، وستضع الوزارة خارطة لدرجات لغة البهاسا الماليزية في (SPM) بحسب (CEFR) من أجل تقييم أفضل الجهود لرفع الكفاءة بلغة البهاسا الماليزية بين الطلبة.

تطوير لغة البهاسا الماليزية إلى لغة معرفة:

تماشياً مع تمسك ماليزيا بتعزيز سياسة اللغة الإنجليزية، ستبقى لغة البهاسا الماليزية وسيلة للتعليم في المدارس الوطنية، بما في ذلك العلوم والرياضيات، أما ما يخصّ المدارس من النوع الوطني، فستبقى اللغة الصينية والتاميلية أيضاً وسيلة للتعليم.

وسيتم تكثيف الجهود لتطوير لغة البهاسا الماليزية إلى لغة معرفة، وهذا يشمل تشجيع الأكاديميين على تطوير أجهزة جديدة تعمل بلغة البهاسا الماليزية، وتعزيز معاهد الترجمة في ماليزيا لترجمة البحوث الدولية والمصطلحات الأساسية إلى لغة البهاسا الماليزية، وتوفير مزيد من الدورات التدريبية من قبل ديوان لغة البهاسا والجامعات المحلية، وستقوم الحكومة بإرسال المعلمين الماليزيين في الخارج لتدريب الماليزيين في الخارج من أجل زيادة انتشار وتعزيز اللغة.

تعزيز تعليم اللغة الإنجليزية:

إنَّ الوزارة ستختبر مستويات الكفاءة لجميع معلمي اللغة الإنجليزية البالغ عددهم (61000) بحلول نهاية العام (2012) باستخدام (CPT)، وسيتم تجميع المعلمين إلى ثلاث فئات على أساس النتائج، ويتطلب التدريب أكثر من سنة للوصول إلى الكفاءة، وستقوم الوزارة بالنظر في وضع مكافآت للأفضل. ومن المرجح أن تكون مجموعة رابعة صغيرة من المعلمين الذين يكون فهمهم للغة الإنجليزية ضعيف

جداً لتعليم اللغة، الذين سيتم نقلهم. وأظهرت دراسة تجريبية تشمل (7500) معلم ومعلمة من أربع ولايات أن عدداً كبيراً من المعلمين لم يحققوا الحد الأدنى لمستوى الكفاءة في اللغة الإنجليزية، وعدداً قليلاً من المعلمين بحاجة إلى إعادة التوزيع.

وستكون هناك حاجة للمعلمين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية الذين لا يستوفون معايير الكفاءة، لحضور دورة في اللغة الانكليزية لمدة أربع ساعات في الأسبوع، على مدى (44) أسبوعاً، وستعقد هذه الدورات خارج ساعات الدوام المدرسي؛ وبالتالي فإنها لن تعطل عملية التعليم والتعلم.

وسيتم وضع المعلمين في المناطق الريفية الذين لا يستوفون معيار الكفاءة في دورة تدريبية مكثفة بالإنجليزية بحلول عام (2015)، وتضم الدورة التدريبية برنامجاً يستمر لمدة (8) أسابيع للاندماج، و(8) أسابيع أخرى للتعلم الذاتي، ويمكن أن يكون برنامج الاندماج وجهاً لوجه من خلال (30) ساعة من التواصل كل أسبوع. أما التعلّم الذاتي فسيكون برنامج قائم على الحاسوب مع (30) ساعة من التعلم الذاتي كل أسبوع. وسيفر تدريب اللغة الإنجليزية (480) ساعة من الدروس.

وسيعطى المعلمون الذين لا يستوفون الحد الأدنى من مستوى الكفاءة بعد حضور دورة تدريبية، مدة سنتين لإدخال التحسينات اللازمة، وبما أن المعلم غير المتقن لا يتطلب سوى تدريب لأكثر من عامين لتلبية معيار الكفاءة، ومن المتوقع أن معظم الذين يتمسكون بالتدريب سيكونون قادرين على اجتياز التقييم بحلول العام (2015)، أما أولئك الذين ما زالوا لا يلبون معايير الكفاءة، فسيتم جعلهم يدرسون مواد أخرى أو أن يتم إعادة نقلهم وتوزيعهم.

من شأن إعادة نشر المعلمين الذين لا يستوفون معايير الكفاءة بحلول العام (2015) أن تؤدي إلى عجز صغير في عدد معلمي اللغة الإنجليزية. وسيتم ملء هذه الثغرات بشكل استباقي بالمعلمين التي يلبون بالفعل الحد الأدنى لمعيار الكفاءة في إتقان اللغة الإنجليزية، ومن أجل ملء هذه الثغرات بأسرع وقت ممكن، يمكن للوزارة توظيف المعلمين باستخدام مسارات بديلة، وستكون المصادر الرئيسة لهؤلاء المعلمين الجدد هم معلمي اللغة الإنجليزية الحاليين، الذين لا يدرسون حالياً هذا الموضوع، والمعلمين حديثي التخرج.

لدى هذه من المواهب لديها ميزة تدريب المعلمين، ويمكن أن تبدأ بسرعة بالتدريس، وإذا لم تنتج المصادر الأولية ما يكفي من المعلمين، سيتم الاستفادة من مصادر ثانوية مثل المعلمين المتقاعدين، ومع مرور الوقت، سيتم تطوير مطابقة ما تم تدريبه من المعلمين، وسيتم تحسين هذا الموضوع الفعلي الذي ينتهي بالتدريس أيضاً، وتشير التقديرات إلى أنه ينبغي وضع معلمين إضافيين (2000) من معلمي اللغة الإنجليزية في النظام.

وإن تعزيز مركز اللغة الإنجليزية التدريبي (ELTC) أمر ستعمل عليه الوزارة داخلها لدعم التدريب الفعال لمعلمي اللغة الإنجليزية والتطوير المستمر لتعليم اللغة الإنجليزية والمواد التعليمية والبرامج، وستقوم الوزارة أيضاً بإطلاق سلسلة من مبادرات (MBMMBI) لتعزيز توفير دروس باللغة الإنجليزية، ويركز برنامج (OPS) باللغة الإنجليزية على تحسين استماع الطلبة ومهارات التحدث، وهو الآن في طور الارتقاء بها بعد التجربة الناجحة، وقد تم تنقيح مواد التدريس والتعلم باللغة الإنجليزية على أساس التغذية الراجعة للمشروع الرائد، وفضلاً عن ذلك، سيخضع المعلمون للتدريب للتأكد من أنهم يمكن أن يعملوا بنحوٍ فعال على هذه الأدوات الجديدة لإعادة تركيز الدروس على الاستماع ومهارات التحدث.

فقد تم تقديم دعم شامل في اللغة الإنجليزية، وفي السنوات من (1-3)، سيتم توسيع برنامج (LINUS) الحالي بين محو الأمية بلغة البهاسا الماليزية والكتابة والحساب لتشمل محو الأمية باللغة الإنجليزية، وفضلاً عن ذلك، تهدف الوزارة إلى زيادة التفريق بين تدريس المناهج باستخدام "نظام المجموعات" الجديد لمساعدة طلبة المدارس الثانوية الذين يعانون مع اللغة الإنجليزية، وسيخضع جميع الطلبة لاختبار تشخيصي على وفق مستوى درجاتهم، وبناءً على نتائج الاختبار، سيتم تعيين الطلبة مع طلبة من مستويات مماثلة في إجادة اللغة الإنجليزية، وستكون المجموعات أصغر من الصفوف الطبيعية، إذ يتوقع أن يكون فيها ما بين (20) إلى (30) طالباً، ومن شأن هذا أن يسمح للمعلمين بتكييف أساليب تربوية على وفق متطلبات مستوى مهارات الطلبة ومهارات التعلم.

وبالنظر إلى أن الطرح المخطط لنظام (BestariNet 1)، بدأت الوزارة باستكشاف استخدام نماذج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق تعليم اللغة الإنجليزية الأكثر فعالية للطلبة، لدى حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميزة مزدوجة تتمثل في تقديم تعلم شخصي مخصص للاحتياجات الفردية، وكونها قابلة بسرعة أيضاً، ومثلما نوقش في وقت سابق من هذا الفصل، فإن هكذا أنموذج هو أنموذج التعلم المختلط الذي يجمع بين المقابلات الشخصية والمناهج التعليمية التكنولوجية في الفصول الدراسية، وستقوم الوزارة باستكشاف التعلم الذاتي عبر الإنترنت والإشراف على شبكة الإنترنت التفاعلية (الشكل التوضيحي 4-8).

الشكل التوضيحي (4-8).

نماذج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيد النظر لتعليم اللغة الإنجليزية.

تمهيد الطريق للتغيير الهيكلي:

يخضع تعزيز تعليم اللغة الإنجليزية داخل هيكل النظام الحالي؛ ومن أجل تحويل حقيقي لمستويات الكفاءة في اللغة الإنجليزية، وتحقيق هدف (70 %)، سيحتاج هيكل النظام إلى خلق قدرة على زيادة وقت التعرض للغة الإنجليزية.

وستكون لزيادة وقت التعرض للإنجليزية آثار عملياتية واسعة النطاق على توظيف المعلمين والتدريب، وتطوير المناهج، وساعات الدوام المدرسي، ولا يمكن لهكذا برنامج أن يبدأ إلاَّ إذا تم استيفاء ثلاثة معايير:

1. المعايير الماليزية في المدارس الوطنية النوع مساوية لتلك المدارس الوطنية.
2. تعزيز تقديم دروس اللغة الإنجليزية.
3. يريد الآباء زيادة التعرض للغة الإنجليزية.
4. وإذا استيفت هذه المعايير الثلاثة، فستقدم الوزارة خيار زيادة مدة التعرض للغة الإنجليزية في الموجة الثانية.

الموجة الثانية (2016 – 2020): إدخال تغييرات هيكلية:

يُعَدُّ التنفيذ الناجح لمبادرات الموجة الأولى شرطاً ضرورياً للشروع في التغيير الهيكلي الأعمق في الموجة الثانية، وحينما يكون النظام التعليمي قادراً على تقديم الكفاءة التشغيلية العالمية بلغة البهاسا الماليزية، وتوفير تعليم عالي الجودة باللغة الإنجليزية كلغة ثانية، سيكون نظام التعليم في وضع يمكنه من البدء في إنشاء إجادة لغتين على نطاق واسع.

وسيتم في الموجة الثانية، زيادة برنامج (LINUS) لتحسين لغة البهاسا الماليزية من خلال فصول جديدة للسنوات من (1–6)؛ مما سيرفع بنحوٍ كبير من مستويات جميع الطلبة المتخرجين من المدرسة الابتدائية، إلى جانب معايير مماثلة لمناهج لغة البهاسا الماليزية والتقييمات بين المدارس الوطنية النوع والمدارس الوطنية، سيسمح للوزارة منح أولياء أمور الأطفال في المدارس الوطنية النوع خيار إرسال أبنائهم لفصول إضافية خلال المدرسة الابتدائية.

وبعد أن تم التركيز على رفع مستويات تعليم اللغة الإنجليزية وبدء حملة عالمية لمحو الأمية باللغة الإنجليزية في الموجة الأولى، ستواصل الوزارة رفع الكفاءة في الموجة الثانية، وسيتم إدخال دروس تقوية للطلبة في السنوات من (4–6) من المدرسة الابتدائية، وإذا ما تم استيفاء معايير التغيير الهيكلي، ستنظر الوزارة في زيادة مدة التعرض للغة الإنجليزية من المدة الحالية (15–20 %)، على سبيل المثال: عن طريق إجراء الأدب الموسع في وحدة اللغة الإنجليزية، وأن يكون إلزامياً في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية، وتقديمه في غضون ساعات الدوام المدرسي، وستنظر الوزارة أيضاً في استكشاف إمكانية تشجيع المدارس على تقديم مزيد من التعرض للغة الإنجليزية لدى الطلبة خارج ساعات الدراسة الحالية إذا طلب الأهل

ذلك، مثل النحو والكتابة الإبداعية أو دروس الدراما الملقاة بالعربية، وتماشياً مع المبادرات الجارية لتحسين كفاءة الطلبة في اللغة الإنجليزية، ستتاح ورقة مادة اللغة الإنجليزية (SPM) بشكل إلزامي من عام (2016)، وفضلاً عن ذلك، سيكون مجلس جودة ومعايير اللغة المنشأ حديثاً مسؤولاً عن رصد إجادة اللغة الإنجليزية لدى الطلبة وتتبع أثر هذه المبادرات.

وبحلول العام (2020)، سيتم تقديم خيارات لغة إضافية مثل اللغة الصينية واللغة التاميلية، واللغة العربية في مدارس أخرى؛ وهذا من شأنه أن يتطلب تدريب ونشر معلمي اللغة بعدد أكبر من ذلك. وفضلاً عن ذلك، سيتم دمج تعليم لغات إضافية في وقت التدريس في المدرسة الثانوية، كما هو الحال في منهج (KSSR) المنقح، ويمكن للمدارس الأكبر، مع مراعاة الموارد، تقديم عدة خيارات اللغة، في حين أن المدارس الصغيرة ستكشف الاستفادة من استخدام التكنولوجيا لزيادة عدد خيارات اللغة.

الموجة الثالثة (2021 – 2025): توسيع نطاق التغيير الهيكلي:

ستقوم الوزارة بتحليل دقيق لنجاح التغييرات الهيكلية التي أدخلت في الموجة الثانية، وإجراء حوار وطني شامل لاستطلاع ردود الفعل، وإذا ما كانت النتائج وردود الفعل إيجابية، فإن النماذج التي كانت أكثر نجاحاً في خلق الكفاءة التشغيلية في كل من لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية، وتحسين الوصول إلى لغة إضافية، سيتم طرحها في أنحاء البلاد كافة.

ومن خلال السعي نحو تحقيق الأهداف بنسبة (90 %) و(70 %) من الكفاءة التشغيلية في لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية على التوالي، سيتم إيلاء بعض الاهتمام لضمان حصول الطلبة على تعليم عالي الجودة في كل لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية، وسيتم إتاحة إمدادات كافية من المعلمين المدربين، وأن الطلبة المتخلفين سيتم دعمهم بنحوٍ كاف، وسيتم توفير الدعم المقارن لتدريس لغات إضافية.

الفئات ذات الاحتياجات الخاصة:

ستضمن الوزارة أن الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن السكان الأصليين، وغيرهم من طلبة الأقليات مثل أورانغ أسلي وبينان، والطلبة الموهوبين، وستكون لديهم الفرصة للحصول على تعليم عالي الجودة ومتصل باحتياجاتهم.

هناك مجموعات قليلة من الطلبة تختلف ظروفهم أو احتياجاتهم عن التيار الرئيس، إذ من المرجح أن يقعوا في بعض الثغرات، ولا يحققون إمكاناتهم الكاملة، ما لم يتم الاهتمام بهم على وجه التحديد. وتشمل هذه المجموعات الطلبة من مجموعات السكان الأصليين والأقليات بما في ذلك أورانغ أسلي وبينان، والأطفال الموهوبون، والأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة. أما البرامج، والمدارس، والمبادرات التي

تلبي احتياجات إضافية لهؤلاء الطلبة فسيسمح لهم بالاستفادة على قدم المساواة من نظام التعليم الماليزي.

الاحتياجات التعليمية الخاصة:

في ماليزيا، يُشمَل الطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة بالطلبة من ذوي الإعاقة البصرية، والإعاقة السمعية، والصعوبات في النطق، والإعاقات الجسدية، والإعاقة المتعددة، وصعوبات التعلم مثل التوحد، ومتلازمة داون، واضطراب نقص الانتباه وفرط النشاط، وعسر القراءة، وشمل هذا المشهد للتعليم الخاص العديد من أصحاب المصلحة بما في ذلك الآباء والمنظمات غير الحكومية، ووزارة شؤون المرأة والأسرة وتنمية المجتمع، ووزارة الصحة، ووزارة الموارد البشرية، ووسائل الإعلام، تؤدي كل هذه الجهات أدواراً مهمة كداعمين، وكعوامل مساعدة وداعية وشريكة في تعليم الأطفال.

وتماشياً مع السياسات الحالية حول الاحتياجات التعليمية الخاصة يمكن للطلبة حالياً اختيار واحد من ثلاثة خيارات مختلفة من التعليم:

– مدارس التعليم الخاصة: مدارس للطلبة ذوي الإعاقة في السمع والرؤية و/ أو صعوبات التعلم. ويوجد حاليا (28) مدرسة ابتدائية، و(5) مدارس ثانوية في النظام.

– برنامج التكامل التربوي الخاص (SEIP): المدارس العادية مع فئات معينة مخصصة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الطلبة، وتوجد حالياً (1315) مدرسة ابتدائية، و(738) مدرسة ثانوية من هذا النوع في النظام.

– برامج التعليم الشمولي: مدارس التعليم العام التي تشمل (1–5) من احتياجات التعليم الخاص للطلبة في الفصول الدراسية السائدة.

ويمكن تحليل نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الماليزي من خلال خمسة أبعاد:

1. التحديد المبكر والتدخل والدعم من خلال الرعاية الصحية: النظم والعمليات والتسهيلات المتاحة لتحديد ومعالجة القضايا التنموية، ودعم الرعاية الصحية المستمرة للتعليم الخاص في وقت مبكر لاحتياجات الطلبة.
2. مرونة المناهج وأهميتها ونوعيتها: درجة من المرونة في المناهج للسماح بالتكيف مع المتطلبات المحددة للتعليم الخاص لاحتياجات الأطفال، وإلى أي مدى ستقدم المناهج لهم المهارات الحياتية استعداداً لتعليم الكبار الحياة العملية.

3. المعلمين وغيرهم من المتخصصين: يتوافر عدد كاف من المعلمين المدربين تدريباً جيداً والمختصين والعاملين في الموارد لمساعدة وتثقيف التعليم الخاص للطلبة.
4. البنية التحتية والمالية: توفير بنية دعم قوي في شكل مساعدات تقنية، ودعم البنية التحتية المادية، وكذلك التمويل الكافي.
5. الوعي العام والمشاركة: الوعي العام حول القضايا المتعلقة بالتعليم الخاص لاحتياجات الطلبة، وإشراك المجتمع المحلي في تعليمهم.

تحديد الاحتياجات التعليمية الخاصة في وقت مبكر وتقديم الدعم للرعاية الصحية:

تقدر اليونسكو كمعدل بأنه، يوجد لدى (10 %) من السكان في البلدان النامية احتياجات خاصة. أما في ماليزيا، فقد تم التعرف على (1 %) فقط من السكان ممن توجد لديهم احتياجات تعليمية خاصة، بينما يقدر المعدل العالمي بـ (10 %)؛ وهذا يشير إلى أن عدداً قليلاً من الأطفال يحتاج إلى التعليم الخاص في البلاد.

ويتجاوز وقت الانتظار الحالي لتقييم والتدخل في القضايا التنموية في ماليزيا ستة أشهر، ويرجع ذلك إلى العدد المحدود من المختصين (مثل علماء النفس السريري، ومعالجي النطق والسمع)، وأدوات الفحص (مثل السجل الصحي لوزارة الصحة)، وعدم وجود نهج موحد للكشف عن هذه الحالات، وتعتزم الوزارة إقامة علاقات تعاون قوية مع وزارة الصحة لتحديد المسار السريع والتشخيص المبكر، واعتماد خطط لتحسين برامج الدمج على مستوى (ECCE).

توفير المرونة والمناهج الدراسية ذات الجودة العالي:

يحتاج (6 %) فقط من الأطفال إلى التعليم الخاص في ماليزيا، كجزء من البرامج الشاملة، وليس لدى المدارس حالياً القدرة على تقييم أو وضع خط أساس لاحتياجات التعليم الخاص وبرامج الإدماج؛ وبالتالي فإنها لا تعرف كيفية التعامل مع هذا الأمر، وبينما تقوم الوزارة بتطوير مناهج مصممة خصيصاً للتعليم الخاص، مثل البرامج الخاصة للطلبة المكفوفين، هناك دعم قليل للطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم مثل مرضى التوحد.

إن التعليم الخاص الطلبة غير قادر على توظيفهم بسهولة نظراً لعدم وجود مسار وظيفي واضح. في عام (2012)، سيكمل (1934) من هؤلاء الطلبة التعليم الخاص في المدارس المهني والمدارس الاعتيادية

تعليمهم حتى الأنموذج الخامس، ولا يوجد حالياً أي برامج موضع العمل في هذه المدارس، وليس من الواضح كم من هؤلاء الطلبة سيكونون قادرين على العثور على وظائف، وتعتزم الوزارة التحرك نحو منهج أكثر تطبيقاً ومهنيةً للتعليم الخاص، وهو إدخال برامج التحول التي تقوم بإعداد الطلبة للحياة العملية، كما أنها تخطط لتوسيع نطاق الوصول وجودة التعليم الخاص التي تحتاجها برامج التدريب المهني.

إنشاء خط أنابيب من المعلمين المدربين وغيرهم من المتخصصين:

تواجه ماليزيا نقصاً حاداً في المعلمين المؤهلين والمتخصصين في الاحتياجات التعليمية الخاصة، فعلى سبيل المثال هناك (50) فقط من علماء النفس السريري، و(157) من معالجي النطق، و(157) من معالجي السمع ممن يعملون لدى الحكومة، وستقوم الوزارة بتخصيص موارد لدعم تدريب المتخصصين ومعلمي الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقاسم ونشر المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات، وتخطط الوزارة أيضاً لتدريب جميع المعلمين على أساسيات التعامل مع الاحتياجات التعليمية الخاصة للطلبة، وضمان تزويد معلمي التربية الخاصة بالمعرفة الأكثر أهمية في هذا المجال.

دعم البنية التحتية القوية والتمويل:

تفتقر المدارس العادية الحالية إلى مرافق صديقة للمعوقين مثل السلالم، والأسوار، والمراحيض المناسبة لذوي الإعاقة والمصاعد، وستقوم الوزارة بمراجعة حالة هذه المرافق، وتحسينها حين الحاجة لضمان بيئة تعليمية ملائمة للتعليم الخاص للطلبة، وسيتم أيضاً ضمان توفير الوسائل التقنية المناسبة لعملية ناجحة لنظام التعليم المتكامل، ومن الأمثلة على ذلك آلات الطباعة المسماة (بريل) للطلبة ضعاف البصر والسماعات للطلبة الذين يعانون من ضعف في السمع. وبطبيعة الحال يحتاج ذلك إلى تخصيص موارد مالية لتطوير التعليم الخاص، وسيتم معالجة كل حالة على حدة، والتحليل الدقيق لتكاليفها وفوائدها، وفي البداية، ستقوم الوزارة بتوجيه الموارد نحو تجريب برامج التعليم الشامل في مدارس مختارة، قبل التوسع في برامج ناجحة إلى عموم المدارس في النظام.

خلق الوعي العام والمشاركة:

يُعَدُّ الوعي العام حول الممارسات التمييزية ضد الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وقبولهم في المجتمع متدنياً جداً، ويفتقر الأطفال والمعلمون في المدارس العادية إلى التفاهم والتعاطف تجاه هؤلاء الطلبة. وتهدف الوزارة إلى زيادة الوعي العام لتسهيل التحرك نحو أنموذج قائم على حقوق الإعاقة، وتعتزم أيضاً زيادة الوعي بين مقدمي الخدمات للسماح بمزيد من التآزر، وزيادة كفاءة استخدام الموارد. وتشمل الأمثلة على مبادرات محددة ستقوم الوزارة بتجريبها نظام الأصدقاء الذي يجمع طفل سليم مع طفل آخر من

ذوي الإعاقة في رياض الأطفال، وأنشطة ما بعد المدرسة الثانوية للتعليم الخاص للطلبة.

خارطة الطريق: نحو تعليم شامل لكل لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة:

بعد بيان سلامنكا وإطار العمل على تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة لعام (1994)، اعتمدت كثيراً من النظم التعليمية عالية الأداء نهجاً أكثر شمولاً لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ويقول البيان إنَّ ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن يكون لديهم وصول إلى المدارس العادية، وأن المدارس العادية ذات الاتجاه الشامل هي الوسيلة الأكثر فعالية للتغلب على المواقف التمييزية، وخلق مجتمعات ترحب بهم وتشركهم في بناء مجتمع شامل.

وعلى المنوال نفسه، تؤكد المادة (28) من قانون الأشخاص ذوي الإعاقة في ماليزيا لعام (2008) أن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن يعطوا الدعم اللازم للمشاركة الكاملة والمتساوية في التعليم. وبناءً على أفضل الممارسات الدولية والسياسات الوطنية الحالية، تلتزم الوزارة بالتحرك نحو إدخال المزيد من الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في برنامج التعليم الشامل أو الشمولي، ورفع الجودة الشاملة في تقديم المساعدة.

ستقوم الوزارة أيضاً بتنفيذ سلسلة من المبادرات لتحقيق هذه الأهداف مع الموجة الأولى التي تركز

على تعزيز البرامج الحالية، فيما ستركز الموجة الثانية على زيادة المبادرات، وزيادة مجموعة الخبراء المتاحين لدعم الطلبة، ولاسيما مع الحاجة للتعامل مع العدد المتزايد من هؤلاء الطلبة، والمجموعة الواسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة. أما الموجة الثالثة فستركز على تقييم هذه المبادرات وتوحيد الناجحين. من خلال تنفيذ المبادرات في جميع الموجات الثلاث، ستتعاون الوزارة مع المنظمات المتخصصة مثل منظمة المركز الإقليمي لوزراء التعليم في جنوب شرق آسيا لذوي الاحتياجات الخاصة (SEAMEO-SEN).

الموجة الأولى (2013 – 2015): تعزيز الأسس الحالية:

تحديد الاحتياجات التعليمية الخاصة والتدخل المبكر، وتقديم الدعم للرعاية الصحية

ستقوم الوزارة بتبني سياسة سيتم بموجبها ربط خيارات التعليم مع تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة؛ من أجل التعرف بدقة على مستويات الكفاءة، أما الطلبة الذين يكون أداؤهم عالياً في التعامل مع المنهج السائد والتقييمات، فسيتم تشجيعهم على حضور برامج التعليم الشامل، والطلبة الذين يكون أداؤهم معتدلاً، فسيتم تشجيعهم على على حضور (SEIP)، أما الطلبة الذين يكون أداؤهم منخفضاً، سيتم تشجيعهم على حضور مدارس التعليم الخاص، إذ يمكن أن نتوقع أنهم سيتعلمون منهجاً ميسّراً يركز على المهارات الأساسية، والمهارات الحياتية، والمهارات الاجتماعية.

وستقوم الوزارة بتعزيز وضمان الاعتماد بحلول العام (2013) لـ(15) مدرسة (PK 3)، التي ستوفر الدعم للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وسيتم أيضاً زيادة خدمات المساعدة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية في المدارس.

توفير المرونة والمناهج الدراسية ذات الجودة العالية :

ستواصل الوزارة الجهود المبذولة لرفع جودة التعليم وأهميته عبرَ دمج مزيد من المهارات المهنية مثل التفكير ورسومات الحاسوب في جميع مناهج ذوي الاحتياجات الخاصة، ورفع مستوى البنية التحتية والمعدات في كل من المدارس العادية ومدارس التعليم الخاص، وتحسين مرافق خاصة للتعليم، وتوفير الوحدات الأساسية للتعليم الخاص والتدريب في (IPG وIPTA)، وتوفير وحدات تدريبية في أثناء الخدمة مع مستويات خبرة متباينة (من أساسي إلى خبير)، وتكييف المناهج الدراسية والتقييم من خلال قدرة الطالب، وستقوم الوزارة بالعمل مع أرباب العمل لدعم هذه الجهود وتطوير برنامج انتقالي لدعم خريجي التعليم الخاص لدخول سوق العمل؛ ونتيجة لهذه الجهود، تتوقع الوزارة زيادة بنسبة (15 %) سنوياً في انخراط حوالي (50000) طالب في عام (2011)، إلى (88000) بحلول العام (2015)، ومن بين هؤلاء الطلبة الـ (88000)، تهدف الوزارة إلى انخراط (30 %) منهم في برامج التعليم الشامل.

وفضلاً عن ذلك، تهدف الوزارة إلى تطوير خيارات شراكة مع معاهد التدريب المهني لتوفير أماكن بديلة للتعليم الخاص. وهناك أيضاً خطط للتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لشراء مقاعد في مراكز التدريب المهني الحالية، وتحديد مبادئ توجيهية واضحة لمقدمي المسار للمساعدة في إضفاء الطابع المؤسسي على نوعية المناهج الدراسية في التعليم الخاص.

إنشاء خط أنابيب من المعلمين المدربين وغيرهم من المتخصصين:

تخطط الوزارة لجعل التعليم الخاص يحتاج إلى مادة أساسية في مناهج (IPG وIPT)؛ لضمان تزويد جميع المعلمين بالمهارات الأساسية والوعي باحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. وسيتم أيضاً تقديم البرامج التدريبية من قبل (BPG وIAB) للمعلمين وقادة المدارس الذين يرغبون في التخصص في التعليم الخاص من خلال التدريس وتطوير المناهج؛ والهدف من ذلك هو تدريب (1600) معلم إضافي خلال الموجة الأولى من الخطة. أما المنهج الدراسي لهؤلاء المعلمين فيشمل موضوعات مثل المناهج التربوية، وعلم النفس، والتقنيات اللازمة لتدريس التعليم الخاص للطلبة.

وتبدو الوزارة مستعدة لقبول خدمات المتطوعين من المجتمع لإكمال دور المعلمين، ويمكن للمتطوعين من المجتمع المحلي مساعدة المعلمين الرئيسيين في تنفيذ المهام الأكاديمية اليومية مع الطلبة، وإنجاز المواد للفصل الدراسي، وتلبية متطلبات التدخل للطلبة.

دعم البنية التحتية القوية والتمويل:

تهدف الوزارة إلى مضاعفة الجهود لإعادة تجهيز المدارس الحالية على وفق الاحتياجات الأساسية

للتعليم الخاص، ويجب أن تؤخذ احتياجات التعليم الخاص أيضاً في الحسبان عند بناء المدارس والمرافق الجديدة.

خلق الوعي العام والمشاركة:

ستقوم الوزارة بطرح برنامج الاتصالات المتكاملة لرفع الوعي حول الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة، بما في ذلك تطوير البوابة الإلكترونية، وحملة إعلامية وطنية بما في ذلك الإعلانات من خلال وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة.

الموجة الثانية: توسيع نطاق المبادرات (2016 – 2020):

تحديد الاحتياجات التعليمية الخاصة والتدخل المبكر وتقديم الدعم للرعاية الصحية:

ستقوم الوزارة في الموجة الثانية بتوسيع نطاق توفير خدمات التدخل المبكر، وزيادة برامج الإدراج ضمن إعدادات ما قبل المدارس العادية، وتحسين مستوى خدمات الدعم للتعليم الخاص، وستتعاون مع وزارة الصحة لتسريع إضفاء الطابع الرسمي على عملية التشخيص المبكر للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

إنشاء خط أنابيب من المعلمين المدربين وغيرهم من المتخصصين:

ستركز الوزارة على زيادة تعزيز برامج تدريب المعلمين لتحسين تنفيذ برنامج التعليم (IEP)، وستقوم الوزارة بالتعاون مع وزارة الصحة لإنشاء فريق متعدد التخصصات يتكون من أطباء ومعالجين واخصائيين لتدريب المعلمين، فضلاً عن المدارس وتدريبها وإداراتها لبرامج التعليم الشامل.

دعم البنية التحتية القوية والتمويل:

بناءً على الشراكات التي أقيمت في الموجة الأولى، ستواصل الوزارة تعزيز علاقاتها مع المنظمات الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص، والوكالات الحكومية. وستستكشف الوزارة مزيداً من التعاون مع وزارة الموارد البشرية لإيجاد فرص عمل لخريجي التعليم الخاص. ودعم الشراكة يمكن أن يأتي في شكل تمويل وتطوير لورش العمل والبرامج للطلبة، والخدمات المهنية للمتخصصين في حالات السمع والعلاج الوظيفي، وستعمل الوزارة أيضاً من أجل تحقيق هدف ضمان دعم المتطوعين لجميع المدارس خلال هذه الموجة، أما فيما يخص البنية التحتية، فإن الهدف هو الحصول على تزويد جميع المدارس بمرافق صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة بحلول العام (2020)، والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز التعليم الخاص للطلبة.

خلق الوعي العام والمشاركة:

تهدف الوزارة –بعد برامج الصداقة في الموجة الأولى– إلى طرح أندية الأصدقاء في كل مدرسة شاملة، حيث سيُجمع كل طالب من ذوي الاحتياجات الخاصة مع طالب آخر سليم من نفس المدرسة. و ستواصل الوزارة جهودها في حملة الاتصالات المتكاملة لرفع مستوى الوعي بالتعليم الخاص، وستطلق الوزارة أيضاً مبادرة لإنشاء وحدة تدريبية للإدارة التعليمية للمراكز المجتمعية والاستفادة من أنموذج تدريب المدربين لتدريب المعلمين.

الموجة الثالثة (2021 – 2025): تقييم المبادرات وتعزيزها:

ستقوم الوزارة في الموجة الثالثة بتقييم مدى نجاح كل المبادرات في الموجتين الأوليين، ووضع خارطة طريق للمستقبل على وفق ذلك؛ والهدف من ذلك هو إعطاء كل طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة إمكانية الوصول إلى تعليم ذي جودة عالية يتناسب واحتياجاته المعينة، وأن يكون كل معلم مجهزاً بالمعرفة الأساسية بالتعليم الخاص، وأن يتم إلحاق (75 %) من الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في برامج شاملة بحلول العام (2025).

المدارس غير المسجلة:

يوجد في الوقت الراهن (34 %) من المدارس الابتدائية الماليزية التي فيها أقل من (150) طالباً، وتصنف رسمياً على أنّها غير مسجلة (SKM)، وتمثل(7 %) فقط من إجمالي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية.

تشارك مدارس (SKM) في مخرجات تعليم ضعيفة بالمقارنة مع المدارس العامة الأخرى، إذ يبلغ معدل الدرجات المركبة (68 %)، وهو أقل من المدارس العامة الأخرى بنسبة (4) نقاط مئوية، ويرتبط هذا الأداء الضعيف بثلاثة تحديات ديموغرافية وبنيوية. أولاً: (73 %) من المدارس موجودة في المناطق الريفية البعيدة، وهذا يتطلب من الطلبة السفر لمسافات طويلة للذهاب إلى المدرسة، ويقلل من احتمال تأمين المعلمين ذوي الأداء العالي، فضلاً عن مديري المدارس. ثانياً: تفتقر هذه المدارس إلى الفوائد المرتبطة بنطاق عروض المشاركة في المناهج الدراسية، والمرافق الأفضل، والتفاعل مع مجموعة أكثر تنوعاً من نظيراتها. ثالثاً: كثير من هذه المدارس يقع في المناطق ذات الدخل المنخفض، وهناك صعوبات أقل ترتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي. وتواجه الأسر ذات الدخل المنخفض تحديات أكبر في إبقاء أبنائهم في المدارس بسبب التكاليف المرتبطة بالإمدادات، والزي الرسمي، والنقل، الذي غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التغيُّب عن العمل الطلبة.

تُعَدُّ نفقات الصيانة أكثر بسبع مرات من نفقات كل طالب في مدارس (SKM) مقارنة بالمدارس العادية (الشكل التوضيحي 4-9)، وتتسبب هذه التكاليف المرتفعة إلى جانب انخفاض نسب المعلم والطالب (1: 6) مقارنة مع المعدل الوطني البالغ (13:1) في زيادة التكلفة التشغيلية لهذه المدارس.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة المطروحة، توجد بعض مدارس (SKM) عالية الأداء، التي لديها مخرجات طلبة مثالية. ومن الأمثلة على ذلك اولو لوبان، ومدرسة غير مسجلة في ولاية ساراواك، التي كانت واحدة من أفضل المدارس الابتدائية في البلاد في عام (2011)، وتُعَدُّ هذه المدارس من الحالات المشجعة، وتقدم نظرة فريدة على ما يمكن عمله في الظروف غير العادية التي تواجه المدارس غير المسجلة.

الشكل التوضيحي (4-9).

نفقات صيانة البنية التحتية حسب نوع المدرسة.

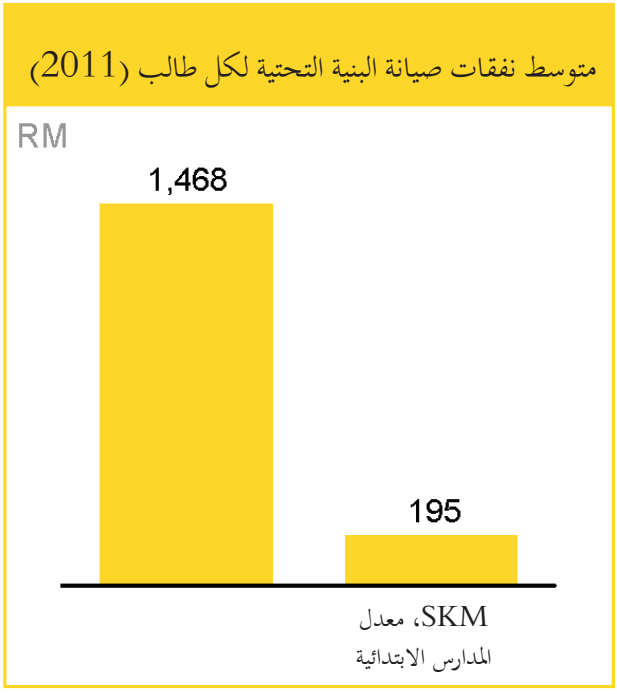

المصدر: قاعدة بيانات (EMIS)، قسم التطوير.

خارطة الطريق: العمل مع المجتمعات المحلية لمعرفة احتياجات الطلبة الأولية:

تلتزم الوزارة بالعمل مع أولياء الأمور وأصحاب المصلحة المحليين لتحديد مستقبل مدارسهم، وضمان ألاَّ يوجد حلٌّ وسط بشأن نوعية تعليم أبنائهم؛ وهذا يعني –بالنسبة لجميع المدارس غير المسجلة– رفع مستوى الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم، وتهدف الوزارة إلى تحسين مخرجات التعلم، والتقليل من تكاليف التشغيل في جميع المدارس غير المسجلة؛ كي تتناسب مع أداء المدارس العامة الأخرى.

دراسة حالة: أولو لوبان:

على الرغم من كونها تقع في مجتمع زراعي بعيد، إلا أنّ هذه المدرسة تشارك بنشاط، وتساهم كثيراً في تحسين نتائج الطلبة، ومن خلال جهودها، حققت باستمرار نسبة (100 %) نجاح في امتحان (UPSR) منذ العام (2006).

وتلقت المدرسة اعترافاً وطنياً ودولياً كبيراً، أما في العام (2011)، فقد تم اختيار هذه المدرسة كواحدة من أفضل المدارس الثانوية أداءً بحسب مبادرة (NKRA) وهي المدرسة الريفية الأولى في البلاد التي تحقق مثل هذا الإنجاز، وفي عام 2009، فازت بـ (49) طلباً للحصول على جائزة الكومنولث لقدرتها على تقديم تعليم فعال في ظروف صعبة، فضلاً عن ذلك، فإنها أيضاً حاصلة على خمس جوائز من وزارة التربية الوطنية، و(14) من الجوائز على مستوى الولاية، و(26) من الجوائز على مستوى المنطقة.

الموجة الأولى (2013 – 2015): تطبيق تحسينات ربح سريع على المدى القصير:

من المتوقع أن تستفيد المدارس غير المسجلة من بعض التحسينات التي سيتم تعميمها عبر نظام التعليم الماليزي، وتشمل هذه المبادرات (LINUS 2.0)، وتواصل أولياء الأمور، وتحسين البنية التحتية. ومن أجل ضمان استفادة المدارس غير المسجلة من هذه الفوائد، ستطرح الوزارة مجموعة من أدوات تحسين المدارس التي تلبي التحديات الفريدة التي تواجهها تلك المدارس، واستناداً إلى تجارب مدارس مثل (SK ULU LUBIA)، وسيتم توفير مجموعة أدوات لدراسات حالة واقعية في القيادة الناجحة، والإدارة، والتدريس، ونماذج مشاركة أولياء الأمور؛ ومن أجل تسهيل تطبيق الأدوات، سيشارك مديرو المدارس والمعلمون في دورات تدريبية وزيارات مراقبة لأداء أعلى المدارس غير المسجلة.

وسيتم توفير تدريب للمعلمين لتزويدهم بالمهارات اللازمة لقيادة فصول دراسية متعددة، وستقوم الوزارة أيضاً بمراجعة النسبة الحالية للمعلم والطالب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والابتكارات في مجال التعلم عن بعد، لتحديد أفضل طريقة لتمكين هؤلاء الطلبة من الوصول إلى مجموعة متكاملة من المنهج الدراسي.

الموجة الثانية (2016 – 2020): إدخال تغييرات هيكلية:

سيتم –على المدى الطويل– توفير اثنين من الخيارات المتاحة للمجتمعات المحلية فيما يتعلق بمستقبل المدارس غير المسجلة، وهي إعادة النقل أو الإبقاء على الوضع الراهن، وسيكون لدى الطلبة الذين يتم إعادة نقلهم إمكانية الوصول إلى بيئات التعلم التي تم توسيع نطاقها، والتفاعل مع أقران أكثر تنوعا، ومجموعة واسعة من الأنشطة الرياضية، والمشاركة في المناهج الدراسية، إلاَّ أن هذا الإجراء قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل وصعوبات التكيّف بالنسبة للطلبة، وفقدان الهوية المجتمعية، وعلى هذا النحو، يمكن للمجتمعات أن تختار بدلاً من ذلك الحفاظ على الوضع الراهن، وعدم المخاطرة بفوائد توسيع النطاق المتوافرة فقط في المدارس الكبيرة.

وستعقد (PPD) مناقشات مع أصحاب المصلحة المحليين، والآباء، والقيادات المدرسية لفهم وجهات النظر المختلفة، والوصول إلى أفضل النتائج الممكنة. وإذا ما تم اتخاذ هذا الإجراء، فإن (PPD) ستعمل معهم لتحديد الجداول الزمنية والطريقة الأنسب للنقل، وتبعاً لهذه الحالة، ستوظف الوزارة مجموعة من التدابير مثل دعم النقل المدرسي، وتوفير الوصول إلى مرشدي المدارس للطلبة المنقولين حديثاً.

أما المجتمعات التي تختار للحفاظ على مدارسهم، فإن الوزارة ستراعي الالتزام بالتحسينات المدرسية المستمرة والمصممة خصيصاً للمدارس تحت المسجلين، فضلاً عن استمرار الموجة (1) التحسينات، فإن البرمجيات التعليمية والوسائل التعليمية، وبيئات التعلم الافتراضية المصممة خصيصاً لرفع النتائج التعليمية في المدارس في المناطق النائية.

الموجة الثالثة (2021 – 2025): استكمال التغييرات الهيكلية:

ستواصل الوزارة الحوار المنتظم مع المجتمعات التي لديها مدارس غير مسجلة، وسيتم أيضاً تقييم مخرجات التعليم في المدارس والطلبة الذين يتم نقلهم خلال الموجة الثانية على أساس مستمر؛ لضمان أن أي مشكلة قد تنشأ سيتم معالجتها على وجه السرعة، أما بالنسبة لجميع المدارس المتبقية غير المسجلة، فإن الوزارة ستقوم بتقييم الأثر المختلف لتدابير الموجة الأولى والثانية، وتحديد مجالات التحسين وتكرار الممارسات الناجحة.

الشعوب الأصلية والأقليات الأخرى:

تمثل الأقليات الأصلية وغيرها من الجماعات مثل أورانغ أسلي، وبينان، وبيربيومي صباح، وبيريبومي ساراواك 4% من جميع طلبة المدارس الابتدائية والثانوية الماليزية، ويعيش (68 %) من هؤلاء الطلبة في المناطق الريفية، و80% في ولايتي صباح وساراواك، وما تزال الإحصاءات عن نتائج الطلبة من الأقليات

الأصلية وغيرها في المدارس الوطنية بصرف النظر عن الطلبة من طائفة أورانغ أسلي المحدودة. على هذا النحو، سيركّز هذا القسم في المقام الأول على أداء المدارس الابتدائية ذات الأغلبية السكانية من أورانغ أسلي، وهناك الكثير من التحديات التي تواجه تلك الأقليات، وتُعَدُّ معدلات تسرّب الطلبة بين أورانغ أسلي عالية جداً، ولهذا فإن النتائج التعليمية تكون متدنية، إذ يكمل (3 %) منهم فقط الدراسة الثانوية، وهو أقل بكثير من المعدل الوطني البالغ (72 %).

ماذا يحدث حينما يتم نقل المدرسة؟

تلتزم الوزارة بضمان استدامة توفير تعليم عالي الجودة لجميع الطلبة، بما في ذلك في المناطق الريفية، ويتطلب هذا على المدى الطويل تغييرات على النظام الحالي للمدارس غير المسجلة، وتعترف الوزارة بتأثير ذلك على الطلبة والأسر والمجتمع ككل. وسيكون هناك مناقشات شاملة مع أصحاب المصلحة المحليين قبل الالتزام بأي عمل، وإذا ما قررت المجتمعات المحلية أن النقل يصب في مصلحتها، يمكنها حينها أن تختار بين عدة خيارات اعتماداً على احتياجاتها:

– الدمج: نقل الطلبة إلى مدرسة قريبة من النوع نفسه.

– النقل: تغيير مكان المدرسة غير المسجلة إلى منطقة فيها عدد أكبر من السكان، مع الإبقاء على اسم المدرسة الأصلي.

–التقليص: بالنسبة للمجتمعات المحلية التي تعاني من انخفاض في عدد السكان ممن هم في سن المدرسة، يمكن للمدرسة تقليص عملياتها وإعادة توزيع المعلمين، وستقوم الوزارة بمساعدة الطلبة المؤهلين للقبول في مدرسة قريبة.

الشكل التوضيحي (4–10).

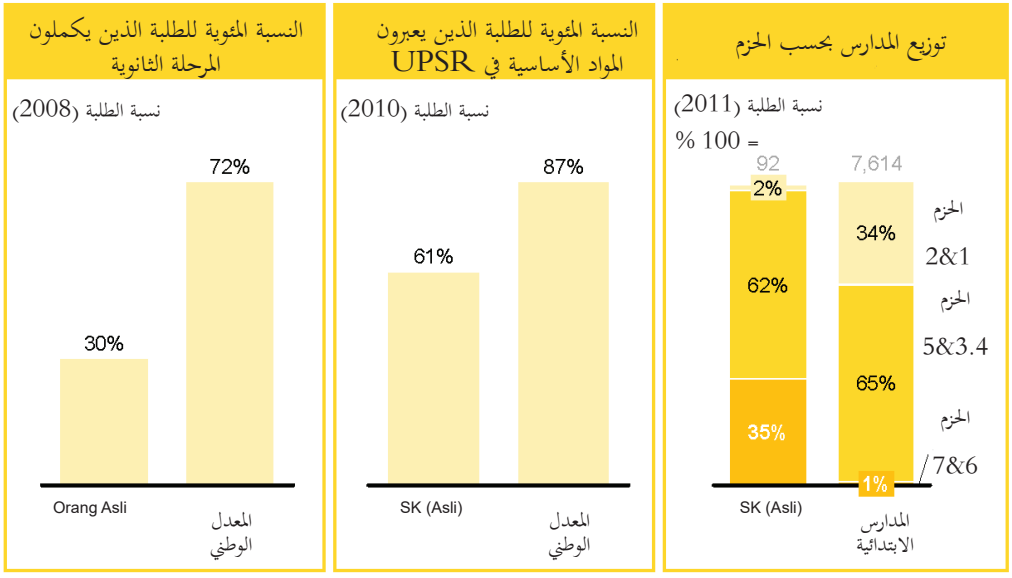

المصدر: "مبادرات منع التسرب من أجل أطفال أصليين من أصل أورانج في ماليزيا" ، نور نور وآخرون ، 2011 ؛ قسم إدارة المدرسة النهارية.

تحد العديد من العوامل الاقتصادية والجغرافية والثقافية من وصول طلبة أورانغ أسلي إلى تعليم جيد، فارتفاع حالات الفقر والميل إلى العيش في المناطق النائية يعني أن العديد من طلبة أورانغ أسلي لا يذهبون إلى مرحلة ما قبل المدرسة؛ وبالتالي لا يكون لديهم قاعدة متينة في القراءة والكتابة والحساب في السنة الأولى، وفضلاً عن ذلك، ولأن لغة البهاسا الماليزية ليست اللغة الأم لأكثر هؤلاء الطلبة، فإن ذلك يشكل عائقا إضافيا أمام التعلم. والشيء الآخر هو أن مديري المدارس والمعلمين يقولون إن برامج التدريب الحالية

لا تقوم بإعدادهم بما فيه الكفاية لمواجهة تعقيدات العمل مع هذه المجتمعات.

وقد قامت الوزارة بمبادرات متعددة لمعالجة القضايا المثارة آنفاً، وأهمها:

– تطوير المناهج الدراسية في سياقها (KAP)، التي تُعَدُّ مصممة خصيصا لأورانغ أسلي وبينان، وقد تم تجريب (KAP) في عام (2007) في(14) مدرسة لأورانغ أسلي، وستة مدارس لبينان، وتحتوي على اثنين من عناصر الحد الأدنى للمنهج المناسب والمناهج الدراسية المناسبة سياقياً لمجتمعات أورانغ أسلي وبينان، وكانت النتائج الأولية واعدة. فعلى سبيل المثال، كان مواقف وممارسات الطلبة أكثر ثقة، وتم تحقيق مستويات أعلى من القراءة والكتابة والحساب، ومستويات أفضل في تقدير الذات.

– تطوير المدرسة الأنموذجي الشامل الخاصة (K9) التي توفر مرافق سكنية من السنة الأولى إلى الأنموذج 3. إن الهدف الرئيس من ذلك هو تقليل نسبة التسرب من المدرسة بين السنة (6) والأنموذج (1). وقد تم تجريب هذا البرنامج في عام (2007)، ويبدو أن معدلات حضور الطلبة تزداد سنوياً، من (85.7 %) في عام (2007) إلى (97.6 %) في عام (2010).

– إدراج لغات الأقليات الأصلية وغيرها في المناهج الدراسية، فعلى وفق (KSSR) الجديد في عام 2011، وسعت الوزارة خيارات اللغة الانتقائية التي تشمل ايبان، وكادازان دوسون، وسيماي.

– توفير منهج (KEDAP) لأورانغ أسلي للبالغين لتعليمهم القراءة والكتابة والحساب لدعم تعلم أطفالهم.

خارطة الطريق: تحسين الوصول والنتائج:

تقضي سياسة الوزارة الحالية بتوفير فرص تعليمية لطلبة أورانغ أسلي وبينان، تكون ذات صلة باحتياجاتهم، وقد أطلقت الوزارة في عام (2012) خطة تحول لمدة (5) سنوات مخصصة لتعليم أورانغ أسلي الذي سيبدأ في المدة (2013 – 2018)، من خلال الموجتين الأولى والثانية من الخطة، وتم أيضاً إطلاق خطة مماثلة لمجموعات الأقليات في صباح وساراواك في نيسان من العام (2013).

الموجة الأولى (2013 – 2015): تحسين الوصول وأسس وضع مزيد من الإصلاح:

سيكون التركيز في الموجة الأولى: أولاً: على تحسين معدلات الالتحاق والحضور لطلبة أورانغ أسلي من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية، وتنصُّ المبادرة الرئيسة الأولى على زيادة عدد مدارس (K9) من اثنين إلى ستة، تليها تحسينات البنية التحتية للمدارس الحالية والمرافق السكنية، وإنشاء مرافق سكنية للمدارس الجديدة.

ثانياً: ستركز الوزارة على تحسين المناهج الدراسية، وهذا يشمل تحديث (KAP) للتأكد من توافقه مع الإطار التصميمي ومبادئ (KSSR)، وتوسيع نطاق التعليم الأساسي المهني (PAV) المناهج الدراسية في المدارس الثانوية لتقديم المزيد من الخيارات الصفية، وستقوم الوزارة أيضاً بطرح برنامج (KEDAP) لفائدة المجتمعات المحلية النائية غير المخدومة، ولاسيما في صباح وساراواك.

ثالثاً: ستقوم الوزارة بتحسين توظيف المعلمين والدعم والتدريب، ولتحقيق ذلك، ينبغي للوزارة زيادة عدد المرشحين من أورانغ أسلي في برامج تدريب المعلمين، وتعزيز الموارد اللازمة لبحوث التعليم الوطنية في خمسة مراكز للتميز البيداغوجيا للسكان الأصليين، ومن أجل دعم المعلمين بنحوٍ أفضل من حيث أنشطة التعلم في الفصول الدراسية، ستقوم الوزارة بزيادة عدد المعلمين المساعدين المعينين من مجتمعات أورانغ أسلي، وسيتم تعزيز مشاركة أولياء الأمور من خلال تعزيز أدواتهم في جميع المدارس في ماليزيا (انظر الفصل (7) حول هيكل النظام لمزيد من المعلومات)، حيث ستحتوي أيضاً على معلومات محددة للمعلمين ومديري المدارس من أجل العمل مع المجتمعات الأصلية والأقليات.

رابعاً: ومن أجل إنشاء خطوط أساس أداء دقيقة وأهداف لجميع طلبة الأقليات وغيرهم، ستقوم الوزارة بعمليات جمع بيانات عنهم، وستستخدم هذه المعلومات للاسترشاد بها لوضع استراتيجيات أخرى لغير أورانغ أسلي أو بينان.

الموجة الثانية (2016 – 2020) رفع المعايير:

ستركز الموجة الثانية من الإصلاحات على رفع مستوى مخرجات التعلم ومعايير المناهج لجميع طلبة الأقليات وغيرهم باستخدام تدخلات مصممة، ومن خلال استخدام بيانات تحسين عمليات إدارة البيانات، ستقوم الوزارة بدعم (JPN وPPD) في تصميم التدخلات، وتقديم المساعدة على أساس الحاجة لمختلف مجتمعات الأقليات الأصلية وغيرها، وستقلل الوزارة خلال هذه الفترة عدد مدارس (SK أسلي) في الحزمتين (6 و7) إلى الصفر، وتركيز الجهود على تعزيز معايير جميع مدارس (SK أسلي)، وستقوم الوزارة أيضاً بتجريب وإطلاق برامج تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حول إنشاء محتوى تفاعلي ثقافي للطلبة من السكان الأصليين، وتحسين فرص الحصول على المواد التعليمية ذات الجودة العالية للطلبة المتواجدين في المناطق النائية.

وستراجع الوزارة في هذه المرحلة منهج (KAP) لتحديد ما إذا كان تنبغي إضافته إلى المناهج الدراسية في المدارس الابتدائية ولكي يشمل التعليم الثانوي، أو ما إذا كان ينبغي الاستغناء عنه نهائياً ما أن يتم وضع أساسيات القراءة والكتابة والحساب، وإذا تم اتخاذ قرار الإبقاء هذا، فإن الوزارة ستنظر في تطوير أوراق الامتحانات المخصصة لـ (UPSR) التي تتماشى مع معايير مناهج (KAP).

الموجة الثالثة (2021 – 2025) استمرار الممارسات الناجحة:

ستقوم الوزارة بتقييم تأثير الموجتين الأولى والثانية، وتحديد مجالات التحسين، وستستمر الممارسات الناجحة لرفع مستواها على الصعيد الوطني.

الاهتمام بالطلبة الموهبين لرفع أدائهم:

بينما يصبح اقتصاد ماليزيا اقتصاداً متطوراً، فإن استمالة أفضل المواهب سيصبح ذا أهمية متزايدة من أجل تحقيق أهداف التنمية. فالاقتصادات الآسيوية التنافسية، مثل هونغ كونغ، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، تُعَدُّ تعليم الطلبة الموهوبين محركاً قوية لتنمية رأس المال البشري والابتكار الوطني. وتقدم هذه البلدان التعليم للأطفال الموهوبين من خلال عملية مكونة من خطوتين: الأولى، تقوم الحكومات بتحديد الطلبة الموهوبين من خلال تدابير الكفاءة، والرياضيات، والثانية، يتم قبول الطلبة في برامج متخصصة في مرحلة ما قبل المدرسة، والابتدائية، والثانوية.

يوجد في ماليزيا حالياً بعض البرامج التي تلبي احتياجات الطلبة ذوي الأداء العالي والموهوبين في القطاعين العام والخاص، ففي القطاع العام هناك البرنامج الوطني لرعاية الموهوبين الذي ينظم مخيمات كشفية، وسلسلة من برامج العلوم والتكنولوجيا والرياضيات للطلبة من السنة الثالثة إلى الأنموذج 3، وهناك أيضاً مدارس داخلية للطلبة المتفوقين من أنموذج (1) إلى الأنموذج (5)؛ مع ذلك، هناك سياسات مركزية محدودة للتخطيط على المدى الطويل، والإدارة، وتقييم قطاع الموهوبين.

خارطة الطريق: وضع استراتيجية وطنية للطلبة الموهوبين:

ستركز الموجة الأولى من الإصلاح على بناء فهم أفضل لاحتياجات الأطفال الموهوبين في ماليزيا، وتصميم البرامج التي تلبي احتياجاتهم، أما الموجة الثانية فستقوم بتجريب هذه البرامج الجديدة، مع توسيع النطاق على الصعيد الوطني، وهو ما سيحدث في الموجة الثالثة.

الموجة الأولى (2013 – 2015) تحديد مجالات التحسين:

على مدى السنوات الثلاث المقبلة، ستقوم الوزارة ببعض البرامج المحلية الأساسية في مقابل الأنظمة الأخرى مع البرامج ذات الأداء العالي للطلبة الموهوبين؛ لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتكرار الممارسات الناجحة، وفضلاً عن ذلك، ستقيم الوزارة شراكات عمل مع القطاع الخاص والمؤسسات البحثية الرائدة للبدء في تطوير مجموعتها الخاصة من برامج الموهوبين والمتفوقين.

الموجة الثانية (2016 – 2020) تجريب برامج الموهوبين والمتفوقين الجديدة:

من طريق البحوث والشراكات التي أقيمت في الموجة الأولى، ستبدأ الوزارة باستكشاف وتجريب برامج للمتفوقين (تقدر عادة في البحوث بـ (15 %) من عدد الطلبة)، وبالنسبة للطلبة الموهوبين (1% من عدد الطلبة):

سيسمح برنامج المناهج المسرعة للمستوى الثانوي للمتفوقين بإكمال المدرسة الثانوية والمشاركة في امتحان (SPM) في أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات، والخضوع لمزيد من الأنشطة مثل المشاريع البحثية المستقلة، أما الطلبة الذين سيتم اختيارهم للدخول في (UPSR) فسيتم اختبارهم بانتظام كل عام لضمان فائدة البرنامج وخلوه من عيوب تنموية.

سيسمح برنامج المناهج المسرعة للمستوى الابتدائي للمتفوقين بإكمال الدراسة الابتدائية والمشاركة

في (UPSR) في خمس سنوات بدلاً من ست سنوات، والخضوع لمزيد من الأنشطة مثل عمل مشروع على حدة، وسيتم اختبار الطلبة بانتظام كل عام لضمان فائدة البرنامج وخلوّه من عيوب تنموية.

برنامج الموهوبين والمتفوقين لـ (1 %) من عدد الطلبة الموهوبين في مجال معين مثل الرياضيات، أو اللسانيات، أو الموسيقى والفنون البصرية. وسيكون لدى الطلبة برنامج تعليم مصمم ومرن يمكنهم من تلقي التعليمات من خبراء في مجالهم بينما يكونون لا يزالون في مرحلة التعلم.

الموجة الثالثة (2021 – 2025) توسيع نطاق النجاح:

خلال المرحلة النهائية من خارطة الطريق، ستصقل الوزارة تصميم البرامج الرائدة، وسيتم تدريجياً توسيع نطاق البرامج التجريبية على الصعيد الوطني.

تسريع تحسين المدارس:

تضمن الوزارة أن (JPN وPPD) سيتم تعزيزهما، وسيتم التركيز على دعم تعلُّم الطلبة في المدارس، وتحسين الأداء العام للمدارس، وتشمل تلك التدابير ما يأتي:

- تعزيز ممارسة تقديم الدعم المتباين للمدارس بحسب أداء الحزمة.
- تعزيز وتمكين (JPN وPPD) لتكييف مداخلاتهم مع المدارس لحساب سياق محدد من كل مدرسة.
- جعل (JPN وPPD) أكثر مسؤولية ومساءلة حيال الأداء العام للمدرسة.

إن تقديم تجربة تعليمية متسقة لجميع الطلبة الماليزيين يعني أن (10،000) من مدرسة، ستكون المناهج الدراسية التي يتم تدريسها فيها انعكاساً حقيقياً لبنية المنهج الكتابي، ويتلقى الطلبة تعليمات في كل من لغة البهاسا الماليزية واللغة الإنجليزية، وجميع المعلمين يدرسون بمستوى عال، ويتم عرض برامج لتلبية احتياجات الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، إذ إن تحقيق هذا باستمرار عبر المدارس يتطلب أكثر من سياسات مدركة، ويحتاج إلى دعم مصمم للمدارس بحسب الحاجة، وتركيز مستمر على تحسين المدارس في كل مستوى من مستويات الإدارة من المكتب الرئيس في بوتراغايا، وصولا إلى جميع المكاتب في المناطق الـ (138) في جميع أنحاء البلاد.

من بين الجهود التي تم بذلها مؤخراً ما أطلقته الوزارة لتحسين الأداء المدرسي وهو برنامج (NKRA) لتحسين مدارس (SIP) التي تم إطلاقها في عام (2010). تقدم مدارس (SIP) الدعم

الموجه للمدارس في الحزمتين (6 و7)، من خلال مدير المدرسة والمعلمين والمدربين، وزيادة الرقابة على ملفات (PPD)، فضلاً عن جهود إضافية تشمل الجهود الإضافية تخصيص دعم مخصص لجائزة خاصة للمدارس ذات الأداء العالي (HPS) والمدارس العنقودية التي تم الاعتراف بها لأدائها المتميز.

إن نجاح هذه التدابير في تحسين نتائج تعلم الطلبة يختلف اختلافا كبيرا بين الدول. ومثلما يظهر من الشكل التوضيحي (3-22)، في (UPSR)، فإن الولاية الأفضل أداءً –وهي بوتراغايا– لديها متوسط (GPS 33%) من الولاية الأقل أداء وهي ولاية صباح. توجد مستويات متماثلة من التباين على مستوى (SPM) في المناطق والولايات، فعلى سبيل المثال، في ولايتي كيلانتان وساراواك، يتراوح متوسط الدرجة المركبة من (49 %) حتى (75 %) مقارنة مع ولايتي جوهور وتيرينغانو، حيث يكون التباين أصغر (الشكل التوضيحي4-11).

وتبدو الاختلافات في الثروة أو الحالة الحضرية / الريفية وحدها غير كافية لتفسير التباين في الأداء، فعلى سبيل المثال، يوجد في ولايتي سيلانغور وبينانغ، اثنان من أعلى مستويات دخل الأسرة في ماليزيا، وتنتجان أداءً متوسطاً مع وجود تباين كبير بين المناطق، على النقيض من ذلك، توجد ولاية جوهور –وهي منطقة ذات دخل أسري متوسط– في الثلث الأعلى لكل الولايات، ولديها واحد من أدنى الفروقات في أداء الطالب في (UPSR).

الجوائز الخاصة بالمدارس:

لدى الوزارة نوعان من الجوائز الخاصة بالمدارس، التي تم الاعتراف بها لأدائها المتميز.

إنَّ المدارس ذات الأداء العالي التي تم إدخالها في عام (2010) في ظل منطقة النتائج الوطنية الرئيسة (NKRA) التحديد تُعدُّ من أفضل المدارس أداءً في البلاد، وتنتج باستمرار نتائج طلبة أكاديمية وغير أكاديمية ممتازة، ولها طابع ممتاز، وقادر على المنافسة دولياً. ويتم اختيار المدارس بعد عملية اختيار صارمة تنظر في فئتين: (أ) التحصيل الدراسي، و(ب) الأداء في الأنشطة المشتركة للمناهج الدراسية، وهناك (66) منها حتى الآن، وتتلقى تخصيصاً قدره (700000) ألف رنغيت ماليزي في عامها الأول، و(500000) رنغيت ماليزي في العام الثاني، و(300000) رنغيت ماليزي في العام الثالث سنوياً للاستثمار في برامج تحسين المدارس التي يختارونها.

المدارس العنقودية التي هي في طليعة الابتكار والتميز:

لقد أدخلت المدارس العنقودية في عام (2007) لتكون بمنزلة نماذج لمدارس أخرى في النظام، وتمتد على مجموعة واسعة من التخصصات مثل الفن والموسيقى، والعلوم، والتكنولوجيا، وتتلقى المدرسة

العنقودية مزيداً من المرونة التشغيلية حول كيفية إنفاق أموالها للتطوير، ويمكنها تحديد ما يصل إلى (10%) مما يأخذه طلبتها، يوجد حالياً (170) مدرسة في النظام.

الشكل التوضيحي (4-11).

متوسط الدرجات المركبة للمدارس الابتدائية حسب المنطقة
الدرجات المركبة[1] (2011)

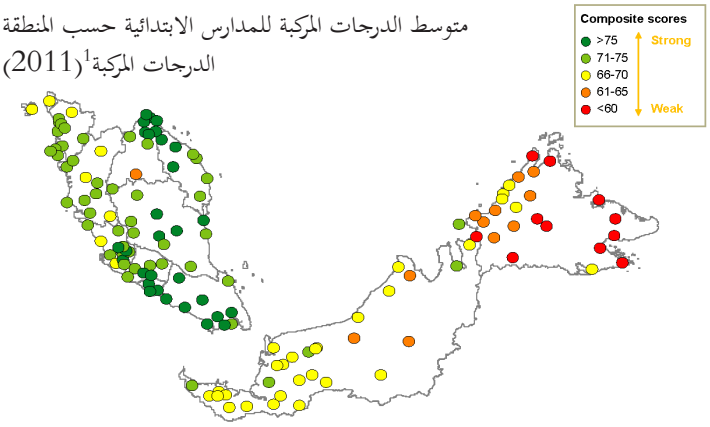

(1) استناداً إلى متوسط الدرجات المركبة لجميع المدارس الابتدائية داخل كل دورة من دورات البرنامج القطري.

ملاحظة: يتم تقريب متوسط الدرجات المركبة إلى أقرب رقم صحيح.

المصدر: منطقة النتائج الرئيسة الوطنية (NKRA).

يشير التباين في الأداء إلى أن بعض الدول والمناطق لديها –من خلال الانضباط الكبير والمهارات الإدارية– تحسُّناً كبيراً في جميع المدارس، ومحافظة على فجوات الأداء الضيقة بين المدارس الأفضل والمدارس الأقل أداءً.

خارطة الطريق: تسريع وتيرة تحسين المدارس من خلال الولايات والمناطق:

إن تحليل عشرين نظاماً للمدارس الأكثر تحسناً بما في ذلك سنغافورة، وكوريا الجنوبية، والمملكة المتحدة يكشف أن التحولات الناجحة في التعليم تدفع بالتغيير من خلال طبقة وسطى فاعلة بين الوزارة والمدرسة، وتشير قصص النجاح في ولايات مثل: جوهور، وتيرينجانو إلى أن ممارسات الولاية وإدارة المنطقة القوية هي المفتاح لخلق تأثير واسع النطاق.

الموجة الأولى (2013 – 2015) تحويل الولاية وقيادة المنطقة:

تعطي الولايات والمناطق التي تستخدم الإدارة لتحقيق النجاح، نظرة للوزارة حول ما تحتاجه كل منطقة؛ لكي تكون ناجحة، وباستخدام هذه المعلومات الجديدة، وضعت الوزارة برنامجاً للتحول؛ لتمكين جميع الولايات والمناطق من تحقيق تحسين كبير في المدارس. وبحلول العام (2015)، يهدف البرنامج إلى تقليل عدد مدارس الحزمة (7) إلى صفر، وتقليل الثغرة بين المدارس الريفية والحضرية إلى (25 %)، وزيادة ننسبة حضور الطلبة بنسبة (25 %).

المدارس الريفية

كما ذكرنا في الفصول السابقة فإن الوزارة لطالما التزمت بالحد من عدم المساواة في النتائج التعليمية بين المدارس الريفية والحضرية، وبينما أحرز تقدم واضح على مدى العقد الماضي تعتزم الوزارة خفض فجوة الإنجاز بين المدارس الحضرية والريفية بحلول عام (2020)، وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقوم الوزارة بدراسة متأنية للسياقات المختلفة من المدارس في المناطق الريفية والحضرية التي ستؤثر على تنفيذ جميع المبادرات الواردة في هذه الخطة، وفضلاً عن ذلك فإنه من المتوقع تقديم أربع مبادرات سيكون لها فوائد خاصة للمدارس الريفية هي:

1. تحسين البنية التحتية للمدارس: أنشأت الوزارة خطاً أساساً لمتطلبات البنية التحتية الأساسية من أجل خلق بيئة تعليمية ملائمة في المدارس، وسيتم التنفيذ على مراحل، وسيتم البدء بالتنفيذ مع المدارس الريفية في ولايتي صباح وساراواك.

2. تحويل المدارس غير المسجلة أو (SKM): تقع نسبة كبيرة من المدارس غير المسجلة في المناطق الريفية والنائية، وستستفيد هذه المدارس من أدوات تحسين المدارس الجديدة التي تم تصميمها، ومن إدخال ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل التعلُّم عن بُعد والتعلُّم المختلط، وسيتم تدريب المعلمين في هذه المدارس لتدريس منهج متعدد الصفوف.

3. زيادة جودة المعلمين وقادة المدارس: ستنشر الوزارة معلمين ومدربين رئيسيين في مدارس الحزم

5 و(6 و7)، وفي كثير من المدارس الريفية، وتحقق الوزارة أيضاً في سبيل تشجيع المعلمين ومديري المدارس من ذوي الأداء المتميز على العمل في المدارس الريفية.

4. توفير التمويل العادل: تعمل الوزارة على اعتماد نهج قائم على التمويل؛ وفي إطار هذا النهج سيتم إعطاء المدارس التي تواجه تحديات أكبر في تلبية طموحات النظام المنصوص عليه في الخطة مزيداً من الدعم، أما في حالة المدارس الريفية فإن هذا قد يعني أموالاً إضافية لبناء البيوت، وتوفير خدمات النقل.

تمكين القيادات المحلية:

ستحول الوزارة مسؤولية التعامل مع المدارس إلى (PPD)، وسيكون لها مكتب رئيس و(JPN) إذ سيتبنيان دوراً أكثر استراتيجية، وسيقوم المسؤولون على المستوى الاتحادي بتقليل مشاركة المدارس المباشرة، والتركيز على وضع سياسات واستراتيجية تضمن توفير الخدمات المركزية مثل جمع البيانات والمناهج الدراسية وتطوير التقييم.

أما دور (JPN) فسيركز على دعم (PPD) في تسليم المسؤوليات الجديدة، وسيكون هناك تفاعل مباشر مع الحد الأدنى من المدارس، وستكون (JPN) مسؤولة عن تحديد أهداف المنطقة، وإدارة أداء (PPD)، وتيسير التعاون بين المناطق، وتخصيص الموارد للمناطق المحتاجة.

أما (PPD) فستدعم تحسين الأداء المدرسي، وستشارك بنحوٍ مباشر مع المدارس على أساس منتظم لتدريب وتعليم، ومراقبة الأداء، ويشمل هذا الدور الموسع عدة أمور هي:

-وضع أهداف للمدارس الفردية.

توفير التدريب للمعلمين ومديري المدارس من خلال تحسين قابلية المدربين التخصصين في برنامج (SISC +) التدريبي للمعلم والمدرسة، وبرنامج المشاركة (SIPartner +) للتدريب الأساس.

-مراقبة البيانات واستخدامها في أنشطة تحسين المدارس.

-جعل مديري المدارس والمعلمين معرضين للمساءلة عن أدائهم، وإجراء حوارات الأداء.

-خلق التعاون بين المدارس، من خلال أفضل الممارسات.

-نشر الموارد للمدارس المحتاجة.

ترسيخ النظام إلى الأهداف المشتركة

لقد طورت الوزارة مؤشرات أداء راسخة في أهداف النظام للوصول إلى الجودة والعدالة والوحدة والكفاءة، وقد تراجعت مؤشرات الأداء الرئيسة تلك من الوزارة إلى المدارس؛ مما يضمن الاتساق بين الأهداف في جميع أنحاء النظام. وبدءاً من المستوى الوطني، فإن كل (JPN وPPD وPD)، والمدرسة سيتم تعقب أدائها في مقابل مؤشرات الأداء الرئيسة على أساس سنوي.

سيتم تصنيف (PPD) على أساس مؤشرات الأداء الرئيسة هذه لمساعدة (JPN) في تحديد المناطق التي تحتاج إلى مزيد من الدعم والعوامل التي قد تؤدي إلى ضعف أدائها، وبالمثل، ستكون (PPD) قادرة على استخدام نطاقات الأداء (NKRA) والأداء المدرسي ضد مؤشرات الأداء الرئيسة المشتركة لاستهداف الموارد التي هناك حاجة ماسة إليها، وفي نهاية كل عام سيتم الاعتراف بالخمسة الأوائل الأكثر تحسناً في البرنامج القطري على الصعيد الوطني لجهودهم.

سيتم تجريب هذه المجموعة الجديدة من مؤشرات الأداء الرئيسة في ولايتي صباح وكيده في كانون الثاني (2013)، وسيتم طرحها على المستوى الوطني بحلول نهاية العام نفسه، وستواصل الوزارة رصد فائدتها باستمرار للإبلاغ عن عملية تحسين المدارس وإجراء التعديلات اللازمة، وستقوم باستعراض منهجية الحساب الحالية لنطاقات أداء (NKRA)، لتحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات.

تقديم الدعم متى ما يكون هناك حاجة ماسة إليه:

سيقوم (PPD) ببناء سياسات تدار مركزياً لتطوير التدخلات التي تستهدف سياقات محددة من المدارس، وستقدم (JPN) الموارد والدعم اللازمين لتنفيذ هذه المبادرات، ومن الأمثلة على قضية الاستفادة من المرونة الإضافية حضور الطلبة، إذ يميل حضور الطلبة إلى أن يكون لديه مجموعة واسعة من الأسباب الجذرية التي غالباً ما تكون محددة السياق، فعلى سبيل المثال: قد يؤدي سوء الوصول أو المواقف الأبوية أو البيئة المدرسية غير الجذابة إلى الحد من الالتحاق بالمدرسة، ويجب أن تختلف الاستراتيجية المستخدمة مع السبب الجذري من أجل أن تكون فعالة، وقد يكون حل النقل ضعيفاً من حيث الوصول، والزيارات المنزلية من قبل المعلمين للآباء والأمهات الذين لا يفهمون أهمية التعليم، والحفاظ على مجمع المدرسين جميلاً لزيادة الجاذبية المادية للمدارس، ففي هذه المواقف، تكون مراكز تطوير البرامج هي الأفضل في تحديد أفضل مسار للعمل، وينبغي أن يتم توفير الحرية والموارد اللازمة للقيام بذلك.

الرصد المشكلات وحلها واتخاذ الإجراءات اللازمة:

ستقوم الوزارة و(JPN وPPD)، ومديري المدارس، والمعلمين بإجراء حوارات منتظمة الأداء لضمان أن المدارس والمناطق والمقاطعات تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها، وتمتاز حوارات الأداء باستخدام بيانات أداء لتحديد نقاط القوة والضعف، تليها المراجعات الفورية لخطة التنفيذ لضمان حل المسائل، ومن المتوقع أن يتم عقد حوارات الأداء هذه مرتين على الأقل في السنة (الشكل 4-12).

الشكل التوضيحي (4-12).

دورة حوار الأداء.

استناداً إلى مثال الممارسة الجيدة: جوهور.

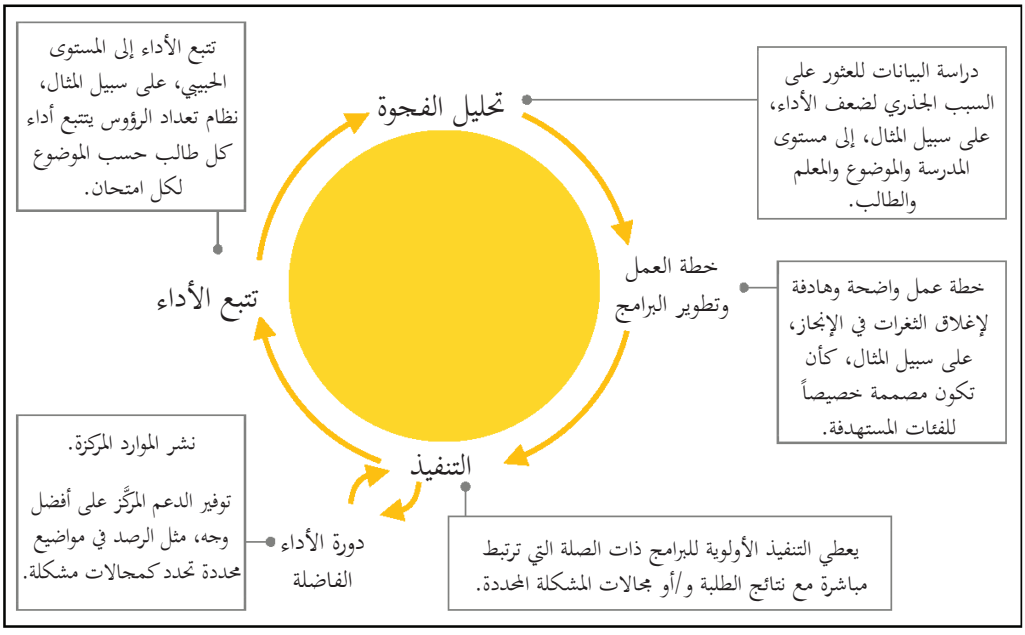

ما الممارسات التي يمكن أن تحدث فرقا في نتائج الطلبة؟

وجدت الوزارة درجة عالية من القواسم المشتركة بين ممارسات التحسين السريع والمدارس الجيدة. وعلى العكس من ذلك، كان هناك تناقض بين ممارسات هذه التحسن السريع للمدارس مع المدارس ذات الأداء الأقل.

تكافح المدارس ذات الأداء الأقل بنحوٍ عام مع عدد من البرامج التي كان من المتوقع أن يتم تنفيذها. ويمكن من خلال هذا الإجراء إعطاء فهم قوي ودور حاسم للمديرين في مدارسهم، والتصرف بشكل حاسم، والتركيز على المعلمين والمجتمع المدرسي من خلال العمل على مجموعة من الممارسات الأساسية للتنفيذ؛ وهذا يوضح الدور الحاسم الذي يؤديه المديرون في تشكيل الأداء المدرسي.

ما ممارسات التحسين السريع أو المدارس الجيدة التي يمكنها أن تحدث فرقاً؟

1. الوقاية وتوسيع التعليم ووقت التعلم: تُحدُّ المدارس الجيدة من الأنشطة التي تستهلك وقت التدريس من خلال عدم مناداة المعلمين من الصف للاجتماعات، والطلب من جميع المعلمين إيجاد بديل عند ترك المدرسة للمشاركة في اجتماعات أو دورات تدريبية، وفي بعض الحالات تمديد فترة الوقت المتاح للتدريس والتعلم؛ وذلك بوساطة دروس تقوية غير صفية للطلبة الضعفاء، إذْ هناك مدرسة واحدة في ولاية صباح، وهي (SK Babagon Toki) تقوم بوضع أكشاك تدار من قبل المعلمين خلال العطلة العطلة يومياً من أجل تعزيز عملية التعلم، ويحصل الطلبة الذين يزورون هذه الأكشاك على فرصة المشاركة في أنشطة تعلم ممتعة، مع جائزة في نهاية كل شهر يتم منحها للطالب الأفضل والأكثر التزاماً.

2. تكثيف الدعم للمعلمين: إن التحسين الجيد والسريع للمدارس يوفّر دعماً إضافياً للمعلمين الجدد، من خلال توفير فصول تدريس لهم، مع معلمين من ذوي الخبرة، وخلق جدول زمني كل أسبوع للمعلمين في ورش عمل التخطيط للدرس، وتعيين الموجهين من مجموعة من المعلمين ذوي الخبرة لتقديم التدريب والتغذية الراجعة باستمرار، وتميل المدارس الجيدة أيضاً إلى زيادة متطلبات ملاحظة المعلم في أثناء الدرس أكثر من مرتين في السنة.

3. تصميم الدعم لاحتياجات الطلبة: تقوم المدارس الجيّدة أيضاً بتصميم الدعم الذي يتم تقديمه للطلبة، ولاسيما أولئك الذين يكون مستواهم ضعيفاً، ففي ولاية جوهور، على سبيل المثال، يطلب من جميع المدارس وضع الطلبة في ثلاث فئات: ضعيفة، متوسطة، وقوية، ويقوم المعلمون بتحديد عمق المنهج كل فئة والمعلمي (وقد حددت الدولة الحد الأدنى للمنهج الذي يُعدُّ مناسباً للطلبة الضعفاء)، ومستوى الصعوبة في التدريبات التي يتم تطبيقها، وحتى حجم الصف (حيث يوضع الطلبة الضعفاء في فصول أصغر بحيث يمكن للمعلمين أن يوفروا لهم مزيداً من الاهتمام)، وقامت إحدى المدارس في ولاية صباح بترتيب الطلبة حسب الموضوع بحيث يتم دائماً تدريسهم بحسب المستوى الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم.

4. استخدام البيانات بتوسع: في ولايتي جوهور وتيرينغانو، يتم استخدام نظام تتبع بيانات

الامتحانات الحكومية على نطاق واسع على مستوى المدرسة لإبلاغ التغييرات في ممارسة التدريس. ويتمكن المعلمون، في غضون بضعة أيام من كل تقييم، من تحديد مجموعة الطلبة الذين هم على حافة النجاح في الصفوف، أو أولئك القريبون من تحقيق درجة النجاح لكنهم أخطأوا في الامتحان، ويتم دعم هذا التحليل تحليلات تفصيلية، حيث يتم فحص ردود الامتحان بالتفصيل لتحديد النوع المعيّن ونطاق وصعوبة الأسئلة التي تحدد مشكلات الطلبة، ويتم بعد ذلك وضع الدروس للمساعدة في ممارسة الطلبة في المناطق الضعيفة.

5. تكثيف التواصل مع الآباء والمجتمعات المحلية والطلبة: غالباً ما تلجأ المدارس الجيدة إلى الآباء والأمهات والطلبة والمجتمعات لإشراكهم في عملية التعلُّم، والأهم من ذلك، أن هذه المشاركة تركز على ما يمكن كل طرف أن يقوم به لتحسين نتائج التعلم، فعلى سبيل المثال، توفّر بعض المدارس توجيهات صريحة لأولياء الأمور حول ما يمكن القيام به لمساعدة أطفالهم: التحقق من واجباتهم اليومية، والتأكد من أنهم يقضون ساعة في الأقل كل يوم للمراجعة، ويتم إشراك أولياء الأمور الآخرين والطلبة في مناقشات مشتركة متعلقة بأهدافهم لهذا العام، ومن ثم حملهم على التوقيع على تعهد بالالتزام بالعمل من أجل تحقيق هذا الهدف.

الموجة الثانية (2016 – 2020) زيادة المرونة التشغيلية لـ (JPN وPPD) والمدارس:

بعد أن يتم تعزيز قدرات الولاية والمنطقة في الإدارة وتخفيض مدارس الحزمتين (6 و7)، ستقوم الوزارة بالنظر في سبل إعطاء الولاية والمنطقة قدراً أكبر من الاستقلال في القيادة المدرسية، وستنظر أيضاً في إعطائها قدراً أكبر من المرونة التشغيلية في تخصيص الميزانية ونشر الأفراد، وفضلاً عن ذلك، وتماشياً مع بدء تنفيذ مناهج (KSSR وKSSM)، ستقوم الوزارة بتغيير الأنظمة الحالية لمنح المدارس مرونة أكبر فيما يتعلق بالجداول الزمنية للمناهج الدراسية، طالما أنها قادرة على تحقيق معايير التعلم والمحتوى المتوقع.

الموجة الثالثة (2021 – 2025) توسيع نطاق حقوق اتخاذ القرار:

بناء على التعلم من الموجتين الأولى والثانية، ستستمر الوزارة في مراجعة أنواع الحقوق الممنوحة لقرار (JPN وPPD) والمدارس، ويتوقع أن يتم في هذه المرحلة، جهوزية معظم، إن لم يكن جميع، المدارس لتحقيق مستوى كامل من الإدارة المدرسية والاستقلالية، وفضلاً عن ذلك، ستبدأ الوزارة في استكشاف البنية التحتية الجديدة التي ستسهل مزيداً من التعلم الذاتي، سواءٌ على مستوى المدرسة والطالب، ويمكن أن يشمل ذلك إدخال مرافق مؤتمرات الفيديو لتسهيل برامج التوأمة مع المدارس في البلدان الأخرى، وأجهزة الكمبيوتر اللوحي للطلبة للحدِّ من الاعتماد على الكتب المدرسية التقليدية، والاتصال بشبكة الإنترنت بنحوٍ أسرع (انظر الفصل السادس حول تحول الوزارة لمزيد من المعلومات).

إن أفضل الممارسات في ولاية جوهور هو التعرف على الأمور في نصابها الصحيح والقيام بها بشكل حسن، إذْ تُعَدُّ ولاية جوهور واحدة من الولايات ذات الأداء الأفضل في ماليزيا في المرحلة الابتدائية، وقد احتلت في عام (2010)، المرتبة الثانية في البلاد، بعد ولاية بوتراجايا، في امتحان (UPSR)، وبينما تراجع ترتيبها في عام (2011)، فإن الفارق لم يكن كثيراً، بل هامشياً من (0.3 إلى 0.2) نقطة مئوية، ومع ذلك، لا تزال ولاية جوهور تحتفظ بأقل المتغيّرات في (UPSR) عبر (PPD)، وما هو مثير للإعجاب هو أن ولاية جوهور قد تقدمت خلال السنوات الخمس القادمة إلى أفضل الولايات أداءً.

ويعود نجاح جوهور أولاً وقبل كل شيء إلى قوة قادتها على مستوى الولاية والمنطقة، ولاسيما ثلاثة من رؤساء أقسام التعليم على التوالي الذين ساهموا في قيادة برنامج تحولها وهي.

1. وضوح الرؤية المشتركة: في بداية رحلة الإصلاح، قامت قيادة (JPN) بتحشيد المناطق معاً خلف رؤيتها للتحول بجوهور إلى واحدة من أفضل خمس ولايات من حيث نتائج الطلبة، وكانت الدعوة التي تم إطلاقها هي ”جوهور من ضمن الخمسة الكبار“ بسيطة الفهم، ومقنعة في مستوى طموحها –بما أن جوهور قد بدأت من مرتبة من بين أدنى خمسة في التصنيف الوطني للولايات– وبعد خمس سنوات، ما تزال هذه الرؤية المشتركة يتناقلها جميع المسؤولين ومديري المدارس والمعلمين، وحتى الآباء والأمهات.

2. إعطاء الأولوية للبرامج التي تركّز على النتائج الأكاديمية: في أثناء الطرح الأولي لاستراتيجية جوهور، كان هناك ضغط من قبل أصحاب المصلحة من داخل وزارة التربية وخارجها لتوسيع نطاق تركيزها، إلا أن قيادة (JPN) ومع ذلك، بقيت صامدة ومتمسكة برأيها على أساس أن المدارس لا تستطيع أن تنتشر بنحوٍ سطحي، وأن تحسين النتائج الأكاديمية سيكون ضربة إيجابية على التأثير على القضايا الأخرى التي تواجه النظام، مثل الانضباط، وهذا الالتزام بتقديم مجموعة صغيرة من الأولويات يبقى السمة المميزة لقصة جوهور.

3. تعزيز ثقافة الأداء القوي على البيانات: بدأت جوهور باستخدام نظام الإبلاغ عن الأداء القائم على الإنترنت في عام (2006) الذي يقيس البيانات بحسب مستوى الطالب، ويجمع هذا النظام نتائج امتحانات الطلبة لكل ولاية والتقييم الوطني. فعلى مستوى المدرسة، سيقوم المدير بمناقشة الأداء مع المعلمين في المدرسة في محاولة لفهم لِمَ قد يفشل الطلبة أو ينجحون في تحقيق أهدافهم؟ والأهم من ذلك، أنه سيتم التركيز على تحديد الإجراءات العلاجية المناسبة لدعم الطلبة (على سبيل المثال، فصول إضافية بعد المدرسة)، ومن ثم سيتم عقد حوار أداء مماثل بين رئيس المنطقة ومديري المدارس، ورئيس (JPN) ورؤساء المنطقة، وسيتم

إبلاغ الترتيب في الوقت المناسب إلى جميع المناطق والمدارس.

4. التطوير المهني المستهدف على مراحل في المناطق وقادة المدارس: بالتوازي مع بدء تنفيذ النظام، سيتم طرح (JPN) لبرنامج التطوير المهني الذي يستهدف مديري المدارس، ونواب مديري المدارس ومسؤولي المنطقة. وقد بدأ البرنامج بأساسيات القيادة التعليمية حتى يتمكن مديرو المدارس ومسؤولو المناطق من وضع حلول للتحديات التي تم تحديدها مع البيانات. ثم واصلت الولاية تركيز كل التطوير المهني حول موضوع القيادة التعليمية لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات؛ إلى أن تمكن جميع قادة المدارس والمسؤولين من اكتساب فهم قوي حول الموضوع، قبل طرح البرنامج الجديد على قيادة التغيير.

5. وصفة لضمان الحد الأدنى من الممارسات الجيدة: تصف الدولة عدداً من البرامج المختلفة لإنشاء درجة معينة من التوحيد في الممارسات الجيدة. وهذا يشمل: 1) الخطة (J)، التي تحدد عدد صعوبة أسئلة الواجبات المنزلية لكل درس ومستواها، والتباين في قدرات الطالب، و2) المنهج الملائم للحد الأدنى الذي يمكن للمدرسين استخدامه للطلبة الضعفاء أكاديمياً.

6. التدخلات المتباينة على أساس الأداء: يقوم البرنامج بتصنيف الطلبة بناءً على محركات مصممة على أساس قدرات الطلبة، ويتم تنفيذ هذه الممارسات الشائعة ليس فقط على مستوى المدرسة، ولكن أيضاً على مستوى النظام، حيث تتلقى المجموعات المدرسية من حزم الأداء المختلفة أنواعاً مختلفة من الدعم من المنطقة والولاية، فعلى سبيل المثال، تم تدريب مدارس الحزمتين (4 و5) على تحسين ممارسات التعليم والتعلم، في حين دربت مدارس الحزمة 3 على تحسين إدارة المدرسة، ويطلب من كل مدرسة تحديد ما لا يقل عن ثلاثة مستويات متباينة من الطلبة بحسب قدراتهم هي: جيد، ومتوسط، وضعيف.

إن المسؤولين في جوهور يسارعون إلى الإشارة إلى أن هذا النظام لا يفعل أي شيء جديد أو أنه صعب جداً. إن ما يميز هذا البرنامج عن الولايات الأخرى هو الصرامة والانضباط الذي يتبع كل عمل، وتأصيل ذلك في نظامها من خلال التشجيع على ثقافة الأداء التي تتمحور حول البيانات والأدلة الواضحة، والفهم القوي لفكرة التدخل المتباين على أساس القدرة، وجو من التعاون الذي تقدم فيه المناطق والمدارس والمعلمون الأقوى الدعم للمناطق والمدارس والمعلمين الأضعف.

تعيش الوزارة الآن لحظة الانطلاق في رحلتها لتطوير نظام التعليم القادر على خلق الماليزيين الذين سيكونون قادرين على المنافسة في عالم القرن الحادي والعشرين؛ وهذا يتطلب إعادة النظر في وسائل التعلم للطالب، وإعادة صياغة أنواع المهارات التي يرغب نظام التعليم الماليزي أن يغرسها في طلابه، ومن أجل تحقيق هذا التحول، يجب أن يحدث التغيير على جميع المستويات، من الوزارة، والولايات، والمناطق، والمدارس، ومديري المدارس، والمعلمين.

ستركز الوزارة في السنوات الأُوَل على تعزيز الأسس الحالية، فضلاً عن تحقيق نتائج مبكرة. وإن نظام التعليم الماليزي سيتطور أيضاً من مقاس واحد يناسب الجميع إلى تنفيذ حلول خاصة بسياق محدد من أجل الازدهار، بينما يتطور هذا النظام، ستطرح الوزارة مزيداً من الإصلاحات الهيكلية في المناهج الدراسية والتقييم، فضلا عن منح قدر أكبر من المرونة التشغيلية للولايات والمناطق والمدارس.